الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة وهران 1 أحمد بن بلة

كلية الآداب والفنون قسم اللغة العربية وآدابها

النّحو العربي ومحاولات تيسيره

–دراسة وصفية تحليلية–

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اللغة العربية

تخصص نحو عربي

إعداد الطالب: مختار بزاوية إشراف: د. بن عبد الله الأخضر

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور منصوري ميلود.....رئيسا(جامعة وهران)

الأستاذ الدكتور بن عبد الله الأخضر.....مشرفا ومقررا(جامعة وهران)

الأستاذة الدكتورة هنّي سنيّة.....مناقشا(جامعة وهران)

الأستاذ الدكتور عشراتي سليمان.....مناقشا(المركز الجامعي البيض)

الأستاذ الدكتور منقور عبد الجليل.....مناقشا(المركز الجامعي عين تموشنت)

الأستاذ الدكتور بن ناصر حنيفي.....مناقشا(جامعة مستغانم)

الموسم الجامعي: 2017/2016

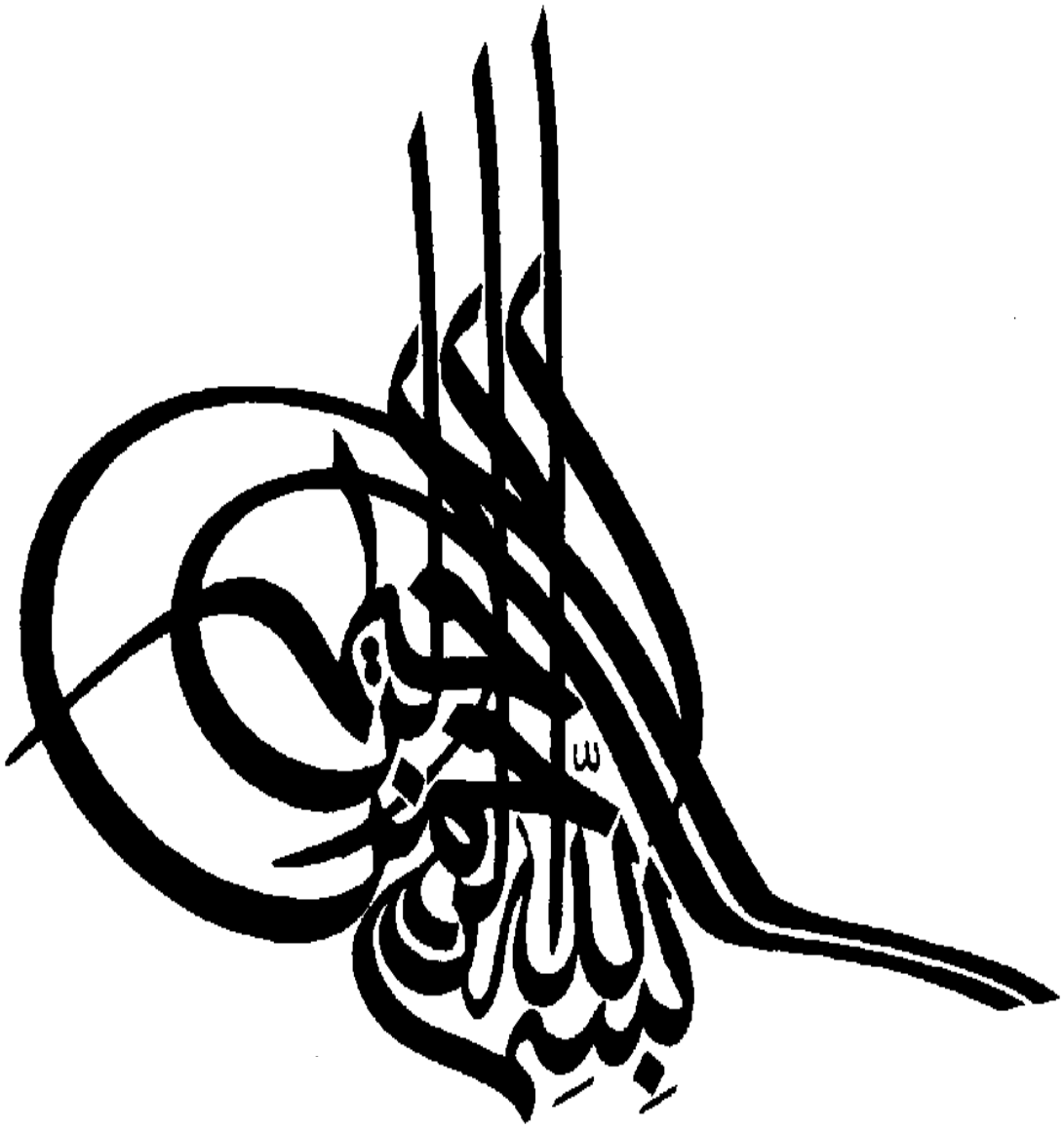

شكر وتقدير

أرفع صوتي لألهج بالشّكر للمولى عزّ وجلّ، على ما أولاني من الفضل والكرم، وأشكره وأحمده على نِعَمِه التي لا تُعدّ ولا تُحصى، ومنها أن وفّقَني لإنجاز هذا العمل، فله الفضل والمنّة أوّلا وآخرا.

ثمّ أتقدم بالشّكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل الأخضر بن عبد الله، على صبره عليّ في الإشراف والتّوجيه، فكان نعم الأستاذ والأخ، فجزاه الله عنّي خير الجزاء.

وللأستاذ دار ملاح الذي لم يبخل عليّ بنصائحه وتوجيهاته، فهو الصاحب الوفيّ لأستاذي المشرف، وما جمع بينهما إلا المحبّة الصادقة والإخلاص في العمل.

ولا أنسى كل من ساعدني من قريب أو بعيد، من المشايخ، والأساتذة، والأهل، والأصحاب.

فلهم الشكر جميعا، والله يجزيهم بخير الجزاء.

الإهـــداء

إلى حبيب الله سيّد الخلق أجمعين، نبيّنا محمّد المبعوث رحمة للعالمين.

إلى اللّذين ربياني صغيرا، وسهرا من أجلي، لأسعد كبيرا.

إلى زوجتي الغالية أمّ طفليَّ، مَنْ تُقاسمني أعباء الحياة، وتمسح عنّي عرق النّصب والإعياء.

إلى كلّ الأصدقاء والزملاء الذين وقفوا إلى جانبي في ساعة العسر والرخاء، وأخصّ بالذكر أصحابي في جمعيّة الخلدونية، وزملائي في دفعة الماجستير.

إلى كلّ من علّمني حرفا في هذه الدّنيا، منذ أن وطئت قدماي كتّابا، أو مدرسة في كل طور من أطوار التّعليم.

أهدي هذا العمل..

مـقـدّمـة

مقدّمة:

كان النّحو العربي لونا من ألوان النشاط الذهني الذي فرضته طبيعة الحياة وتطور المجتمع، وخاصة حينما أحسّ العرب في منتصف القرن الأول الهجري بخطر يهدّد لغتهم وقرآنهم بسبب ما نشأ من اللحن على ألسنة الأعاجم والموالي، الذين دخلوا الإسلام بعد الفتوحات، وخاصة عند قراءاتهم للقرآن.

فكان النّحو العربي ثمرة من ثمرات الدراسات القرآنية التي مرّت بمراحل متعددة، تُوّجت بنشأة النّحو للحفاظ على القرآن الكريم والحرف العربي المشرف، فقد كان الحرص كلّ الحرص على أداء نصوص الذكر الحكيم أداء فصيحا سليما إلى أبعد حدود السلامة والفصاحة، أضِفْ إلى ذلك رقيَّ العقل العربي ونمو طاقته الذهنية نموّاً أعدّه للنّهوض برصد الظواهر اللغوية، وتسجيل القواعد وتنظيم الأقيسة، إيذانا بنشأة هذا العلم الجديد وهو النّحو العربي.

وسرعان ما خضع النّحو العربي إلى المراحل الطبيعية التي يخضع لها أيّ علم، فنما وتطور وبخطى سريعة، حتى أضحى علما في أوج التطور والازدهار، تُصنَّف فيه الكتب والمدوّنات، وتكثر فيه المذاهب والاختلافات.

ولكنّ هذا النّحو الذي كان في بداية أمره مجالس للعلماء يكثر فيها إنشاد الأشعار وتدارس الأخبار ثم استنباط القواعد، أصبح في غاية التكلف والتعقيد والتمحّل، وكثرة الأبواب النحوية والتفريعات، والمصطلحات الغريبة التي لا مبرّر لها، وتعدد أوجه الإعراب في المسألة الواحدة، وتنوعّ مقتضياتها والإغراق في القياس والتعليل..

حيث أصبح هذا النّحو حكرا على مجموعة من المتخصصين والدارسين المتعمقين فيه، تكثر جدالاتهم العميقة التي لا تفيد اللغة العربية بشيء، سوى كثرة التفريعات والمسائل الافتراضية وإن عدموا الشواهد، فأغلقوا بذلك السياج الحديدي الأبواب أمام غيرهم ممن هم أقل درجة في العلم والتحصيل.

وقد أدرك أسلافنا القدامى أنفسهم هذا الإشكال العويص، فراحوا يبحثون عن طرق لتيسيره بعد أن أصبح صعباً ومنفّرا للطلاب والدّارسين، فكان منهم السّعي لتدارك هذا الخطر الذي يهدد اللغة العربية في عصرها الأول، فألّفوا مؤلفات تُعنى بالجانب النّظري والتعليمي منها.

فعلى المستوى التعليمي، ظهرت محاولات يُعرَف من عناوينها رغبة مؤلفيها في التيسير والإيضاح والإرشاد، وطغيان الجانب التعليمي عليها، فقد ألّف خلف الأحمر "مقدمة في النحو" يريد بها تيسيرا على المبتدئين، وألّف الكسائي "مختصر في النّحو"، وألّف ابن خياط "الموجز في النّحو"، وابن النحاس "التفاحة"، وابن جني "اللّمع"، وابن قتيبة "تلقين المتعلم"، وابن خالويه "المبتدئ"، إلى غيرها من المؤلفات التي نحت هذا النّحو.

أمّا على المستوى النظري فوُجدت حركة إصلاح عند بعض النحاة من أمثال ابن حزم، وابن مضاء، وابن رشد، وابن الأثير، وابن خلدون، فقد كان ابن حزم يرى أنّ التعمق في النّحو فضول لا منفعة فيه، بل مشغلة عن الأوكد، ومقطعة عن الأوجب، وهذا ابن رشد يؤلف كتابه"الضروري في صناعة النحو" وجعل غرضه من الكتاب أن يذكر من علم النّحو ما هو ضروري لمن أراد أن يتكلم على عادة العرب في كلامهم، ويتحرى في ذلك ما هو أقرب إلى الأمر الصناعي، وأسهل تعليما، وأشد تحصيلا للمعاني.

واستمرّت محاولات النّحاة في تيسير النّحو خلال العصور الماضية، كمحاولات أصحاب المتون والمختصرات والشروح والحواشي. ولكنّ هذه المحاولات وغيرها لم يُكتب لها النّجاح، لتخليص النّحو من صعوباته ومشاكله، ورفع القيود المنطقية عنه، مع كثرة الخلافات والتفريعات، بل إنّها قد زادت من تعقيده وحالت دون تعلّمه، بعد أن نفر منه الطّلبة والدّارسون، وأضحى علما بعيدا عن واقع الحياة.

وفي العصر الحديث يكاد يُجمع المعاصرون على أنّ عدم التوفيق في دراسة اللغة العربية مردّه إلى صعوبة النحو، فدعوا إلى تيسير وتبسيط وتجديد النّحو العربي، واتخذت هذه المحاولات صورا متعددة، وأشكالا مختلفة، اتسم بعضها بالاعتدال، واتسم البعض الآخر بالتطرف والمغالاة، نذكر منهم: رفاعة الطهطاوي، ويعقوب عبد النبي، وطه حسين، وأمين الخولي، وأحمد المرصفي، وحفني ناصف، وعلي الجارم ومصطفى أمين، وإبراهيم مصطفى، وأحمد برانق، وعبد الستار الجواري، ومهدي المخزومي، وشوقي ضيف، وإبراهيم أنيس، وتمام حسان...وغيرهم كثير.

ومن أهم ما أُلِّف في مجال التيسير والتجديد عند المعاصرين، نذكر ما يلي:

1. "التحفة المكتبيّة لتقريب اللغة العربيّة"، لرفاعة الطهطاوي.
2. "تقريب فن العربية لأبناء المدارس الابتدائية"، لأحمد بن محمد المرصفي.
3. "العربية وتسهيل قواعدها"، لجرجس الخوري المقدسي، مجلة المقتطف، مجلد **29**، **1904**.
4. "قواعد اللغة العربيّة"، لحفني ناصف وزملائه، **1914**.
5. "إحياء النحو"، لإبراهيم مصطفى، **1937**.
6. "النحو الجديد"، لعبد المتعال الصعيدي، **1947**.
7. "دراسات نقدية في النّحو العربي"، لعبد الرحمن محمد أيوب، **1957**.
8. "لغتنا في أزمة"، لأحمد حسن الزيات، مجلة مجمع القاهرة، مجلد **10**، **1958**.
9. "مشكلة الإعراب"، لطه حسين، مجلة مجمع القاهرة، مجلد **11**، **1959**.
10. "منهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب"، لأمين الخولي، **1961**.
11. "في النّحو العربي: نقد وتوجيه"، لمهدي مخزومي، **1964**.
12. "من أسرار اللغة"، إبراهيم أنيس، **1966**.
13. "أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وعلم اللغة الحديث"، محمد عيد، **1979**.

14. "نحو التيسير"، لعبد الستار الجواري، **1984**.

15. "في إصلاح النحو العربي: دراسة نقدية"، لعبد الوارث مبروك، **1985**.

16. "تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده"، شوقي ضيف، **1986**.

وينبغي الإشارة إلى مسألة هامة في تيسير النّحو العربي، وهي التفريق بين النحو العلمي، والنحو التعليمي، والحديث عن التيسير دون مراعاة هذا الفرق بينهما يسوقنا إلى خطأ كبير، لأنّ كلا النّوعين له خصائصه التي تميزه عن الآخر، فالنّحو العلمي هو ذالك النحو الذي يدرس الظواهر اللغوية واللسانية ويعللها، من خلال التعمق والبحث والاستقراء، وإذا رحنا نطالب بوضع حد لذلك فإننا سنظلم اللغة والدرس اللغوي، ونحد من اجتهاد ومعرفة علمائنا في ذلك، ولا حرج إن كان هذا النّحو يدرّس في الجامعات والمدارس المتخصصة في ذلك.

أما النّحو التعليمي فهو الذي يُوظف لتعليم الناشئة أصول الكلام العربي، صونا لألسنتهم من الزلل والخطأ، وكذا الوافدين على اللغة العربية من الأعاجم، فالنّحو بهذا الشّكل هو الطريق المعبّد الذي يسلكه كل مستعمل للغة للوصول إلى مراده من الملكة والفصاحة، وهذا التفريط في التفريق بين الجانبين هو أكبر ما يُلام عليه النحاة القدامى، فقد قصروا في الفصل بين ما هو علمي وما هو تعليمي.

ولا شك أن هذه الدعوات الجديدة لتيسير النحو وما تبعها من دراسات، لا تزال في مهدها وبدايتها، والقول بأنها قد تطورت وتبلورت لا يزال بعيد المنال، مادامت هذه الدراسات تُؤَدى بشكل فردي، والحقيقة أن مشروعا ضخما كهذا يحتاج إلى توحيد رؤية واحدة، ومحاولة تبنيها وتكثيف الجهود لتفعيلها، ولا يوجد أفضل من المجامع اللغوية العربية، فإنه يمكن لها ما لا يُمكن لغيرها، ولها من النفوذ ما تستطيع تفعيل قراراتها، ولكن إلى زمن بلوغ ذلك الحلم، أرى أن هذا البحث بكر لا يزال ينتظر تدعيمه

وتثمينه بأطروحات تخدمه، لذا فإن محاولتي ما هي إلا حلقة تُضاف إلى هذا الموضوع الجديد، بغية خدمة اللغة العربية لغة القرآن الكريم.

أما عن المشاكل والصّعوبات، فإنّ هذا البحث لم يُنجز في ظروف كلها يُسر ورخاء، فإنّي قد عانيتُ في جمع المادة والبحث عنها في مظانِّها، والصعوبة في إيجاد التراثيات مع فقر مكتباتنا، فكانت شبكة الإنترنيت خير مسعفٍ لي في كثير من الأحيان، كما أنّ القراءة التراثية بلُغَتها لم تكن بالأمر السّهل، خاصّة وأنا أعالج إشكالات بهذه الشساعة والتعقيد، ولا أخفي تهيُّبي من الموضوع، لكثرة التّآليف والمصنّفات في النّحو العربي قديما وحديثا، والتي نهجت مناهج متعددة ومذاهب شتّى، أتلفت الجهد والوقت، والله المعين.

وقد سطرت الخطة التالية:

- العنوان: النّحو العربي ومحاولات تيسيره- دراسة وصفية تحليلية-
- الباب الأول: النّحو العربي ومحاولات تيسيره بين القدامى والمحدثين. ويحوي ثلاثة فصول: فالفصل الأول: جهود القدامى في تيسير النحو، وأما الفصل الثاني: جهود ابن مضاء القرطبي في تيسير النّحو العربي، والفصل الثالث: جهزد المعاصرين في تيسير النحو وتجديده.
- الباب الثاني: طرق وأدوات تيسير النّحو العربي في منهجه وقضاياه وتعليمه، وهو يحوي ثلاثة فصول، فالفصل الأول: تيسير النّحو في مناهج النّحاة، وأما الفصل الثاني: تيسير النّحو العربي في بعض قضاياه، والفصل الثالث: تيسير تعليم النّحو العربي.
- خاتمة: وتطرّقت فيها إلى أهم النتائج المتوصل إليها في هذا البحث، بالإضافة إلى مجموعة الفهارس.

والمنهج الذي يُمكن اعتماده في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي، باعتبار أني سأقوم باستقراء الجهود الداعية إلى التجديد والتيسير ومقارنتها مع الدرس النحوي القديم، ثم إتباعها بالنقد والتحليل والتقويم،

ويدعوني واجب الوفاء أن أتقدَّم بالشّكر الجزيل لأستاذي المشرف الدّكتور الأخضر بن عبد الله؛ الّذي كان وراء هذا البحث اِقتراحاً وتقديماً وتوجيهاً، والذي يطالع الرّسالة يلمس بصماته وتوجيهاته، ولا ينكر فضله إلاّ جاحد، وقد تعلّمت منه الصّرامة، والحزم في البحث العلمي، وإقامة الحجّة والبرهان في ترجيح رأي على رأي، وهيهات أن تقنعه بغير دليل.

وفي الأخير أقول: إنّ عملي هذا ما هو إلا مُحاولة لوضع لبنةٍ على خطِّ الدراسة والبحث، ولا أزعم أنّي أحطت بكل صغيرة وكبيرة من نواحيه، وأنّ لأحد أن يدّعيَ ذلك، فالبحث حلقات وجُهود مُتواصلة، يُكَمِّل بعضها بعضاً، وما نهضت به لا يعدو أن يكون فاتحة باب.

والله المُوَفِّق، وهو من وراء القصد.

الباب الأول:

النّحو العربي ومحاولات تيسيره

بين القدامى والمحدثين

الفصل الأوّل:

جهود القدامى في تيسير النّحو العربي

الفصل الثّاني:

جهود ابن مضاء القرطبي في تيسير النّحو العربي

الفصل الثالث:

جهود المعاصرين في تيسير النّحو العربي وتجديده

الفصل الأول:

جهود القدامى في تيسير النّحو العربي

ويحوي المباحث التالية:

- **توطئة**
- **مشاكل النّحو العربي وصعوباته**
- **محاولات تيسير النحو العربي قديما**

توطئة:

نشأت اللّغة العربية في أحضان الجزيرة العربية، نقيّة سليمة ممّا يشوبها أو يُعكّر صفوها، أو يُذهب لها نضارتها، وقد تلقّاها أهلها على السّليقة والسّجيّة، وأجادوا وتفنّنوا في إتقانها وسحروا النّاس ببيانها وجمالها، ولا أدلّ على ذلك ممّا كان يُقام في الأسواق الكثيرة من لقاءات ومساجلات أدبية، يتبارى فيها الخطباء والشعراء بكل ما أوتوا من فنّ القول والبيان، ونظم القوافي والأشعار.

وكانت العرب تستقبح اللحن في الكلام، وتحرص على إصلاح ألسنتها، ومن أقوالها المأثورة: "المرء مخبوء تحت طيّ لسانه"، ومن أجل ذلك تجنبت العرب اللحن في كلامها، بل كانت توصي أبناءها بإصلاح ألسنتهم، حتّى قال أحدهم لبنيه: « يا بَنِيَّ أصلحوا ألسنتكم، فإن الرجل تنوبه النائبة فيتحمل فيها، فيستعير من أخيه دابته، ومن صديقه ثوبه، ولا يجد من يُعيره لسانه »[1].

ولقد لبثوا على ذلك ردْحا من الزّمن، إلى أن سطع عليهم نور الإسلام وهدي النّبوّة المحمّدية، وعلا شأنهم بالقرآن الكريم وفتح الله عليهم بلاد فارس والرّوم، ودخل النّاس في دين الله أفواجا، فاختلطوا بهذه الشعوب المسلمة، وبهذا الامتزاج تسرّب الضّعف إلى سليقة العربي، وفشا اللّحن في اللّغة العربية بعدما مضيّ الزمن.

فكانت نشأة علم النحو تدريجيا، والغاية منه صون كلام ربّ العالمين من اللّحن، وتعليم هؤلاء الوافدين أصول ومبادئ العربية، وهذا ما يُشير إليه قول أبي الأسود الدؤلي(ت**69**هـ): « هؤلاء الموالي قد رغبوا في الإسلام ودخلوا فيه، فصاروا لنا إخوة، فلو عملنا لهم الكلام..»[2]. فالنّحو له مكانته الكبيرة في اللغة، لأن اللغة إذا خلت من النحو غُمّ كلامها، وغمض فكرها، وصارت مبهمة لمن يقرؤها[3].

---

[1] بروكلمان (كارل): تاريخ الأدب العربي، ترجمة السيّد يعقوب بكر، ورمضان عبد التّوّاب، ج**02**، ص**124**.

[2] النديم (أبو الفرج محمد): الفهرست، تحقيق رضا تجدد، ص**46**.

[3] علوي (عبد الله طاهر): في محاولات تيسير النحو العربي، ص**111**.

ولكنّ هذا النّحو الذي كان في بداية أمره مجالس للعلماء يكثر فيها إنشاد الأشعار وتدارس الأخبار ثم استنباط القواعد، أصبح مع مرور الزّمن على قدر كبير من التعقيد والتكلّف، وكثرة الأبواب النحوية والتفريعات الكثيرة، وتعدد وجوه الإعراب، والإغراق في القياس والتأويل وغيرهما..

فالنّحو العربي الذي حضر ليصون القرآن الكريم واللغة من الخطأ والزلل، ها هو يفتح أبوابا من الاختلاف والتّعدد، الذي يفضي إلى التعقيد على الناس وتنفيرهم من دارسته وتعلّمه، فقد روي « أنّ أعرابيا وقف على مجلس الأخفش الأوسط(ت**215**ه)، فسمع كلام أهله في النّحو وما يدخل معه، فحار وعجب، وأطرق ووسوس، فقال له الأخفش: ما تسمع يا أخا العرب ؟ قال: أراكم تتكلمون بكلامنا في كلامنا بما ليس من كلامنا »[1].

وهذا القول يُشير إلى هذه قضية المصطلحات النحوية المعقّدة، وما ابتكره النّحويّون من اصطلاحات وما آثروه من قضايا تخص الرفع والنصب والخفض والمعرب والمبني والنكرة والمعرفة والممنوع من الصرف، إلى غير ذلك من المسائل، وهذا أمر لا يستوعبه من يتكلم العربية سليقة.

وإذا نظرنا إلى ما بين أيدينا من تراث ضخم في النّحو العربي عبر أربعة عشر قرنا ونيف، وما حواه من ورق ومدونات وتآليف، فإننا نستطيع أن ندرك تلك القضايا الشائكة التي أثارها النحو، وما وقع حولها من جدل وخلاف، جرت على إثرها أقلام القدماء والمحدثين، بدءا بتاريخ نشأته، فكثرة مذاهبه، ومرورا بجموده وتعقده، ووصولا إلى محاولات تيسيره وتجديده.

ولكنّ نظرة شاملة على هذه التآليف النّحوية التي وصلت إلينا تبين أنّ جميع هذه الدراسات يمكن أن تُصنَّف في اتجاهين رئيسين:

- أحدهما يُمثّل تلك المؤلفات التي وضعها أئمة النّحو، تجاوبا مع الأهداف الأساسية التي وضع من أجلها هذا العلم.

[1] **التوحيدي (أبو حيان): الإمتاع والمؤانسة، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين، ص139.**

- وأما الثاني فيمثّل تلك الدراسات المتعمقة في النحو وفي فقهه وفلسفته، وهي دراسات تتجه إلى دقائق المعارف النّحوية، وإلى كل ما هو شاذ ونادر[1].

وعدم التمييز بين هذين الاتجاهين في الدراسات النّحوية والعربية، وإيغال بعض النحاة في التعقيد والغموض، هو السبب الرئيسي الذي يقف وراء هذا التصور الخاطئ في صعوبة العربية، وفي ظهور النّحو العربي على هذه الصورة من التعقيد والغموض وعسر الفهم، الذي يُنفِّر الناشئة، ويكون سببا في أن يتيه في مسالكه المتعلمون الحاذقون.

ومن أمثلة هذا التعقيد والمبالغة في التهويل من شأن النّحو لدى النّحاة أنفسهم، ما يروى « عن ابن خالويه(ت**370**هـ)، وهو في مجلس سيف الدولة الحمداني(ت**356**هـ)، فقال له رجل، أريد أن أتعلم من العربية ما أقيم به لساني، فقال: أنا منذ خمسين سنة أتعلم النّحو، ما تعلمتُ ما أقيم به لساني »[2].

وأنا لا أريد مناقشة هذه الحادثة، أوقعت فعلا أم كانت على سبيل التنكيت، ولكنّ الحادثة لها دلالاتها، ومن ذلك أنّ دراسة النّحو ليست بالمطيّة السّهلة الركوب، ولا المقوّمة للألسن حتما ولزاما، والمتأمل في هذه الرواية يجد البون شاسعا بين ما كان يطلبه الرجل ليتعلم أساسيات النحو ليُقيم به لسانه، وبين ما عكف عليه ابن خالويه من دراسة دقائق علم النّحو ومشكلاته والغوص في مسائله وتفريعاته.

وأمام هذه القضية البالغة الخطورة، يُطرح السؤال بإلحاح: أيّة صعوبات هي للنّحو ؟ وهل أدرك الأوّلون بعضها ؟ أم أنّهم تعاقبوا على الارتقاء بعلم النّحو جيلا بعد جيل، متناسين ما يُثيرونه خلفهم من غبار يحجب الرؤية، ويزيد المسائل غموضا وتعقيدا. وهذا ما سأعرض له في المبحث اللاحق.

[1] خليفة (عبد الكريم): تيسير العربية بين القديم والحديث، ص**36**.

[2] السيوطي (جلال الدين): بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل، ج**01**، ص**529**.

المبحث الأول:

مشاكل النّحو وصعوباته

كان الرّعيل الأول من النّحويين رجالاً أولي عقل واسع وفكر مستنير، حين فكّروا في وضع النّحو خططوا له ليكون جامعا للناس لا مفرّقا لهم، وأرادوه أن يكون علما جديدا مفتاحا لكل العلوم، وقد كان هذا الرعيل رواة نقلوا كلام العرب نقلا صحيحا صافيا خاليا من الأخطاء إلى النّاس وإلى بطون الكتب، ولم يكن لديهم تعصب لرأي دون آخر[1].

وكانت الطبقة الأولى من هؤلاء النحاة أعلم الناس بكلام العرب وبالقرآن الكريم، إذ تهيأ لهم قراءة القرآن برواياته المعروفة، أخذا عن أئمة القراءات أنفسهم، مع الإلمام الجيد بالتفسير ورواية الحديث وعلوم الفقه ورواية الأشعار وأيام العرب، والتمكن الواسع فهما للغة العربية وتبصرا بأسرارها، فمجالس النحاة كانت محملة بعلوم شتى، وكثر فيها إنشاد الشعر ورواية الأخبار، وبهذه الأخبار كانوا يستنبطون النحو، ويتدارسونها فيما بينهم، وينقلونها إلى تلامذتهم، حتى صاروا جهابذة فيما بعد[2].

ولكن ما لبث النّحو حتى صار من أعقد الحقول المعرفيّة، عندما دخلته أمور ليست منه، وكثر فيه التأليف، وأُقحِم الدرس النّحوي في متاهات واسعة[3]، ومن الروايات التي تُشير إلى تهويل واستعظام دراسة علم النّحو ما يرويه المبرّد(ت286هـ) عن المازني(ت248هـ) أنه قال :" قرأ عليّ رجل كتاب سيبويه في مدة طويلة، فلما بلغ آخره قال لي: أما أنت فجزاك الله خيرا، وأما أنا فما فهمتُ منه حرفا "[4].

---

[1] بن حمو (محمد): النّحو العربي في مرحلته الأولى، ص14.

[2] بن حمو (محمد): النحو العربي بين جمود القواعد وإبداع النصوص، ص63.

[3] الحلي (حازم سليمان) : تيسير النحو إلى عصر ابن مضاء، ص02.

[4] القفطي (علي بن يوسف): إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ج01، ص283.

وما من شك أنّ التراث النّحوي الذي تركه أسلافنا لنا نفيس غاية النّفاسة، وأنّ الجهد المبذول فيه خلال الأزمان المتعاقبة جهد جدير بالتقدير والاحترام. بيد أنّ النحو كسائر العلوم الأخرى، بدأ بسيطا ثمّ نما وتطوّر، فداخله التعقيد ممّا نحا به نحو الجمود والاستقرار، فأصابَه الوهن والضّعف.

وحين تحول النّحو إلى علم مستقر أصبح لا يختلف مؤلَّف عن آخر، إلا في توجيه المناقشات أو الإكثار من العُقد أو الإقلال منها، أو محاولة بعض التخريجات الإعرابية اللبقة الذّكيّة، مما به أصبح هذا العلم مَعْرِضا للمهارة، ومجالا للتكاثر بالمعرفة، ولعلّ ذلك من أسباب عزوف المثقفين من العرب عن الاهتمام بسلامة اللغة ودراسة نحوها وصرفها[1].

والحق أنّ النّحو – منذ نشأته إلى عصرنا هذا– مصاب ببعض علل وآفات تكاد تكون متشابكة متداخلة، شوّهت جماله، وتوّلتها الأيام بالرعاية والإذكاء حتى كادت تقضي عليه[2]. ولقد شخّص بعض الدّارسين هذه العلل والعيوب والصعوبات في ثلاث نواحٍ، في (كتب النحو) و (مناهج النحاة) وفي (المادة النّحوية نفسها)[3]. وهذا تفصيلها:

أوّلا– عيوب كتب النّحو:

1– تداخل الأبواب واضطراب العناوين:

تعاني كتب النحو من الاضطراب في تتالي الأبواب، وفي توزيع جزئيات الباب الواحد، فضلا عن الغموض في العناوين، مع غياب الدقة في المصطلحات وصعوبة الاهتداء إلى مسائل النّحو، وعدم التطابق بين العنوان وما تحته، ونضرب على ذلك أمثلة، منها ما ورد في كتاب سيبويه(**ت180هـ**)، فهو خير نموذج لهذه الأحكام، مع أنّه يمثل أكمل وأنضج محاولة في التأليف النّحوي قديما وحديثا[4].

---

[1] ظاظا (حسن): كلام العرب، من قضايا اللغة العربية، ص**165**.

[2] المرجع نفسه، ص**71**.

[3] العزاوي (نعمة رحيم): في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، ص**15**.

[4] مبروك سعيد (عبد الوارث): في إصلاح النحو العربي، ص**23**.

والاضطراب في كتاب سيبويه يظهر في طول العناوين وغموضها، فمن هذه العناوين: (الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه كشيء واحد) يعني باب (كان وأخواتها)، و (باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل فاعله بفاعله مثل الذي يفعل وما كان نحو ذلك)، يعني (باب التنازع)[1].

ومنها أيضا ما في كتاب المقتضب للمبرد، فالعناوين غامضة وغير متطابقة، فتحت عنوان (هذا باب من مسائل الفاعل والمفعول به) بحث مسائل تخص البدل وأقسامه وشيئا من القلب المكاني. والأبواب متداخلة، فالجزء الأول من المقتضب يشتمل على مباحث نحوية وصرفية وصوتية متداخلة وردت على هذا النحو: أنواع الكلمة، الفاعل، حروف العطف، البدل، القلب المكانيّ، كيفية التلفظ بالحروف المفردة، مباني الكلمات، حروف الزيادة، همزة الوصل والقطع، التعريف، الإدغام، مخارج الحروف[2].

2–صعوبة اللغة في كتب النّحو:

ومن العيوب التي طبعت كتب النّحو القديمة، جمود اللغة والتواؤها، ففي كثير من هذه الكتب نجد لغة مضغوطة مزدحمة بالدلالات، والإشارات والأحكام النحوية العسيرة على الفهم، وأوضح مثال لهذين: كتاب سيبويه الذي يمثل في كثير من نواحيه لغة الفارسي المستعرب، في إيجازها وفي ازدحامها بالمعاني والأغراض ازدحاما قد يبلغ حد التخمة مع التواء حينا وعجز يبلغ حد اللكنة أحيانا، أو نجد لغة موجزة كزّة كلغة المتون وأشباهها[3].

ويروي لنا الجاحظ(ت**255**ه) في كتابه "الحيوان" حوارا جرى بينه وبين أبي الحسن الأخفش (ت**215**ه)، يلومه على لغة النّحاة الغامضة والمعقّدة، فيقول: « قلت لأبي الحسن الأخفش: أنت أعلم

[1] **العزاوي (نعمة رحيم): في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، ص16.**

[2] **المرجع نفسه، ص16.**

[3] **حسن (عباس): اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص225.**

الناس بالنّحو، فلِمَ لا تجعل كتبك مفهومة كلها، وما بالنا نفهم بعضها، ولا نفهم أكثرها، وما بالك تقدّم بعض العويص، وتُؤخّر بعض المفهوم ؟ قال: أنا رجل لم أضع كتبي هذه لله، وليست هي من كتب الدين، ولو وضعتها هذا الوضع الذي تدعوني إليه، قلّت حاجاتهم إليّ فيها وإنّما كانت غايتي المنالة، فأنا أضع بعضها هذا الموضع المفهوم، لتدعوهم حلاوة ما فهموا إلى التماس فهم ما لا يفهموا، وإنما قد كسبتُ في هذا التدبير إذ كنت إلى التكسّب ذهبتُ »[1].

وفي القرون المتأخرة كثرت عيوب اللغة في التأليف النحوي، والسبب في ذلك هو أنّ الدراسات النّحوية كانت مقصورة على جماعة من النّحويين واللغويين، وجدوا في تعقيدات تلك اللغة والتوائها مجالا رحبا لاستفراغ طاقاتهم وللظهور بمظهر العلماء، خاصة في العصور التي نضبت فيها ملكة التجديد والإبداع في هذا الفن[2].

3– التكرار والحشو:

ومما تعانيه كتب النحو القديمة الطول المفرط الناشئ عن التكرار والاستطراد والحشو ومعالجة قضايا أجنبية لا صلة لها بالنحو. ومما أسهم في ذلك أيضا الولع بالجدل والمناقشات اللفظية، والإغراق في الجري وراء العلل وتتبع السقطات ولو كانت أسلوبية، والتسابق في تكثير الأقسام، رغبة في إظهار التفوق والسبق، وتتمثل هذه الظاهرة في أوضح صورها في الشروح والحواشي والتقارير[3]. فكتب النّحو القديمة تُنفِّر قاصديها لتعلّم النّحو، وتُرهق المتخصّصين فيها لشدة صعوبة متنها.

[1] الجاحظ (أبو عثمان): الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، ج01، ص92.

[2] مبروك سعيد (عبد الوارث): في إصلاح النحو العربي، ص27.

[3] المرجع نفسه، ص27.

ثانيا– عيوب مناهج النحاة:

1–اضطراب منهج التأليف والتصنيف:

ومن أمثلة ذلك، اضطراب المنهج في كتاب سيبويه، وصعوبة الاهتداء فيه إلى مسائل النحو، حتى على المتخصصين، يقول محمد عبد الخالق هضيمة: « الرجوع إلى سيبويه في كل مسألة من الصعوبة بمكان ولا شيء أشقّ منه، وليس أدل على ذلك من أنه قد خفي بعض ما في سيبويه على كثير من الأئمة الأعلام فكيف بغيرهم ممّن لم يبلغ مبلَغهم، ولم يُدرك شأوهم ؟ »[1].

إذن فاضطراب منهج التأليف يُفضي إلى تمحيص الكتاب كلّه حتى يستخلص المتعلم منها مبتغاه، وفي ذلك من الإرهاق والنّصب للباحث ما لا يخفى، يقول د.مهدي المخزومي: « لو أراد المتخصص في النّحو والمتفرّغ له أن يدرس موضوعا نحويا دراسة وافية لكلّفه الرجوعُ إلى كتب النّحو في جميع عصورها جُهدا مُضنيا، وأضاع كثيرا من وقته في سبيل التعرف على مسائل موضوعه في هذه الكتب المختلفة المناهج »[2].

ومع هذا فقد نال هذا الكتاب من التقدير الكبير ما لم ينله أي كتاب بعده، فهو يُعدُّ عند جمهور اللغويين والنّحويين قديما وحديثا معيار العربية وكنزا من كنوزها الزاخرة[3]، ولم تعرف العربية كتابا حَفَلَ به الناس، وأفادوا منه على تعاقب الأجيال ككتاب سيبويه[4]، وبقي المصدر الأساسي لنحو العربية عبر قرون، ولم يترك للأجيال التالية سوى خلافات فرعية تتسع وتضيق حسب المدارس والنّحاة[5].

---

[1] المبرد (أبو العباس): المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق هضيمة، ج01، ص127 .

[2] المرجع نفسه، ج05، ص01.

[3] ناصف (علي النجدي): سيبويه إمام النحاة، ص06.

[4] ناصف (علي النجدي): تاريخ النحو، ص22.

[5] ضيف (شوقي): المدارس النحوية، ص95.

وبلغ إطراء النّحاة واللغويين له مبلغا كبيرا، حتى « أنّ المبرد(ت286ه) كان إذا أراد أن يسأل إنسانا عن قراءته إياه، قال له: هل ركبت البحر ؟ تعظيما واستعظاما لما فيه »[1]، وقال أبو عثمان المازني(ت248ه): « من أراد أن يعمل كتابا في النّحو بعد كتاب سيبويه فليستحي »[2]، وقال أيضا: « ما أخلو في كل زمن من أعجوبة في كتاب سيبويه، ولذلك سماه الناس قرآن النّحو »[3]، وقال ابن النّحاس(ت338ه): « لم يزل أهل العربية يفضلون كتاب سيبويه حتى قال محمد بن يزيد: لم يعمل كتاب في علم من العلوم مثل كتاب سيبويه »[4].

ومن فرط عنايتهم بهذا الكتاب، توافر على شرحه عدد كبير من العلماء، وشرَحَ مشكلاتِه ونكتَه وأبنيتَه وشواهدَه عددٌ آخر من العلماء المشهورين، فضلا عن أولئك الذين اختصروه، أو اختصروا شروحه، أو اعترضوا عليه، أو ردّوا على تلك الاعتراضات في المشرق والمغرب، والأندلس[5].

وهذه الجهود كلها إنّما تعكس اهتماما جمّا بهذا الحقل المعرفيّ الجديد الحديث النشأة، ولكنّ الذي يُلام عليه أسلافنا نظرتهم المقدّسة لهذا الكتاب، مع أنّه قد حوى من الاضطراب والغموض وخلط للمباحث النّحوية بالمباحث الصرفيّة والصوتية والبلاغية الشيء الكثير.

2– غياب الأهداف والغايات:

إذا تتبعنا مناهج النحاة عند التأليف والتصنيف، فإننا نجدها قامت على أسس باعدت بين النّحو ووظيفته والغاية المتوخاة منه[6]، فقد تأسّس النّحو عند الأوائل على الجمع بين دراسة اللغة ودراسة النّحو

[1] النديم (أبو الفرج محمد): الفهرست، ص57.
[2] أبو الطيب اللغوي (عبد الواحد بن علي): مراتب النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ص65.
[3] البغدادي (عبد القادر بن عمر): خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، ج01، ص371.
[4] المرجع نفسه.
[5] سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان): الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ص36–41.
[6] العزاوي (نعمة رحيم): في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، ص18.

أمثال أبي عمرو بن العلاء(ت**154**ه) والخليل بن أحمد الفراهيدي(ت**175**ه)، فكانت لهم جهود في ميدان جمع اللغة وتمحيص نصوصها ودراستها لاستخلاص القواعد منها، كما كانت لهم جهودهم في مجال وضع أسس النحو وقواعده على أساس ما توصوا إليه في الميدان اللغوي[1]. وهذا ما يُدعى بالمنهج الوصفي في جمع اللغة واستقرائها، ثم استنباط القواعد من خلالها.

ولكنّ هذا العمل الكبير قد شابته مجموعة من العيوب، أهمها عملية الفصام والقطيعة بين اللغة والنّحو. ومن هنا صح ما يقال: إنّ اللغويين هم أصحاب الفضل الأول على النّحويين وإنهم كذلك أهل الإساءة الأولى للنحو والنحاة، وهؤلاء وهؤلاء قد أحسنوا أيما إحسان إلى العربية والناطقين بها، وإن كانوا قد مزجوا إحسانهم بإساءة، وخلطوا عملا صالحا وآخر سيئا[2].

ويذكر إبراهيم مصطفى هذا الخلل الذي وقع حين فصل الدارسون بين النّحو واللغة، وفوّتوا على العربية خيرا كثيرا، فيقول في ذلك: « إنّهم –أي النّحاة– حين حددوا النّحو وضيقوا بحثه، حرموا أنفسهم وحرمونا إذِ اتبعناهم من الاطّلاع على كثير من أسرار العربية وأساليبها المتنوعة، ومقدرتها في التعبير، فبقيت هذه الأسرار مجهولة، ولم نزل نقرأ العربية ونحفظها ونرويها، ونزعم أننا نفهمها ونُحيط بما فيها من إشارة وما لأساليبها من دلالة، والحقّ أنّه يخفى علينا كثير من فقه أساليبها ومن دقائق التصوير بها »[3].

3– التضييق في منابع الاستشهاد:

ومن هذه العيوب الاقتصار على أخذ اللغة من قبائل بذاتها–القبائل الست– والإعراض عن سواها، وهو عيب آخر يُرهق النّحو العربي ويطعن في مصداقيته، ومن ثمة فات الرّعيلَ الأوّلَ من النحاة

[1] مبروك سعيد (عبد الوارث): في إصلاح النحو العربي، ص28.

[2] حسن (عباس): اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص78.

[3] مصطفى (إبراهيم): إحياء النحو، ط2، القاهرة، 1992، ص07.

كثيرٌ من منابع الأخذ، ومراجع الاستنباط كشفت عنه الأيام بعد ذلك، فأثبتت تقصير اللغويين، وقصور النّحو المؤسّس على ما جمعوه[1].

وكان هذا التحديد حرصا على أن تكون اللغة المأخوذة عربية خالصة من التأثيرات الأجنبية، ولكنّ هذه الحجة قد تعرّضت للنّقد والطّعن، فهي لا تشفع لهم على حد قول د.عباس حسن، لأنها واهنة غاب عن أصحابها ما غاب عن جامعي اللغة أن هذه القبائل المتروكة عربية أصيلة، وأنها تملك من اللغة أضعاف ما تملكه القلة المحصورة في الستة، وأنه لا يعيبها أن تسكن الحضر وأطراف البلاد[2].

4- توسيع الفترة الزمنية للاحتجاج:

كما أدّى توسيع الحدود الزمنية للفترة التي حددوها للاحتجاج، والتي امتدت على مدى عدة قرون بعضها قبل الإسلام وبعضها بعده، إلى اضطراب القواعد وتصادم الأقيسة، وكان المنهج اللغوي السليم يقتضيهم أن يميزوا بين مادة لغوية تاريخية وصلت إليهم عن طريق النصوص القديمة، فتُصنّف على أنّها نحو تاريخي، وبين المادة اللغوية الحية تجري بها الألسن ويتداولها الناس في حياتهم[3].

والحقّ أنّ النحاة الأوائل ممن كانوا في الطليعة، وتبعهم في هذا الخلف، قصّروا في اتّباع منهج سليم يحفظ اللغة والنّحو من الاضطراب والاختلال، فقد شرعوا في تدوين هذا العلم ولـمّا تستقم لهم بعدُ رؤية واضحة، لأنّ هناك تساؤلات هامة كان ينبغي أن يتفطّنوا لها، وهي: من أي المصادر الوثيقة نستنبط قواعدنا ؟ ومن أيّ أنواع الكلام الأصيل ننتزع أحكامنا النحوية ؟

[1] حسن (عباس): اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص77.

[2] المرجع نفسه، ص79.

[3] العزاوي (نعمة رحيم): من قضايا تعليم اللغة العربية رؤية جديدة، ص98.

5– عدم استقرار القواعد النّحويّة:

ومما زاد في اضطراب مناهج النحاة عدم استقرار القواعد النحوية، واعتماد النّحاة على الشعر كمصدر أساسي لاستنباط هذه القواعد وأحكامها، والشعر في اللغات كلها له أسلوب خاص وأوضاع وترتيب في الكلام يُقبَل من الشاعر ولا يُقبل من الكُتّاب عادة، ولا يُعدّ أصلا يُتَّبع في النثر، ومن ثمة لا يصلح الشعر لأن يكون هو الطريق للقوانين النّحوية لأنّه لا تُؤمن فيه السّلامة والاستقامة بحكم ما به من قيود[1].

وكان ابن جني(ت**392**هـ) قد فطن إلى أنّ الشّعر قد يضطر الشاعرَ إلى مفارقة المعهود من نظام اللغة فقال: « والشعر موضع اضطرار، وموقف اعتذار، وكثيرا ما يُحرّف فيه الكلم عن أبنيته، وتحال المثل عن أوضاع صيغها لأجله »[2].

6– التأثر بالمناهج الفكرية الأخرى:

وقد تأثر النّحو بمناهج التفكير الدينية والفلسفية آنذاك، بحكم أسبقيتها عليه، كعلم الكلام وأصول الفقه، ثم الفلسفة والمنطق بعدهما. يقول د.علي أبو المكارم: « فالتحليل العلمي يُثبت أنّ الأصول النحوية قد استمدت مقوماتها من عناصر إسلامية طوال فترة طويلة من الزمن قبل أن تتأثر هذه الأصول بمؤثرات غير إسلامية قي أخريات القرن الثالث هجري وأوائل القرن الرابع »[3].

ويلخّص عبد الكريم خليفة تأثر النّحو بهذه العلوم مبرزا أثرها الإيجابي والسلبي عليه فيقول: «..فكان للمنطق وعلم الكلام والفقه والفلسفة آثار واسعة في هذا الأدب النحوي. وإذا كانت هذه

[1] **مبروك سعيد (عبد الوارث): في إصلاح النحو العربي، ص30.**

[2] **ابن جني (أبو الفتح): الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط2، بيروت، 188/03.**

[3] **صالح (محمد سالم): أصول النحو، ص56.**

العلوم قد أغنت الدراسات النحوية، وأدت إلى ظهور علماء يقفون حياتهم على البحث في دقائقه، ويتخذونه مهنة لهم في معاشهم، فإنها في الوقت ذاته قد أدّت إلى رسم صورة للعربية يكتنفها الغموض والتعقيد، وهي صورة غريبة عن العربية ونحوها..»[1].

أ. تأثر النّحو بعلم الكلام:

وليس بغريب إذاً أن يتأثر النّحو بعلم الكلام لأنّه سبقه إلى الوجود وذاع صيته واشتهر أعلامه، ولم يكن النّحو شيئا مذكورا، فمن طبيعة العلوم أن يتأثر حديثها بقديمها، فالتعليل قاد النّحويين إلى دور المتكلمين فوجدوا ضالتهم فيها فأخذوا عنهم أساليب الجدل، وأنواع العلل فوصلوا إلى التوفيق بين النقل والعقل حتى قاربت علَلُهم علَلَ المتكلمين[2].

ب. تأثر النّحو بعلم أصول الفقه:

أما علم أصول الفقه فقد كان أشد العلوم الإسلامية تأثيرا في الدرس النحوي منذ نشأته، حتى زحمه الفكر اليوناني بتصوراته الذهنية ومنطقه الشكلي، بعد ثلاثة قرون، وأوضح مظاهر التأثير العناية البالغة بالنصوص جمعا واستقصاء على طريقة الأصوليين، وتحديد المصلحة النحوية (لا خطأ ولا لبس) على شاكلة الأصوليين (لا ضرر ولا ضرار)، وقضية الأصل والفرع، وتأثر النحويين بالعلة الأصولية فأنشؤوا العلة النحوية، أضف إلى ذلك أمورا أخرى لا يتسع المقام لذكرها[3].

وإذا سلّمنا بتأثّر النّحو بأصول الفقه وعلم الكلام، لكونهما من العلوم الدينية القريبة منه، فإنّ المشكلة الكبيرة التي ابتُلي بها النّحو ولا يزال تأثيرها إلى اليوم، هي تسرّبُ عناصر أجنبية من مناهج

[1] خليفة (عبد الكريم): تيسير العربية بين القديم والحديث، ص45.
[2] المبارك (مازن): النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها، ص79–80.
[3] نحلة (محمد أحمد): أصول النحو العربي، ص15.

التفكير إلى النّحو، وسيطرتها على عقول النحاة، وهي دراسة المنطق اليوناني، الذي انتهى بهم إلى الانحراف عن الخط اللغوي الأصيل لدراسة النّحو.

ج. تأثر النّحو بالفلسفة اليونانية:

أثَّرَ المنهج الفلسفي في النّحو العربي، وأصبح خطابا يُؤطّره إلى يومنا هذا، بل كان حضوره اطّراديا لم يتغير ولم يتبدل، وملامح التأثير تتبدى في توجيه مسائله الاتفاقية والخلافية، وتكوين المتن الاصطلاحي للنحو العربي، أضف إلى ذلك الإجراءات التطبيقية القائمة على هذا الجدل الفلسفي والعقائدي والخلافات المذهبية[1].

من هنا أخذ النّحو ينحرف عن طريقه، وبدأ يتحول شيئا فشيئا إلى درس ملفّق غريب، ليس فيه من سمات الدرس اللغوي إلا مظهره وشكله، ودبّ إلى هذا الدرس جدب أودى بحيويته وقدرته على تأدية وظيفته، وصار درسا في الجدل يَعْرِضُ النّحاة فيه قدرتهم على التحليل العقلي، بما كانوا يفترضون من مشكلات وما يقترحون لها من حلول[2].

وتبرز أزمة النّحو العربي حين صار نوعا من التحليل الفلسفي الذي لا يراعي طبيعة اللغة، ويؤكد هذا المعنى ما يُروى عند بعض أهل الأدب: «كنا نحضر عند ثلاثة مشايخ من النّحويين؛ فمنهم من لا نفهم من كلامه شيئاً، ومنهم من نفهم بعض كلامه دون البعض، ومنهم من نفهم جميع كلامه، فأمّا من لا نفهم من كلامه شيئاً، فأبو الحسن الرماني(ت384هـ)، وأما من نفهم بعض كلامه دون البعض فأبو علي الفارسي (ت377هـ)، وأما من نفهم جميع كلامه فأبو سعيد السيرافي(ت368هـ) »[3].

---

[1] حساني (أحمد): النظام النحوي العربي بين الخطاب الفلسفي والخطاب التعليمي، ص385.

[2] المخزومي (مهدي): في النحو العربي نقد وتوجيه، ص14–15.

[3] ابن الأنباري (أبو البركات): نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السامرائي، ص234.

فهذه القصة تُظهر بعمق الخلل بين النّحاة أنفسهم في المنهج والتعليم. والمتفحّص لبعض كتب النحو يجدها أشبه بالألغاز والأحجيات على أن تكون قوانين مستمدة من اللغة، فهي تستعصي على المعلّمين قبل المتعلمين.

ولكن إبراهيم مصطفى لا يرى عيبا في الاستفادة من الفلسفة أو علوم أخرى، وإنما مكمَن العيب في التوفيق في هذا الأخذ فيقول: « وليس من عيب أن ينتفع النّحاة بما بين أيديهم من الفلسفة ومن العلوم التي يدرسونها، ولا في أن يصطنعوا في تفكيرهم النمط المألوف في زمنهم، والسبيل المرسومة للجدل أيامهم.. ولكن علينا أن ننظر مبلغ توفيقهم في نظرهم، وإصابتهم للغاية التي سعوا إليها، وهي الكشف عن أحكام الإعراب وأسراره »[1].

وإذا تفحّصنا مبلغ توفيقهم في النّظر، وجدنا نتائج هذا النظر مشكلات عديدة أصابت النحو العربي، فأرهقته وعقّدت من مسائله، كالإغراق في القياس، والتعليل، وكثرة التقديرات، بل إنّه فتح لباب الاختلاف وكثرة الوجوه والتقديرات ما لا يُحصى.

ومن أمثلة هذا التأثر البيِّن بالفلسفة والمنطق قول الزجاجي(ت**340**هـ) في حدّه للاسم والفعل والحرف، مبينا شروط الحد على طريقة الفلاسفة: « إن الحدّ لا يجوز أن يختلف اختلاف تضاد وتنافر، لأن ذلك يدعو إلى فساد المحدود وخطأ من يحده، ولكن ربما اختلفت ألفاظه على حسب اختلاف ما يوجد منه، ولا يدعو ذلك إلى تضاد المحدود، كما يوجد الحد تارة من الأجناس والفصول وتارة من المواد والصور لأن المادة تُشاكل الجنس، والصورة تُشاكل الفصل، ألا ترى أن الفلاسفة الذين هم معدن هذا

[1] **مصطفى (إبراهيم): إحياء النحو، ص33–34**

العلم –أعني معرفة الحدود والفصول والخواص وما أسبه ذلك– قد اختلفوا في تحديد الفلسفة نفسها اختلافا »[1].

فالمتأمّل لهذا البسط في تعريف الحدّ وفلسفته ليُوقن من تمكّن الزّجاجي من هذا العلم إلى درجة الاعتقاد بأنه ليس نحويا بقدر ما هو منطقي، يخوض فيما يخوضون فيه من تفصيلات، أضف إلى هذا المثال التأثّر الواضح بالمنطق عند الزجاجي حينما تكلّم عن العلل في كتابه (الإيضاح في علل النحو) فغلبت عليه مصطلحات المناطقة وتعليلات الفلاسفة، فلم يستطع أن يكون نحويا خالصا كما أراد، بل غلبت عليه النظرة الفلسفية في حديثه عن العلل ونظرته إليها.

وقد أدّى هذا التأثر الشديد بالفلسفة والمنطق الأرسطي إلى الاضطراب المنهجي في التقعيد ، فكان التركيز على النظرة المعيارية التي تعني محاولة الوصول إلى مجموعة من القوانين والضوابط المطّردة، وفرضها على اللغة، فاتخذوا القياس المنطقي لهم منهجا وطريقا من طرائق التفكير في النّحو.

ج. 1. القياس:

القياس في حدّ ذاته مبدأ مقبول مشروع في كل العلوم، شريطة أن يكون هناك توافق أو تماثل بين المَقِيس والمَقِيسِ عليه في السّمات والصّفات، ولكنّ النّحويين بالغوا في تطبيق هذا المبدأ فقد استعانوا به في تسويغ بعض الأحكام الشّاذّة، فقد قالوا مثلا في تبرير النّصب أنّ "لم" لها حكم "لن" في عمل النّصب[2]، ذكره بعضهم مستشهدا بقراءة نصب "نشرحَ" في قوله تعالى: ﴿ أَلَم نَشْرَحْ ﴾[3].

[1] الزجاجي (أبو القاسم): الإيضاح في علل النحو، ص46–47.
[2] بشر (كمال): اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، ص140.
[3] سورة الشرح، آية01.

وأفضى الإغراق في الأخذ بالقياس إلى ظهور مبدأ التعليل، فما دامت المسائل تؤخذ على منهج الأصل والفرع والحكم، فلا مفر من البحث وراء العلة. ومنهج القياس الأرسطي وما يجرّ إليه من البحث في العلل إن جاز في المباحث العقلية والفقهية وأفاد فيها فليس ذلك بمبرر للأخذ به في الدرس النّحوي، واللغوي بعامة، ولا بضمان أن يُحقق فيها ما حققه في غيرها من نتائج، لما بين مباحث اللغة والمباحث العقلية والفقهية من اختلاف في الطبيعة والجوهر[1].

ج.2. التعليل:

إذا رجعنا إلى الخليل بن أحمد –وهو من المؤسِّسين الأوائل لعلم النحو– فإننا نجد نظرته إلى العلل نظرة وصفية قائمة على ملاحظة الظاهرة اللغوية وانتظامها في نسق معين دون تكلّف أو تمحّل، وترك الباب مفتوحا لغيره في الاجتهاد إن رأى ما هو أفضل تعليلا لهذه الظاهرة، وذلك « حينما سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقيل له عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال: إنّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، واعتللْتُ بما أنا عندي أنّه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النّحو هو أليق مما ذكرتُه بالمعلول فليأت بها »[2].

أمّا النّحاة الذين جاؤوا بعده وتأثروا بالمنطق الأرسطي، فقد وقعوا غلوا في إظهار مبدأ العلية في تفسير الظواهر النّحوية واللغوية، فقد شاع التعليل في الدرس النحوي، وأُلّفت الكتب في علل النحو، ومال النّحويون بعللهم إلى ناحية المنطق الأرسطي، يقول ابن جني: « اعلم أنّ جلّ علل النحويين، وأعني بذلك حُذّاقهم المتقنين..أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين »[3].

---

[1] مبروك سعيد (عبد الوارث): في إصلاح النحو العربي، ص31.

[2] الزجاجي (أبو القاسم): الإيضاح في علل النحو، ص66.

[3] ابن جني (أبو الفتح): الخصائص، ج01، ص48.

وكانت النتيجة أن حلّت الدراسة التعليلية في النّحو محل الدراسة الوصفية، وتحولت مباحثه إلى ما يُشبه القضايا التجريدية حتى كادت المادة اللغوية تختفي في غمرة التعليلات[1].

لقد فتح مبدأ العلية على النحاة فلسفة مفرطة وثقيلة أحيانا، فهناك عللٌ أُولٌ وثوانٍ وثوالث، وقد يكون للمعلوم الواحد أكثر من علة يتأولها كل نحوي كما يتراءى له، وكثيرا ما استخدمت العلة الواحدة في إثبات الشيء وضده. ولو وقف النحاة عند حدّ البحث عن العلل لما هو وارد عن العرب، لما كان في الأمر كبير خطر على الدرس النحوي، إذ لا تعدو العلل حينذاك أن تكون وسائل لتوضيح الظواهر اللغوية وكشف أسرارها، إذ يتدرب بها المتعلم ويقوى بتأملها المبتدي[2].

لكنّ الواقع أنّ النحاة بالغوا في العلل وتجاوزوا بها الحد المقبول والمفيد، فجعلوا منها قيودا حديدية أخضعوا لها الكلام العربي الأصيل، كما أخضعوا لها كلام المحدثين، فإذا رأوا الأول لا يُسايرها قالوا عنه شاذ أو قليل أو مؤول، وإذا رأوا كلام المحدثين لا يُوافقها حكموا عليه بالخطأ والفساد وإن كان موافقا للكلام العربي الأصيل[3].

[1] عون (حسن): تطور الدرس النحوي، القاهرة، ص73.

[2] مبروك سعيد (عبد الوارث): في إصلاح النحو العربي، ص31.

[3] حسن (عباس): اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص 145.

ثالثا– عيوب في المادّة النّحوية:

1– غرابة المصطلحات النّحويّة:

إذا تفحّص الباحث المادة النّحوية والمتن الاصطلاحي الذي كتب به النّحاة، فإنّه يجد مشاكل وصعوبات أخرى، أهمها النّفور من الخطاب الدخيل على النظام النّحوي، والذي استعار النحاة لغته وأدواته من الفلسفة والمنطق الأرسطي،[1].

وفي هذا الصدد يقول د.أنيس فريحـة: « إنّ الشقّة بين المدلولات الأولى للمصطلحات النّحوية وبين ما ترمز إليه في هذا العلم واسعة وتشكل عثرة لأكثر الطلاب: المسند والمسند إليه، المضارع، المبتدأ، صيغ المبالغة، الصفة المشبهة، الممنوع من الصرف، لا محل له من الإعراب، صلة العائد وغيرها من المصطلحات يفهمها علماء اللغة والمتفقهون ولكنها لا تعني شيئا عند المتعلمين »[2].

وهذا النّفور الذي ذكرته إنما نشأ لأنّ ما استحضره النّحاة من مصطلحاتٍ غريبٌ لم يكن مألوفا ولا شائعا في البيئة العربية القديمة، ممّا جعل أهل العربية من الفصاحة والنّاطقين بالسّجيّة يتعجّبون منه ويستهجنونه، بل ويرفضونه رفضا شديدا، ويمكن في هذا المقام أن نلجأ إلى بعض الشهادات من التراث العربي نفسه لتعميق ما نحن بشأنه؛ إذ يروى أنّ أبا مسلم مؤدِّب عبد الملك حضر درسا في النّحو ولم يفهم منه شيئا نتيجة إغراقهم في مصطلحاته ونظرياته فعافه وهجا أصحابه[3]. وذكر أبو حيان أنّ أبا سليمان قال: « نحوُ العرب فطرة، ونحونا فطنة؛ فلو كان إلى الكمال سبيل لكانت فطرتهم لنا مع فطنتنا ولكانت فطنتنا لهم مع فطرتهم »[4].

---

[1] حساني (أحمد): النظام النحوي العربي بين الخطاب الفلسفي والخطاب التعليمي، ص386.

[2] فريحة (أنيس): نظريات في اللغة، ص167.

[3] التوحيدي (أبو حيان): الإمتاع والمؤانسة، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين، ج02، ص139.

[4] المرجع نفسه.

2– تداخل المصطلحات وتعدّد المفاهيم:

ومن عيوب المادة النّحويّة كذلك تداخل المصطلحات وتعدّدها للمفهوم الواحد والتباسها، قد أدّى إلى الاضطراب وعدم الوضوح، ومع أنّ المصطلحات قد اختلفت بين النّحويين إلا أنها تتقارب في الدلالة اللغوية، ومثال ذلك الخصومة بين البصريين والكوفيين، مما نشأ عنه رفضهم لمصطلحات بعضهم البعض، فجعل الأمر أكثر سوءا، فمثلا نجد عند الكوفيين مصطلحات (الترجمة والتبيين والتكرير والمردود) كلها لما يسمى عند البصريين البدل وسيبويه يسمي عطف البيان بدلا، ويطلق الفراء التفسير على ما عرف عند البصريين بمصطلح (المفعول لأجله)، ويطلقه أيضا على التمييز[1].

3–التمارين غير العمليّة:

أضف إلى ذلك التمارين غير العملية التي صنعوها للدربة والرياضة اللغوية، من ذلك قول سيبويه: « وأمّا قول النّحويين قد أعطاهوك وأعطاهوني؛ فإنما هو شيء قاسوه لم تكلّم به العرب، ووضعوا الكلام في غير موضعه، وكان قياس هذا لو تُكُلّم به هيّنا»[2]، ويقول ابن جني: « وذلك عندنا على ضربين أحدهما الإدخال لما تبنيه في كلام العرب والإلحاق له به، والآخر الْتِماسُك الرياضة به والتدرب بالصنعة فيه: الأول، نحو قولك: في مثل (جعفر) من (ضرب) (ضربب) »[3].

إضافة إلى كثرة الشواهد الشاذة وغير المنسوبة بين ثنايا كتب النّحو ، وفي كتاب سيبويه خمسون بيتا بلا يُعرف صاحبها[4]. والشواهد النحوية في كثير من الأحيان لا تشمل القواعد النحوية كلَّها، فيلتجأ إلى الشواهد الافتراضية لتغطية ذاك العجز الموجود في الشواهد.

---

[1] القوزي (عوض أحمد): المصطلح النحوي، ص164.

[2] سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان): الكتاب، ج02، ص364.

[3] ابن جني (أبو الفتح): الخصائص، ج03، ص487.

[4] الحسين (محمد الخضر): القياس في اللغة العربية، ص38.

4– الاختلاف البيّن في القواعد النّحويّة:

ثم إنّ الخلاف والتفرّق في كثير من القواعد النحوية كان أظهر العيوب فيها، وأكبر العقبات في تحصيلها، والوصول إلى ضوابط محدودة سليمة، يسهل استخدامها، والاستعانة بها في التفاهم الكلامي والكتابي على وجه محكم دقيق، لا فوضى فيه ولا اضطراب، شأن العلوم القاعدية المضبوطة التي تأخذ بيد صاحبها إلى غاياتها، وتنهض به في يسر وسهولة ودقة إلى حيث يبغي منها[1].

لهذا فقد ضجر المتعلمون–في عصرنا وقبل عصرنا– من ذلك، وانصرف فريق منهم عن تعب التحصيل ومشقة الاستيعاب، وفرَّ بنفسه من هذا الاختلاف والاضطراب، قانعا بالقليل أو الأقل، مؤمنا بأنّ ما فاته ليس ذا بال.

5– تعدّد الآراء والأقوال في المسائل النّحويّة:

وعلى رأسها هذه العيوب تعدد الآراء وكثرة الخلافات حول المسألة الواحدة، حتى ليستطيع الباحث أن يرى الرأي فيقول وهو آمن: إن هناك رأيا آخر يناقضه، من غير أن يُكلِّف نفسه مشقة الاطّلاع، والجري وراء هذا النّقيض، ذلك أنّه يعلم من طول ممارسة النّحو، والنّظر في قواعده، أنّ الواحدة منها لا تخلو من رأيين، أو آراء متعارضة[2].

والمطّلع على كتاب "همع الهوامع")، أو "الأشموني(ت**929**ه) وحاشيته" ليَهُولُه ما يرى من كثرة تشعب الآراء وكثرتها وتنافرها حتى ما لا يحتاج إلى تعدد، وأغلب المسائل مختلف فيها لم تجتمع كلمة النحاة على رأي مُوحّد بشأنها، ولم تتفق أحكامهم على شيء من الكليات أو المسائل الجزئية، بل لم تقترب.

---

[1] حسن (عباس): اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص73.

[2] المرجع نفسه، ص72.

فهذه أهمّ مشاكل النّحو وصعوباته مما استطعت جمعه، وتلك وحدها كافية لجعله علما معقّدا صعبا يكون سببا في تنفير النّاس عنه مهما اختلفت مستوياتهم العلمية. فهل تفطّن أسلافنا لهذه المعضلات والمشاكل ؟ أم أنّهم اعتبروها مسائل جزئية لا تُنقص من قدر النّحو ولا قيمته ؟ وهل حاولوا فعلا إيجاد الحلول لهذه الصعوبات من خلال التيسير والتبسيط وغيرهما ؟ تلك تساؤلات سأحاول الإجابة عنها في المبحث الموالي.

المبحث الثاني:

محاولات تيسير النّحو العربي قديما

بعد هذه النّبذة الموجزة التي أوردتها لأهمّ مشاكل النحو وصعوباته، تبيّن جليّا أنه يجب تدارك هذا الخلل، ومحاولة تيسير النحو العربي، وقد أدرك أسلافنا القدامى أنفسهم هذا الإشكال العويص، فراحوا يبحثون عن طرق لتيسيره بعد أن أصبح معقَّدا ومنفِّرا للطلاب والدارسين، فسعوا جاهدين لتدارك هذا الخطر الذي هدد اللغة العربية في عصرها الأول.

فألّفوا لأجل ذلك المختصرات والمنظومات والشروح؛ محاولةً منهم تيسير النحو لطالبيه، لكنّ محاولاتهم لم تخرج عن نطاق الشرح والاختصار والتقريب، واجتناب المسائل الخلافية، ويظهر من عناوينها رغبة مؤلفيها في التيسير والإيضاح والإرشاد، وطغيان الجانب التعليمي عليها.

ولعلّ دعوة الجاحظ(ت**255**ه) علماء النحو إلى الاختصار والتيسير هي من الدعوات الأولى، خاصة حين لاحظ نفور الطلاب من صعوبات النحو وتعقيداته، فقال يوصي المعلمين: « أمّا النّحو فلا تشغل قلب الصبي منه إلا بقدر ما يؤديه إلى السلامة من فاحش اللحن، ومن مقدار جهل العوام في كتابٍ كتبه وشعرٍ إن أنشده، وشيءٍ إن وصفه، وما زاد على ذلك فهو مشغلة عما هو أولى به ومذهل عمّا هو أرد عليه، من رواية المثل والشاهد والخبر الصادق والتعبير البارع »[1].

[1] **الجاحظ (أبو عثمان): رسائل الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، ط1، بيروت، دار الجيل، 1991، ج02، ص38.**

وإذا رجعنا إلى كتاب سيبويه فقد بقي المصدر الأساسي لنّحو العربية عبر قرون[1]، وعليه كان مدار التأليف من شرحٍ لمشكلاته ونكته وأبنيته وشواهده، أو اختصار له، أو اختصار شروحه، أو اعتراض عليه[2].

فممّن تصدى لشرحه أبو الحسن الأخفش الأوسط(ت**215**ه)، وأبو عثمان المازني(ت**248**ه)، وأبو بكر بن السراج(ت**316**ه)، وأبو سعيد السيرافي(ت**368**ه)، وأبو علي الفارسي(ت**377**ه)، وجار الله الزمخشري(ت**538**ه)، وأبو عمرو عثمان بن الحاجب (ت**646**ه)[3].

ومن أبرز من تصدى لشرح مشكلاته أبو عمرو الجرمي(ت**225**ه)، وأبو حاتم السجستاني (ت**250**ه)، ومحمد بن يزيد المبرد(ت**285**ه)[4]. ونهض فريق بشرح شواهده كالمبرد، وأحمد بن محمد النحاس (ت**338**ه) ، ويوسف بن الحسن بن السيرافي(ت**385**ه)[5].

ولكنّ هذه الجهود المبذولة، وإن كانت قدّمت خدمة جليلة في التعريف بهذا الفنّ الجديد عامّة وبكتاب سيبويه خاصّة، فإنّها في رأيي لا تُعتبَر تيسيرا بقدر ما ي تبسيط وتخليص للكتاب من طول الشروح والاستطرادات واللغة المركزة والمعقدة الموجودة فيه، بل إنّها تعمّق التبعية المفرطة لهذا الكتاب، فالإشكال أكبر وأعمق من هذا فهو يمسّ المنهج في صميمه وجوهره.

[1] خليفة (عبد الكريم): تيسير العربية بين القديم والحديث، ص**43**.

[2] سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان): الكتاب، ج**01**، ص**36–41**.

[3] السيوطي (جلال الدين): بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج**01**، ص**465**.

[4] خليفة (حاجي): كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج**02**، ص**1427**.

[5] القفطي (علي بن يوسف): إنباه الرواة على أنباه النحاة، ج**03**، ص**285**.

أولا– جدول لأهم محاولات تيسير النّحو قديما:

وعليه فقد قمتُ بمحاولة استقراء لبعض ما جاء في كتب التراجم، فوحدتُ أنّها تزخر بعناوين كثيرة تدل على أنّ القدماء كانوا يدركون بعض مصادر الصعوبة في تعلّم النحو، وأن تيسير النّحو للناشئة أمر لا مناص منه، ولذلك بادروا بالتأليف، ونذكر من هذه المؤلفات حسب التسلسل الزمني لوفاة مؤلِّفيها ما يلي[1]:

المؤلَّف	المؤلِّف	تاريخ الوفاة
مقدمة في النحو	خلف الأحمر	180 هـ
مختصر في النحو	علي بن حمزة الكسائي	189 هـ
المختصر في النحو	أبو محمد بن المبارك اليزيدي	202 هـ
المختصر في النحو	هشام بن معاوية الضرير	209 هـ
الأوسط في النحو	الأخفش الأوسط	215 هـ
مختصر في النحو	أبو عمرو صالح الجرمي	225 هـ
المختصر في النحو	أبو جعفر محمد بن قادم	251 هـ
مختصر في النحو	محمد بن يزيد المبرد	285هـ

[1] ينظر: خلف الأحمر: مقدمة في النحو، تحقيق عز الدين التنوخي، ص 33–34. والنديم: الفهرست، من ص56 إلى ص95. والسيوطي (جلال الدين): بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج02، ص164–340، وخليفة (حاجي): كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج01، ص185، وج02، ص1794– 1800–2041.

مختصر في النحو	أحمد بن يحي ثعلب	291 هـ
مختصر في النحو	أبو الحسن بن كيسان	299 هـ
مختصر النحو	أبو موسى الحامض	305 هـ
مختصر النحو	أبو إسحاق الزجاج	310 هـ
مختصر في النحو– الموجز	أبو أحمد بن السراج	316هـ
مختصر النحو	أبو بكر الحسن بن شقير	317 هـ
الموجز	أبو بكر بن الخياط	320 هـ
المقنع في النحو	أبو عبد الله نفطويه	323 هـ
الواضح– الموضح	أبو بكر ابن الأنباري	327 هـ
التفاحة	أبو جعفر النّحاس	338 هـ
الإيضاح– الجمل	أبو القاسم الزجاجي	340 هـ
الإرشاد في النحو	أبو محمد بن درستويه	347 هـ
مختصر لكتاب الجمل	أبو عبد الله بن خالويه	370 هـ
الأوليّات في النحو	أبو علي الفارسي	377 هـ
الواضح	أبو بكر الزبيدي	379 هـ
الإيجاز في النحو	علي بن عيسى الرماني	384 هـ

اللمع في العربية	أبو الفتح بن جني	392 هـ
مختصر في النحو	أبو الحسن بن بابشاذ	469 هـ
الجمل	عبد القاهر الجرجاني	471 هـ
مختصر جمل الجرجاني	الخطيب التبريزي	502هـ
المفصل- الأنموذج(مختصر للمفصل)	جار الله الزمخشري	538هـ
مختصر في النحو	أبو محمد عبد الله بن بري	582هـ
الفصول الخمسون	ابن معطي الزواوي	628هـ
الكافية	جمال الدين بن الحاجب	646هـ
تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد	محمد بن مالك	672هـ

ولا أريد أن أسترسل في ذكر كل تلك المحاولات فإنها كثيرة ومنها من لم يصل إلينا، ولكن تجدر الإشارة إلى أنّ أغلبها كان هدفه تيسيرَ النحو، وتيسير تعلّمه والعودة به إلى الأهداف الأساسية التي نشأ من أجلها هذا العلم، وأنّ غايتَه أن يصل بالمتعلم إلى معرفة كلام العرب والتكلم على سمته، وأن يكون ضابطا يُحكمُ النطق السليم، مع ظاهرة الإسراف في الطول ومحاولة الاختصار. وأقف فيما يلي على بعض هذه المحاولات:

ثانيا– نقد وتحليل لأهم هذه المحاولات التيسيرية:

1– "مقدّمة في النّحو" لخلف الأحمر:

أول هذه المحاولات وأشهرُها كتاب "مقدمة في النّحو" المنسوب إلى خلف الأحمر(ت180هـ)، وقد حدّد صاحب المقدمة في مطلعها دواعي تأليفها وغايته منها، فقال: « لما رأيت النحويين وأصحاب العربية قد استعملوا التطويل وأكثروا العلل وأغفلوا ما يحتاج إليه المتعلِّم المتبلِّغ في النّحو من المختصر والطرق العربية، والمأخذ الذي يُخفّف على المبتدِئ حفظه ويعمل في عقله، ويُحيط به فهمُه، فأمعنت النظر والفكر في كتابٍ أؤلفه وأجمع فيه الأصول والأدوات والعوامل على أصول المبتدئين، ليستغني به المبتدئ عن التطويل، فعملتُ هذه الأوراق، ولم أدع فيها أصلا ولا أداة ولا حجّة ولا دلالة إلا أمليتها فيها، فمن قرأها وحفظها وناظر عليها، علمَ أصول النحو كُلِّه »[1].

وقد جمعت المقدمة –على صغر حجمها– أساسيات النّحو العربي، وسلك مؤلفُها في عرض الظواهر النحوية مسلكا وصفيا إلى حدّ ما، وشملت مباحث متعددة من النحو، خلصت إلى حد كبير من تلك العيوب، فجاءت فيها قواعد النحو متكاملة وواضحة[2].

من ذلك –على سبيل المثال– (باب وجوه الرفع) الذي جاء فيه أن الرفع يأتي من ستة أوجه لا غير وهي: الفاعل، وما لم يسم فاعله، والابتداء، وخبره، واسم كان، وخبر إن. فكل ما أتى من الرفع بعد هذا فهو من الستة وراجع إليها وجزء منها[3].

ويبدو أن المصنف رسم منهجا حاول اتّباعه ولكنه لم يستطع، فكان منطلقه العوامل أي الكلمات التي ترفع أو تنصب أو تجرّ أو تجزم ما بعدها، ثم ثنى بذكر وجوه الرفع ووجوه النصب ووجوه

[1] خلف الأحمر: مقدمة في النحو، تحقيق عز الدين التنوخي، ص 33–34.

[2] مبروك سعيد (عبد الوارث): في إصلاح النحو العربي، ص39–40.

[3] خلف الأحمر: مقدمة في النحو، تحقيق عز الدين التنوخي، ص 54.

الجرّ وتفسير كلّ منها. وبعد ذلك فقد الترابط والإحكام، ففي آخر حديثه عن الخفض يعرض لقوله تعالى:

﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴾[1]،

ويذكر أنها في التعجب، ثم يعرض لأبواب متفرقة، فيتحدث عن إن وأخواتها وعملها ومعانيه، وكان وأخواتها وعملها[2].

2– "التفاحة" لأبي جعفر النحاس:

أما الكتاب الثاني فهو كتاب "التفاحة" لأبي جعفر النحاس المصري(ت**338**هـ)، فهو أقرب إلى العمل النّحوي المنظم، فالمصطلحات فيها أكثر استقرارا، والأبواب فيها قريبة في ترتيبها من المنهج المألوف في كتب النحو، فو يبدأ ببيان أقسام العربية –اسم وفعل وحرف– يليه مبحث عن الإعراب وأنواعه ثم تتوالى الأبواب الأخرى.

وقد استخدم صاحب الكتاب مصطلحات هي قريبة من المعنى الذي استخدمه صاحب المقدمة، ولكنه كان أكثر دقة وأقل ترخصا في إطلاق المصطلحات وفي الأحكام التي يُصدرها لبيان الوظائف النحوية، والملاحظ أنه اقتصر على قواعد النّحو وأغفل التعرض لمباحث علم الصرف كما فعل خلف الأحمر في مقدمته[3].

ويُعدُّ هذا الكتاب بحقّ من المختصرات التي تصلح للمبتدئين، وقد ضمّنه صاحبه واحدا وثلاثين بابا، عنيَ ببيان العلامة الإعرابية لأنها معيار تقويم اللسان، وكيف يهتدي إليها المبتدي فيصيب ولا يُخطئ، وحرص المصنف على أن يبرأ الكتاب من ذكر العلل والخلاف بين النحويين، وذكر الفرق بين

[1] سورة الكهف، آية 05.

[2] عبادة (محمد إبراهيم): النحو التعليمي في التراث العربي، ص42.

[3] مبروك سعيد (عبد الوارث): في إصلاح النحو العربي، ص41.

المعرب والمبني، وتقسيم علامات الإعراب إلى أصلية وفرعية، إلى آخر ذلك من المسائل الشائكة والمعقدة[1].

3– "الجمل في النحو" لأبي القاسم الزّجاجي:

وهذا أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(ت**340**هـ)، يؤلف كتاب "الجمل في النحو" الذي يمثل حصيلة تجربته الفنية في التعليم، فقد كان نحوه سهلا بعيدا عن التعقيد، ينأى به عن التعليلات الفلسفية، ووسم الزجاجي كتابه هذا في أكثر من موضع بأنّ كتابه مختصر، ويبدو الأسلوب التعليمي فيه واضحا، إذ ينهي كل باب–تقريبا– بما يفيد ذلك، كقوله: (فافهم، فقس عليه تصب إن شاء الله)[2].

وقد أكثر فيه الزجاجي من الشواهد القرآنية والشعرية والأمثلة، ليصل بمناقشتها –بيسر وسهولة– إلى تقرير قواعد موضوعاته، مع براعته في التحليل والتعليل. فأورد مثلا ما يزيد على عشرين ومائة من الشواهد القرآنية، وما يزيد على ستين ومائة بيت من الشعر والرجز، وينسب أكثرها إلى قائليها، أضف إلى ذلك عددا من الأمثال والأقوال المشهورة، بينما اقتصر على حديثين شريفين فقط[3].

ومن الروايات التي لها دلالتها على الهدف التعليمي الذي أراد الزجاجي أن يُحققه، ما روي عن أبي علي الفارسي(ت**377**هـ)، وكان معاصرا للزّجاجي أنه قال: « لو سمع أبو القاسم الزجاجي كلامنا في النّحو لاستحيا أن يتكلم فيه »[4]. وسواء أصحت هذه الرواية أم لم تصح، فإنّ لها دلالة على وجود مستويين مختلفين في تناول مسائل النّحو. فالزجاجي يمهّد لوضع كتاب تعليمي لتيسير العربية، بينما يتسم أسلوب أبي علي الفارسي بالتعمق والإغراق في قضايا النّحو المفصّلة.

---

[1] عبادة (محمد إبراهيم): النحو التعليمي في التراث العربي، ص**46–48**.

[2] الزجاجي (أبو القاسم): الجمل في النحو، تحقيق علي توفيق الحمد، ص**18–19**.

[3] المرجع نفسه.

[4] ابن الأنباري (أبو البركات): نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص**227**،

ومن لطائف هذا الكتاب ما قيل عنه: « أنّه من الكتب المباركة، لم يشتغل به أحد إلا انتفع به، وأن صاحبه صنّفه بمكة المكرمة، وكان كلما فرغ من باب طاف أسبوعا، ودعا الله سبحانه أن يغفر له، وأن ينتفع به قارئه »[1].

وقد انتشر كتاب الجمل، باعتباره كتابا تعليميا في النحو جامعا، يقول القفطي(ت**646**هـ): « وهو –أي كتاب الجمل– كتاب المصريين وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشام، إلى أن اشتغل الناس باللمع لابن جني، والإيضاح لأبي علي الفارسي »[2].

ولكتاب "الجمل" شروح كثيرة، من أهمّها كتابُ "الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل" لابن السيد البطليوسي(ت**521**هـ)، والظاهر أنّ الزجاجي تعرض للنقد من قبل البطليوسي، لأنّ هدفه يتضح من العنوان، فهو لم يقصد شرحا أو تفسيرا للكتاب بقدر ما كان يُحاول إصلاح أخطاء الزجاجي في كتابه، يقول البطليوسي في مقدمة كتابه: «وليس غرضي أن أستوفي ما لم يذكره من أنواع هذا العلم وأقسامه، وإنما غرضي أن أنبه على أغلاطه، والمختل من كلامه»[3].

4– "الواضح" لأبي بكر الزبيدي:

أما كتاب "الواضح" لأبي بكر الزبيدي(ت**379**هـ) فهو كتاب آخر كان حصيلة التجربة التعليمية لصاحبه، وقد ألّفه حين اختاره المستنصر بالله صاحب الأندلس لتأديب ولده وولي عهده هشام المؤيد بالله. وقد تأثر الزبيدي بمنهج الزجاجي، فلم يقتصر كتابه "الواضح" على الموضوعات النّحوية، بل نظر إلى اللغة باعتبارها وحدة متكاملة، فعنِيَ بموضوعات النحو والصرف، إلى جانب عنايته المتميزة بالصوتيات[4]، فكان هذا الكتاب ذي غايات تعليمية يتحرّى السهولة واليسر.

---

[1] اليافعي (عفيف الدين): مرآة الجنان، تحقيق خليل منصور، ج02، ص249.

[2] القفطي (علي بن يوسف): إنباه الرواة على أنباه النّحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ج02، ص161.

[3] البطليوسي (ابن السيد): الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقيق حمزة النشرتي، ص19.

[4] خليفة (عبد الكريم): تيسير العربية بين القديم والحديث، ص47.

وقد عُدّ هذا المصنف من الكتب التعليمية لأنّ طريقة ترتيب أبوابه جدّ محكمة، وهو كتاب يبتعد عن التعريفات والخلافات بين النّحويين، كما أنّ صاحبه قد حرص على ذكر الأمثلة المتنوّعة المساعدة على تكوين الحسّ اللغوي السليم، مع ما يتسم به من أسلوب لطيف يقوم مشاركة القارئ معه عن طريق ما يُشبه الحوار بينهما بقوله: "فإن قلتَ ...: فقلْ"[1].

5- " اللُّمَع " لابن جني:

أمّا كتاب "اللُّمَع في العربية" لابن جني(ت**392**هـ)، فإنّ صاحبه يملك خبرة طويلة وفائقة بعلوم العربية، أراد في أواخر حياته تصنيف كتاب سهل وميسر في النحو والصرف، فوضع هذا الكتاب ليناسب مستوى الناشئة من المتعلمين، فاقتصر فيه على عرض المسائل الأساسية الضرورية من أجل تقويم اللسان والقلم، مبتعدا عن استطرادات العلماء في عرض المسائل واستقصاء الآراء[2].

وبعد وفاة مؤلّفه أصبح كتاب "اللُّمَع" الكتاب التدريسي الذي اعتمد عليه النّحاة في تعليم النحو، فأصبح كتابَ المصريين وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشام، واحتل المكانة التي يشغلها كتاب "الجمل" للزجاجي، وقد وجد كتاب "اللُّمَع" ما وجدَتْه أمّهات كتب النّحو قبله من اهتمام لدى العلماء، وقد حفظ لنا التاريخ أسماء نخبة من العلماء الذين قاموا على خدمة هذا الكتاب، واهتموا بشرحه أو باختصاره أو بتخريج شواهده وشرحها[3].

6- "المُفَصّل" للزّمخشري:

أمّا كتاب "المفصل" لجار الله الزمخشري(**538**هـ)، فقد وضع فيه صاحبه خلاصة تجاربه وعبقريته في بناء خطة متكاملة لكافة المسائل النحوية التي كانت معروفة في عصره[4]. وحدد الزمخشري الأسباب التي أدت به إلى تأليف هذا الكتاب فقال: « لقد ندبني ما بالمسلمين من الأرب إلى معرفة كلام العرب

[1] عبادة (محمد إبراهيم): النحو التعليمي في التراث العربي، ص**67**.

[2] المرجع نفسه، ص**27–29**.

[3] الواسطي (محمد بن مباشر): شرح اللمع في النحو، تحقيق رجب عثمان بن محمد وتصدير رمضان عبد التواب،، ص**11**.

[4] مبروك سعيد (عبد الوارث): في إصلاح النحو العربي، ص**42**.

وما بي من الشفقة على أشياعي من حفدة الأدب لإنشاء كتاب في الإعراب محيط بكافة الأبواب مرتّبٍ ترتيبا يبلغ بهم الأمد البعيد بأقرب السعي ويملأ سِجالهم بأهون السقي، فأنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب المفصل في صنعة الإعراب »[1].

وقد نهج الزّمخشري في هذا الكتاب نهجا جديدا في تناول النّحو وعرض مسائله، فقسّم كتاب المفصل إلى أربعة أقسام: جعل القسم الأول للأسماء، والقسم الثاني للأفعال، والقسم الثالث للحروف، والقسم الرابع للمشترك من أحوال الأسماء والأفعال والحروف، وتناول الأحكام النحوية والصرفية المتصلة بهذه الأقسام[2].

والكتابُ بهذه الصورة يشهد بأنّ الزمخشري مجدّد في تصنيف النّحو، ويبدو هذا التجديد في مظهرين: المظهر الأول: أنّ منطلقه ليس العامل ولا المعمول، والمظهر الثاني: أنه مزج مسائل النّحو بمسائل الصّرف مزجا تامّا، وبذلك خلا كتابه من الاضطراب المنهجي.

وقد حظيّ بعناية كبيرة من أصحاب هذا الفن، فأقبلوا عليه درسا واستظهارا وشرحا وتعليقا وردا على أخطائه، ووجد فيه الدارسون مأربهم، واحتل في القرن السادس والسابع مكانة كتاب سيبويه[3]، ومن أهم شروحه شرح ابن يعيش النحوي(ت**634**ه)، وشرح ابن الحاجب(ت**646**ه) الموسوم بـ "الإيضاح".

ومع هذا القدر الكبير الذي احتلّه كتاب "المفصّل" يرى ابن يعيش أنّه « اشتمل على ضروب منها: لفظ أغربت عبارته فأشكل، ولفظ تتجاذبه معان فهو مجمل، ومنها ما هو بادٍ للأفهام إلا أنه خالٍ من الدليل مهمل »[4].

---

[1] **الزمخشري (جار الله): المفصل في علم العربية، ص05.**

[2] **المرجع نفسه.**

[3] **خليفة (حاجي): كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج02، 1774–1775.**

[4] **ابن يعيش (موفق الدين): شرح المفصل، تصحيح وتعليق مشيخة الأزهر، ج01، ص02.**

7– "الكافية" لابن الحاجب:

وأختم هذه السلسلة من الكتب بكتاب "الكافية" لابن الحاجب(ت**646**هـ)، الذي كان يملك صاحبه رغبة قوية في تذليل النحو وتسهيله وتيسيره لراغبي العلم، فعمد إلى المفصل للزمخشري واختصر منه هذه المقدمة الصغيرة وسماها: "الكافي "، وهو بذلك يُغني الناشئ والمتعلم عن كتب النّحو المعقدة[1].

وقد تسابق العلماء إلى شرح الكافية، وظهرت لها شروح كثيرة باللغة العربية وبالفارسية، ومن أبرز شروحها شرح رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي(ت**686**هـ)[2].

وقد اقتفى ابن الحاجب أثر الزمخشري في كتابه "المفصل" فبدأ بالحديث عن الكلمة والكلام، ثم تناول الاسم وما يتصل به من إعراب، رفعا، ونصبا، وجرا، ومن بناء، وتعريف وتنكير، وتذكير، وتأنيث، وإفراد وتثنية وجمع، ومن العمل عمل الفعل مصدرا، واسم فاعل، واسم مفعول، وصفة مشبهة، واسم تفضيل، ثم ثنى بقسم الفعل وخواصه وأصنافه، ثم انتهى إلى قسم الحروف[3].

واستمرت محاولات النحاة في تيسير النحو خلال العصور المتأخّرة، ولم تتوقف كمحاولات أصحاب المتون والمنظومات النّحوية، ولكنها جانبت الطريق الصحيح ولم يُكتب لها النجاح، فقد بالغت في التكثيف والإيجاز اللذين بلغا حد الغموض والتعقيد، بسبب ما فرضته من قيود الوزن والقافية[4].

ثم توالت شروح هذه المتون والمنظومات، وشروح الشروح، والحواشي عليها، ولكنها لم تخطُ خطوة في تطوير النحو، لأنها لم تكن إلا تكرارا واجترارا[5]، فلم يُقدّر لها أن تنجح لتتمكن من تخليص النّحو من بعض القيود التي تُقيّده، فحالت دون تعلمه أو تطبيق قواعده في واقع الحياة.

---

[1] مكرم (عبد العال سالم): المدرسة النحوية في مصر والشام، ص**63**.

[2] خليفة (حاجي): كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج**02**، **1370**.

[3] عبادة (محمد إبراهيم): النحو التعليمي في التراث العربي، ص**63**.

[4] مبروك سعيد (عبد الوارث): في إصلاح النحو العربي، ص**43**.

[5] المخزومي (مهدي): في النحو العربي نقد وتوجيه، ص**15**.

وأضحت غاية في التعقيد والغموض تُنفّر المتخصصين قبل المتعلمين والمبتدئين، وخاصة في عصور الضعف والانحطاط أين جفّت القرائح وأصبح التأليف عالة على ما سبق. والمطلع على هذه المؤلفات في كتب الفهارس العامة ككشف الظنون وغيرها، ليهوله ما يرى من كثرة الحواشي كثرة تُفضي إلى الاستغراب والدهشة، ولن تقع عيناه إلا على الحواشي المترادفة على شروح السابقين[1].

لقد كانت هذه المؤلفات جميعا –متنا وشرحا وتقريرا– سلاحا ذا حدين، فهي إنماء للحركة النّحوية، وتوسيع لدائرة البحث العلمي المنظّم ومثار مناقشة بين المشتغلين بالنحو، ولكنها في الوقت نفسه خلقت نوعا من الاضطراب الشديد لدى الدارس، وخلطا في الآراء النحوية، من شأنهما أن يجعلاه يضلّ الطريق إلى الرأي الصحيح والنّهج القويم..حتى ينتهي الأمر بالدارس إلى ترك هذه المؤلفات جميعا من النحو ودرسه[2].

وهذه المحاولات التيسيرية المتمثّلة في إصلاح الكتب النّحويّة، إنما سارت في خطّ لا يضادّ النّحو التقليدي باختلاف مذاهبه، فقد آتبعت نهجه وطريقته مع بعض التلخيص والحذف والاختصار والشرح، أمّا المحاولات الجريئة التي مسّت منهجه وطالبت بتغييره جذريا وإعادة النّظر فيه، فسأعرض لها في الفصل الموالي.

[1] الطنطاوي (محمد): نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص300.

[2] ياقوت (أحمد سليمان): ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم، ص147–148.

الفصل الثّاني:

جهود ابن مضاء القرطبي في تيسير النّحو العربي

المبحث الأول:

أهم محاولات تيسير مناهج النحاة قبل ابن مضاء القرطبي

المبحث الثاني:

محاولات ابن مضاء القرطبي في تيسير النّحو العربي

المبحث الأول:

أهم محاولات تيسير مناهج النّحاة قبل ابن مضاء القرطبي

كان حديثي في الفصل الأول عن عيوب النّحو وصعوباته وأشهر محاولات التيسير فيه، ولكنّ هذه المحاولات تمسّ في جانب كبير منها الكتب النحوية والمادة النّحوية نفسها، وتُغفل جانبا هاما تمثل في إصلاح مناهج النحاة، ذلك أنّ الحديث عن هذا الموضوع أمر بالغ الخطورة، ومحاولة المساس به تعني إعادة النظر في أصول النّحو وأهم القواعد التي أسس عليها النحاة نحوهم الوصفي، ثم النّحو المتأثر بالمنطق اليوناني وعلوم أخرى كعلم الكلام والأصول والفقه كما أسلفنا في الفصل الأول.

ويرى المتتبع لتاريخ النّحو العربي أنّ محاولات إصلاح مناهج النحاة، إنما جاءت متأخرة في الزمن كمحاولة ابن مضاء القرطبي(ت**592**ه) الشهيرة، والتي جاءت على شكل هزّة عنيفة للنّحو التقليدي، لأنّها مسّت أصوله التي بُني عليها. وكانت هذه المحاولات قليلة مقارنة بمحاولات إصلاح الكتب النّحوية السالفة الذكر.

وقبل الحديث عن محاولة ابن مضاء القرطبي الجادّة والجريئة، يمكن اعتبار بعض المحاولات للإصلاح في هذا الجانب، مما روته لنا كتب تاريخ النّحو والنحاة، وهي على شكل ملاحظات عابرة ثارت على النّحاة ومنهجهم خاصة في استخدام المنطق وما جرّه على اللغة والنّحو. وهذه أهمّها:

أولا– محاولة ابن ولاّد المصري:

من أهمّ محاولات إصلاح مناهج النّحاة ما نجده عند ابن ولاّد المصري(ت**232**ه) الذي حمل على فكرة تحميل القياس في النّحو، وذهب إلى أنه لا يصح الطّعن على العربي، أو رميه باللحن أو الخطأ، أو تقديم القياس النظري على العادة المسموعة، كما يرى أنّه يجب الوقوف عند العادة اللغوية المسموعة، ولا يجوز تصحيح ما لم يرد عن العرب بمقتضى القياس النظري، وسبيل النّحويين هو اتّباع كلام العرب إذا كانوا يقصدون إلى التكلم بلغتهم، أما أن يُعملوا قياسا فهو يؤدي إلى غير لغتها فليس لهم ذلك[1].

فقد رفض ابن ولاّد المصري أيضا التأويل والتقدير في النّحو، وادّعاء الحذف والإضمار في الأساليب العربية مما يحملها على غير ظاهرها، ومن ذلك ما لمسه في إعراب المبرّد(ت**285**ه) لقوله تعالى:

﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ﴾[2]،

إذ يرى أنّ فاعل "بدا" هو المصدر المقدر "بُدُوٌّ" وتأويل الآية: ثم بدا لهم بدوٌّ. ولكن حذف "بُدُوٌّ" من الكلام لأن "بدا" تدل عليه. ولا معنى لهذا الكلام –على حد تعبير ابن ولاّد– لأن "لَيَسْجُنُنَّهُ" جملة في موضع الفاعل، ومادام الكلام تاما مفيدا فلا حاجة للإضمار[3].

ثانيا– محاولة أبي العلاء المعري:

عبّر أبو العلاء المعري(ت**449**ه) بطريقته الخاصة في انتقاد النّحاة الذين اشتهروا بالتأويل والتعليل واستخدام المنطق في دراسة النّحو، كأبي علي الفارسي(ت**377**ه) وأبي سعيد السيرافي(ت**368**ه) وغيرهما، في رسالته المشهورة وهي "رسالة الغفران"، ينتقد من خلالها بعض ما أقدم عليه النّحاة في قالب هزليّ

[1] عمر (أحمد مختار): البحث اللغوي عند العرب،ص**157**.

[2] سورة يوسف، الآية **35**.

[3] المرجع نفسه، ص**148**.

ساخر، وقد أُثِر عنه مقولة: « لا يسخط عليكَ الله ولا المكان إن كنتَ لا تدري لماذا ضممتَ تاء المتكلم، وفتحتَ تاء المخاطب »[1].

والحقّ أنّ المشكلات التي عرض لها أبو العلاء المعري في رسالة الغفران كانت من بين المشاغل التي يعكف عليها طلبة اللغة ودارسوها، وكان لأبي العلاء في فهمها وتوجيهها، منزع يخالف فيه مذاهب القوم، ولا شك في أنه في جملته يستوحي آراء من تقدَّمَه من بعض علماء السلف، ممن كانوا يُؤثرون اليسر في الفهم والتوجيه، ويتحاشون الإيغال في التكلف، والضلال في متاهات التأويل البعيد[2].

ونضرب لذلك مثالا عبَّرَ فيه أبو العلاء المعري بطريقته الخاصة عن امتعاضه ونفوره من تكلف النحاة، ونقمته على تخريجاتهم النحوية في مشهد ساخر من مشاهد رسالة الغفران، إذ يقول: « وقد كنتُ قد رأيتُ في المحشر شيخا لنا يُدرِّس النّحو في الدّار العاجلة، يُعْرَفُ بأبي علي الفارسي، وقد امترس به قوم يطالبونه، ويقولون: تأوّلتَ علينا وظلمتنا، فلما رآني أشار إلَيّ بيده، فجئته فإذا عنده طبقة، منهم يزيد بن الحكم الكلابي[3]، وهو يقول: ويحك، أنشدتَ عني هذا البيت برفع الماء، يعني قوله:

فليت كفافاً كان شرُّك كلُّهُ وخيرك عنّي ارتوى الماءُ مُرتوي[4]

---

[1] حسن (عباس): اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص192.

[2] أبو جناح (صاحب): دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، ص310.

[3] هو يزيد بن الحكم بين أبي العاص بن بشر بن عبد بن دهمان الثقفي، شاعر عالي الطبقة، من أعيان العصر الأموي، سكن البصرة وولاه الحجاج كورة فارس، ثم عزله قبل أن يذهب إليها، فانصرف إلى سليمان بن عبد الملك فأجرى له ما يعدل عمالة فارس. ينظر الزِرِكلي (خير الدين): الأعلام، ج08، ص181.

[4] هذا البيت من قصيدة جيدة ليزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي مطلعها (تكاشرني كرها كأنك ناصح وعينك تبدي أن صدرك لي دوي) يقولها في عتاب ابن عمه عبد الرحمن بن عثمان بن أبي العاص، وقد روى هذه القصيدة أبو عليّ القالي في أماليه (1/ 68 طبعة دار الكتب) وأبو الفرج الأصفهاني في الأغاني (11/ 100 طبعة بولاق) والبغدادي في خزانة الأدب (1/ 496) نقلًا عن أبي عليّ الفارسي في المسائل البصرية، وقد استشهد الرضي بعدة أبيات من هذه القصيدة. والرواية المشهورة للبيت هي: (فليت كفافاً كان خيرك كلُّهُ وشرُّك عنّي ارتوى الماءَ مُرتوي) وهو من شواهد مشكلات "ليت". والكفاف –بفتح الكاف بزنة السحاب– الذي لا يزيد عن قدر الحاجة، و"ما" مصدرية ظرفية، وارتوى: أراد به شرب، ومرتوي: اسم الفاعل من قولهم "ارتوى فلان" إذا طلب الري وذهاب العطش. ينظر: ابن الأنباري (أبو البركات): الإنصاف، ص184.

ولم أقلْ إلا الماءَ.

وكذلك زعمتَ أنّي فتحت الميم في قولي:

تَبَـدّلْ خليلاً بِي كشكْلِكَ شكلُه فإنّي خَليلاً صالحاً بك مَقْتَـوي[1]

وإنما قلت: مُقتوي بضم الميم.....

وإذا هناك راجز[2] يقول: تأوّلتَ عنّي أني قلتُ:

يَا إِبِلِي مَا ذَامَـهُ فَتَـأْبَيَـهْ ؟ مَـاءٌ رَوَاءٌ ونَصِـيٌّ حَـوْلِـيَـهْ[3].

فحرّكتَ الياء في تَأبَيَه ووالله ما فعلتُ ولا غيري من العرب.

وإذا رجل آخر يقول: ادّعيت على أنّ الهاء راجعة على الدرس في قولي:

هَـذَا سُـرَاقَـةُ لِلْقُـرْآنِ يَـدْرُسُـهُ وَالْمَرءُ عِـنْـدَ الرُّشَـا إنْ يـلْـقَـهَـا ذِيـبُ[4]

---

[1] هذا البيت من نفس القصيدة السابقة ليزيد بن الحكم، وقد استشهد به: ابن جني (أبو الفتح): الخصائص، ج02، ص104. والبغدادي (عبد القادر بن عمر): خزانة الأدب، ج07، ص433. وغيرهما. ومعنى مقتوي: على وزن مفعل، من القتو، وهو الخدمة. ينظر: ابن منظور (أبو الفضل محمد): لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، مادة خصب/ قتا.

[2] ويقصد به الزفيان السعدي صاحب هذا البيت، واسمه عطاء بن أسيد السعدي المعروف بالزفيان، راجز من بني عوانة، بن سعد بن زيد بن مناة بن تميم. ينظر: الزِركلي (خير الدين): الأعلام، ج04، ص235.

[3] هذا البيت من الرجز كما رواه أبو زيد والبصريون، أما الكوفيون فيروونه من السريع بتسكين الياء (فتأبيْهْ)، وبعده: (هَذَا بأفواهِكِ حتَّى تَأْبَيَهْ حَتَّى تُرُوحي أُصُلاً تبازَيَهْ/ تَبَازِي العَانَةِ فَوْقَ الزَّازَيَهْ) ويروى: "وخلاء" بدل "ونصيّ". والنصيّ: نبت سبط أبيض ناعم من أفضل المرعى. والأصل جمع الأصيل وهو العشي. والعانة: القطيع من حمر الوحش. والزازية: المكان المرتفع. ينظر: الأنصاري (أبو زيد): النوادر، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، ط1، ص331. و ابن جني (أبو الفتح): الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ج01، ص332.

[4] هذا البيت قيل في هجاء أحد القرّاء نسب إليه الرياء وقبول الرشوة من الناس الحرص عليها. وهو من شواهد سيبويه التي لم يعرف قائلها، ومن شواهد ابن هشام في المغني، وأبي حيان في شرح التسهيل، والرضي على الكافية، والبغدادي في الخزانة. ومحل الشاهد فيه: أنّ الضمير في يدرسه راجع إلى مضمون يدرس أي الدرس، فيكون عائدا على المصدر المدلول عليه بالفعل، وإنما لم يجز عنده عوده على القرآن، لئلا يلزمه تعدي العامل إلى الضمير وظاهره معا. وهذا ما أنكره أبو العلاء على تخريج أبي علي الفارسي. ينظر: سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان): الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ج03، ص67. و البغدادي (عبد القادر بن عمر): خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون=

وإذا جماعة من الناس من هذا الجنس كلهم يلومونه على تأويله. فقلت: يا قومُ، عن هذه أمور هينة، فلا تعنتوا الشيخ، فإنّه يمت بكتابه في القرآن المعروف بكتاب الحجة، وإنه ما سفك لكم دما، ولا احتجن عنكم ملا فتفرقوا عنه »[1].

ولكن ما يلفت النظر أنّ كتب النّحو المتداولة لم تنقل عن أبي العلاء رأيا نحويّا أو لغويّا خاصّا يُنسَب إليه، على الرّغم من أن مصنّفاته بمجموعها تنمّ عن علمٍ راسخ وتتّبعٍ شاملٍ دقيقٍ للموضوعات النّحويّة والصّرفية والمشكلات اللغوية، وما دار حولها من جدل ومواقف لأئمة النّحو واللغة، وعلى الّرغم من أنّه أقرأَ النّحو وألّف فيه وأنّه معدود في النّحويّين واللغويّين، وتحتل ترجمته في كتب طبقات النّحويّين مواضع عدّة[2].

ثالثا– محاولة ابن حزم الظاهري:

هاجم ابن حزم الظاهري (ت**456**ه) القياس انطلاقا من مذهبه الظاهري الذي يرفض القياس طريقا إلى استخلاص الأحكام الفقهية، كما هاجم علل النّحو وحكم بأنها فاسدة.

ومنهجه يتمثل بالأخذ بظاهر النصوص وإنكار التقليد وإباحة الاجتهاد لكل قادر على استنباط الأحكام الشرعية من النصوص الثابتة، لذلك فهو يرى أنه لا رأي في الدين، فليس لأحد أن يجتهد برأيه، ويدّعي أنّ ذلك حكم الله تعالى، ومن قال في الدين برأيه فهو مفترٍ على الله، وبذلك يكون قد سدّ باب الاستنباط بالقياس والاستحسان والتعليل[3].

ج02، ص03. والسيوطي (جلال الدين): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ج04، ص205. وشرح شواهد المغني، صححه محمد محمود الشنقيطي، ص200. والأستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسن): شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، ج01، ص304.

[1] **المعري (أبو العلاء): رسالة الغفران، تحقيق عائشة عبد الرحمن "بنت الشاطئ"، ص254–255.**

[2] **أبو جناح (صاحب): دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، ص311.**

[3] **ينظر: بكري (عبد الكريم): ابن مضاء وموقفه من أصول النحو، ص30. وشرارة (عبد اللطيف): ابن حزم رائد الفكر العربي، ص421.**

وانطلاقا من مذهبه هذا فقد حمل ابن حزم بشدة على علل النّحو لأنها في رأيه فاسدة لا يرجع منها شيء إلى الحقيقة البتة، وإنما الحق في ذلك أن هذا سَمِعَ من أهل اللغة الذين يرجع إليهم في ضبطها ونقلها، وما عدا هذا فهو –مع أنه تحكم فاسد متناقض– أيضا كذب، لأن قولهم كان الأصل كذا فاستثقل فنقل إلى كذا...شيء يعلم كل ذي حسّ أنه كذب لم يكن قط، ولا كانت العرب عليه مدّة ثم انتقلت إلى ما سمع منها بعد ذلك[1].

ودليله على فساد العلل أنّه يقول لمن قال: « إنما سُمِّيت الخيل خيلا لأجل الخيلاء التي فيها، وإنما سميت البازي بازيا لارتفاعه والقارورة قارورة لاستقرار الشيء فيها، والخابية خابية لأنها تخبئ ما فيها ». «إنّه يلزمُكَ في هذا وجهان، أحدهما: أنْ تُسمّيَ رأسك خابية لأن دماغك مخبوء فيه، وأنْ تسمّيَ الأرض خابية لأنّها تخبئ كلّ ما فيها، وأنْ تُسمّيَ أنفك بازيا لارتفاعه، وأنْ تُسمّيَ البئر قارورة لأنّ الماء مستقر فيه، وأنْ تُسمّيَ المستكبرين من النّاس خيلا للخيلاء التي فيهم. والوجه الثاني: إنِ اشتققت الخيل من الخيلاء أو القارورة من الاستقرار، والخابية من الخبء، فمنْ أين اشتققت الخيلاء والاستقرار والخبء »[2].

فهذه مجموعة من الملاحظات المتفرّقة في كتب اللغة والأدب، والتي تُعبّر عن آراء أصحابها في تذمّرهم وامتعاضهم من تعليلات النّحاة المنطقية، وفي الواقع لم تستطع هذه المحاولات البسيطة أن تُشكّل نقدا فعّالا لمناهج النّحاة، ولا أن تقف في وجه من التيار الجارف للنّحو ومدوناته الضخمة، وكانت عبارة عن إرهاصات لما سيظهر على يد ابن مضاء القرطبي في نقده للنّحو العربي ومناهجه، وهذا ما سأعرض إليه في المبحث الموالي.

[1] عمر (أحمد مختار): البحث اللغوي عند العرب، ص158–159.

[2] بكري (عبد الكريم): ابن مضاء وموقفه من أصول النحو، 32.

المبحث الثاني:

محاولات ابن مضاء القرطبي في تيسير النّحو العربي

استمر تأليف المطولات من كتب النّحو العربي، وكان للعامل الأثر البارز في توجيه منهج الكتابة فيها، بل وأفرد النّحاة للعامل رسائل وكتبا خاصّة، فألّفَ أبو علي الفارسي (ت**377**هـ) كتاب العوامل، وألف عبد القاهر الجرجاني (ت**471**هـ) كتاب العوامل المائة، وقسّمها إلى لفظية ومعنوية.

واشتدّ ولعُ النّحاة بالجري وراء العوامل باحثين عن العامل والمعمول، وغرق الدارسون في متاهات من أمواج التأويلات والتقديرات والتعليلات والأقيسة والتمارين الافتراضية، والحال على هذا حتّى ظهر رجل من الأندلس حمل حملة كبيرة على النّحو العربي في أصوله ومناهجه.

ففي ظلّ دولة الموحدين في الأندلس دَوّت ثورة أبي العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللّخمي القرطبي المتوفّى سنة **592** هجري، وكان حجّة في الفقه الظاهري والحديث النّبوي، وقد ولاّه الموحدون قضاء فاس، ثم ولّوه قضاء الجماعة، وكان طبيعيّا أن يحمل حملتَهم على أصحاب المذاهب الفقهية. ولكنّ حملته كانت موجّهة إلى النّحو والنّحاة[1].

وعلى الرغم من أنّ ابن مضاء صاحب أهم وأخطر محاولة لإصلاح النحو قبل العصر الحديث – كان ظاهري المذهب كابن حزم ومتأثرا بنفس المبادئ الظاهرية– فإنّ محاولته لإصلاح النّحو كانت عملا

[1] **ضيف (شوقي): المدارس النحوية، ص304.**

مقصودا فيه من الأصالة والتكامل والموضوعية ما يؤهّله ليتبوّأ مكان الصدارة في قائمة محاولات إصلاح النّحو العربي قبل العصر الحديث[1].

كان ابن مضاء نحويّا بل ومجتهدا في النّحو علاوة على شهرته كفقيه، وقد وجَّهَ سهامه في هذه المحاولة –أو الثورة التي ضمّنها كتابه "الردّ على النّحاة"– إلى النّحاة ومناهجهم في درس النّحو، وأغلب الظنّ أنّه يعني نحاة المشرق الذين غلب المنطق على دراساتهم النّحوية، وهو في ذلك متأثر بعض التأثر بموقف فقهاء الظاهرية، وسخطهم على فقه المشرق ومذاهبه معروف[2].

وجد ابن مضاء مادة العربيّة تتضخم بتقديرات وتأويلات وتعليلات وأقيسة وشعب وفروع وآراء لا حصر لها ولا غناء حقيقيّ في تتبّعها أو على الأقل في تتبّع الكثير منها، فمضى يهاجمها في ثلاثة كتب، هي: "المشرق في النّحو"، و"تنزيه القرآن عمّا لا يليق بالبيان"، و"الردّ على النّحاة" وهو –وحده– الذي بقي من آثاره[3]، وفيه يهاجم نظرية العامل التي عقّدت النحو وأكثرت فيه التقديرات والمباحث التي لا طائل وراءها في رأيه.

وكتاب "الردّ على النحاة" قد قام بتحقيقه الأستاذ الدكتور شوقي ضيف عام **1947**م، ثم حقّقه ونشره بعد ثلاثين عاما الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا[4].

وقد قدّم شوقي ضيف لكتاب ابن مضاء (الردّ على النّحاة) بمقدمة يخلُص قارئها إلى أنّه متأثر بما يراه ابن مضاء في هدمه لنظرية العامل إذ يقول: "سدّد ابن مضاء سهام دعوته، أو قلْ سهام ثورته، إلى نظرية العامل، التي أحالت كثيرا من جوانب كتاب النّحو العربي إلى عُقَدٍ صعبة الحلّ، عسيرة الفهم. وما

[1] **مبروك سعيد (عبد الوارث): في إصلاح النحو العربي، ص48.**

[2] **المرجع نفسه، ص48.**

[3] **ضيف (شوقي): المدارس النحوية، ص305.**

[4] **الحلي (حازم سليمان): تيسير النحو إلى عصر ابن مضاء، ص06.**

العامل ؟ إنَّ كلّ ما يتصوّره النّحاة عن عواملهم النّحوية تصوّر باطلٌ، وهل يستطيع أحد أن يُنكر ما يقوله ابن مضاء، من أنّ الذي يصنع الظواهر النّحوية في الكلمات، من رفع ونصب وجرّ، إنما هو المتكلم نفسه، لا ما يزعمه النّحاة من الأفعال وما شاكلها من الأسماء والحروف"[1].

بنى ابن مضاء القرطبي كتابه على هدم نظرية العامل التي تمسك بها النّحاة وأقاموا عليها نحوهم العربيّ، ولكنّه لم يدعُ إلى هدم النّحو، وإنما دعا إلى نهج جديد قائم على هدم نظرية العامل وإلغاء العلل الثواني والثوالث ورفض القياس وإسقاط التمارين غير العملية. يقول ابن مضاء: « قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النّحو ما يستغني النّحويّ عنه، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه »[2]، ثم ضرب لذلك مثالا عن نظريّة العامل عند النّحويين، فقال: « فمن ذلك ادّعاؤهم أن النّصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظيّ..»[3]، مما سيأتي بيانه.

والملاحظ أنّ ابن مضاء وإن ردّ على النّحاة ودعاهم إلى منهج جديد فقد كان يَذْكُرُهُم بالتّوقير ويترحّم عليهم، إذْ يقول: « وإنّي رأيت النّحويين– رحمة الله عليهم– قد وضعوا صناعة النّحو لحفظ كلام العرب من اللّحن وصيانته عن التغيير فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أمّوا وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا، إلا أنهم التزموا ما لا يلزمهم، وتجاوزوا فيه القدر الكافي فيما أرادوه منها، فتوعَّرت[4] مسالكُها، وَوَهَنَتْ مبانيها، وانحطَّت عن رُتبة الإقناع حُجَجُها، حتى قال شاعر فيها:

تَرْنُو بِطَرْفٍ سَاحِرٍ فَاتِرٍ أَضْعَفَ مِنْ حُجَّةِ نَحْوِيّ[5]

---

[1] ابن مضاء القرطبي (أبو العباس أحمد): الرد على النّحاة، تحقيق شوقي ضيف، ص07.

[2] ابن مضاء القرطبي (أبو العباس أحمد): الرد على النّحاة، ص76.

[3] المرجع نفسه.

[4] توعّرت: صعُبت وتعسّرت.

[5] الثعالبي (أبو منصور): يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، تحقيق مفيد محمد قميحة، ج03، ص469. ولكن برواية أخرى: (تَرْنُو بِطَرْفٍ فَاتِرٍ فَاتِنٍ أَضْعَفُ مِنْ حُجَّةِ نَحْوِيّ).

وصرّح ابن مضاء أنّ الدافع الذي دفعه إلى تأليف الكتاب هو بذل النّصيحة، فقال في المقدّمة: « ومثَلُ هذا المكتوب وكتب النّحويين...فأتاح الله لهم رجلا ناصحا، وناقدا بصيرا، فأظهروه على ما لديهم من تلك الذخائر النّفيسة المُونِقَة، فقال لهم: قال رسول صلى الله عليه وآله وسلم: « الدِّينُ النَّصِيحَةُ »، وأنا أنصحكم لا للاقتناء ولا للاكتساب، ولكن لابتغاء الأجر من الله والثّواب »[1].

لذا فإنّ ابن مضاء قد هاجم آراء النحاة في عدد من الأصول التي قامت عليها النّحو العربي، وكلها أصول –في اعتقاده– تولّدت من استخدام المنهج المنطقي في الدراسات النّحويّة، فهاجم نظرية العامل وما تفرّع عنها، وهاجم العلل الثواني والثوالث والقياس والتمارين غير العملية. وسأحاول أن أُفرِد لكل مسألة جانبا من الشرح والتحليل.

أولا– رفض نظرية العامل:

أوّل هذه القضايا وأهمّها على الإطلاق " قضية العامل"– وهي العمود الفقري الذي تدور حوله كثير من أبحاثه الرئيسية والفرعية[2]– وقبل أن أذكر رأي ابن مضاء فيها، وما أورده من أدلّة لإبطال دعوى النّحاة في تمسّكهم بالعامل، ينبغي أن نتعرف على مفهوم العامل عند النحاة، وأصل نشأته.

1– مفهوم العامل:

أما مفهوم العامل فله تعريفات متعدّدة اقترنت في كثير من الأحيان بتعريف الإعراب، نذكر منها تعريف الجرجاني(ت**816**هـ): « العامل ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب »[3]. ومنها تعريف السيوطي(ت**911**هـ): « الإعراب أثرٌ ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في محلّ الإعراب، والمراد

[1] **ابن مضاء القرطبي (أبو العباس أحمد): الرد على النّحاة، ، ص82–83.**

[2] **عيد (محمد): أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص199.**

[3] **الجرجاني (علي بن محمد الشريف): معجم التعريفات، ص122.**

بـ(الأثر): الحركة والحرف والسكون والحذف، والمراد بـ(المقدّر): ما كان مقصورًا ونحوه »[1]. ومنها تعريف الصّبان (ت**1206**هـ): « الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سُكون أو حذفٍ »[2].

تكاد تتّفق هذه التعريفات على أنّ ما نراه من أثر تغيّر الحركات الإعرابية في أواخر الكلم سواء كانت ظاهرة أم مقدّرة، إنما هو ناتج عن مؤثّر أوجب كونها على ذلك الوجه، وهو ما اصطلح عليه النحاة بالعامل، وهذه التعريفات باعتبار العلاقة بين العامل واللفظ.

ومن التعريفات أيضا تعريف ابن الحاجب(ت**646**هـ): « ما به يَتَقَوَّم المعنى المقتضي للإعراب »[3]، والمقصود من هذا التعريف كما شرحه الرضي(ت**686**هـ) أنّ العامل في الاسم ما يحصل بوساطته في ذلك الاسم المعنى المقتضي للإعراب، وذلك المعنى كون الاسم عمدةً أو فضلةً أو مضافاً إليه، فالعامل "مُقَوِّم" والمعاني المقتضية هي الوظائف النّحوية، من مبتدأ وخبرٍ وفاعليةٍ ومفعولية..، المتحققة بالعلاقة بين العامل والمعمول[4]. وهذا التعريف باعتبار العلاقة بين العامل والمعنى.

والعامل عند النّحاة قسمان لفظي ومعنوي[5]، ويُورد عبد القاهر الجرجاني(ت**471**هـ) في كتابة (العوامل المائة) العواملَ وأقسامَها على وجه التفصيل، فيقول: « العوامل في النّحو مائة، وهي تنقسم إلى قسمين لفظية ومعنوية– واللفظية تنقسم إلى قسمين: سماعية وقياسية.

فالعوامل اللفظية السماعية: ما سمعت عن العرب، ولا يُقاس عليها غيرها كحروف الجر، والحروف المشبهة بالفعل مثلا، فإنّ الباء وأخواتها تجرّ الاسم، فليس لك أن تتجاوز وتقيس غيرها عليها.

---

[1] **السيوطي (جلال الدين): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ج01، ص41.**

[2] **الصبان (محمد بن علي): حاشية الصبان على شرح الأشموني، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، ج01 ص97.**

[3] **الأستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسن): شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، ج01، ص72.**

[4] **المرجع نفسه.**

[5] **ابن الأنباري (أبو البركات): أسرار العربية، تحقيق محمد حسين شمس الدين، ص55.**

واللّفظية القياسية: ما سمعت عن العرب، ويُقاس عليها غيره، وتفسير هذا المعنى أنه سمع لها أمثلة مطّردة وصلت إلى بناء قاعدة كليّة في ذلك النّوع من العوامل، فكلّ ما يَصدُق عليه تلك القاعدة يُطلَق عليه اسم العامل اللفظي القياسي.

وأمّا العوامل المعنوية: فاسمها يدلّ عليها، إنّها معنى من المعاني لا نُطق فيه، هو معنى يُعرَف بالقلب، ليس للفظ فيه حظّ »[1].

2– نشأة العامل:

أمّا عن أصل نشأته ففيه خلاف، فهناك من الدارسين من يرى أنّ نظرية العامل ظهرت في وقت مبكر على يد عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي(ت**117**هـ)، وحذا حذوه عيسى بن عمر(ت**149**هـ)، وتأسّست واتسعت عند الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت**175**هـ)، وطُبِّقت هذه النظرية في كتاب سيبويه(ت**180**هـ)[2].

وإذا كان أوّل مدوّنة نحويّة هو كتاب سيبويه، فالمتأمّل فيه يجد تداخل نظرية العوامل في كل أبوابه وفصوله النّحوية، وقد عقّب سيبويه على حديثه عن مجاري أواخر الكلم الثمانية، أو بعبارة أخرى عن أنواع الإعراب والبناء للكلمات، بقوله: « وإنّما ذكرتُ ثمانية مجارٍ لأفرّق بين ما يُدخله ضربٌ لما يحدث فيه العمل، وليس شيء منها إلاّ وهو يزول عنه وبين ما يُبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغيره شيء أحْدَثَ ذلك فيه، من العوامل التي لكلّ عامل منها ضرب من اللّفظ في الحرف... »[3].

فقد حدّد سيبويه هنا نظرية العامل من خلال حديثه عن مجاري أواخر الكلم في التركيب، حيث ذكر علامات الإعراب والبناء، وعلاقة العامل بالإعراب والبناء، ففي الإعراب ذكر العامل والأثر الذي

[1] **الجرجاني (عبد القاهر): العوامل المائة، عني به أنور بن أبي بكر الداغستاني، ص39–40.**

[2] **السيد (عبد الحميد مصطفى): نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التراكيب، ص46–47.**

[3] **سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان): الكتاب، ج01 ص13.**

يحدثه وهو العلامة (فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد)، ومعنى ذلك أننا نقول منصوب بكذا وعلامة نصبه الفتحة، أما في البناء فإنه لا يكتفي بذكر نوع البناء على آخر اللفظ، وإنما يذكر كذلك أثر العامل فيه بواسطة الإعراب المحلي.

ويرى البعض الآخر أنّ جذور نظرية العامل في الفكر النّحوي العربي تمّت مع بداية تأثر النّحويّين بمقولات المنطق الأرسطي[1]، فقد تركت فكرة التأثير والتأثر الموجودة في المنطق الأرسطيّ ظلالها على عقول الباحثين من علماء النّحو الذين نقلوها بدورهم إلى دراستهم[2].

3– نقد ابن مضاء لنظرية العامل:

حاول ابن مضاء إبطال فكرة "العامل" وتبيان فساد رأي النّحاة فيها، فقال: « فمِنْ ذلك ادّعاؤهم أنّ النّصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي وبعامل معنويّ، وعبروا عن ذلك بعبارات تُوهِم في قولنا (ضرب زيد عمرا) أنّ الرّفع الذي في زيد والنّصب الذي في عمرو إنّما أحدثه ضرب...فظاهر هذا أنّ العامل أحدث الإعراب، وذلك بيّن الفساد »[3].

3– أ– الاحتجاج برأي ابن جني في العامل:

ودعم رأيه هذا في إبطال تأثير العامل بكلام ابن جني (ت**392**هـ) الذي عزا العمل للمتكلم، فقال: « وقد صرح بخلاف ذلك أبو الفتح بن جنيّ وغيره، قال أبو الفتح في خصائصه بعد الكلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية: "وأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره"[4]، فأكّد المتكلم بنفسه لرفع الاحتمال ثم زاد تأكيدا بقوله: لا لشيء

[1] عيد (محمد): أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، 203.

[2] حسان (تمام): مناهج البحث في اللغة، ص17–25.

[3] ابن مضاء القرطبي (أبو العباس أحمد): الرد على النّحاة، ص76–77

[4] ابن جني (أبو الفتح): الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ج01، ص109–110.

غيره، فأكّد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال، ثم زاد تأكيدا بقوله: لا لشيء غيره. وهذا قول المعتزلة. وأمّا مذهب أهل الحقّ فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى، وإنما تُنسب إلى الإنسان كما يُنسَب إليه سائر أفعاله الاختيارية »[1].

ولكنّ الملاحظ أنّ رأي ابن جني وإن اتّفق مع رأي ابن مضاء شكلا فإنه يُخالفه فهما وتطبيقا، ذلك أنّ رأي ابن جنيّ اجتهاد عارض لم يضعه في موضع التطبيق، بل كان فيما طبقه سائرا مع التيار التقليدي العام القائل بالعامل والعمل، وبالرجوع إلى كتاب "الخصائص" وغيره من كتب ابن جني لا يوجد لرأيه امتداد في غير هذا الموضع الذي ورد فيه[2].

فابن جنّي لم يرفض فكرة العامل إطلاقا، وإنما اختلفت رؤيته في ماهية العامل وكينونته وذلك بدليل قوله في بداية كلامه في باب مقاييس العربية في كتابه "الخصائص"، إذ وضّح نوعي العوامل بين لفظي ومعنوي فقال : « مقاييس العربية وهي ضربان : أحدهما معنوي ، والآخر لفظي. وهذان الضربان وإن عمّا وفشوا في هذه اللغة، فإن أقواهما وأوسعها هو القياس المعنوي...ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به، بأن تقول: رفعت هذا لأنه فاعل، ونصبت هذا لأنه مفعول. فهذا اعتبار معنوي لا لفظي...»[3].

فهو يفسر هنا رفع الفاعل ونصب المفعول بالاستناد على مفهوم العامل المعنوي وهو الفاعلية والمفعولية، وهو بذلك يقرّ بنظرية العامل فهو موجود حقيقة وله أهميته ودوره . ثم أورد بعد هذا الكلام رأي النّحاة في أقسام العامل معلِّلا لهم: « وإنما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي؛ لِيُرُوك أنّ بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه؛ كمررت بزيد، وليت عمرا قائما، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه مع الاسم؛ هذا ظاهر الأمر، وعليه

[1] ابن مضاء القرطبي (أبو العباس أحمد): الرد على النّحاة، ص77.

[2] عيد (محمد): أصول النّحو العربي في نظر النّحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص214.

[3] ابن جني (أبو الفتح): الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ج01، ص109.

صفحة القول »[1]. ثمّ عقّب عليهم برأيه الذي ذكره ابن مضاء القرطبي محل احتجاجه: « فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظيّ ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ. وهذا واضح »[2].

فرأي ابن مضاء الذي يعتمد فيه على رأي ابن جنّي، يُمكن أن يذهب به إلى أن المتكلم –في الحقيقة– لا يرفع وينصب ويجزم من غير قانون أو قيد، وإلا لوقع ما يخشاه كلّ باحث غيور على اللغة، وهو ما يُسمّى بفوضى اللغة، ولأخذ كلّ متحدّث يرفع وينصب ويجر ويجزم كما يُريد[3].

3– ب– الاستدلال بخروج النّحاة عن منطق العقل:

يواصل ابن مضاء نقده للنّحاة في نظرية العامل، حيث يتّهمهم بالخروج عن منطق العقل، لأنّ العامل الذي نادوا به ليس له وجود ولا يقول به عاقل فضلا عن عالم باحث، فيقول: « وأمّا القول بأن الألفاظ يُحْدِثُ بعضُها بعضاً فباطل عقلا وشرعا، لا يقول به أحد من العقلاء لمعانٍ يطول ذكرها فيما المقصد إيجازه: منها أن شرط الفاعل أن يكون موجودا حينما يفعل فعله، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل، فلا يُنصب زيد بعد إنّ في قولنا (إنّ زيداً) إلا بعد عدم إنّ » [4].

ويواصل ردّه على المعترضين بقوله: « فإن قيل: بمَ يُردُّ على من يعتقد أنّ معاني هذه الألفاظ هي العاملة ؟ قيل: الفاعل عند القائلين به إما أن يفعل بإرادة الحيوان، وإمّا أن يفعل بالطبع كما تحرق النّار ويبرد الماء، ولا فاعل إلا الله عند أهل الحقّ، وفعلُ الإنسان وسائر الحيوان فعلُ الله تعالى، كذلك الماء

[1] المرجع نفسه.

[2] ابن جني (أبو الفتح): الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ج01، ص110

[3] عمايرة (خليل أحمد): العامل النّحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، ص71.

[4] ابن مضاء القرطبي (أبو العباس أحمد): الرد على النّحاة، ص77–78.

والنّار وسائر ما يَفعَل، وقد تبيّن هذا في موضعه. وأمّا العوامل النّحويّة فلم يقل بعملها عاقلا، لا ألفاظها ولا معانيها، لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع »[1].

والملاحظ هنا أنّ ابن مضاء نقل المناقشة إلى مجال عقلي خالص، هو الأساس الذي بُنيت عليه فكرة العمل في كل شيء يقوم على التأثير والتأثر، وحمل مصطلح العمل على ظاهره، وربط الأحكام الإعرابية بالشريعة وأحكامها العقدية، فتناول لفظ (الفاعل) بإرادة الله تعالى دون البشر إذ نزع معنى الفاعلية منهم، وتلك مسألة عميقة خاصة بالعقيدة لا مجال لنا في التفصيل فيها ولا في إقحامها في علم النحو وأحكامه، كما أنّ الإغراق في الفلسفيات والمسائل المنطقية هو ما عابه ابن مضاء نفسه على النّحاة، ولو سلّمنا بما قاله لحوّلنا الدرس اللّغوي النّحوي إلى درس فلسفي ميتافيزيقي لا يخدم حقل اللغة والنّحو.

واعتقاد ابن مضاء أنّ العوامل أشياء مؤثّرة أمر مبالغ فيه، وليست من ذلك في شيء، لأنّ العوامل النحوية لا تعدو أن تكون علامات تُسهّل على المتكلّم الاهتداء إلى الحركة المطلوبة، وفي ذلك يقول ابن الأنباري(ت577ه): « العوامل اللفظية ليست مؤثّرة في المعمول حقيقة، وإنّما هي أمارات وعلامات، فإذا ثبت أنّ العوامل في محلّ الإجماع هي أمارات وعلامات، فالعلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود شيء...وإذا ثبت هذا جاز أن يكون التّعري من العوامل اللفظية عاملا »[2].

3- ج- مناقشة أقوال المعترضين عليه:

يمضي ابن مضاء في مناقشة أقوال المعترضين على كلامه حين يتصورون ذلك العمل على وجه التشبيه والتقريب، فيرد عليهم قائلا: « فإن قيل: إنّ ما قالوه من ذلك على وجه التشبيه والتقريب، وذلك أن هذه الألفاظ التي نسبوا العمل إليها إذا زالت زال الإعراب المنسوب إليها، وإذا وُجدت وُجد

[1] المرجع نفسه.

[2] ابن الأنباري (أبو البركات): أسرار العربية، تحقيق محمد حسين شمس الدين، ص56.

الإعراب، وكذلك العلل الفاعلة عند القائلين بها. قيل: لو لم يسقهم جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب، وحطّه عن رتبة البلاغة إلى هُجنة العيّ، وادّعاء النّقصان فيما هو كامل، وتحريف المعاني عن المقصود بها لسوءحوا في ذلك، وأما مع إفضاء اعتقاد كون الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه فلا يجوز اتّباعُهم في ذلك »[1].

فأنت ترى كيف يُحاول ابن مضاء أن يُعالج المسألة في جذورها وأصولها، ذلك أنّه أحسّ الصلة بين النّحو والمنطق ومدى تأثره به، لذا كانت المناقشة هنا موجهة نحو المنهج الفلسفي في التأثير والتأثر.

3– د– رفض إجماع النحاة وإبطاله:

وإذا كان ابن مضاء يقف أمام هذا التيار الجارف من النّحاة المشرقيين وغيرهم القائلين بنظرية العامل، وهو من القلّة النّحوية المغلوبة على حدّ تعبير الدكتور عباس حسن[2]، ولا يقف إلى جانبه في هذه المسألة تحديدا كما ذكرت إلا ابن جنيّ مع اختلاف في الفهم والتطبيق، أو ما أشار إليه ابن الأنباري عرَضا حين تحدث عن التعري عن العوامل وعدّه عاملا، أو غيرهما ممن لم أصل إليه، فكيف له أن يتصدى لهم ؟

هنا تُستحضَر صورة ابن مضاء الفقيه الظاهري المذهب، فالظاهرية لا يكادون يعترفون بالإجماع في الفقه، وابن مضاء لا يعترف بإجماع النّحو، ومنشأ هذا الموقف في كلا المظهرين –الفقه والنحو– هو التزام النص فقط، وأيّد كلامه بما ذكره ابن جنيّ حين يقول: « إجماع النّحويين ليس بحجة على من خالفهم، وقد قال كبير من حُذّاقهم ومُقدَّم في الصناعة من مُقدَّميهم وهو أبو الفتح بن جني في خصائصه[3]: اعلم أنّ إجماع أهل البلدين (يعني البصرة والكوفة) إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمُك يده أن لا يخالف

[1] ابن مضاء القرطبي (أبو العباس أحمد): الرد على النّحاة، ص78.

[2] حسن (عباس): اللغة والنّحو بين القديم والحديث، ص198.

[3] ابن جني (أبو الفتح): الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ج01، ص189 وما بعدها.

المنصوصَ والمقيسَ على النصوص، فإذا لم يُعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة، وذلك أنه لم يَرِد ممن يُطاع أمره في قرآن ولا سنة، أنّهم لا يجتمعون على الخطأ »[1].

ولا أريد أن أخوض في أيّهما أصحّ للاحتجاج؛ رأي ابن مضاء وابن جني في إبطال الإجماع، أم رأي جمهور النّحويين، فمسائل النّحو وقضاياه لم تسلم من النّقد قديما وحديثا، خاصة نظرية العامل منها، فقد فتح ابن مضاء القرطبي الشهيّة للمحدثين فهاجموها بشراسة ودعوا إلى إلغائها وحذفها ما النّحو.

وأرى أنّ العامل ليس مجرد نظرية فحسب وإنما هو أمر منطقي يراد به تحديد الكلم ومعناه، وسياقه على ما ساقته العرب في ألفاظها دون الخروج عنها، فهو يحضر ويغيب أحيانا ،وواقع اللغة يؤيّد ذلك، فإنكاره ليس بالأمر الصائب والسديد، كما أنّ المبالغة في استحضاره في كلّ المسائل أمر مرفوض أيضا، لأنّ النّحاة أخطؤوا حينما قصروا عليه العمل وحده، فبحثوا عنه في بعض التراكيب الصحيحة فلم يجدوه، مما أدّى بهم إلى التكلّف بالتقدير والافتراض.

فهذه النظرية في بدايتها كانت معتدلة لم تأخذ ذاك المنحى الخلافي الشديد بين العلماء، وإنما كان ذلك في عصور متأخرة عن مؤسّسي النحو ورواده، مما يدل على ضعفهم في الجوانب النحوية وقصور النظر لديهم، فغالوا في دراستها ومناقشتها والغوص فيها.

ثانيا– رفض تقدير العوامل المحذوفة:

اعترض ابن مضاء وبشدة على تقدير العوامل المحذوفة –الضمائر المستترة في المشتقات والأفعال أو متعلقات المجرورات أو حتى تقدير المحذوف– بوصفها دليلا على فساد نظرية العامل[2]، ولكنّه لم يستطع

[1] ابن مضاء القرطبي (أبو العباس أحمد): الرد على النّحاة، ص82–83.

[2] عصيدة (فادي صقر): جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي، ص118.

إلغاءَها كلَّها، لأنه أرجع الفساد إلى بعضها فقط، فقسّمها إلى ثلاثة أقسام فقال: « واعلم أنّ المحذوفات في صناعتهم على ثلاثة أقسام: محذوف لا يتم الكلام إلا به، حُذف لعلم المخاطب به، كقولك لمن رأيته يُعطي النّاس: (زيداً) أي أعطِ زيدا، فتحذفه وهو مراد، وإن أُظهِر تمّ الكلام به، ومنه قوله تعالى:

﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗاۗ ﴾[1]

...والمحذوفات في كتاب الله تعالى لعلم المخاطبين بها كثيرة جدّا، وهي إذا أظهرت تمّ بها الكلام، وحذفها أوجز وأبلغ »[2].

فهذا القسم لا اعتراضَ لابن مضاء عليه لأنه وارد في القرآن الكريم وفي كلام العرب، وإنما وقع الحذف للعلم به، وهذه الشواهد التي أوردها إنما تدلّ على سهولة التعبير في النّص القرآني من حيث الإيجاز في المواقف والاقتصاد في المفردات، تاركا للقارئ إدراك المعنى إذا كان فطنا بأمور اللغة مدركا لمضامينها ومدلولاتها.

ثم ينتقل ابن مضاء إلى القسم الثاني فيقول: « والثاني محذوف لا حاجة بالقول إليه، بل هو تامّ دونه، وإن ظهر كان عيبا كقولك: (أَزيداً ضربته ؟) قالوا إنه مفعول بفعل مضمر تقديره: أضربتَ زيداً ؟ وهذه دعوى لا دليل عليها إلا ما زعموا من أنّ (ضربتَ) من الأفعال المتعدّية إلى مفعول واحد، وقد تعدّى إلى الضمير، ولا بدّ لـ(زيدٍ) من ناصب إن لم يكن ظاهرا فمقدّر، ولا ظاهر، فلم يبق إلا الإضمار. وهذا بناء على أنّ كل منصوب فلا بدّ له من ناصب ! »[3].

[1] سورة النحل، الآية 30. يعني أنزل خيرا.

[2] ابن مضاء القرطبي (أبو العباس أحمد): الرد على النّحاة، ص78–79.

[3] ابن مضاء القرطبي (أبو العباس أحمد): الرد على النّحاة، ص79.

وفي هذا القسم يرفض أن يكون ثمةَ عامل محذوف قد عمل النّصب في (زيد) يفسره الفعل المذكور، وينتهي إلى بطلان هذه الدعوى، خاصة أنّهم يتّكئون على قاعدة نحوية هي: "كل منصوب فلا بدّ له من ناصب"، بل ويزيد من تعجبه وإنكاره لهذا بقوله: « ويا ليت شعري ما الذي يُضمرونه في قولهم: (أزيدا مررت بغلامه ؟) وقد يقول القائل منا ولا يتحصّل له ما يُضمر! والقول تام مفهوم، ولا يدعو إلى هذا التكلّف إلا وَضْع: كلّ منصوب فلا بدّ له من ناصب. فهذا القسم الثاني »[1].

ثم ينتقل إلى القسم الثالث ليتناول صورا من الحذف والتقدير قال بها النحاة، منها ما يتصل بالعامل، ومنها ما يتعلق بالمعمول. أما حذف العامل فيتناول فيه أقوال النحاة في (النداء)، و(المضارع المنصوب بعد الفاء والواو)، و(متعلقات المجرورات). وأمّا ما يتعلّق بالمعمول فهو ما يذكره النحاة عن (الضمائر المستترة في المشتقات) وفي (الأفعال)[2].

1– النداء:

بدأ في هذا القسم الثالث بالكلام على المضمر في باب النداء فقال: « وأما القسم الثالث فهو مضمر، إذا ظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره، كقولنا: (يا عبد الله)، وحكم سائر المناديات المضافة والنكرات حكم عبد الله، وعبد الله عندهم منصوب بفعل مضمر تقديره: أدعو أو أنادي. وهذا إذا ظهر تغير المعنى وصار النداء خبرا »[3].

فهو يرى أنّ ما يُقدّره النّحاة من عوامل في باب النّداء خطأ، لم يحملهم عليه إلا أخذهم بنظرية العامل، لأن هذه العوامل إذا ظهرت تغيّر المعنى وصار النداء خبرا بعدما كان إنشاء، إذْ إنّ النحاة

[1] ابن مضاء القرطبي (أبو العباس أحمد): الرد على النّحاة، ص79.
[2] أبو المكارم (علي): الحذف والتقدير في النحو العربي، ص160.
[3] ابن مضاء القرطبي (أبو العباس أحمد): الرد على النّحاة، ص79–80.

يُقدّرون مثلا أنّ المنادى في مثل: (يا عبد الله) أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره أدعو أو أنادي، ولو قال المتكلم: (أدعو عبد الله) بدلا من (يا عبدَ الله) لتغيّر مدلول الكلام وأصبح خبرا بعد أن كان إنشاءً.

2- نصب المضارع بعد الفاء والواو:

وفي نفس السياق يواصل ابن مضاء حديثه عن القسم الثالث واعتراضه على المحذوف والمقدر، بالكلام عن نصب المضارع بعد الفاء والواو بقوله: « وكذلك النّصب بالفاء والواو: ينصبون هذه الأفعال الواقعة بعد هذه الحروف بأنْ، ويُقدّرون أنْ مع الفعل بالمصدر، ويصرفون الأفعال الواقعة قبل هذه الحروف إلى مصادرها، ويعطفون المصادر على المصادر بهذه الحروف. وإذا فعلوا ذلك كله لم يُرِدْ معنى اللفظ الأول ! »[1].

وهو هنا يعترض على نحاة البصرة وما يزعمونه في الفعل المضارع المنصوب بعد الفاء والواو، من أنه ينصب بـ (أن) محذوفة، ويرفضه رفضا قاطعا لأنه يؤدي إلى نقصٍ في المعنى واختلال في المراد، وليُؤَكّد كلامَه ساق مثالا يدعم به رأيه، فقال: « ألا ترى أنّك إذا قلتَ: (ألا تأتينا فَتحدّثَنا كان له معنيان: أحدهما (ما تأتينا فكيف تحدثنا) أي أنّ الحديث لا يكون إلا مع الإتيان، وإذا لم يكن الإتيان لم يكن الحديث...والوجه الآخر (ما تأتينا محدّثا) أي أنّك تأتي ولا تحدِّث، وهم يُقدّرون الوجهين: (ما يكون منك إتيان فحديث) وهذا اللفظ لا يُعطي معنى من هذين المعنيين »[2].

فكلامه هنا دليل على ما وصلت إليه نظرية العامل من تعسف في التقدير والتأويل، إذ ترى النّحاة يُقدّرون المضارع منصوبا بعامل محذوف وجوبا، وهو (أنْ) وهو تقديرٌ مُغرِق في البعد[3].

---

[1] ابن مضاء القرطبي (أبو العباس أحمد): الرد على النّحاة، ص79–80.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه، ص33.

ولعلّ من الطرافة ما رُوي عن دَماذ أبي غسّان اللغوي صاحب أبي عبيدة من أنّه قرأ من النّحو إلى بابي الفاء والواو، فلما استمع إلى قول الخليل وأصحابه: إنّ ما بعدها ينتصب بأن مضمرة وجوبا نبا فهمه عنه، وكتب إلى أبي عثمان بكر المازني(ت**248**ه) –شيخ نحاة البصرة في عصره– يشكو إليه ما لقيَه من عنتٍ، بهذه الأبيات[1]:

- ✓ تَفَكَّرْتُ فِي النَّحْوِ حَتَّى مَلِلْتُ وَأَتْعَبْتُ نَفْسِي لَهُ وَالْبَدَنْ
- ✓ وَأَتْعَبْتُ بَكْراً وَأَصْحَابَهُ بِطُول الْمَسَائِلِ فِي كُلِّ فَنْ
- ✓ فَكُنْتُ بِظَاهِرِهِ عَالِماً وَكُنْتُ بِبَاطِنِه ذَا فِطَنْ
- ✓ خَلا أنّ باباً عَلَيْهِ الْعَفَا ءُ لِلْفَاءِ يَا لَيْتَه لَمْ يَكُنْ
- ✓ وَلِلْوَاوِ بَابٌ إلَى جَنْبِهِ مَنَ الْمَقْتِ أَحْسبُه قد لُعِنْ
- ✓ وَإِذَا قُلْتُ هَاتُوا لِمَاذَا يُقَا لُ لَسْتُ بِآتِيك أَوْ تَأْتِيَنْ
- ✓ أَجِيبُوا لِمَا قِيلَ هَذَا كَذا عَلَى النَّصْبِ قِيل لإِضْمَارِ أنْ
- ✓ فَقَدْ كَدرْتُ يَا بَكْرُ مِنْ طُولِ مَا أُفَكِّرُ فِي أَمْرِ "أنْ" أَنْ أُجَنْ

ويحيطنا ابن مضاء علما أنّ مثل هذه التقديرات تؤدي إلى إدخال ألفاظ زائدة على القرآن الكريم من غير دليل، وبذلك يُدخل النحاة في القرآن ما ليس منه بتقديراتهم الخيالية، وزيادة المعنى كزيادة اللفظ. ومن بنى الزيادة في القرآن بلفظ أو معنى على ظنّ باطل فقد قال في القرآن بغير علم وتوجه الوعيد إليه، قال: «..وأمّا طرْدُ ذلك في كتاب الله تعالى الذي لا يأتيه الباطل من يديه ولا من خلفه، وادّعاء زيادة معان فيه من غير حجّة ولا دليل...فالقول بذلك حرام على من تبيّن له ذلك، وقد قال رسول الله صلى

[1] السيرافي (أبو سعيد): أخبار النحويين البصريين، تحقيق طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، ص**59–60**.

الله عليه وسلّم: من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ. ومقتضى هذا الخبر النهي، وما نُهي عنه فهو حرام »[1].

3– تقدير متعلقات المجرورات:

وفي اعتراضه على متعلقات المجرورات يقول ابن مضاء: « ومما يجري هذا المجرى من المضمرات التي لا يجوز إظهارها، ما يدعونه في المجرورات التي هي أخبار أو صلات أو صفات أو أحوال مثل (زيد في الدار، ورأيت الذي في الدار، ومررت برجل من قريش، ورأى زيد في الدار الهلال في السماء) فيزعم النحويون أن قولنا في الدار متعلق بمحذوف تقديره (زيد مستقر في الدار)، والداعي لهم إلى ذلك ما وضعوه من أن المجرورات إذا لم تكن حروف الجر الداخلة عليها زائدة فلا بد لها من عامل يعمل فيها... ولا شكّ أنّ هذا كله كلام تامّ مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة، وتلك النسبة دلت عليها (في) ولا حاجة بنا إلى غير ذلك »[2].

فابن مضاء يعترض على تقدير متعلقات الجار والمجرور حين يقعا أخبارا أو صلة أو حالا وأن هناك تقديرات لا وجود لها في أسلوب عربي رصين، وإنما دعت إليها الصناعة النّحوية، ومن شأنها أن تُضيف صعوبة إلى النحو العربي وتدريسه، لذلك لا بدّ من التخلّص منها، واعتبار الجار والمجرور في محل رفع الخبر، أو نصب الحال، وما إلى ذلك لأنه لا حاجة لزيادة أو تقدير، « فإذا بطل العامل والعمل فلا شبهة تبقى لمن يدّعي هذا الإضمار »[3].

[1] ابن مضاء القرطبي (أبو العباس أحمد): الرد على النّحاة، ص81.
[2] ابن مضاء القرطبي (أبو العباس أحمد): الرد على النّحاة، ص87.
[3] المرجع نفسه.

4– تقدير الضمائر المستترة في المشتقات:

وعلى غرار ما ذكرنا من هدم فكرة العامل المحذوف، يدعو ابن مضاء إلى هدم فكرة المعمول المحذوف في (الضمائر المستترة في المشتقات)، فالنحويون يرون أن أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين والأسماء المعدولة عن اسم الفاعل والمشبهة به وما يجري مجراه تعمل، فترفع الظاهر، نحو: (زيد ضارب أبوه عمرا)، فإذا لم يكن ثمّ ظاهر رفعتْ الضمير نحو: (زيد ضارب عمراً) أي: ضارب هو[1].

وقد رد ابن مضاء ذلك اطرادا لمنهجه الداعي إلى إنكار العامل جملة، فما ذكره النحاة من قياس على الظاهر لا معنى له ولا استدلال فيه، لأنها لا تعمل في الظاهر على حسب منهجه، « وقد بطل ببطلان العامل أنها ترفع الظاهر. وإذا كان ضارب موضوعا لمعنيين: ليدل على الضرب، وعلى فاعل الضرب، غير مصرّح به، (فإذا قلنا زيد ضارب عمراً) فضارب يدل على الفاعل غير مصرّح باسمه، وزيد يدل على اسمه، فيا ليت شعري ما الداعي إلى تقدير زائد، لو ظهر لكان فضلا »[2].

5– تقدير الضمائر المستترة في الأفعال:

وقد رفض كذلك ابن مضاء فكرة استتار الفاعل مع الأفعال في مثل قولنا: (زيد قام)، كما فعل مع اسم الفاعل، فهو يُنكر الضمير الذي يُقدّرونه في الفعل، ويرى أنّه يدل عليه بمادته كاسم الفاعل، وآية ذلك أننا نعرف من الياء في أول المضارع أنّ الفاعل غائب مذكر، ومن ألف القطع في أوله أنّه متكلّم، ومن النّون أنه متكلمون، ومن التاء أنّه مخاطب أو غائبة، وبنفس الصورة نعرف في (قام) أن الفاعل غائب مذكر، وإذن فالفعل يدل على الحدث والزمان كما يقول النحاة، ويدل على الفاعل إذا كان مستترا كما يقوا ابن مضاء[3].

---

[1] أبو المكارم (علي): الحذف والتقدير في النحو العربي، ص162–163.

[2] ابن مضاء القرطبي (أبو العباس أحمد): الرد على النّحاة، ص88.

[3] المرجع نفسه، ص29–30/ 90–93.

وينتهي التفكير في هذه المسألة بابن مضاء إلى أنّ "الألف والواو والنون" في مثل: قاما وقاموا وقمن، ليست ضمائر ولا فواعل كما يقول النحاة، وإنما هي علامات أو إشارات تدل على التثنية والجمع بالضبط كدلالة التاء الساكنة على التأنيث في مثل (قامت)[1].

وقد ناقش ابن مضاء رأي النحاة في تقدير الفاعل بطريقة منطقية، فأثبت بطلان النتائج تبعا لبطلان المقدمات التي اعتمدها النحاة، ورفض شواهدهم في مثل قولهم: (أنت قمت وأنا قمت) بأن هذا من قبيل قياس الغائب على المخاطب والمتكلم وهو ليس بقطعي، وخلُص إلى أن الذي يجب اعتقاده في مثل (زيد قام) هو: « أنه يجوز أن يريد المتكلم إعادة الفاعل، ويجوز أن يكتفي بما تقدم، والأظهر أنه يكتفي بما تقدم، هذا إذا كان في كلام الناس، وأما في كلام الباري سبحانه وتعالى، فالإضراب عن إثباته ونفيه واجب، لأنه لا يوجد دليل قطعي، ولا حاجة بنا إلى القول بالإثبات والإبطال فيه »[2].

وعلى هذا النّحو يحاول ابن مضاء في الفصل الأول من كتابه أن يُبرهن على فساد نظرية العامل مصورا ما تجره من تقديرات لا مبرر لها إلا التمحّل وكثرة التخيل، وأنه ينبغي أن نضرب عنها صفحا، وخاصة في آي الذكر الحكيم، لأنه لا يوجد عليها دليل يُجيز لنا ما يفترضه النّحاة فيها من عوامل محذوفة وضمائر مستترة[3].

وقد ناقش كثير من الدّارسين المحدثين آراء ابن مضاء القرطبي ومحّصوها، فكان منهم من يوافقها ومنهم من يعترض عليها، وقد عقّب الدكتور علي أبو المكارم على هذه المباحث السابقة بقوله: «والواقع أنّ موقف ابن مضاء هذا –مع كونه موقفا ذكيّا ويفتح مجالا خصبا في البحث النّحوي– فإنّه يلتقي في أبعاده الأصيلة مع المنهج النّحوي التقليدي الذي يتسم بالخلط في المنهج والتناقض في القواعد، وذلك في:

[1] ضيف (شوقي): تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا، ص19–20.

[2] ابن مضاء القرطبي (أبو العباس أحمد): الرد على النّحاة، ص 93.

[3] المرجع نفسه، ص31.

1- الاعتماد على النظر المذهبي الخاص، وجعله أساسا للبحث النّحوي، فهو يرفض فكرة العمل جملة، لا لشيء إلا لأنها تعني أنّ لمخلوق فعلا (ولا فاعل إلا الله) وحتى حين يدرس صور التقارب اللغوي التي تنتج عن فكرة العامل لا يتناولها إلا لأنها في اعتباره ستسلم إلى تقدير ما لا دليل عليه.

2- استخدامه الأقيسة المنطقية في رد موقف النحاة، واعتراضه يعتمد على ذكاء في تلمس تناقض منطقي، لا لغوي، وعلى الرغم من أنه يمكن الرد على هذا الاعتراض من خلال أفكار النّحاة الأقدمين أنفسهم، وكان يكفي أن يشير إلى أنّ استخدام القياس المنطقي خطأ في البحث النحوي، لأن اللغة لا تتطابق تماما والمنطق الأرسطي »[1].

ولتقديم المزيد من الأدلة على بطلان نظرية العامل ناقش ابن مضاء القرطبي بابين من أبواب النحو ورفض أساليب دعت إليها صناعة النحو لا يعرفها الأسلوب العربي ولا ينطق بها العرب، وهذان البابان هما: باب التنازع وباب الاشتغال.

ثالثا– إلغاء باب التنازع:

باب التنازع بكل ما فيه من خلاف وإضمار وصور مفترضة لتراكيب موهومة قد قام على قاعدتين من قواعد العامل، إحداهما (لا يجتمع عاملان على معمول واحد) والأخرى (كل عامل لا بدّ له من معمول). وقد ترتب على الأولى اختلاف النحاة في العامل من المتنازعين، فهو الأول في رأي الكوفيين، والثاني في رأي البصريين، ويترتب على الثانية البحث عن معمولات العوامل التي لا تعمل، فأضمر الكوفيون كل ما يحتاجه الثاني، وأضمر البصريون الفاعل فقط في الأول، وأمّا الكسائي فقد حذف الفاعل أيضا من الأول[2].

[1] أبو المكارم (علي): الحذف والتقدير في النحو العربي، ص163–164.

[2] عيد (محمد): أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص 217.

وقد درس ابن مضاء باب التنازع دراسة مفصّلة، وأورد صورا متعددة عن التنازع ذكرها النحاة وفصلوا فيه، ليخلص إلى رفضها، وإبداء رأيه في هذه المسألة صريحا بقوله: « ورأيي في هذه المسألة وما شاكلها أنها لا تجوز لأنه لم يأت لها نظير في كلام العرب، وقياسها على الأفعال الدالة على مفعول به واحد قياس بعيد لما فيه من الأشكال بكثرة الضمائر والتأخير والتقديم ».[1]

وابن مضاء يريد أن يُبيّن كيف أدّى تطبيق النّحاة لقوانين نظرية العامل على مظاهر الاستخدام اللغوي إلى رفض بعض أساليب العرب، واستبدالها بأساليب نحوية لا تعرفها العربيّة إذا بدا لهم ما يتناقض معها، فقد رفضوا صورة من التعبير دارت على ألسنة العرب يتقدّم فيها عاملان على معمول واحد كل منهما طالب له من جهة المعنى، كما في قول علقمة:

تَعَفَّقَ بِالأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رِجالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِيبُ[2]

فرفض النحاة هذه الصورة من التعبير لأنه لا يصح أن يجتمع عاملان على معمول واحد، أو كما يقولون: لا يصح أن يجتمع مؤثران على أثر واحد، وإذن فإما أن نُعمِل الأول ونُضمِر في الثاني، أو نُعمل الثاني ونُضمِر في الأول، فيطلبون إلى علقمة أن يقول: (**تعفقوا...وأرادها رجال وكليب**) وهي جمع كلب، أو يقول: (**تعفق...وأرادوها رجال وكَليب**)[3].

والملاحظ في هذا الباب أن ابن مضاء لم يكن شديد اللهجة مع النّحاة، لأنه أورد خلافاتهم وراح يُرجّح بعضها على بعض، وصرح أنّ خلافه في اللفظ، فهو لا يقول: أعملت، وإنما يقول: علّقت، وهو بذلك يتخلى عن ثورته الجامحة ضد النحاة، ويتحول إلى نحويّ مشرقيّ بصريّ المذهب، بل ويُصرّح بذلك في وضوح لا يقبل التأويل، فيقول: « وبين النّحويين اختلاف في أيّ الفعلين أولى أنْ تعُلّق به الاسم

[1] ابن مضاء القرطبي (أبو العباس أحمد): الرد على النّحاة، ص 97–98.

[2] البيت لعلقمة بن عبدة الفحل. ومعنى المفردات: تعفق: لجأ واستتر. الأرطى: نوع من الشجر. بذت: فاقت وغلبت. النبل: السهام. الكليب: جماعة من الكلاب. والمعنى العام للبيت: يصف الشاعر صيد البقرة الوحشية بقوله: إن الرجال والكلاب قد استتروا بشجر الأرطى لاصطياد البقرة الوحشية، فاستطاعت بفضل سرعتها وقوتها أن تنجو منهم، فقد فاتت سهامهم وعجزت عن اللحاق بها كلابهم. ينظر: الشّنتمري (الأعلم): شرح ديوان علقمة بن عبدة الفحل، تحقيق حنّا نصر الحتّي، ص62.

[3] ابن مضاء القرطبي (أبو العباس أحمد): الرد على النّحاة، ص 31–32.

الأخير، واختيار البصريين الثاني للجواز، واختيار الكوفيين الأوّل للسّبق، مذهب البصريين أظهر لأنّه أسهل، فإنه ليس إلا حذف ما تكرر في الثاني، أو إضماره على مذهبهم إن كان فاعلا...»[1].

رابعا– إلغاء باب الاشتغال:

الاشتغال في اصطلاح النحاة، أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سَبَبِيِّهِ وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق[2]، ويقول ابن الناظم(ت**686**هـ) في تعريفه : « هو أن يتقدّم اسم على فعل صالح لأن ينصبه لفظا أو محلا وشُغل الفاعل عن عمله فيه بعمله في ضميره صح في ذلك الاسم أن يُنصب بفعل لا يظهر »[3].

وقد عقد ابن مضاء فصلا ناقش فيه باب الاشتغال، وبيّن فيه اضطراب النحاة في صور تعبيره اضطرابا شديدا، وأشار في بداية حديثه إلى مقدار العناء الذي يجرّه على الدارس، فقال: « ومن الأبواب التي يُظنّ أنّها تُعسّر على من أراد تفهيمها أو تفهُمها، لأنها موضع عامل ومعمول، ولا داعية لي إلى إنكار العامل والمعمول، باب اشتغال الفعل عن مفعوله بضميره مثل قولنا: (زيداً ضربته)»[4].

وقد عرض طرفا من صور الاشتغال واضطراب النحاة فيها من مثل: (أزيدا لم يضربه إلا هو، وأخواك ظناهما منطلقين، وأأنت عبد الله ضربته). وإنّه ليحمل على هذه الصور وأمثالها التي لم تأت في العربية، ولكن جاءت في كتب النّحو. كما يحمل على دراسة النحاة للباب، وتقسيمهم لصُوَره بين ما يجب رفعه، وما يجب نصبه وما يترجّح فيه الرفع أو النّصب، وما يجوز فيه الأمران، مُقدّرين في أكثر الصّور عوامل محذوفة لا دليل عليها في قول المتكلم، وإنما هي أقيسة النحو التي تقدرها وتلزمنا إيّاها[5].

---

[1] ابن مضاء القرطبي (أبو العباس أحمد): الرد على النّحاة، ص**94–101**.

[2] ابن عقيل (بهاء الدين): شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد،ج**02**، ص**129**.

[3] ابن الناظم (أبو عبد الله بدر الدين): شرح ابن الناطم على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، ص**172**.

[4] ابن مضاء القرطبي (أبو العباس أحمد): الرد على النّحاة، ص **103**.

[5] المرجع نفسه، ص**33**.

ويضع ابن مضاء قاعدة بسيطة لهذا الباب تُفسّر صيغ الاشتغال كلّها، ومتى تنصب ومتى ترفع، وهي أنّ الاسم المتقدم إذا عاد عليه ضمير منصوب أو ضمير متصل بمنصوب نُصب، لأنه من مكان نَصْب، وإلا رُفع لأنه في مكان رَفْع[1]، وقد لخصها قوله: « إن كان العائد على الاسم المقدم قبل الفعل ضميرَ رفع، فإن الاسم يرتفع، كما أن ضميره في موضع رفع. ولا يُضمر رافع كما لا يُضمر ناصب، إنما يرفعه المتكلم وينبه اتّباعا لكلام العرب....فإنْ عاد عليه ضميران أحدهما في موضع مرفوع، والآخر في موضع منصوب، أو أحدهما متصل بمرفوع، والآخر متصل بمنصوب..إن رُوعي المرفوع رُفِع وإن رُوعي المنصوب نُصب »[2].

إذن يُعتبر رأي ابن مضاء في هذا الباب تطبيقا على رأيه في العامل عامة من ناحية، كما أنّ هذا الرأي يستند إلى النّص اللغوي من ناحية أخرى في كون المتكلم يرفع وينصب اتباعا لكلام العرب. وبهذا يتبيّن أنّ النّحاة يتصوّرون جمل الاشتغال جملا ناقصة لا تتم إلا بالمقّدر، بينما ينظر إليها ابن مضاء كما هي، فالاسم فيها مرفوع، ومنصوب، وهكذا ينطقه المتكلم، وهكذا كلام العرب[3].

فهو يدعو إلى إسقاط هذه الأبواب من النّحو لأنها لا تفيده البتة، بل تعقّده وتُعسّره على طالبيه، وعباراته الواردة في هذا الباب تدل على ذلك منها ما ورد تعليقا على مسألتي الأخفش(ت**215**ه) في الاشتغال: « والإطالةُ في هذه المسائل –وهي مظنونة غير مستعملة، ولا محتاج إليها– لا تنبغي لمن رأى أن لا ينظر، إلا فيما تمسّ الحاجة إليه، وحذْفُ هذه وأمثالها من صناعة النّحو مُقوٍّ لها، ومُسهِّل، ومع هذا فالخوض في أمثال هذه المسائل التي تُفيد نطقا أولى من الاشتغال بما لا يُفيد نطقاً كقولهم: بمَ نُصب المفعول: بالفاعل، أم بالفعل، أم بهما »[4].

---

[1] **ابن مضاء القرطبي (أبو العباس أحمد): الرد على النّحاة، ص33.**

[2] **المرجع نفسه.ص105–106.**

[3] **عيد (محمد): أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص 217.**

[4] **ابن مضاء القرطبي (أبو العباس أحمد): الرد على النّحاة، ص 110–111.**

وعقد ابن مضاء في هذا البحث مناقشة لمسألة من مسائل سيبويه لها علاقة بباب الاشتغال، ورأيه فيها وهي (أأنت عبد الله ضربته)، وأسهب في ذكر الأقوال المؤيدة له والمخالفة له، ليعلم المخالفون والمنتقدون له أنه على اطلاع ودراية بما قاله النحويون، وهو خبير بمسائلهم وفروعهم وإن كان لا يقبلها ويردها في كثير من الأحيان »[1].

خامسا– إلغاء العلل الثواني والثوالث:

ينتقل ابن مضاء القرطبي إلى باب آخر يناقش من خلاله العلل النّحوية مطالبا بإلغائها، ولكنّه لم يستطع إلغاءها كلّها كما يذهب إلى ذلك الظاهرية[2]، ويُبقي على العلل الأوائل ويرفض الثواني والثوالث منها، إذ يقول: « ومما يجب أنْ يسقط من النحو، العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لِمَ رُفع ؟ فيقال لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول ولِمَ رُفِع الفاعل ؟ فالصواب أن يُقال له: كذا نطقت به العرب. ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر »[3].

فابن مضاء يرضى بالعلة الأولى لرفع الفاعل، وهي أنه فاعل، ويرفض تعليل رفعه، ويُحيل هذا الرفع إلى كلام العرب، ويرى أنّه لا داعي لمعرفة تلك الدواعي، أو تلك العلة التي تقف خلف رفْع الفاعل ونصْب المفعول، لأن معرفته أو جهلها سيان، وقد قال: « فلا يزيدنا ذلك علما بأن الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله، إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا، باستقراء المتواتر، الذي يُقع العلم »[4].

والملاحظ أنّ ابن مضاء في أوّل هذه الفقرة يقرن مسائل النّحو بمسائل الفقه، إذ يرى أنّ النّحويَّ لا يحتاج إل تعليل ما ثبت بالنّص، كما أنّ الفقيه لا يحتاج إلى ما حرّم النّص، ولكن أيّ فقيه يرى ذلك ؟

[1] ابن مضاء القرطبي (أبو العباس أحمد): الرد على النّحاة، ص122.
[2] ينظر: بكري (عبد الكريم): ابن مضاء وموقفه من أصول النحو، ص92.
[3] ابن مضاء القرطبي (أبو العباس أحمد): الرد على النّحاة، ص130.
[4] المرجع نفسه، ص131.

لأنّه فقيه الظاهرية، ذلك المذهب الذي كان يُجلّه ابن مضاء، وعلى نهجه سار في محاولته أن ينفي كلّ ما لا يستقيم ومذهبَ الظاهرية.

1– أقسام العلل الثواني:

يُقسّم ابن مضاء العلل الثواني إلى ثلاثة أقسام: « قسم مقطوع به، وقسم فيه إقناع، وقسم مقطوع بفساده، وهذه الأقسام موجودة في كتب النّحويّين. والفرق بين العلل الأُوَل والعلل الثواني، أنّ العلل الأُوَل بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منّا، والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك ولا تُفيدنا إلا أن العرب أمّة حكيمة ! وذلك في بعض المواضع »[1].

وشرحاً لتعريفه للعلل الأوَل يقول محمد عيد: « تقييد العلل الأُوَل بأنّها لمعرفة كلام العرب يُصوّر المهمّة التي تقوم بها هذه العلل، أو بعبارة أقرب: إنها القوانين المستنبطة من كلام العرب التي ينتظم بها هذا الكلام يصح نطقه، أو بعبارة أخرى: هي الأقيسة النّحويّة التي تؤخذ من كلام العربي وتُحكم نطقه. وأمّا الصورة الحيّة التي في كلامه، فهي وصف كلام العرب بأنّه (المدرك بالنّظر) فليست تلك العلل لإدراكات ذهنية في هذا الكلام المنطوق، وإلاّ خرجت عن نطاق مهمتها الموضوعة لها، ودخلت في العلل الثواني المستغنى عنها والتي لا حاجة للنطق بها »[2].

هذا عن العلل الأوَل، أما العلل الثواني والثوالث فينبغي نفيُها من النّحو، لأنها لا تُكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تُكسبنا حِكمتهم في كلامهم وصيغ عباراتهم، وهي حكمة لا تُفيد الناطقين بالعربية شيئا في نطقهم. ومع ذلك فابن مضاء يرتضي قبيلا من العلل الثواني، وهو المقطوع به، مثل العلة التي تذهب إلى أنّ كل ساكنين التقيا في الوصل، وليس أحدهما حرف لين، فإن أحدهما يُحَرَّك، فإن قيل:

[1] ابن مضاء القرطبي (أبو العباس أحمد): الرد على النّحاة، ص 131.

[2] عيد (محمد): أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص 130.

ولِمَ لَمْ يُتركا ساكنين ؟ أجيب بأنّ الناطق لا يمكنه النطق بهما ساكنين، وهي علّة ثانية يرتضيها ابن مضاء، ولكنّه يحمل بوجه عام على العلل، ويُنكر استخدامها في النّحو[1].

2– أمثلة عن فساد علل النّحاة:

وضرب مثالا على فساد علل النّحاة، وأنّها لا تُؤدّي إلاّ إلى تعقيد النّحو، وجعْلِه يدور في متاهات لا حاجة له بها، وهذا المثال: علةٌ ساقها أبو العباس المبرد(ت285هـ) عن نون النسوة، فقال ابن مضاء في ذلك: « ومثال ما هو بيّن الفساد قول محمد بن يزيد المبرد: إنّ نون ضمير جماعة المؤنث، إنّما حُرّك، لأنّ ما قبله ساكن، نحو (ضربْنَ ويضربْنَ) وقال فيما قبلها: إنّه أُسكن، لئلا تجتمع أربع حركات، لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد. فجَعَل سكون الحرف الذي قبل النون، من أجل حركة النون، وجَعَل حركة النّون من أجل سكون ما قبلها. فجَعَل العلة معلولة بما هي علة له، وهذا بيّن الفساد. ولولا الإطالة لأوردتُ منه كثيرا »[2].

من أجل هذا عاب ابن مضاء على النّحاة الأخذ بالعلل النّحوية والإسراف بها، حتى وصل ببعضهم الولعُ بها، فهو يقول: « وكان الأعلم[3] –رحمه الله– على بصره بالنّحو مولعا بهذه العلل الثواني، ويرى أنّه إذا استنبط منها شيئا فقد ظفر بطائل. وكذلك كان صاحبنا أبو القاسم السُّهيْلي[4] على شاكلته –رحمه الله– يُولع بها، ويخترعها، ويعتقد كمالا في الصنعة وبصراً بها »[5].

---

[1] ابن مضاء القرطبي (أبو العباس أحمد): الرد على النّحاة، ص37–38.

[2] ابن مضاء القرطبي (أبو العباس أحمد): الرد على النّحاة ، ص137.

[3] هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الشَّنْتَمَري، المعروف بالأعلم النحوي، عالم بالأدب واللغة، ولد سنة 410 هـ وتوفي بإشبيلية سنة 476 هـ. ينظر: الزِركلي (خير الدين): الأعلام، ط5، بيروت، دار العلم للملايين، 1980، ج08، ص233.

[4] هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، حافظ، عالم باللغة والسِّيَر، ولد بمالقة سنة 508هـ، ضرير عمي وسنه 17، صاحب كتاب "الروض الأنف" في شرح السيرة النبوية لابن هشام، ، وتوفي بمراكش سنة 581هـ. ينظر: الزِركلي (خير الدين): الأعلام، ط5، بيروت، دار العلم للملايين، 1980، ج03، ص313.

[5] ابن مضاء القرطبي (أبو العباس أحمد): الرد على النّحاة، ص137.

3– الدعوة إلى إلغاء القياس:

ولأنّ المذهب الظاهري لا يأخذ بالقياس الفقهي، فقد دعا ابن مضاء القرطبي إلى إلغاء القياس في النّحو، وبرهن على فساد ذلك عندهم من خلال قوله: « والعرب أمّة حكيمة، فكيف تشبّه شيئا بشيء، وتحكم عليه بحكمه، وعلّة حكم الأصل غير موجودة في الفرع. وإذا فعل واحد من النّحويّين ذلك جُهِّل، ولم يُقبَل قوله، فلمَ ينسبون إلى العرب ما يُجهِّل بعضهم بعضا. وذلك: أنّهم لا يقيسون الشيء على الشيء، ويحكمون عليه بحكمه، إلا إذا كانت علة الحكم موجودة في الفرع»[1]. وضرب لذلك بعض الأمثلة من أقيسة النحاة: « وكذلك فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العمل، وتشبيهم إنّ وأخواتها بالأفعال المتعدّية في العمل »[2]، والكلام حول هذا يطول شرحُه، وقد آثرت الاختصار.

سادسا– إلغاء التمارين غير العملية:

وكما دعا ابن مضاء إلى إلغاء نظرية العامل والعلة والمعلول والأقيسة، فقد دعا أيضا إلى إلغاء التمارين التي وضعها النحاة وهي افتراضية غير عملية لا تفيد في النطق ولا تدخل في الأسلوب العربي بل لمجرد التمرين وما كان للأسلوب العربي عهد بها من قبل، وضرب لذلك أمثلة فقال: « ومما ينبغي أن يسقط من النّحو (ابْنِ مِن كذا مثال كذا) كقولهم (ابن من البيع) مثال (فُعْل)، فيقول قائل (بوع) أصله بُيْع فيبدل من الياء واوا لانضمام ما قبلها، لأن النطق بها ثقيل، كما قالت العرب: (موقن وموسر)..ومن قال (بيع) بالكسر كسر الباء، لتصحّ الياء، كما قالت العرب (بيض وعين وغيد) في جمع بيضاء وعيْناء وغيْداء »[3].

ويُورد ابن مضاء حجج الفريقين ويتساءل لغرض إقامة الحجة على المشتغلين بهذه التمارين قائلا: «وأما أيّ الرأيين هو الصواب ؟ فلكل واحد من الرأيين حجة »[4]، ليخلص في النهاية إلى أنّ ترك هذه

[1] ابن مضاء القرطبي (أبو العباس أحمد): الرد على النّحاة، ص134–135.
[2] المرجع نفسه.
[3] المرجع نفسه، ص138–139.
[4] المرجع نفسه.

أولى من الاشتغال بها، لأننا لسنا في حاجة إليه، لكونها مجرد تمارين لا تفسّر صيغا عربية، وإنّما تُفسّر صيغا لهم، يكثر جدالهم وخلافهم حولها: « فترجح بهذا أنّ قول من يقول (بيع) أظهر. وهذا في مسألة واحدة فكيف إذا أُكثر في هذا الفنّ، وطال فيه النّزاع، وامتدّت إليه أطناب القول، مع قلّة جداه، وعدم الافتقار إليه. والناس عاجزون عن حفظ اللغو الفصيحة الصحيحة فكيف بالمظنون المستغنى عنه »[1].

إذن كانت صيحة ابن مضاء تنبيها في وقت مُبكّر لإعادة النظر في منهج النّحو قبل أن ينفر البقية الباقية من طلاب هذا الدرس، وهو في كتابه المختصر النافع لا يدعو إلى هدم النحو ونسف الماضي بل يطالب بتجريد النحو من الشوائب وتخليصه من صناعة النحاة، إنه بصراحة يريد تخليص النحو من النزعة المنطقية والفلسفية، ومن عنتِ هذه النظريات التي لم يكسب منها إلا فنونا من العسر والمشقة، حتى أصبح كثيرٌ من مسائله لا يُفهم إلا بعد أن يُجدّد للناس الفهمُ مرارا وتكرارا[2].

وما من ريب في أنّ من يقرأ كتابا مطوّلا في النّحو، كشرح السيرافي(ت368هـ) على كتاب سيبويه(ت180هـ)، أو شرح أبي حيان(ت745هـ) على كتاب التسهيل، يُحسّ أنّ النّحاة أفسدوا النّحو بكثرة ما وضعوا فيه من فروع، وعلل وأصول وأقيسة، ومسائل غير عملية. ومن أجل هذا كلّه فإن هذا الصّوت الأندلسي الذي انبعث في القرن السادس للهجرة يستحق التقدير والثناء، وهو يهتف: نحّوا الأقيسة والعلل والتمارين غير العمليّة فإنّ فيها فسادا واضطرابا كثيرا[3].

ومع أنّ هذه الصيحة لم يكن لها أثر على معاصريه ومن جاء بعدهم فقد استمر النّحويون في الصناعة النّحوية بعد ابن مضاء، وبقوا يقتفون خُطوات من سبقهم حتى أوائل القرن العشرين، حيث ظهر عدد من الأساتذة والباحثين يدعون إلى تيسير النحو، وفي ذلك بعث لفكرة ابن مضاء القرطبي رحمه الله، وهذا ما سأعرض إليه في الفصل الثالث من هذا الباب.

---

[1] ابن مضاء القرطبي (أبو العباس أحمد): الرد على النّحاة، ص140.

[2] المرجع نفسه، ص46.

[3] المرجع نفسه.

الفصل الثّالث:

جهود المعاصرين في تيسير النّحو العربي وتجديده

ويتضمن المباحث التالية:

- **تصدير**
- **المبحث الأول:**

المحاولات الأولى لتيسير الكتب النّحوية

- **المبحث الثاني:**

المحاولات النّظريّة المنهجيّة لتيسير النّحو العربي وتجديده

تصدير:

قبل أن أستعرض محاولات تيسير النّحو العربي وتجديده عند المعاصرين، لا بدّ أن أشير إلى الظروف التي آل إليها الدرس العلمي والثقافي عامة، واللغوي خاصة قبل عصر النهضة، أي في عصر الضعف والانحطاط، وهو مرتبط بالظروف السياسية والاجتماعية التي ألقت بظلالها عليه.

فممّا لا يخفى على أحد أنّ ذلك العصر كان من أحلك فترات تاريخ المشرق العربي، وأوفرها نصيبا من التأخر والجمود في كافة ألوان الثقافة والعلوم التي كادت أن تندثر، إلا ما كان من بعض الدراسات الدينية والعربية التي كانت تدرّس في كبرى الجوامع والمراكز الدينية كالأزهر مثلا.

ولقد خيّم الظلام على النّفوس، وجفّت القرائح، وضعفت رغبة الحكّام في العلم، وانقطعت أسباب الطلب له، وركدت ريح العلم، وانحطّ شأنه بين الناس، فقلّ إنتاج العلماء فيه، وكانت مؤلفاتهم في الغالب تلخيص مطولات، أو حواشي على الشروح، ولو حاولنا استقراء مؤلفات النّحويين لم تقع عيوننا إلا على الحواشي المترادفة على الشروح، وخاصة حواشي شروح متون ابن مالك وابن هشام وابن الحاجب وغيرها من المتون المشهورة[1].

وقد اتّسمت هذه المؤلَّفات بالنُّقول المضطربة المتخالفة، والردود ثم الردود على الردود، مع كثرة التعقيد والالتواءات في العبارات، والتّهافُت عليها دون الغرض الحقيقي من النّحو، ومع كثرة حشوها بالمصطلحات الأخرى من الفنون عربيةً وعقليةً، ومع التعلق بالاستطراد لأوهى الأسباب، وعدم ملاحظة من وُضِع لمستواهم الكِتاب. ففي حواشي كتب المبتدئين كالكفراوي والأزهري والقطر من المسائل ما لا

[1] الطنطاوي (محمد): نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص300.

يهضمها إلا من تزوّد من هذا العلم، وقد ترتّب على هذا نفور بعض الطلبة عن هذا العلم، فقد أعياهم أمر هذه الشروح والحواشي، وانطمست عليهم مسالكها[1].

هكذا أصبح النّحو العربي مادّة معقّدة منفّرة لطلبة العلم، ولا يستطيع الاقتراب منه إلا من أوتي صبرا كبيرا لمقارعة مسائله، وفكّ طلاسمه وأحجايته، ومحاولات هؤلاء النّحويين في الإيجاز وتكثيف المادة النّحوية قد أضرّ بها كثيرا، ثم إنّ محاولاتهم لشرحها بتلك الطريقة المعقدة الملتوية زاد الطين بلّة، مما نفّر الطلبة من هذا العلم، وخاصة أنّ هذا العصر قد كثرت فيه الصنعة اللفظية على حساب المعنى والدلالة، لذا فقد أخطأ هؤلاء الطريق وأساؤوا إلى النّحو العربي أيّما إساءة، ولم تنفع نيّاتهم الصادقة في تقريبه للطلبة وترغيبهم فيه وتسهيله لهم على حدّ قولهم.

وجاء عصر النّهضة ونشطت معه الحركة الفكرية والثقافية، وهبّ لتدارك اللغة العربية بعض الغيورين عليها لإنقاذها من وَحَل الجمود والتعقيد، وقد أحسوا بما تعانيه من قصور في مادتها وفي الكتب التي تُدرَّس من خلالها، فبُذِلت في ذلك جهود كثيرة ومتنوعة للنّهضة باللغة العربية من أمثال رفاعة الطهطاوي وعلي مبارك وزملائهما من أعضاء البعثات الذين اشتغلوا بعد عودتهم بالتدريس أو الترجمة أو التأليف في مختلف الفنون، ومن أمثال الشيخ محمد عبده ورشيد رضا وغيرهم من خريجي المدارس العليا والجامعات[2].

وما يعنينا في هذا كلّه هو الجانب النّحوي والجهود التي بذلت لأجل تيسيره وتجديده، فقد سلك أصحاب التيسير النحوي في العصر الحديث اتجاهات ومناهج متعددة، وكان هدفهم واحدا هو تيسير النّحو العربي، ومحاولة إزالة الصعوبات والتعقيدات التي ظلّت تلازمه على مدى أجيال متعاقبة.

وبالرجوع إلى تراثنا النحوي وما قدّمه علماؤنا النّحاة، فإنّنا سنجدهم مختلفين في مناهج دراساتهم النّحوية، فبعضهم سلك سبيل القياس وتشدّد فيه كالبصريين، وبعضهم تساهل فيه معتمدا على السماع

[1] الطنطاوي (محمد): نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص301.

[2] مبروك سعيد (عبد الوارث): في إصلاح النحو العربي، ص56.

كالكوفيين، وبعضهم أبطل القياس وهاجم التعليل أمثال ابن حزم وابن مضاء، وبعضهم اعتمد على علوم أخرى واستعان بها لدراسة النحو كالمنطق والفلسفة وأصول الفقه وعلم الكلام كما أسلفتُ سابقا.

والأمر نفسه نجده عند المحدثين وهم أصحاب التيسير النحوي المعاصر، فقد تنوّعت مناهجهم وتعدّدت، وزادت على ما كانت عليه عند القدامى، فمنهم من اعتمد على التراث وحاول التّجديد من خلاله، ومنهم من حاول تطبيق المناهج اللغوية الحديثة ودعا إلى الاستفادة منها، ومنهم من استعان بالعلوم الأخرى اللغوية وغير اللغوية كالفلسفة والمنطق وعلم النفس وعلم الأصوات وغيرها.

ومحاولة الاطلاع على جميع هذه المحاولات عند المحدثين أمر عسير وشاق، وذلك لكثرتها، ومما يزيد الأمر صعوبة اختلافها في الهدف، وطريقة الطرح، والمنهج المتبع، لذا سأقتصر على أكثرها شهرة محاولا تصنيفها حسب اتجاهات أصحابها، وبعد اطّلاعي على بعض ما كتبه الباحثون في هذا المجال، أرى أنّ التّصنيف المناسب لهذه المحاولات يمكن أن يكزن على هذه الشّاكلة[1]:

أولا– محاولات تيسير الكتب النحوية: وهي المحاولات الأولى لتيسير النحو العربي، وهي التي قام بها الدارسون والباحثون لتذليل العقبات أمام دارسي العربيّة، وذلك من خلال إيجاد الكتاب السّهل الخالي من العيوب والصعوبات للنّاشئة، وكانت منها الفردية والجماعية.

ثانيا– محاولات نظرية منهجية لتيسير النّحو: وهي محاولات تُعنى بدراسة جذور المشكلة وتتبُّعِها، بغية علاجها والقضاء على الداء من أصله. ويُمكن تقسيمها إلى فردية وجماعية:

[1] ينظر: مبروك سعيد (عبد الوارث): في إصلاح النحو العربي، ص56–80. و(ضيف) شوقي: تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا، ص32–46. والعزاوي (نعمة رحيم): في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، ص42– 51. والعكيلي (حسن منديل حسن): اتجاهات التيسير النّحوي المعاصر ومحاولات التيسير النّحوي الحديثة (أغلب مباحث الكتابين). والقزاز (عبد الجبار جعفر): الدراسات اللغوية في العراق، ص22. والزهراني (أحمد جار الله): اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين، ص20 وما بعدها.

1- **محاولات فردية**: و يمكن تصنيفها حسب الاتجاهات التالية:

أ- **اتّجاه عام غير منهجي**: وهو الذي كان دعاتُه من غير المتخصصين في علوم اللغة والنحو، وقد اكتفوا بنقد النحو والمطالبة بتيسيره، وتنوعت دعواتهم بين الغلوّ والاعتدال.

ب- **اتّجاه إحيائي**: وهو الذي اعتمد على أصول تجديدية منتزعة من التراث لنقد النّحو العربي.

ج- **اتّجاه ألسني رافض لمعطيات النّحو**: وهو الذي اعتمد على المناهج اللغوية الحديثة لدراسة النحو، كاللسانيات وغيرها.

2- **محاولات رسمية جماعية**: وهي المحاولات التي قامت بها المجامع اللغوية والوزارات والجامعات، وأخذت على عاتقها التيسير النحوي وأدخلته في مناهجها، وقد تميزت بجهود متتابعة ومنظمة.

ويمكن تلخيص ما ذكرنا في المخطط التالي:

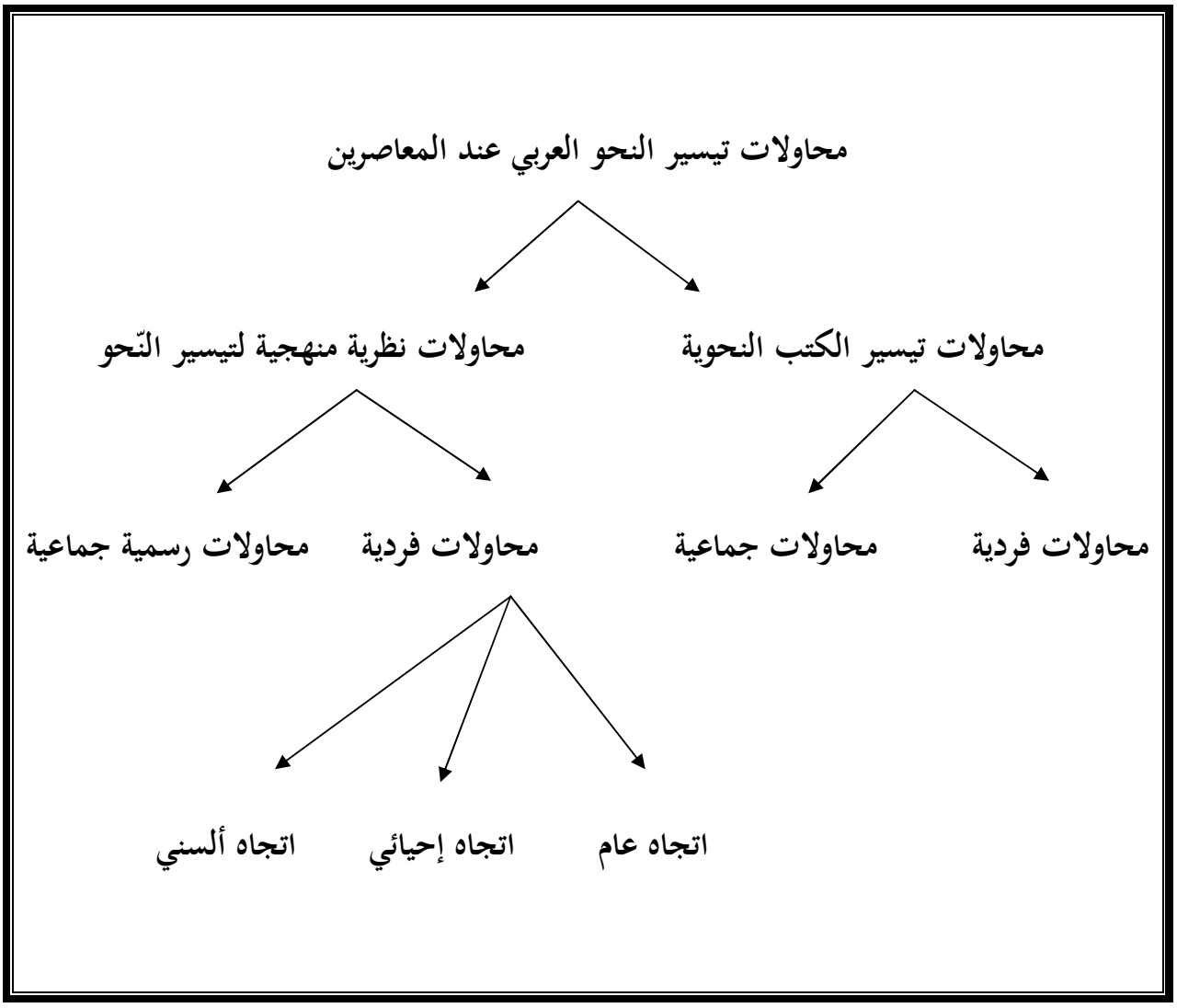
محاولات تيسير النحو العربي عند المعاصرين
محاولات تيسير الكتب النحوية
محاولات نظرية منهجية لتيسير النّحو
محاولات فردية
محاولات جماعية
محاولات فردية
محاولات رسمية جماعية
اتجاه عام
اتجاه إحيائي
اتجاه ألسني

المبحث الأول:

المحاولات الأولى لتيسير الكتب النّحوية

كانت المحاولات الأولى لتيسير النّحو العربي تتمثل فيما قام به بعض الدارسين والباحثين من جهود لإصلاح الكتب النّحوية، وذلك من خلال إيجاد الكتاب السّهل الخالي من العيوب والصعوبات للنّاشئة، وهي ردّ فعل سريع لمعالجة المشكلات التي يعاني منها الدرس النّحوي آنذاك من تعقيد وجمود، وهي محاولات غير نظرية اتّسمت بسمات معينة سيأتي ذكرها، ولكنّها خُطوة مُهمّة سبقت محاولات التيسير المنهجية والنّظرية.

وقد أشرتُ إلى أنّها كانت فردية وجماعية، وأبدأ بالمحاولات الفردية:

أولا– المحاولات الفردية لتيسير الكتب النّحويّة:

1– "التمرين" لعلي باشا مبارك:

لعل أوّل المحاولات بالنظر لتاريخها، كانت من وضع علي باشا مبارك(ت**1893**م) الذي ألّف كتاب (التمرين) الذي ظلّ وقتا طويلا يقرؤه التلاميذ بالمدارس الابتدائية. ثمّ عهد إلى رفاعة الطهطاوي (ت**1873**م) بتأليف كتاب في النّحو لطلاب المدارس الخصوصية والأوّليّة، فألّف الطهطاوي كتابَه الموسوم بـ "التحفة المكتبيّة لتقريب اللغة العربيّة" الذي يُعتبَر من أوائل الكتب في التأليف النّحوي الحديث[1].

[1] **مبروك سعيد (عبد الوارث): في إصلاح النحو العربي، ص60.**

2– "التحفة المكتبيّة لتقريب اللغة العربيّة" لرفاعة الطهطاوي:

يُعدّ كتاب "التحفة المكتبية" من المحاولات الأولى الهامة لتيسير النّحو وعرضه على النّاشئة بأسلوب جديد وبسيط، يختلف عما هو سائد في زمنه في المعاهد والكيات الدينية[1]، واتّسم بسمات من التجديد والتيسير أهمّها:

1- استخدام لغة سهلة بسيطة وسهلة، ليست متنا أو شرحا.
2- الابتعاد عن طريقة القدامى وبعض معاصريه، في الشروح والحواشي والتعليقات والتقريرات.
3- استخدام الجداول الإيضاحية لتلخيص القواعد – ولعلها أوّل مرة في تاريخ كتب النّحو العربي–
4- استخدام حروف كبيرة الحجم لكتابة المصطلحات النّحوية وعناوين الأبواب، وهي وسيلة هامّة من وسائل التوضيح وجذب انتباه الدّارس إلى الأمور المهمّة[2].

ومما يُلاحظ أنّ عناصر التجديد التي اتّسم بها كتاب رفاعة الطهطاوي كانت وليدة إعجابه وتأثّره بالكتب المؤلفة في اللغة الفرنسية، وتأثّره خاصة بكتاب "التحفة السنية في علم العربية" لصاحبه "البارون سلوستري داساس"[3]، وقد كانت بين الرجلين لقاءات ومناقشات أثناء وجود رفاعة في فرنسا، وقد أثنى على كتابه فقال: « ومِنْ جملة مؤلفاته الدالة على فضله كتاب في النّحو سماه التّحفة السّنية في علم العربية، فإنّه ذكر فيه علم النّحو على ترتيب عجيب لم يسبق به أبدا »[4].

---

[1] عبد العزيز (محمد حسن): العربية الفصحى المعاصرة، قضايا ومشكلات، ص132.

[2] خضير (محمد أحمد): ظواهر لغوية في القرآن والشعر وتيسير النّحو، ص251.

[3] ورد اسمه عند الطهطاوي على هذا النحو، ووجدته في مراجع أخرى باسم "البارون سلوستري دي ساسي" (1758–1838)، وهو مستشرق فرنسي كان يجيد اللغات الأوربية (اللاتينية والألمانية والإسبانية والإيطالية والإنجليزية) واللغات الشرقية (العربية والعبرية والفارسية والتركية)، وكان ضمن أعضاء جمعية نشر كنوز المخطوطات الشرقية في مكتبة باريس الوطنية، نشر بحوثا حول تاريخ العرب، وحقّق مخطوطات عن فتح اليمن، ومن مصنفاته "التحفة السنية في علم العربية" وتُرجِم هذا الكتاب إلى عدة لغات أوربية، وقد عُدّ إمام المستشرقين في عصره. ينظر: مراد (يحي): معجم أسماء المستشرقين، ص536–538.

[4] الطهطاوي (رفاعة): تخليص الإبريز في تلخيص باريس، ص165.

3– "تقريب فن العربية لأبناء المدارس الابتدائية" لأحمد بن محمد المرصفي:

بعد كتاب "التحفة المكتبية" ظهر كتاب آخر هو "تقريب فن العربية لأبناء المدارس الابتدائية" تأليف الشيخ أحمد بن محمد المرصفي(ت**1888**م)، وفي الكتاب من سمات التجديد والتيسير ما يمسّ الشكل والمضمون، أمّا من حيث الشكل فنجد فيه بعض ما اشتمل عليه كتاب رفاعة من استخدامٍ للحروف الكبيرة الحجم في كتابة العناوين والمصطلحات النّحويّة، واستعمال بعض علامات الترقيم، واستخدام الجداول، أمّا من حيث المضمون ففيه من وضوح الصياغة وجِدَّة التعريفات، والعناية باختيار الأمثلة، وتفصيل المادة النّحوية إلى حدّ أكثر مما حواه كتاب رفاعة الطهطاوي[1].

4– "الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية" لحسين المرصفي:

ألّف الشيخ حسين المرصفي(ت**1890**م) كتابه "الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية"، وهو محاولة لعلاج مشكلة تعليم العربيّة في المراحل العليا، وقد وُضِع هذا الكتاب لطلاب دار العلوم، وتضمّن فصلين خصصهما المؤلِّف لدراسة الصّرف والنّحو، فعرض فيهما من قواعد هذين العِلْمين عرضا يقف الدّارس على ما يحتاج إليه منهما[2].

ومِنْ أهمّ ما امتاز به كتاب الوسيلة من سمات التجديد، أذكرُ ما يلي:

1- تخليص مباحث النّحو من مباحث الصّرف، ممّا ساعد على إبراز أهمّ سمات المباحث النّحويّة وهي الاختصاص بالتراكيب.

2- عنايته بإبراز أهميّة الجملة وأنّها موضوع الدّرس النّحوي وصلبه، ولم يسبق أن عولجت الجمل بهذا المستوى من الوضوح والاهتمام.

---

[1] السحيمات (يوسف حسن): حركة تيسير النحو العربي في جهود الباحثين المصريين في العصر الحديث، ص**54–55**.

[2] المرجع نفسه، ص**57–60**.

3- حرْص المؤلف على دقّة التعبير ووضوحه والبعد عن اللغة المألوفة في كتب النّحو التقليدية.

4- الإكثار من الاستشهاد بجيد النّصوص لتربية الذوق والملكة عند الدارس، وللقضاء على سمة الجفاف التي عُرفت بها القواعد النّحويّة في كتب النّحاة.

5- أعاد الكتاب للنّحو مكانَهُ الصّحيح بين علوم العربيّة باعتباره جزءا أو فصلا في منهج متكامل[1].

إذن يُعَدّ هذا الكتاب أوّل كتاب في علوم العربيّة يؤلَّف على منهج تجديديّ، كما أنّه يُمثّل حلقة مهمّة في تطوير التأليف العربيّ، فهو انتقال من مرحلة القواعد والضوابط والمتون والحواشي إلى مرحلة الثّقافة الواسعة والتذوّق البصير[2].

ويتضح مما تقدّم أنّ بدايات التأليف النّحوي التعليمي، ومحاولات تيسير الكتب النّحويّة للطلبة على اختلاف مستوياتهم، قد ظهرت في مصر منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، واستمرت هذه الحركة وتطوّرت على النّحو الذي أوضحته، وأمّا في الأقطار العربيّة الأخرى فقد تأخّر التّأليف في هذا المجال.

ثانيا– المحاولات الجماعية لتيسير الكتب النّحويّة:

تميّزت هذه المرحلة باتجاه في البحث والتأليف يتجاوز المحاولات الفردية إلى مرحلة الجهود الجماعية المشتركة، خاصة أنّ هؤلاء الذين اضطلعوا بتأليف هذه الكتب النّحوية، هم من المتخصصين وأهل الخبرة والممارسة الطويلة في ميدان العربية، ولا شكّ أنّ الجهود الجماعية أكثر دقّة وعمقا وتحريّا للصواب من المحاولات الفردية، والهدف المتوخى منها دوما هو تقديم مادة نحوية مبسّطة وسهلة ومختصرة للطلبة. ولهذه المحاولات التيسيريّة ميزات تجديدية حسنة. ومن أهمّ المحاولات ما يلي:

[1] مبروك سعيد (عبد الوارث): في إصلاح النحو العربي، ص65–66.

[2] أحمد (محمد خلف الله): معالم التطور الحديث في اللغة العربية وآدابها، ص144–145.

1– "الدّروس النّحوية لتلاميذ المدارس الابتدائية" لحفني ناصف وزملائه:

في عام (**1887م**) ظهر كتاب "الدّروس النّحوية لتلاميذ المدارس الابتدائية" من تأليف نخبة من المشتغلين بالتعليم، وهم: حفني ناصف، ومحمد دياب، ومصطفى طمّوم، ومحمد صالح. والكتاب مؤلَّف من ثلاثة أجزاء صغيرة على شكل سلسلة، ويضمّ كلّ جزء منها القواعد الأساسية للنّحو مركّزة وبأسلوب سهل مع اختيار أمثلة قريبة تناسب المبتدئين[1].

2– "الدروس النّحوية لتلاميذ المدارس الثانوية" لحفني ناصف وزملائه:

في عام (**1891م**) ألف الثلاثة الأُوَل مع محمود أفندي وسلطان محمد كتاب "الدروس النّحوية لتلاميذ المدارس الثانوية" لتُكمَّل به سلسلة التعليم التدريجي للنّحو، فجاء مكمِّلا لما سبقه من الكتب[2]. وتميزت هذه السلسة بمجموعة من السمات، أهمها كونها عملا جماعي متكامل يتوخى الدّقّة والشمولية لتغطية المرحلتين الابتدائية والثانوية، مع الإيجاز والسهولة في تقديم المادّة النّحويّة، مما يُغني الطالب عما هو موجود في الحواشي والشروح والمطولات[3].

ولكنّ هذه السلسلة كان فيها بعض القصور والنّقص، تجلّى في الطريقة التقريرية للقواعد، والتي تُعوِّد الدّارس على الاعتماد على الحفظ لا استخدام عقله في الفهم، وخلوّها أيضا من التطبيقات. وقد حاول بعض المعلمين سدّ هذا الخلل وتدارك هذا النّقص بتأليف كتب للتمارين والتطبيقات، ولكنّ هذه المحاولات كانت فردية ومحدودة ومنفصلة عن كتاب القواعد، ممّا قلّل من نجاح هذه المؤلَّفات[4].

---

[1] ناصف (حفني)، ودياب (محمد)، وطموم (مصطفى)، وصالح (محمد): الدروس النّحوية، ص**01–06**.

[2] ناصف (حفني)، ودياب (محمد)، طموم (مصطفى)، وصالح (محمد)، وعمر (محمود أفندي)، ومحمد (سلطان بك): قواعد اللغة العربية لتلاميذ المدارس الثانوية، ص**05–07**.

[3] العبيدي (شعبان عوض محمد): النّحو العربي ومناهج التأليف والتحليل، ص**443**.

[4] العزاوي (نعمة رحيم): في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، ص**47**.

3– سلسلة "النّحو الواضح"، لعلي الجارم ومصطفى أمين:

في أوائل الربع الثاني من القرن الماضي ظهرت سلسلة من الكتب النّحويّة للمرحلتين الأساسية[1]، والثانوية[2] وهي "النّحو الواضح"، من تأليف علي الجارم ومصطفى أمين، وقد انتشرت هذه السلسة انتشارا واسعا، ومن سماتها التجديدية أنّها تقوم على الاستنباط، إذ يبدأ الكتاب بعرض الأمثلة، ويتدرّج بالطّالب إلى أن يصل إلى القاعدة، كما أنّ هذه السلسلة حَفَلَت بالتمارين التطبيقيّة التي انعكس فيها ذوق المؤلِّفيْن الرّفيع، بعيدا عن الشّواهد والأمثلة المحفوظة.

وعلى غرار ما فعله مؤلِّفو "الدروس النّحويّة" قام المؤلفان بوضع كتاب في البلاغة لتلاميذ المدارس الثانوية على نفس نهجهما في كتب النّحو، وسمّياه "البلاغة الواضحة"[3]. ويُمكن القول بأنّ سلسلة كتب "النّحو الواضح" تُمثّل خطوة كبيرة إلى الأمام في مجال إصلاح الكتاب النّحوي للغة العربيّة، لأنّ طريقة العرض مبتكرة تختلف اختلافا كليّا عمال عُهد في كتب النّحو العربي.

4– "تيسير النّحو للمرحلة الابتدائية" لعبد العزيز القوصي وزملائه:

تمّ تأليف كتابٍ تجاوز "النّحو الواضح" من حيث الطريقة والمنهجية الجديدة في العرض والتدريس، هو كتاب "تيسير النّحو" للمرحلة الابتدائية" سنة(**1949**م) من تأليف: عبد العزيز القوصي، وأحمد يوسف الشيخ، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، ومحمد كمال خليفة. ومَكْمَن التّفوّق فيه هو استخلاص القواعد النحوية من نصّ لغويّ حيّ مؤلَّف أو مقتبس بدلا من الجمل والأمثلة المتفرقة التي سار عليها

[1] الجارم (علي) وأمين (مصطفى): النحو الواضح في قواعد اللغة العربية للمرحلة الابتدائية، ج01، ص05–09.
[2] الجارم (علي) وأمين (مصطفى): النحو الواضح في قواعد اللغة العربية للمدارس الثانوية، ج01، ص01–09.
[3] الجارم (علي) وأمين (مصطفى): البلاغة الواضحة للمدارس الثانوية، ص03–10.

"النّحو الواضح"، ولقيت هذه الطريقة رواجا فأقبل عليها المؤلِّفون في الستينات وما بعدها، لما لها من فائدة في ربط تعلّم النّحو بتعلّم التعبير[1].

كانت هذه أهمّ المحاولات التي استطعتُ الوصول إليها في مجال إصلاح وتيسير الكتاب النّحوي، وتبقى الريادة فيها لمصر، فقد ضمّ هذا البلد خِيرة العلماء الذين كانوا مزدوجي الثقافة، من عربية تراثية أصيلة وأوربية حديثة، كما يعود الفضل إلى البعثات العلمية إلى أوربا، التي مكّنت هؤلاء الدّارسين من الاطلاع على ثقافة الآخر، ومحاولة اقتباس محاسنها وإسقاطها على الثقافة العربية، وخاصة العلوم اللغوية والنّحوية على وجه أخصّ، وقد حذا بهم هذا إلى البحث عن طرق وسبل جديدة لتدارك اللغة العربية وإصلاح مناهج تدريسها.

أما عن المحاولات النّظريّة المنهجيّة لتيسير النّحو العربي وتجديده، فسأتطرق إليها في المبحث الموالي.

[1] مبروك سعيد (عبد الوارث): في إصلاح النحو العربي، ص75.

المبحث الثاني:

المحاولات النّظريّة المنهجيّة لتيسير النّحو العربي وتجديده

كانت المحاولات الأولى لتيسير الكتب النّحوية –وقد ذكرتُ بعضها في المبحث السابق– قد مهّدت الطّريق لمحاولات التيسير المنهجية والنّظرية. ولكنّها لـمّا اهتمت بتيسير المادة النّحويّة في الكتب المدرسية، لم تلتفت إلى النّقد النظري والمنهجي، وإنّما اكتفت بالعرض الجديد والترتيب والتيسير، وحذف التفصيلات الكثيرة والخلافات النّحويّة، مع مراعاة مستوى المتلقين بأسلوب سهل ويسير، واستخدام طرق التدريس الحديثة كاستخدام الفهارس المفصّلة والجداول المبسّطة.

أمّا المحاولات النّظرية والمنهجية لتيسير النّحو العربي وإصلاحه وتجديده، فقد بدأت في العقود الأولى من القرن الماضي: الثالث والرابع والخامس، وأضحت نهضة لغوية حديثة، واتجاها سائدا وطاغيا على التفكير النّحوي المعاصر، فقد أصبح التيسير سمة العصر في الدراسات النّحويّة، وكان هناك مجموعة كبيرة من النّحاة واللغويّين وغيرهم، قد ألقوا بأنفسهم في هذا التيّار، وحاولوا الدفاع عن اللغة العربيّة من خلال نقد المنظومة النّحويّة القديمة، واختلفت في ذلك اتجاهاتهم وطرقهم في التّعبير عن هذا الرّفض المطلق لما آل إليه الدّرس النّحوي من جمود وتعقيد.

كانت المحاولات النظرية والمنهجية لتيسير للنّحو العربي، قائمة على الدراسة المتأنيّة التي لا تقنع بالتيسير الظاهري والمحدود، وإنّما تسعى إلى الوصول إلى جذور المشكلات ومنبع الصعوبات، بغيةَ علاجها، ولكنّها لم تكن على حدّ سواء، فقد اختلفت وتباينت واتسمت كل منها بسمات معيّنة، وبعد أن تتبّعتُ أغلبها اخترتُ لها هذا التّقسيم كما أسلفتُ سابقا:

أولا– محاولات فردية: و يمكن تصنيفها حسب الاتجاهات التالية:

أ– اتجاه عام غير منهجي: وهو الذي كان دعاتُه من غير المتخصصين في علوم اللغة والنّحو، وقد اكتفوا بنقد النحو والمطالبة بتيسيره، وتنوّعت دعواتهم بين الغلوّ والاعتدال.

ب– اتجاه إحيائي: وهو الذي اعتمد على أصول تجديدية منتزعة من التراث لنقد التراث النّحوي.

ج– اتجاه ألسني رافض لمعطيات النّحو: وهو الذي اعتمد على المناهج اللغوية الحديثة لدراسة النّحو، كاللسانيات وغيرها.

ثانيا– محاولات رسمية جماعية: وهي المحاولات التي قامت بها المجامع اللغوية والوزارات والجامعات، وأخذت على عاتقها التيسير النّحوي وأدخلته في مناهجها، وقد تميزت بجهود متتابعة ومنظمة.

وأبدأ بالقسم الأول: أي المحاولات الفردية المنهجية مع اتجاهاتها الثلاث:

أولا– المحاولات الفردية ذات الطابع النّظري والمنهجي لتيسير النّحو:

أ– الاتجاه العام غير المنهجي المطالب بتيسير النّحو العربي:

تعالت الأصوات هنا وهناك للمطالبة بتيسير النّحو العربي وقواعده، والحفاظ على اللغة العربية، والإشفاق على الناشئة من الطلبة والمتمدرسين، ممّا يُدرّس لهم من لغة ونحو، بعدما أصابهما من جمود وتعقيد في عصر الضعف والانحطاط، وجاءت هذه الدعوات على شكل مقالات في مجلات أو صحف، أو محاضرات في الملتقيات والجامعات، أو إشارات في بعض الكتب غير المتخصصة في النّحو مدمجة مع غيرها من الموضوعات.

ولكنّ بعض هذه الدعوات كان تتحامل على النّحو العربي تحاملا كبيرا، بل اتّصف أغلبها بالغلّو، وكان أقربَ إلى الهدم منه إلى البناء، وبعضها كان منصفا اتسم بالاعتدال وسعة البحث ودقة النّظر

والتحليل. وقد وانطوت هذه المحاولات على اقتراحات جزئية دون إعطاء بدائل، كما أنّها لم ترْقَ إلى مستوى المحاولات العلمية الشاملة، وكان أغلبُ دعاتها من غير المتخصصين في علوم اللغة، ولهذا السبب أدرجتُها في هذا العنصر، وسأعرض لأهم هذه الدعوات فيما يلي:

1- جرجس الخوري المقدسي:

أول هذه الدعوات فيما توصلت إليه ما نشره "جرجس الخوري المقدسي" عام(**1904**م) –وهو أحد مُدرسي جامعة بيروت الأمريكية– في مقالة عنوانها: (العربية وتسهيل قواعدها)، وقد دعا إلى استخدام العامية، ووجّه هجومه على الإعراب الذي رأى فيه مكمن الصعوبة، ومنبع التعقيد، فهو يرى أنّ استخدام الحركات في أماكنها يُعدّ عقبة في درس العربية، لأنّ قواعدها تقضي بوضع علامات على آخر المعربات، وهذا هَمٌّ يلازم الكاتب والقارئ والخطيب مدى الحياة، ولا يكتفي النحاة بذلك بل يطالبون الدارس بتصور علامات إعراب للكلمات المبنية الأواخر[1].

ويرى للتخلص من هذه الصعوبة طريقين هما:

1- أن تحسب الكلمات العربية كلها مبنية الأواخر، فيقتصر في ضبط الألفاظ على السماع وقواعد الصّرف، وفي إعرابها على معرفة نسبتها في الجمل بعضها إلى بعض.
2- أن نتجه بالعلاج إلى بعض الأبواب النّحويّة التي يرى فيها صعوبة واضحة، فدعا إلى جعل ضمير الجمع المؤنث والمذكر واحدا أسوة باللغات الأجنبية، وإلغاء باب الموانع من الصرف، ونصب جمع المؤنث السالم بالفتحة، ورفع الاسم والخبر دائما حتى مع النواسخ، ونصب المنادى المعرب مطلقا، وإلغاء أحكام العدد[2].

[1] ناصف (علي النجدي): من قضايا اللغة والنحو، ص343.
[2] مبروك سعيد (عبد الوارث): في إصلاح النحو العربي، ص89–90.

2– القسّ حنّا الرحماني:

ومن هذه الدعوات دعوة "القس حنّا الرحماني" في مقال نشره في العدد الممتاز من جريدة العراق سنة (**1924**م) بعنوان: "اللغة العربية ووسائط ترقيّها"، وذكر فيه صاحبه جملة مقترحات تتعلق بتيسير النّحو والصرف، أهمها دعوته إلى حذف المثنى اقتفاء بالسريانية والعبرانية اللتين أبطلتا المثنى، والتخلي عن الإعراب الذي يُرهق الطلبة بل وفطاحل اللغة، وذلك بحذف الحركات من أواخر الكلمات بتاتا وتسكين هذه الأواخر لفظا وخطا[1].

3– قاسم أمين:

من هذه الدعوات دعوة "قاسم أمين" الذي عدّ الإعراب مصدرا لكل ما يقع من لحن في قراءة العربيّة، واتخذ من عدم وجود الإعراب في بعض اللغات الأوربية وفي التركية حجة يدعم بها رأيه، ويرى أنّ الحل هو أن تبقى الكلمات ساكنة لا تتحرك بأي عامل من العوامل، وبهذه الطريقة يُمكن حذف قواعد النّواصب والجوازم والحال والاشتغال، بدون أن يترتب عليه إخلال باللغة إذ تبقى مفرداتها كما هي[2].

وهذه الدّعوة تطالب بإلغاء الإعراب والإطاحة به لكونِه يُشكّل عائقا للطلبة والدّارسين، ولكنّ الاعتماد على اللغات الأوربية للاحتجاج غير سديد، فلكل لغة خصائصها وطرائق نظمها، كما أنّ إلغاء الإعراب برمّته يُفقد اللغة العربية خاصية أساسية من خصائصها، والمتأمل للقرآن الكريم يجد هذا التنوع في الحركات الذي ينبني عليه اختلاف الدّلالات.

[1] القزاز (عبد الجبار جعفر): الدراسات اللغوية في العراق، ص156–157.

[2] العزاوي (نعمة رحيم): في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، ص52.

4– سلامة موسى:

وهناك دعوة أخرى لسلامة موسى سنة (**1929**م) في كتابه "البلاغة العصرية"، وهي محاولة لم تكن خالصة لوجه إصلاح النّحو أو تيسيره، بقدر ما كانت تمهيدا للقضاء عليه وعلى الفصحى ذاتها، فقد هاجم اللغة العربية من مقدمته حتى خاتمته، وكرّس جهوده للدعوة إلى العامية وتفضيلها على اللغة الفصحى، لأنها في رأيه تُؤدّي أغراضها الأدبية أكثر منها[1].

وقد بيّن في كتابه هذا بعض صعوبات ومشاكل النّحو، ويلقي باللائمة على القواعد النّحوية، ويرى أنّ تعلمها يُرهق الطلبة ويستنزف منه الجهد والوقت الكثير، وكلما ناقش بابا من أبواب النّحو العربي وإلا وعقد مقارنة بينه وبين ما هو موجود في اللغات الأوربية، وفضّل هذه اللغات على اللغة العربيّة[2].

والمتأمّل لهذه الدّعوة يُدرك خطورتها على اللغة العربية، فصاحبها يُعاني من الاستلاب الفكري ويرتمي في أحضان الآخر، خاصة حينما يُفضل اللغات الأخرى بطريقة هي أقرب إلى الانتقاص من اللغة العربية ورميها بالعيب والخلل، فالتجديد والإصلاح أمر مرغوب فيه، ولكنّه لا يعني الهدم والنّقض والقضاء على اللغة، فاستبدال الفصحى بالعامية لا يقول به عاقل فضلا عن باحث، فهذه دعوة مكشوفة ومحاولة مغرضة للقضاء على اللغة العربية وطمسها من الوجود.

5– طه حسين:

يعدّ الدكتور طه حسين من دعاة الإصلاح والتيسير النّحوي الحديث، فقد ناصر وأيّد المحاولات الأولى لاسيّما محاولة "إبراهيم مصطفى" فقد قدّم لكتابه "إحياء النّحو"، وعرّف بكتاب "الردّ على

[1] موسى (سلامة): البلاغة العصرية واللغة العربية، ص**09–12**.

[2] المرجع نفسه، ص**45–56**.

النّحاة"، ولكنّه لم يكن نحويّا مبرّزا وليس له أيّ كتاب في النّحو، وكانت أكثر مقترحاته تصبّ في مجال طرق التدريس والمناهج الدّراسيّة والكتب المنهجيّة[1].

ومن أهمّ مقولاته في نقد تعليم اللغة والنّحو: « فاللغة العربيّة لا تدرّس في مدارسنا، وإنّما يُدرّس في هذه المدارس شيء غريب لا صلة بينه وبين الحياة، ولا صلة بينه وبين عقل التلميذ وشعوره وعاطفته...ليس في مصر أساتذة للغة العربية وآدابها، وإنّما في مصر أساتذة لهذا الشيء الغريب المشوَّه الذي يسمّونه نحوا وما هو بالنّحو، وصرفا وما هو بالصرف..»[2].

6- مصطفى جواد:

كان الدكتور مصطفى جواد من أوائل النّحاة المعاصرين الذين نبّهوا إلى صعوبة النّحو العربي ومشكلات العربيّة، وقد حاول علاج ذلك من خلال مجموعة من المقالات والبحوث المتعددة، منها ما نشره في مجلة لغة العرب سنة(**1931**م) بعنوان "كيفية إصلاح العربيّة" ورأى أن الإصلاح يتلخّص في تعميم القياس في القاعدة فيدخل في ذلك الشواذ، وفي عدّ كل مقيس فصيحا وجواز استعماله، وفي ترك تعليل الإعراب في النّحويّات لأن ذلك من قبيل التكلّفات والتفقّهات، وفي تمهيد أسلوب تدريس العربيّة والتأليف بها[3].

ومن مقالاته كذلك ما نشره في مجلة "المعلم الجديد" سنة(**1940**م) بعنوان: "مشكلات اللغة العربيّة وحلّها"، وقد تحدّث فيه عن مشكلات اللغة العربيّة وخصّ منها القواعد النّحويّة التي دعا إلى إصلاح الكثير منها، لأنها غير متكاملة تحتاج إلى استقراءات جديدة، واستنباطات عديدة، واستنتاجات مفيدة[4].

---

[1] العكيلي (حسن منديل حسن): محاولات التيسير النّحوي الحديثة،ص33.

[2] حسين (طه): في الأدب الجاهلي، ص08-09.

[3] القزاز (عبد الجبار جعفر): الدراسات اللغوية في العراق، ص156-157.

[4] المرجع نفسه، ص158-159.

7- ساطع الحصري:

ومن الدّعوات التي كانت تتوخى الإصلاح وترمي إلى التيسير أيضا، دعوة المفكّر ساطع الحصري في مقال نشره في مجلة الرسالة سنة(**1938**م)، وعالج فيه بعض صعوبات النّحو التعليمي، واقترح لها حلولا رآها البعض جريئة ومبكرة آنذاك، فهو لا يعترض على القائلين بوجوب التمسك بخصائص اللغة على عِلاّتها، غير أنّه يرى أنّ قواعد اللغة المدوّنة في الكتب لا تدخل في نطاق خصائص اللغة، وأنّ القواعد التي وضعها الأقدمون لا يجوز لنا أن نقبلها دون مناقشة أو تفكير، ويمكن تصحيحيها وفقا للطرق المنطقية المتّبعة في الأبحاث العلمية[1].

ومن أهمّ ما عابه على النّحاة القدامى هو اهتمامهم الكبير بالإعراب واعتباره الغاية القصوى من دراسة اللغة، مما أدّى إلى إغفال كثير من خصائص اللغة وأساليبها في التعبير، فبقيت خارج نطاق قواعدهم، كما أنّه يحاول تصحيح بعض المفاهيم الخاصة بالتعريفات النّحويّة، ويعقّب على تقسيمهم الكلمة لثلاثة أنواع ويطالب بنظرة أوسع وأشمل لألفاظ اللغة، ويتناول تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية، ويراه تقسيما شكليا صرفا ويدعو إلى التخلص من هذه المسالك الملتوية والرجوع إلى طرق المنطق والصواب[2].

8- طه الرّاوي:

كان الدكتور طه الراوي من دعاة التيسير في العراق، وفي العامين(**1944م-1945م**) كتب مقالا في مجلة عالم الغد بعنوان "تيسير العربية على المتعلمين"، وشخّص فيه بعض مشكلات النّحو والكتب النّحويّة وحاول علاجها، فقد دعا إلى وضع الكتب الميسّرة في جميع فروع اللغة العربيّة، التي تتوفّر فيها

[1] **الحصري (ساطع): آراء وأحاديث في اللغة والأدب، ص85.**

[2] **المرجع نفسه، ص97-109.**

الأصول التعليمية الحديثة، وتنطبق على مستوى الطلبة العقلي، وأن تُرتَّب القواعد فيها ترتيبا منطقيا تبدأ بالأسهل فالصعب إلى الأصعب وهكذا[1].

وذكر الكاتب في القسم الأول من مقاله أنّ المصلحين من علماء اللغة انقسموا إلى فئات شتى في وجوه الإصلاح، وذهبوا إلى ذلك مذاهب مختلفة يمكن إجمالها في أربعة:

المذهب الأول: أصولي سلفي: ويرى أصحابه أنّ أسهل طرق الإصلاح وأجداها نفعا الرجوع إلى الأصول الأصلية من كتب الأقدمين، فنرجع بالنحو مثلا إلى كتب سيبويه ومؤلفات أبي الفتح الموصلي وشيخه أبي علي وكتب الزمخشري وأمثالها من كتب الأئمة الأولين، وينبغي الزهد في كتب المتأخرين التي أصيبت بعاهات كثيرة، كالاختصار المخل، والتشاغل بالألفاظ عن المعاني، والتعرض لأمور ليست من صلب الموضوع، والإكثار من حشد الآراء، والإكثار من العلل الفلسفية.

المذهب الثاني: مذهب التهذيب والتشذيب: ويرى أصحابه أنّه ينبغي أن توضع كتب حديثة لجميع فروع اللغة العربية وعلى مراحل متفاوتة، على أن تكون هذه الكتب قاصرة على المسائل التي لا يسع الطالب جهلها، جامعة بين الدّقّة والترتيب وسهولة التعبير بما يلائم عقول أبناء هذا الجيل، سالكة أوضح الطرق العصرية في أصول التعليم.

المذهب الثالث: مذهب الانقلاب والتجديد: ويرى أصحابه أن يُعاد النّظر في بعض علوم اللغة العربية، فيزاد فيها ويُنقص منها كما تقضي يذلك طبيعة العلوم في العصر الحاضر. فتُحذَف مثلا بعض أبواب النّحو وتُزاد أبواب أخر وتُختصَر بع فصوله، ويُبسَّط بعضها ويستعاض عن بعض الاصطلاحات باصطلاحات أخرى تلائم النظريات التعليمية في العصر الحاضر.

[1] العكيلي (حسن منديل حسن): محاولات التيسير النّحوي الحديثة، ص36.

المذهب الرابع: مذهب العجز والتقصير: وهو مذهب لا يستحق أن يُعدّ في جملة مذاهب الإصلاح لأنّه مذهب هدم وتدمير. وأهل هذا المذهب يرون أن نترك لغتنا جانبا معترفين بعجزها وتقصيرها عن أن تتسع لعلوم العصر الحاضر وفنونه، وعلينا أن نتعلم تلك العلوم بلسان أعجمي نختاره من بين الألسن[1].

وقد اختار طه الراوي من هذه المذاهب المذهب الثاني (مذهب التشذيب والتهذيب) ورأى أنّه أجداها بالاعتبار بالنسبة للمبتدئين، ويمكن الجمع بينه وبين المذهب الأول (المذهب الأصولي السلفي) بالنسبة للمتخصصين من المتعلمين الذين يأخذون من علوم الأدب بنصيب[2].

9- أمين الخولي:

ومن هذه الدعوات أيضا دعوة الدكتور أمين الخولي في محاضراته عن مشكلات حياتنا اللغوية سنة(**1958**م)، حين عزا صعوبة العربية إلى كوننا نعيش بلغة غير معربة ولا واسعة ونتعلم لغة معربة واسعة الحظ من الإعراب، فكأننا نتعلم لغة أجنبية صعبة، كما أنّ إعراب هذه اللغة لا يسهل ضبطه بقاعدة بل يسوده الاستثناء وتتعدد قواعده وتتضارب، وهي مع اضطراب إعرابها لا تستقر على قاعدة في الكلمة الواحدة أو التعبير الواحد[3].

وقد كانت دعوته جادة تُنبئ على اطّلاعه على الدرس اللغوي، وحذا به هذا إلى الإشفاق على الطلبة والدارسين مما يُلقَّنون من نحو وأدب بعيد عن الغاية الأسمى للتعليم، وفي هذا يقول: « امضِ قُدُماً

[1] القزاز (عبد الجبار جعفر): الدراسات اللغوية في العراق، ص160-161.
[2] المرجع نفسه، ص161.
[3] العزاوي (نعمة رحيم): في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، ص54-55.

في مراحل التعليم لمن تهيأ للطلبة السيرُ فيها، فإذا تعليم اللغة القومية غير مُوَفَّق وإذا أدبها غير محبب، وإذا النّشء يذهب هواه بددا في آداب لغات أخرى إن قراها »[1].

وقد اقترح أمين الخولي لتيسير النّحو أن ندَعَ النّحاة وآراءهم وقواعدهم، ونتّجه إلى الأصول التي استخرجوا منها هذه القواعد، آخذين بالحسبان تقليل الاستثناء واضطراب القواعد، واختيار ما هو بسبب من لغة الحياة والاستعمال عندنا، مع ضرورة التخلص من الإعراب وعلاماته. ولا يرى بأسا إذا ما انتهت دعوته إلى شيء فيه معارضة أو هدم لبعض أصول اللغة[2].

فهذه أهم المحاولات التي استطعت جمعها في هذا العنصر، والملاحظ عليها أنّها جهود فردية لا تجد له صدى في واقع التربية والتعليم، ولم يكتب لها الانتشار لكونها محاولات غير رسمية، وغير متبوعة بمشاريع للتطبيق، بل تبقى مجرد أحاديث نظرية عامة وغير منهجية، أمّا المحاولات أكثر جدوى وشيوعا فسأتطرق إليها في العنصر الموالي.

ب– الاتجاه الإحيائي:

اعتمد أصحاب هذا الاتجاه على أصول تجديدية منتزعة من التراث لنقد التراث النّحوي، فغلب عليها طابع المحافظة، فهي إذن محاولات قامت على أساس قبول النّحو التقليدي في جملته، ثم أجرت عليه الإصلاح والتيسير.

وتميّزت هذه المحاولات بصفة التكامل والشمول، وارتكزت على أساس نظري ووجهة نظر محددة، وكان دعاتها من المتخصصين في علوم اللغة، ومن الأكاديميين والباحثين الجامعيين. وأُحاول أن أعْرِض لأهمّ تلك المحاولات وأكثرها شهرة بين الدّارسين، وهي كالآتي:

[1] الخولي (أمين): محاضرات عن مشكلات حياتنا اللغوية، ص06.

[2] علوي (عبد الله طاهر): في محاولات تيسير النحو العربي، ص117.

1- "إحياء النّحو" إبراهيم مصطفى:

يُعَدّ كتاب "إحياء النّحو" للأستاذ إبراهيم مصطفى من أشهر محاولات التيسير المعاصرة، وأوّل كتاب ظهر في العالم العربيّ في العصر الحديث ينقد نظريات النّحو التقليدية[1]، فقد نادى فيه بإصلاح النّحو وتيسيره ونقد النّحاة وخطّأهم، وسعى فيه إلى تغيير منهج البحث النّحوي للغة العربيّة، وإبدال أصوله بأصول سهلة يسيرة تقربهم من العربيّة وتهديهم إلى حظٍّ من الفقه بأساليبها كما صرّح بذلك في مقدّمة الكتاب[2].

وقد أحدث هذا الكتاب ضجة إبّان نشره سنة(**1937**م)، وانقسم الدّارسون بشأنه بين مؤيِّد ومعارِض، وأشهر المؤيّدين له: "طه حسين" الذي قدّم للكتاب ونوّه بشأنه وأثره، وذكر أنّ تسمية الكتاب (إحياء النحو) إنما جاءت بإشارة من عنده، إذ إنّه يتصور إحياء النّحو على وجهين: « أحدهما أن يقرّبه النحويون من العقل الحديث؛ ليفهمه ويسيغه ويتمثّله ويجري عليه تفكيره إذا فكر، ولسانه إذا تكلّم، وقلمه إذا كتب، والآخر أن تشيع فيه هذه القوة التي تحبِّب إلى النفوس درْسَه ومناقشةَ مسائله والجدال في أصوله وفروعه، وتضطرَّ الناس إلى أن يُعنَوا به بعد أن أهملوه، ويخوضوا فيه بعد أن أعرضوا عنه»، ثم ذكر أنّ الأستاذ إبراهيم مصطفى قد وُفِّق إلى إحياء النّحو على هذين الوجهين[3].

ومن المؤيِّدين له كذلك "مهدي المخزومي" الذي يُعَدّ كتاب "إحياء النّحو" مصدرا مهما من مصادره في محاولته التجديدية في كتابه: "في النحو العربيّ نقد وتوجيه"، كما أنّه تأثّر بكثير من آرائه المبثوثة في كتابه[4].

---

[1] أيوب (عبد الرحمن): دراسات نقدية في النحو العربيّ، ص "ج".

[2] مصطفى (إبراهيم): إحياء النّحو، ط2، القاهرة، 1992، ص "أ".

[3] المرجع نفسه، ص "س".

[4] المخزومي (مهدي): في النحو العربيّ نقد وتوجيه، ص70–92.

ومنهم أيضا أحمد عبد الستار الجواري الذي كان دائما يؤكّد ريادة المؤلّف لحركة التجديد والتيسير في العصر الحديث، فقد ذكر في مقدمة كتابه: "نحو التيسير" أنّه ألّفه « مستهديا بمن فتح أبواب هذه الدراسة الحديثة وهو الأستاذ إبراهيم مصطفى »، وقال في موضع آخر: « وبيانا للحقيقة نُقرّر أنّ الجهد الأصيل في هذا الباب يقوم على إحياء النّحو للأستاذ إبراهيم مصطفى، فهو الذي فتح مغاليق هذا الباب وهو الذي أنار للأذهان سبيل الخوض فيه »[1]، وعلى الرغم مما ذكر لم يوافقه على كثير من آرائه.

وقد اعترض على هذا الكتاب وما جاء فيه كثير من الباحثين والدّارسين ونقدوه نقدا لاذعا، فمنهم الشيخ محمد عرفة الذي قدّم تفسيرات جديدة أثناء نقد الكتاب ومناقشته مناقشة شديدة، واتهم صاحبه بأنّه نحل النّحاة مذاهب لم يقولوها[2]، وأحمد بدوي في إحدى مقالاته، ومحمد حسين الذي نعت الكتاب بـ: (الكتاب الميّت)[3]، وعبد المتعال الصعيدي في كتابه "النّحو الجديد" الذي عدّ محاولته هدما للقيم وانتصر للشيخ عرفة[4].

ومنهم كذلك علي النّجدي ناصف الذي حمل على جميع أصحاب التيسير بدءا من ابن مضاء حتى آخرهم، وشوقي ضيف الذي حاول تجريد الكتاب من كلّ جديد وعدّ أفكاره تكرارا لأفكار ابن مضاء وغيره دون أن يُصرّح بذلك، والشيخ محمد الخضر حسين في كتابه "دراسات في العربيّة وتاريخها"، وتمام حسّان الذي رفض رأي إبراهيم مصطفى في أنّ الحركات دوال على المعاني، وعبد العال سالم مكرم الذي هاجم ابن مضاء ومن تبعه هجوما عنيفا ودافع عن النّحاة ونظريتهم في العامل[5].

[1] الجواري (أحمد عبد الستار): نحو التيسير، ص7–8–23.

[2] عرفة (أحمد محمد): النّحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، ط1، القاهرة، دار السعادة، 1937، ص03 وما بعدها.

[3] العكيلي (حسن منديل حسن): محاولات التيسير النّحوي الحديثة، ص32.

[4] الصعيدي (عبد المتعال): النحو الجديد، (دط)، القاهرة، دار الفكر العربي، 1947، ص10 وما بعدها.

[5] العكيلي (حسن منديل حسن): محاولات التيسير النّحوي الحديثة، ص32.

وقد قسّم الكتاب على موضوعات تسبقها مقدمتان وتتبعها خاتمة، أما المقدمتان فالأولى للدكتور طه حسين، والأخرى للمؤلف، وأما الموضوعات فكانت على النّحو الآتي: حدّ النّحو كما رسمه النحاة، وجهات البحث النّحوي، أصل الإعراب، معاني الإعراب، الضمّة علم الإسناد، الكسرة علم الإضافة، الفتحة ليست علامة إعراب، الأصل في المبنى أن يسكَّنا، العلامات الفرعية للإعراب، التوابع، مواضع أجاز فيها النّحاة وجهين، الصّرف[1].

ولعلّ المحور الرئيس الذي تدور حوله أبحاث الكتاب، ومنه تنبثق الأفكار التجديدية فيه هو: "أنّ علامات الإعراب دوال على معان...في تأليف الجملة وربط الكلم"[2]، وليست أثرا يجلبه العامل كما يزعم النّحاة. والمؤلِّف يرى أنّ هذا الذي اهتدى إليه من كشف سرّ الإعراب، لم يهتد إليه النّحاة، رغم أنّهم أكبّوا عليه أكثر ألف عام، وسرّ ذلك الفشل هو أنّ النّحاة قد أخطؤوا في فهمهم للنّحو ووظيفته،"إذْ قصروا مباحثه على الحرف الأخير، بل على خاصّة من خواصّه، وهي الإعراب والبناء"[3].

فهو يرى أنّ الوضع المعتمِد على ضبط الآخر لا يُصوّر المعنى، فلو أُبدل الإعراب بالمعنى لاهتدى المتكلّم في كلامه إلى وجه من الإعراب، فسبب الخلاف في النّحو يرجع إلى عدم تصوير حركات الإعراب للمعنى، فخلص من ذلك إلى أنّ: الضمّة علم الإسناد ودليل على أنّ الكلمة يتحدث عنها، وأنّ الكسرة علم الإضافة بالحرف أو بغيره، وأنّ الفتحة ليست بعلامة إعراب ولا تدلّ على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب[4].

وقد ناقش الأستاذ إبراهيم مصطفى جملة من القضايا الهامة تتلخّص فيما يلي:

[1] مصطفى (إبراهيم): إحياء النّحو، ص 198–200.
[2] المرجع نفسه، ص49.
[3] المرجع نفسه، ص01.
[4] المرجع نفسه، ص50.

1- الثورة على العامل، وإرجاع التأثير في حركات الإعراب للمتكلم.

2- توحيد الأبواب ذات العلاقة الواحدة تحت باب واحد، كالتوحيد بين المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل مثلا، لأنّ حكمها جميعا الرّفع.

3- إعادة تقسيم التوابع، حيث ألغى بعضها وهي عطف النسق والنعت السببي، وأضاف إليها الخبر.

4- إنكار تعدد أوجه الإعراب في اللفظ الواحد، وذلك مع "لا النافية للجنس"، وباب "ظن وأخواتها"، وباب الاشتغال، والمفعول معه.

5- رفضه لتنوين العَلَم، لأن التنوين علامة للتنكير.

6- إنكاره للعلامات الفرعية، فهو يعترف بوجود علامات فرعية أو نائبة، لأنَّه يمكن إجراء العلامات الأصلية فيما جعلوه معربا بالعلامات[1].

إنّ أهم ما قدّمه الكتاب يتمثل في بعض الأفكار النّظرية والمنهجية، وأنّ الدعاوى والآمال التي أعلنت في مطلع الكتاب كانت أكبر بكثير مما أمكن تحقيقه في مباحثه فليس فيه من الجديد إلا القليل مما يمكن الأخذ به، فلم يكن الأستاذ موفّقا في كثير من آرائه، كاعتباره الفتحة أنّها ليست علامة إعراب، وضمّ المنادى المفرد ورفض تنوين العلم، ونصب اسم إنّ.

ويبدو جليّا تأثّر المؤلّف بعدد من النّحاة القدامى، كتأثره بابن جني في أنّ الحركات الإعرابية هي من عمل المتكلم، وتأثره بابن مضاء القرطبي في إلغاء نظرية العامل وبعض المسائل الفلسفية التي جرّتها، وإن خالفه في المنهج الذي اتبعه فضلا عن البديل الذي جاء به.

وأكبر ما يُحسب للمؤلّف هو جرأته في تناول قضايا النّحو ومناهج النحاة، ووقوفه طودا شامخا ضد التيّار الكلاسيكي الذي يقف في وجه كل جديد مفيد، أو دعوة صادقة لإنقاذ اللغة والنّحو من وَحْلِ

[1] الزهراني (أحمد جار الله): اتجاهات تجديد النّحو عند المحدثين، ص25.

الجمود والتعقيد ، فقد عبّر عن آرائه كاملة، وبيّن هدفه السامي من طرحها، ورسم خطة لتحقيقها، وتلك الشروط المطلوبة في البحث العلمي الشامل.

ومهما يكن من شيء فإنّ الأستاذ إبراهيم مصطفى هو رائد حركة التجديد والتيسير في العصر الحديث، ويبقى كتابه منبعا مُهِمّا ينهل منه الدّارسون الذين أتوا من بعده.

2- "النّحو المنهجي" محمد أحمد برانق:

هذا الكتاب في أغلب مباحثه الخاصة بتيسير النّحو صورة مكرّرة لما سبقه من محاولات في هذا الميدان، وفي مقدمتها محاولة ابن مضاء القرطبي في كتابه (الرد على النّحاة)، ومحاولة إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النّحو)، ومحاولة وزارة المعارف المصرية سنة (**1937**م)، وقد أشار في أكثر من موضع في كتابه إلى هذه المحاولات وإلى أنّه قد أفاد منها[1].

وقد نقل عن أصحاب هذه المحاولات وجهات نظر كاملة فيما يتعلق بإلغاء العوامل، وجمع معاني الباب الواحد والأسلوب الواحد كالنفي والتوكيد، وضم أبواب الفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ تحت اسم (المسند والمسند إليه)، وعدّ الضمائر المتصلة بالفعل حروفا، ورفض فكرة استتار الضمائر، ورفض تقسيم علامات الإعراب إلى أصلية وفرعية، وعد الجار والمجرور ونحوه هو الخبر، إلى غير ذلك من المباحث التي ذكرنا سابقا عند هؤلاء.

واستند الأستاذ برانق في محاولته لتيسير النّحو إلى أساسين نظريين، أولهما أنّ مفهوم التيسير عنده هو تقديم نحو وظيفي للدارسين أساسه وظيفة الكلمة في الجملة، وثانيهما عدم الخروج عمّا رسمه القدامى، إلا في المسائل الخلافية، حينها يتعيَّن عليه اختيار الرأي الأيسر والأنسب لطلاب العلم[2].

---

[1] برانق (محمد أحمد): النحو المنهجي، ص**53–60**.

[2] العكيلي (حسن منديل حسن): محاولات التيسير النّحوي الحديثة، ص**46**.

3- "النّحو الجديد" عبد المتعال الصعيدي:

تمّ تأليف هذا الكتاب سنة (**1947**م) بعد سلسلة من البحوث التي تبلورت فيه أفكار المؤلِّف من خلال مناقشته لمحاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى ومقترحات لجنة وزارة المعارف المصرية سنة (**1938**م)، لتكتمل فصولها أخيرا في كتاب "النّحو الجديد"[1].

وتعتبر هذه المحاولة من أجرأ المحاولات، وقد زعم صاحبها أنّ أصحاب المحاولات الذين تقدّموه قد قصّروا دون الغاية، وأنّ نحوَه إذا ما قِيس إلى نحو سيبويه كان أوضحَ منه منهجا، وأقربَ إلى إصابة الأغراض النّحوية الصحيحة، وقدّم آراء لم يسمع بها الأولون ولا الآخرون[2].

وأهمّ آرائه التجديدية التي وضعها تتلخّص فيما يلي:

1- الإعراب عنده هو تصرّف أهل العربيّة في آخر أسمائها وأفعالها وحروفها بين رفع ونصب وجر، وعليه فتقسيم الكلام إلى مبني ومعرب حشو لا داعي له.
2- دخول الجملة ضمن الإعراب التقديري، فتقدَّر عليها الحركات.
3- دمج أبواب المبتدأ والخبر والنّواسخ تحت باب واحد.
4- إلغاء نظرية العامل، وجعل العمل للمتكلّم.
5- إعراب نائب الفاعل مفعولا به مرفوعا.
6- تولّد قواعد العربية من بحوث العلماء، وتبدّلها بتبدّل النّظريات[3].

[1] العكيلي (حسن منديل حسن): محاولات التيسير النّحوي الحديثة، ص36.
[2] أبو الهيجاء (ياسين): مظاهر التجديد النّحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة، ص221.
[3] الحسين (عبد الله بن حمد): تيسير النّحو عند عباس حسن في كتابه النحو الوافي2011، ص23.

4- محاولات شوقي ضيف لتيسير النّحو:

يُعتبر الدكتور شوقي ضيف من أكبر المهتمين بتيسير النّحو العربي تنظيرا وتطبيقا، وله اجتهادات كثيرة جمع فيها ما بين الدراسة التاريخية والدراسة النّقدية، وأهمّ هذه الدراسات:

1- تحقيق كتاب "الرد على النّحاة لابن مضاء القرطبي" وتصديره بمقدمة مطولة له، مؤيدا لابن مضاء وداعيا للاستجابة لدعوته. وهذا سنة(**1947**م).

2- "تجديد النّحو" سنة(**1982**م).

3- "تيسير النّحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده" سنة(**1986**م).

4- "تيسيرات لغوية" سنة(**1990**م)[1].

وتمثّل هذه الكتب منهجه الخاص ونظرته في تجديد النّحو العربي وتيسيره، وتتلخص في ستة أسس ذكر ثلاثة منها في مقدمة "الرّدّ على النّحاة" ثم جعلها ستّة في كتابه "النّحو الجديد"، ثمّ شرحها في كتاب "تيسير النّحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده"[2]:

1- إعادة تنسيق أبواب النّحو تنسيقا يؤدي إلى الاستغناء عن طائفة بردّها إلى أبواب أخرى.

2- إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي في الجمل والمفردات المقصورة والمنقوصة والمبنية.

3- الإعراب لصحة النّطق: ألاّ تُعرب كلمة في الصيغ والجمل مادام إعرابها لا يفيد في صحّة النّطق وسلامته.

4- وضع تعريفات وضوابط دقيقة لبعض أبواب النّحو.

5- حذف زوائد كثيرة من أبواب النّحو تُعرض فيه دون حاجة إليها.

---

[1] **الحمزاوي (علاء إسماعيل): موقف شوقي ضيف من الدّرس النّحوي، ص06.**

[2] **ولد أباه (محمد المختار): تاريخ النّحو العربي في المشرق والمغرب، ص571.**

6- زيادة إضافات لبعض الأبواب، لتمثل الصياغة العربيّة تمثلا دقيقا[1].

5- "نَحْوُ أو نَحْوَ التيسير" أحمد عبد الستار الجواري:

عني الدكتور أحمد عبد الستار الجواري بالنّحو تأليفا وتدريسا مدّة طويلة، فكانت له في تجديده وتيسيره آراء ونظرات ضمّنها كتبه الأربعة وهي: "نحو التيسير" سنة (**1962**)، وكانت بدايات الكتاب وأصوله سنة (**1948**م)، ثم أعاد طبعه سنة (**1984**م)، و"نحو القرآن" و"نحو الفعل" سنة (**1974**م)، ونحو المعاني سنة (**1987**م)، وله بحوث متناثرة في مراحل حياته العلمية[2].

وقد ذكرنا سابقا تأثر الجواري بمحاولة إبراهيم مصطفى، حيث أكّد ريادته لحركة التجديد، وأنّه من فتح للباحثين مسلك هذا الطريق، وتبعه في جملة من القضايا، وكانت محاولته قائمة على الأسس التالية:

1- الاهتمام بالقرآن الكريم في تقعيد النّحو لأنّه أصحّ مصدر للغة، وقمّة الاستشهاد بالبلاغة.
2- الدّعوة إلى طرح ما لا فائدة منه وتنقية النّحو من الشّوائب الدخيلة عليه، وعلى رأسها نظرية العامل.
3- الدّعوة إلى اتّباع المنهج الوصفي الاستقرائي بدراسة الظواهر اللغوية والابتعاد عن الفلسفة والقياس العقلي.
4- الدّعوة إلى نحو المتقدمين سبيلا للتيسير وتحرير النّحو من مفهومه الضيق في الاقتصار على أواخر الكلم، وتوسيع وظيفته..
5- انتقاده للتبويب النّحوي الذي خانه التوفيق، فهو يعمل على تشتيت الذهن وبعثرة الفكرة[3].

---

[1] يُنظر: ضيف (شوقي): الرد على النّحاة، ص**46–67**.
[2] **العكيلي (حسن منديل حسن): محاولات التيسير النّحوي الحديثة، ص40.**
[3] **الجواري (أحمد عبد الستار): نحو التيسير، ص09–50.**

6- محاولات مهدي المخزومي في تيسير النّحو:

لقد عني الدكتور مهدي المخزومي بالتيسير النّحوي منذ بداية رحلته العلمية مع النّحو ودراسة اللغة، واشتهرت محاولاته في أرجاء الوطن العربي، فهو باحث مجدِّد أحاط بالنّحو العربي القديم ووقف على مصادره الأولى، فاستوعبها ثم تخيّر منها ما رآه جديرا بأن يوجِّه الدرس اللغوي وجهة جديدة.

وكان أستاذه مصطفى السّقا يمدحه ويُثني عليه ويقدّم لمؤلَّفاته، وقد قال في مقدمة كتابه "في النّحو العربي نقد وتوجيه": « وقد تتبع الدكتور مهدي تلك العيوب التي وقعت في أبواب أو مسائل النّحو، وأحصى الكثير منها، وتوفّر عليها درسا وتحليلا وموازنة بين المذاهب والآراء، وخرج من تلك الدراسة بملاحظات وآراء قيّمة..لتخليص النّحو العربي من الشوائب التي علقت به، من جراء اختلاط مباحثه بمباحث المنطق والفلسفة، والنظريات غير الأصيلة في المباحث اللغوية »[1].

وأهمّ مؤلفاته التي عنيت بالتيسير النّحوي هي:

1- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنّحو، وهي رسالته للدكتوراه سنة (**1953**م) من جامعة القاهرة، وتم طبعها له سنة (**1955**م) على نفقة وزارة المعارف العراقية، ثم أعيد طبعها ثانية في مصر سنة (**1958**م). وفي هذا المؤلَّف ناقش محاولات التيسير التي ظهرت منذ عصر ابن مضاء إلى زمن تأليفه[2].

2- "النّحو العربي نقد وتوجيه" قدّم له مصطفى السّقا سنة (**1964**م)، وفي هذا الكتاب ضمّن أشهر آرائه التجديدية، وهو يشرح فيه الأصول الحديثة التي يحتاج إليها علم النّحو لتطويره وتجديده.

---

[1] **المخزومي (مهدي): في النحو العربي نقد وتوجيه، ص09–10.**

[2] **القزاز (عبد الجبار جعفر): الدراسات اللغوية في العراق، ص178.**

3- "النّحو العربي قواعد وتطبيق" قدّم له مصطفى السّقا سنة (**1966**م)، وهذا الكتاب خاص بالقواعد والتطبيق على المنهج الحديث، ويشتمل على آراء متعددة في النّحو، مع نقد جملة من قضايا النّحو العربي[1].

وقد ذكر مهدي المخزومي المصادر التي استقى منها مادّته وهي: النحو الكوفي الذي أخذ منه كثيرا من الآراء والمصطلحات، وآراء ابن مضاء القرطبي من خلال كتابه "الرّد على النّحاة"، وآراء الأستاذ إبراهيم مصطفى لتجديد النّحو في كتابه "إحياء النّحو"، وبعض الآراء التجديدية الخاصة به، والتي استمدها من تجاربه من علم اللغة الحديث[2].

وأهمّ هذه الآراء التجديدية ما يلي:

1- تحديد مشكلات النّحو العربي وتخليصه من شوائب الفلسفة، وعلى رأسها فكرة العامل.

2- عرض النّحو بطريقة حديثة مشتملا على ثلاثة مستويات: صوتي فصرفي فنحوي.

3- تقسيم الكلمة إلى فعل واسم وأداة وكناية.

4- تقسيم الموضوعات النّحويّة بناء على إعرابها من رفع وخفض وجر، وتصنيف بعض الموضوعات باعتبارها شاذة، وهي: (المثنى والجمع الصحيح والأسماء الخمسة، والاسم الذي لا ينوّن).

5- ضمّ عدد من الموضوعات تحت دائرة الأساليب، وهي جميع الموضوعات التي تخضع لصيغ محددة يمكن القياس عليها[3].

---

[1] **الزهراني (أحمد جار الله): اتجاهات تجديد النّحو عند المحدثين، ص27.**

[2] **المخزومي (مهدي): في النحو العربي نقد وتوجيه، ص10.**

[3] **المخزومي (مهدي): المرجع نفسه، ص15–17.**

7- "النّحو الوافي" و"اللغة والنّحو بين القديم والحديث" عبّاس حسن:

للأستاذ عبّاس حسن جهود بارزة في تيسير النّحو العربي والدّعوة إلى الإصلاح اللغوي والنّحوي، وله في ذلك مؤلّفات جمّة، أهمّها: "النّحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة"، و"اللغة والنّحو بين القديم والحديث".

هاتان المحاولتان يمكن تصنيفهما إلى محاولة نظرية وأخرى تطبيقية، أمّا النّظرية فقد بدأت على شكل رسالة تحت عنوان: (رأي في بعض الأصول اللغوية والنّحويّة)، ثم أتبعها بمقالات نشرت بمجلة الإسلام ما بين(**1957**م) و(**1958**م)[1]، ثم تهيأت له الفرصة فنشرها سنة(**1966**م) في كتاب تحت عنوان: "اللغة والنّحو بين القديم والحديث" بعد أن زاد فيها كثيرا من الموضوعات، ونقّح ما احتاج إلى تنقيح[2].

والمطّلع على هذا الكتاب بعناية يُدرك مدى سعة اطلاع المؤلِّف على المورث اللغوي والنّحوي القديم، وكان التيسير لديه هو إيجاد حلول للمشكلات التي يعاني منها النّحو القديم بعد أن قام بتشخيصها، وقد كان أقرب إلى إنصاف القدامى والتراث بموقفه الوسطي بين المحافظة والتجديد، شكلا ومضمونا، ومن أشدّهم إعجابا بهذا التّراث، مما دفع كثيرا من الدّارسين إلى إهمال جهده وعدم اعتباره من محاولات التيسير النّحوي الحديثة[3].

أمّا المحاولة التطبيقية فهي: "النّحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة"، وقد تمّ تأليف هذا الكتاب سنة(**1960**م)، وفيه جمع المؤلِّف مادّة النّحو كلّه في أربعة أجزاء، وجعله على

[1] حسن (عباس): النّحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، ج2، ص05.
[2] الحسين (عبد الله بن حمد): تيسير النّحو عند عباس حسن في كتابه النحو الوافي، ص27
[3] حسن (عباس): اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص5–12.

قسمين: القسم الموجز لطلبة الدراسات النّحويّة والصرفية والجامعات، والقسم المفصّل للأساتذة والمتخصصين مشتملا على الضوابط والأحكام التي قرّرتها المجامع اللغوية والمؤتمرات الرّسميّة[1].

وهذه الميزة من أهمّ ما اتّصف بها الكتاب، فهو مقسّم وفق المستويات والقابلية للمعرفة بأسلوب علمي رصين، وطرق عرض حديثة، مع اختيار الأمثلة الواضحة، والآراء اليسيرة والابتعاد عن المشقة والتعقيد، أضف إلى ذلك الإحالة إلى ما له علاقة بالمسألة التي يبحثها الكتاب، وبهذا يقضي على مشكلة التشتت في الموضوعات النّحويّة، ومع هذا كلّه فقد تعرّض هذا الكتاب إلى النّقد وأُخِذَ عليه حجمه الضخم، وتوسعة مباحثه على هذا النّحو[2].

8- محاولات أخرى:

وكما أسلفتُ الذّكر فإنّ محاولات تيسير النّحو العربي كثيرة والإتيان على ذكرها كلّها مع التّفصيل لا يتّسع له هذا المقام، ولكنّني أذكر بعضها ممّا استطعت الوصول إليه ممّا له علاقة بهذا المبحث. وهذه المحاولات كان بعضها على شكل مقالات، وبعضها الآخر كتبا ومؤلفات، ويعالج بعضها المادة النّحويّة وبعضها مناهج النّحاة، وبعضها الآخر مناهج التدريس.

ومن أهم أصحاب هذه المحاولات التيسيرية: محمد علي كمال الدّين، وحسن الشريف، وشاكر الجودي، وعبد الحميد حسن، محمد علي الكردي، ومحمود البريكان، وأنيس فريحة، ويحي الثعالبي، وكمال إبراهيم، ويوسف كركوش، ونعمة رحيم العزاوي، ويوسف السودا، ومحمد كامل حسين، ومحمد عبد الخالق هضيمة، وأحمد مكي الأنصاري، وصفاء خلوصي، وجميل علّوش، وسليم النّعيمي، وحمد عبد الجواد أحمد، وحسن عون، وعبد العال سالم مكرم، وعلي أبو المكارم، والجنيدي خليفة، ومحمد الكسّار،

[1] يُنظر: حسن (عباس): النّحو الوافي، ج01، ص5–6.

[2] العكيلي (حسن منديل حسن): محاولات التيسير النّحوي الحديثة، ص38.

وعفيف دمشقية، وفتحي الدجنّي، وصاحب أبو جناح، وعبد الكريم خليفة، وطارق الجنابي، وفاضل السّامرائي[1]. وفي العنصر الموالي أتطرق إلى الاتجاه الألسني الرافض لمعطيات النحو.

ج– اتّجاه ألسني رافض لمعطيات النّحو:

ثمّة فريق يرى أنّ إصلاح النّحو العربي وتجديده وتيسير تعلّمه من خلال تطبيق مناهج علم اللغة الحديث، وهو ميدان جديد على العرب، عُرِف أوّلا عند المستشرقين، ثمّ الروّاد من الدّارسين العرب الذين تلقّوا مناهج علم اللغة الحديث في أوربا أثناء دراستهم، من أمثال: الدكتور إبراهيم أنيس، والدكتور تمام حسّان، والدكتور عبد الرحمن أيوب، والدكتور كمال بشر، والدكتور إبراهيم السامرائي والدكتور عبده الراجحي وغيرهم، وقد تفاوت هؤلاء الدّارسون في تطبيق هذه المناهج الحديثة، أخذا وعرضا وتطبيقا[2].

وما يعنيني منها ما كان له علاقة مباشرة بتسيير النّحو العربي، وأشهر هذه المحاولات التجديدية ما يلي:

1– "دراسات نقدية في النّحو العربي" عبد الرحمن أيوب:

يعتبر الدكتور عبد الرحمن أيوب من الأوائل الذين دعوا إلى تطبيق مناهج البحث اللغوي الحديث على النّحو العربي، ومن أشدّهم نقدا لمناهج النّحاة، فهو من الذين تلقّوا علم اللغة الحديث في أوربا، ثم حاولوا تطبيق مناهجه على الدراسات اللغوية العربية، وكتابه "دراسات نقدية في النّحو العربي" الذي ظهر سنة(**1957م**) هو محاولة جادة لنقد مناهج النّحاة، وقد قدّم لهذا الكتاب الأستاذ إبراهيم مصطفى وأثنى عليه[3].

[1] العكيلي (حسن منديل حسن): محاولات التيسير النّحوي الحديثة، ص33–74.

[2] العكيلي (حسن منديل حسن): اتجاهات التيسير النّحوي المعاصر، ص15–16.

[3] أيوب (عبد الرحمن): دراسات نقدية في النحو العربيّ، ص "أ".

وقد بيّن في مقدمّة كتابه أهمّ المآخذ على مناهج النّحاة، ومن أبرزها عيوب التفكير النّحوي عند النّحاة العرب، وهي:

1- أنّه تفكير جزئي يُعنى بالمثال قبل أن يُعنى بالنظريّة.
2- أنّه لا يَخْلُص إلى قاعدته من مادّته، بل إنّه يُبنى على أساس من اعتبارات عقلية أخرى، ثم يعْمَدُ إلى المادّة فيفرض عليها القاعدة.
3- أنّه يخلط بين اللهجات في استخلاص القاعدة.
4- أنّه يتأثر في مواضع عدة بالمنطق اليوناني وآراء أفلاطون اللغوية[1].

من أجل هذا فقد دعا إلى منهج جديد يتجاوز تلك المآخذ أو العيوب كما سمّاها، وهو أن يقوم على وصف الظواهر اللغوية بموضوعية لا فلسفتِها. إذن فقد اكتفى هذا الكتاب بتوجيه النّقد وكشف نواحي القصور في مناهج النّحاة، والإشارة أحيانا إلى موقف المنهج اللغوي الحديث في بعض المسائل والأفكار النّحويّة، بعيدا عن أيّ إصلاح فعلي أو تطبيقي، وبه صرّح المؤلف في مقدمته.

2- "اللغة بين المعيارية والوصفية" و"اللغة العربية معناها ومبناها" تمام حسان:

كان الدكتور تمام حسان من الروّاد الذين خبروا التراث وحاولوا تجديده من خلال قراءة النّحو في منظور علم اللغة الحديث، وذلك بعد أن تتلمذ على علماء اللغة الغربيين وتأثّر بنظرياتهم الحديثة[2].

وقد دعا إلى تجديد النّحو في كتابين هما:

1- "العربية بين المعيارية والوصفية" سنة(**1958**م): ويرى أنّ كثيرا من الدّارسين يشكون من داء في النّحو العربي ولا يقدرون على تشخيصه، فتنصرف جهودهم إلى جزئيات دون المنهج، ولمّا استضاء

[1] أيوب (عبد الرحمن): دراسات نقدية في النحو العربيّ، ص "د".
[2] العكيلي (حسن منديل حسن): محاولات التيسير النّحوي الحديثة، ص41.

هو بالمناهج الحديثة استطاع تشخيص الداء، وهو تغلّب المعيارية في منهج حقه أنْ يعتمد على الوصفية[1]، ومن بين أهم آرائه هنا أنّه يؤيّد ابن مضاء في رفضه للعامل، ويرى ألاّ عامل في اللغة، والمقصود من أيّ حركة إعرابية هو الربط بينها وبين معنى وظيفي خاص، والشرط الوحيد في كل ذلك أن يكون هناك ارتباط تام بين اختلاف الحركات واختلاف الأبواب[2].

2- "اللغة العربية معناها ومبناها" سنة(**1973**م): وفي هذا الكتاب اتّبع المنهج الوصفي في دراسة اللغة، ويُعدّ أجرأ محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغويّة بعد سيبويه وعبد القاهر الجرجاني[3]، ويرى أنّ التعليق هو الفكرة المركزية في النّحو العربي، وأنّ فهم التعليق على وجهه كافٍ للقضاء على خرافة العمل النّحوي والعوامل النّحوية، والتعليق يُحدِّد بواسطة القرائن معانيَ الأبواب في السياق ويفسِّر العلاقات بينها بصورة أوفى وأفضل وأكثر نفعا في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النّحويّة[4].

3- "النّحو العربي نقد وبناء" إبراهيم السامرائي:

للدكتور إبراهيم السامرائي باع طويل في علم اللغة العربية، فقد تميّز بتعدّد اهتماماته وتنوّعها، وكثرة تأليفه في مدة طويلة، وجهوده في التيسير كثيرة، واشتهر بدعوته إلى المنهج التاريخي ودراسة العربية في ضوءه لأنها اليوم غيرها بالأمس، وقد فسّر ظواهر لغوية وأساليب وتراكيب نحوية كثيرة في ضوء هذا المنهج، ودعا إلى نحو جديد يقوم على القديم[5].

---

[1] حسان (تمام): اللغة العربية بين المعيارية والوصفية، ص11–12.

[2] المرجع نفسه، ص55–58

[3] حسان (تمام): اللغة العربية معناها ومبناها، ص10.

[4] المرجع نفسه، ص189.

[5] العكيلي (حسن منديل حسن): محاولات التيسير النّحوي الحديثة، ص40.

وفي كتابه: "النّحو العربي نقد وبناء" المؤلَّف سنة (**1968**م)، أبطل الدكتور السامرائي مسألة العلة والعامل، وأخذ بالمنهج الوصفي في دراسته للغة، وقد قسّم كتابه إلى قسم لغوي يدرس أصوات العربية والكلمة وبناءها والأسماء وما تشتمل عليه، وقسم نحويّ يدرس أنواع الجملة والأفعال وأنواع الإعراب والمرفوعات والمنصوبات والجر والتوابع، ويرى أنّ هذه المواد التي ينبغي لطالب النّحو أن يتزوّد بها، ولكن ذلك لا يُغني عن معرفة النّحو القديم معرفة جيّدة تقف على الأصول والفروع وعلى الأساليب التي درج عليها الأقدمون[1].

4- "النّحو العربي والدّرس الحديث" عبده الرّاجحي:

يشير الدكتور عبده الراجحي في مقدمة هذا الكتاب إلى أنّه بحث في المنهج وعن المنهج، وأنّنا في حاجة ملحّة للبحث في منهج النّحويين، والبحث عن منهج نحويّ جديد، وأنّ الذي لا شكّ فيه أنّ رفض الجديد من منطلق الجهل به شيء لا يقبله العلم ولا تقبله الطبيعة الإنسانية، لذا وجب أن ننظر في أصول المنهج النّحوي عند العرب، ثم ننظر فيها على ضوء المناهج الحديثة[2].

وقد ناقش في هذا الكتاب نشأة النّحو العربي واختلاطه بالفقه وأصوله، ثم عرض موقف المنهج الوصفي من هذا النّحو، ثم أفرد فصلا كاملا لقضية صلة النّحو العربي بالمنطق الأرسطي، وأخيرا عرض أصول نظرية النّحو التوليدي وطريقته في التّحليل، ثمّ للجوانب التحويلية في النّحو العربي[3].

5- "اللسانيات واللغة العربية" عبد القادر الفاسي الفهري:

دعا الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري في كتابه "اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية" سنة (**1985**م) إلى الاستفادة من النظريات اللسانية الحديثة في تجديد النّحو وضرورة التزام المنهج العلمي

[1] **السامرائي (إبراهيم): النحو العربي نقد وبناء، ص10.**

[2] **الراجحي (عبده): النّحو العربي والدّرس الحديث، ص5–6.**

[3] **المرجع نفسه، ص173.**

السليم في انتقاد التراث أو وصف الظواهر اللغوية، وقد قدّم في كتابه نماذج تطبيقية للغة العربية مستفيدا من النظريات اللسانية الحديثة التي تحولت إلى العناية بالنّحو على وجه الخصوص، ويمكن أن يُؤخذ كتابه كمادة أولى أو نظرية تستثمر في حصر أهداف كتابٍ مدرسيّ لقواعد اللغة العربية[1].

ويرى كذلك أنّ النّحو التقليدي لا يزوّدنا بكل ما نحن في حاجة إليه، بل لا نحتاج بالضرورة إلى مفاهيم القدماء وأصولهم، وأنّ الآلة الواصفة الموجودة عند القدماء ليس لها أيّ امتياز في وصف العربيّة، بل هي غير لائقة في كثير من الأحيان، ولكن يمكن ذكر آراء النحويين القدماء على سبيل الاستئناس[2].

كانت هذه أهم المحاولات اللسانية الرافضة لمعطيات النّحو العربي، والداعية إلى تطبيق المناهج الحديثة في دراسة اللغة، وتلك دعوة أقرب إلى تعقيد النّحو أكثر منه إلى تيسيره، فهي تُحمّله ما لا يطيق من مصطلحات ومفاهيم جديدة، لا تُفهَم إلا في محيط فكري خاص بعيدا عمّا أَلِفَه النّحو من قبل، وتبقى هذه المناهج محط نظر واجتهاد للمتخصصين في الجامعات وطلبة الدرس اللغوي والنحوي، أمّا من حيث إسهامها في التيسير النحوي المنشود فلن تُقدّم أو تؤخر فيه شيئا.

أمّا المحاولات الرسمية الجماعية لتيسير النّحو العربي، فهي ما سأتناوله في العنصر الموالي.

[1] الفهري (عبد القادر الفاسي): اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبة ودلالية، ج03، ص32.

[2] المرجع نفسه، ص61.

ثانيا– المحاولات الرسمية الجماعية ذات الطابع النّظري والمنهجي لتيسير النّحو:

وهي المحاولات التي قامت بها المجامع اللغوية والوزارات والجامعات، وأخذت على عاتقها التيسير النّحوي وأدخلته في مناهجها، وقد تميزت بجهود متتابعة ومنظمة، نذكر منها ما يلي:

1– محاولة وزارة المعارف المصرية:

اتخذت محاولات التيسير في مصر طابعا رسميا، فقد قامت وزراة المعارف سنة(**1938**م) بتشكيل لجنة مؤلفة من: طه حسين، وأحمد أمين، وعلي الجارم، وإبراهيم مصطفى، ومحمد أبو بكر إبراهيم، وعبد المجيد الشافعي، وذلك للنّظر في تيسير قواعد النّحو والصرف والبلاغة، وقد حدّدت اللجنة القواعد والأسس التي ستسير عليها، وتتلخص فيما يأتي:

1– عدم المساس من قريب أو بعيد بأيّ أصل من أصول اللغة أو شكل من أشكالها.

2– العمل على تيسير القواعد والأصول بحيث تصبح قريبة من العقل الحديث.

3– تخليص النّحو مما يعسّره على المعلمين والمتعلمين، وأهمّ ما يعسّر النّحو في نظر اللجنة ثلاثة أشياء:

أ– فلسفة حملت القدماء على الإسراف في التعليل والافتراض.

ب– إسراف في القواعد والمصطلحات.

ج– إمعان في التعمق العلمي الذي باعدَ بين النّحو والأدب[1].

وإنّ أهمّ ما تضمّنه تقرير اللجنة من مقترحات للتجديد وتيسير قواعد النّحو والصّرف ما يلي:

1– الاستغناء عن الإعراب التقديري والمحلّي.

[1] **مبروك سعيد (عبد الوارث): في إصلاح النحو العربي، ص113.**

2- عدم التمييز بين ما هو معرب بعلامات أصليّة وعلامات فرعيّة، بل كلّ واحد من العلامات أصل في موضعه.

3- أن يكون لكلّ حركة لقبٌ واحد في الإعراب وفي البناء، وأن يُكتَفى بألقاب البناء، فيقال: "محمد" مضموم ومفتوح ومكسور، لا مرفوع ومنصوب ومجرور.

4- تسمية الجزأين الأساسيين للجملة بالموضوع والمحمول، لأنه أوجز، ولأنّه لا يكلّفنا اصطلاحا جديدا.

5- كلّ ما يذكر في الجملة غيرَ الموضوع والمحمول يسمّى تكملة، وحكمها أنّها مفتوحة أبدا، إلا إذا كانت في محل مضاف إليها أو مسبوقة بحرف إضافة.

6- تجيء التكملة لبيان الزمان أو المكان، ولبيان العلّة، و لتأكيد الفعل، ولبيان نوعه، ولبيان المفعول، ولبيان الحالة أو النّوع.

7- إلغاء تقدير الضمير المستتر في مثل: "زيد قام"، أمّا في "الرجلان قاما" و"الرجال قاموا"، فتكون ألف الاثنين وواو الجماعة لمجرد الدلالة على العدد، والمطابقة بين الموضوع والمحمول من هذه الجهة.

8- الاستغناء عن تقدير متعلّق الجار والمجرور عندما يكون المتعلق كونا عاما.

9- إخراج صيغ التعجب والاستغاثة والندبة من نطاق الجمل، وإلغاء إعرابها التقليدي وتسميتها أساليب[1].

وأرسلت اللجنة مقترحاتها إلى المجمع اللغوي في القاهرة وإلى عدد من الهيئات والمؤسسات المعنية باللغة العربية داخل مصر وخارجها لدراسة هذه المقترحات، فارتضتها جماعة وردت عليها أخرى، أمّا المجمع المصري فإنّه ألّف لجنة لدراسة مشروع الوزارة، فوافقت على قسم كبير منه وعدّلت بعضه خاصة ما

[1] أبو الهيجاء (ياسين): مظاهر التجديد النّحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة، ص224–225.

يتعلق بتسمية ركني الجملة بالمحمول والموضوع، وارتأى تسميتهما بالمسند والمسند إليه، ثم درس مؤتمر المجمع المنعقد عام (**1945**م) ما أقرّته لجنته فوافق على المشروع[1].

وأما المعترضون فرأوا هذه القرارات خروجا على قواعد العربيّة، ومنهم: على النجدي ناصف في كتابه "من قضايا اللغة والنّحو"، وساطع الحصري في كتابه "آراء وأحاديث في اللغة والأدب"، وعبد المتعال الصعيدي في كتابه "النحو الجديد"، ومحمد الجواد آل الشيخ الجزائري في كتابه "نقد المقترحات المصرية في تيسير العلوم العربيّة"، وأمين الخولي في كتابه "هذا النّحو"، محمد عرفة في كتابه "النّحو والنّحاة"، وغيرهم من الرافضين لهذه المقترحات، وكان بعضهم يتّجه اتجاها محافظا تقليديا يرى أنّ هذا التيسير خروج عن المألوف عند النّحاة القدامى وهدم للموروث الثقافي الأصيل[2].

وقد عرض مجمع القاهرة قرارات لجنة وزارة المعارف على مجمعي دمشق وبغداد، غير أنّهما لم يرتضيا خطوطها الأساسية، وطلبا العدولَ عن تسمية ركني الجملة باسم المسند والمسند إليه، والإبقاء على المصطلحات القديمة، المبتدأ والخبر، واسم كان وأخواته..، كما رأيا العدول عن مصطلح التكملة والرجوع إلى المصطلحات القديمة من مفعول ومفعول مطلق..، وقد أفضى ذلك إلى رفض قرارات المجمع المذكرة آنفا[3].

وما لبث أن عُقد مؤتمر نظر في نتائج تعليم هذا النّحو الميسّر، واجتمع فيه كبار القائمين على تعليمه بالوزارة، وبعض أساتذة الجامعات، وتدارس المؤتمر تلك النتائج، واتّخذ على ضوء ذلك قرارا بالانصراف عنه، والرجوع إلى صورة النّحو قبل تيسيره[4].

---

[1] **القزاز (عبد الجبار جعفر): الدراسات اللغوية في العراق، ص151.**

[2] **العكيلي (حسن منديل حسن): محاولات التيسير النّحوي الحديثة، ص34.**

[3] **الحمزاوي (علاء إسماعيل):: موقف شوقي ضيف من الدّرس النّحوي، ص06 وما بعدها.**

[4] **أبو الهيجاء (ياسين): مظاهر التجديد النّحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة، ص233.**

ويعدّ تيسير المجمع هذا أوّل تيسير رسمي ترعاه حكومة من حكومات الدول العربيّة، غير أنّه باء بالفشل لعدّة أسباب أهمّها: التركيز على استبدال المصلحات دون أهمية لذلك مما أوقع الخلط والالتباس، وكذا تجاهل التراث النّحوي ورسوخه عند المعلمين والمتعلمين، وإرجاع مسألة الصعوبة إلى قواعد الفصحى ذاتها، مع إغفال مناهج التدريس، والظروف المحيطة بالعملية التعليمية التعلميّة.

2- محاولات اتحاد المجامع اللُّغويّة والعلمية العربية:

دعت الإدارة الثقافية في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، المجامع اللغوية العلمية في مصر وسوريا والعراق، ومندوبي الدول العربية التي ليست فيها مجمع، لعقد مؤتمر في دمشق لهدفين: الأول: درس قضايا اللغة العربية، وما تستوجبه من تحديد قواعدها وضبط شواردها، وتسهيل دراستها، قراءة وكتابة وإملاء. والثاني: تنسيق جهود المجامع وجمعها في إطار مكين، وتأسيس المجامع اللغوية العلمية العربية[1].

فعُقِد المؤتمر في دمشق عام (**1956**م)، وشارك فيه عددٌ من أصحاب التيسير، منهم مصطفى جواد، وإبراهيم مصطفى، وطه حسين، وعارف الكندي، وغيرهم، وألقى الدكتور طه حسين محاضرة حول التيسير النّحوي. وقد درس المؤتمر مقترحات وزارة التربية والتعليم في مصر، ومجمع اللغة العربية المصري، فوجداها تحتاج إلى زيادة في البحث والتمحيص، فقررا تأجيل النظر فيها إلى مؤتمر آخر[2].

وعقَدَ اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية ندوات في بلدان عربية أخرى عنيت بتيسير النّحو العربي منها: مؤتمر "ترقية اللغة العربية" الذي عقد في مقر مجمع دمشق سنة (**1956**م) ندوة الجزائر سنة (**1976**م) باسم: "تيسير تعليم اللغة العربية"، ومنها ندوة في مجمع اللغة العربية الأردني سنة (**1978**م)[3].

---

[1] العكيلي (حسن منديل حسن): محاولات التيسير النّحوي الحديثة،ص54.

[2] المرجع نفسه.

[3] خليفة (عبد الكريم): تيسير العربية بين القديم والحديث، ص88.

وعُقِد مؤتمر آخر في الجزائر سنة (**2001**م) بعنوان: "أعمال ندوة تيسير النّحو" برعاية المجلس الأعلى للغة العربية، وقد شارك في هذا المؤتمر عدد من الباحثين من القطر الجزائري، وتنوعت مداخلاتهم وأفكارهم حول التيسير النّحوي[1].

وعُقِد مؤتمر آخر بدمشق سنة (**2002**م) بعنوان: "مؤتمر تيسير تعليم النّحو"، وقد شارك فيه خمسة وعشرون باحثا من القطر العربي السوري، وكانت بحوثهم في إطار أربعة محاور: أسس تعليم النّحو وتيسيره، ومشكلات تدريس النّحو، وتيسير تعليم مباحث النّحو، وأساليب تدريس النّحو في مختلف المراحل الدراسية وتيسيرها[2].

ورغم هذه المؤتمرات والندوات بقيت دار لقمان على حالها، فكانت قوّة القرارات المُلزمة غائبة، فسُرعان ما تنفضّ هذه اللقاءات بجملة من التوصيات لا تجد لها أثرا في واقع التعليم في البلاد العربية، وتبقى مجرّد حبر على ورق، أو ترفا علميا بعيدا عن الواقع والتطبيق.

[1] **أعمال ندوة تيسير النّحو، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2001، ص03–06.**

[2] **مؤتمر تيسير تعليم النّحو، مجمع اللغة العربية بدمشق، 2002، ص03.**

الباب الثاني:

طرق وأدوات تيسير النّحو العربي في منهجه وقضاياه وتعليمه

الفصل الأوّل:

تيسير النّحو في مناهج النّحاة

الفصل الثّاني:

تيسير النّحو العربي في بعض قضاياه

الفصل الثّالث:

تيسير تعليم النّحو العربي

الفصل الأول

تيسير النّحو في مناهج النّحاة

ويحوي المبحثين التاليين:

المبحث الأول:

منهج النّحاة في استقراء اللغة والاحتجاج بها

المبحث الثاني:

تأثر النّحو بالفلسفة اليونانية والمنطق الأرسطي

تقديـم:

إنّ المتصفّح لكتب التيسير الحديثة يجدها أغلبها قد ركّز نقده على أصول النّحو العربي والأسس التي بنى عليها النّحاة مسائلهم وقضاياهم، بدءا من ثورة ابن مضاء القرطبي، ووصولا إلى مختلف كتب التجديد والتيسير المعاصرة، وقد حاولتْ هذه الكتب إعادةَ ترتيب أبواب النّحو، وحذفَ ما لا يصلح منه، خاصة ما ساهم في تعقيده وتنفير الناس منه، وما لا يتماشى مع متطلبات العصر، من تطور للغة وازدهارها.

وحتى لا أقع فيما وقع فيه النّاقدون –من النّحويين وغيرهم– للمنظومة النّحوية القديمة من كثرة التفصيلات والتفريعات، والخوض في كل المسائل كبيرها وصغيرها، سلكتُ طريقا مختصرة مُيسّرة أناقش فيها أهمّ القضايا التي تستوجب الوقوف عندها، محاولا مراجعتها وقول كلمةٍ فيها، خاصة أنّ التيسير والتجديد في مناهج النّحاة قد تشعّبت طرقه وتعدّدت واختلف فيه الناس اختلافا بيِّنا، بين مُغالٍ ومُنصفٍ ومقاربٍ، وكلّ حزب بما لديهم فرحون.

وأهمّ هذه القضايا التي تستوجب المراجعة والنّقد في رأيي هي:

أولا– منهج النّحاة في استقراء اللغة والاحتجاج بها.

ثانيا– تأثر النّحو بالفلسفة اليونانية والمنطق الأرسطي: وسأركّز على (التعليل و نظرية العامل).

ولا شك أنّ الوقوف على هذه المباحث متفرقةً قد يتطلّب كتبا ورسائل مطوّلة، ولكنّ هدفي في هذه الرسالة هو التركيز على أهمّ القضايا النّحوية الشائكة، لإيجاد الحلول المناسبة لها، وخاصّة التعليمية منها، دون الولوج في كثرة التفصيلات التي لا يُرجى منها كبير فائدة.

المبحث الأول

منهج النّحاة في استقراء اللغة والاحتجاج بها

انتهج النّحويون العرب القدامى منهجاً محكماً، في تأسيس دراساتهم النحوية، واتّبعه خلَفُهم، وساروا على هديه، وتقيّدوا به، ولم يحيدوا عنه، ولا مناص لكل باحث في النّحو العربي من دراسة ذلك المنهج، والوقوف على أسسه وأصوله؛ لأن كلّ قضايا النّحو العربي، وما تفرّع منها من مسائل ومشكلات، يعود في حقيقته إلى ذلك المنهج.

وهذا المنهج على إحكامه، ودقّته، وإخلاص العلماء فيه، لم يخلُ من ثغرات في بنائه، ولم يسلم من هفوات وشوائب شوّهت جماله، وطمست شيئاً من وضوحه، ولهذا فإنّ دراسة هذا المنهج ونقدَه نقدا علميا، تعدّ نقطة البدء في كل بحث جادّ في النّحو العربي، وتشخيص مشكلاته وتحديدها، ومن ثَمّ الإسهام في إيجاد الحلول لها.

هذا وقد تميّزت المراحل الأولى من الدراسة النّحويّة، على يد النّحاة الأوائل باتّجاه البحث إلى استقراء المأثور عن العرب، وإعمال الفكر لاستخراج القواعد، بقصد معياري[1]، وتركّزت المصادر المعتمدة في استقراء اللغة على مصدرين أساسين هما: الرواية والسّماع[2].

أمّا السّماع فهو الأصل الأول من أصول اللغة، وقد عرّفه جلال الدين السيوطي بقوله: « هو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم، وكلام نبيّه صلى الله عليه وسلّم وكلام العرب قبل بعثته وفي زمانه وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين نظما ونثرا عن

[1] عمايرة (حليمة أحمد): الاتجاهات النّحوية لدى القدماء، ص72.

[2] أبو المكارم (علي): أصول التفكير النّحوي، ص33.

مسلم أو كافر »[1]. إذن فقد تأسس منهج النّحاة على هذه الأصول الثلاث في الاحتجاج والتقعيد: القرآن الكريم وما ارتبط به من قراءات متعدّدة، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعرا ونثرا.

أولا– القرآن الكريم وما ارتبط به من قراءات

لم يتوفر لنصّ ما توفّر للقرآن الكريم من تواتر رواياته وعناية العلماء بضبطها وتحريرها متنا وسندا، وتدوينها وضبطها بالمشافهة عن أفواه العلماء الأثبات الفصحاء من التابعين، عن الصحابة، عن الرسول صلى الله عليه وسلم[2]. ولذا كان القرآن الكريم هو النّص الأول الذي احتجّ به النّحاة في إثبات قواعدهم، فكل ما ورد أنّه قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربيّة سواءً كان متواترا، أم آحادا أم شاذا[3].

هذا النّص القرآني قد قُرئ بوجوه مختلفة، اصطُلِح على هذه الوجوه القراءات القرآنية، واشترط أصحاب هذا الفنّ لصحة القراءة ثلاثة شروط: صحة السند بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلّم، وموافقتها رسم المصحف المجمع عليه، وموافقتها وجها من وجوه العربية[4].

1– موقف النّحاة من الاستشهاد بالقراءات القرآنية:

لم يتوقّف الأمر عند هذا حدّ الاعتراف بكل القراءات، فسرعان ما ظهر الخلاف بين النّحويين والقراء حول بعضها، فقد طعن النّحاة في صحّة بعض القراءات، ورفضوا الاستشهاد والاحتجاج بها لمخالفتها لقواعدهم وأقيستهم، وفضّلوا كلام العرب ونُتفا نثرية وشعرية هنا وهناك.

والحقّ أنّ هذا المنهج فيه من الخلل ما يطعن في منهج النّحاة في الصميم، ويفتح ثغرات ينفذ إليها نقد النّاقدين، فكلام ربّ العالمين أجدر وأولى بالأخذ والاتّباع، وأعرب وأبلغ من غيره.

---

[1] السيوطي (جلال الدين): الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق محمود سليمان الياقوت، ص74.

[2] الأفغاني (سعيد): في أصول النّحو، ص28

[3] الفاسي (أبو عبد الله): فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح، تحقيق محمد يوسف فجال، ج01، ص49.

[4] ابن الجزري، محمد: تقريب النّشر، تحقيق وتقديم إبراهيم عطوة عوض، ص27.

وقد أعرب الشيخ محمد عضيمة في مقدمة كتابه: "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" عن موقفه من هذه القضية، ورأى أنّ الشعر قد استبدّ بجُهْد النحاة، فركنوا إليه وعوّلوا عليه، بل جاوز كثير منهم حدّه، فنسب اللحن إلى القرّاء الأئمة، ورماهم بأنهّم لا يدرون ما العربية، ووصف صنيع النحاة هذا بأنه ثَغْرة نفذ منها الطاعنون عليهم، لأنّ الشعر رُوي بروايات مختلفة كما أنه موضع ضرورة[1].

2- إنكار النحاة لبعض القراءات المتواترة:

والنّحاة لا ينكرون الشاذّ وحسب، ولكنهم يردّون المتواتر أحيانا ويُخطّئون الرّواة، يقول الإمام الرازي(ت**604**هـ): « إذا جوّزنا إثبات اللغة بشعر مجهول، فجواز إثباتها بالقرآن العظيم أولى، وكثيرا ما ترى النّحويين مُتحيّرين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن، فإذا استشهدوا في تقريرها ببيت مجهول فرحوا به، وأنا شديد التّعجب منهم فإنّهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقها دليلا على صحّتها، فلأن يجعلوا ورود القرآن دليلا على صحتها كان أولى »[2].

إذن فهم يتهيّبون من الاستشهاد بالقراءات أحيانا، ولكنّهم لا يجدون حرجا من الاستشهاد بالشّعر ولو كان مجهولا، وقد شنّع عليهم ابن حزم الظاهري وأغلظ لهم القول، فقال: « ولا عجب ممّن إن وجد لامرئ القيس، أو لزهير، أو لجرير، أو الحطيئة، أو الطِرِمّاح، وللشّماخ، أو لأعرابي أسدي، أو أسلمي، أو تميمي، أو من سائر أبناء العرب بوّال على عقِبَيْه، لفظا في شعر، أو نثر، جعله في اللغة وقطع به، ولم يعترض فيه، ثم إذا وجد لله تعالى خالق اللّغات وأهلها كلاما لم يلتفت إليه، ولا جعله حجّة، وجعل يصرفه عن وجهه، ويُحرّفه عن مواضعه، ويتحيّل في إحالته عمّا أوقعه الله عليه »[3].

---

[1] عضيمة (محمد عبد الخالق): دراسات لأسلوب القرآن الكريم، (دط)، اج**01**، ص**02**

[2] الرازي، (محمد فخر الدين): التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب،**1981**، ج**09**، ص**170**.

[3] ابن حزم (أبو محمد علي): الفصل في الملل و الأهواء والنحل، ج**03**، ص**192**.

3– أمثلة عن استشهادهم بالشعر وردّ القراءات المتواترة:

ومن أمثلة الاستشهاد بمجهول الشعر على حساب القراءات القرآنية ما أورده الرازي في تفسيره، عند قوله تعالى:

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾[1]

تعليقا على قراءة حمزة بجرّ "الأرحام"، أي إثبات قاعدة العطف على الضمير المتصل المجرور، قال: « وَرَدَ ذلك في الشّعر، وأنشد سيبويه في ذلك:

فَاليَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ[2]

وأنشد أيضا:

تُعَلَّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفُنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ[3]

ثم قال: والعجب من هؤلاء النّحاة أنّهم يستحسنون إثبات هذه اللغة بهذين المجهولَيْن، ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد مع أنّ هما كانا من أكابر علماء السّلف في علم القرآن »[4].

---

[1] سورة النساء، آية01.

[2] سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان): الكتاب، ج02، ص383، ورقم الشاهد: 392. وهذا البيت من الأبيات الخمسين التي لم يعرف قائلها.

[3] استشهد بهذا البيت ابن يعيش في شرح المفصل، والأشموني برقم 571، وابن الناظم في شرح ألفية والده ابن مالك، وشرحه العيني بهامش الخزانة، وقال الجاحظ في كتابه الحيوان: هو لمسكين الدارمي. و"السواري": جمع سارية وهي الأسطوانة، فشبه أنفسهم بالسواري لطول أجسامهم، و"الغوط": –بضم الغين– جمع غائط وهو المطمئن من الأرض، و"نفانف": جمع نفنف –بوزن جعفر– وهو الهواء بين شيئين. ومحل الشاهد فيه وفيما قبله العطف على المجرور من غير إعادة العامل في المعطوف عليه، وهو ما أجازه الكوفيون دون البصريين. ينظر: الأنباري(كمال الدين أبو البركات): الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ص465–466).

[4] الرازي (محمد فخر الدين): التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، ج09، ص170.

ويدعم د.عبد الصبور شاهين هذا الاتجاه بالدفاع عن القراءات، فيقول: « ولسنا بحاجة إلى أن نُعيد حديث الصّراع الذي دار بين النّحاة والقرّاء حول قراءات صحيحة، رواية وأداء، منسوبة إلى قرّاء كبار، لهم قدرهم في مجال اللّغة والنّحو كأبي عمرو بن العلاء، في قراءات الإسكان، ومع ذلك حاول النّحاة أن يُشكّكوا في ضبط القرّاء، برغم أنّ وظيفتهم هي الضّبط والأداء، فإذا عجزوا عن تخطئة القرّاء، وغلبهم كثرة الرّوايات، لجؤوا إلى التّأويل والتّخريج رغبة في قرض قواعدهم التي أرادوها مقاييس حادّة صارمة، لا يُفلت منها إلّا ما كان شاذّا مؤبّد الشذوذ »[1].

ومن أمثلة تشكيكهم واتّهام القراء ما ورد في البحر المحيط، أين يُوضّح أبو حيان موقف النّحاة في تعاملهم مع القرّاء ويُدافع عنهم في كثير من الأحيان، إذ يقول: « من ذلك قراءة ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَـٰيِشَ ﴾[2]، فقرئت بالهمز " **مَعَائِشَ** "، قال المازني: أصل هذه القراءة عن نافع ولم يكن يدري ما العربية، وكلام العرب التّصحيح في نحو هذا انتهى، ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة...فوجب قبول ما نقلوه إلينا ولا مبالاة بمخالفة نحاة البصرة في مثل هذا، وأمّا قول المازني: أصل هذه القراءة عن نافع فليس بصحيح، لأنها نُقلت عن ابن عامر والأعرج والأعمش، أما قوله: إنّ نافعا لم يكن يدري ما العربية، فهو لا يلزمه ذلك إذ هو فصيح متكلم ناقل للقراءة عن العرب الفصحاء، وكثير من هؤلاء النحاة يُسيئون الظّنّ بالقرّاء ولا يجوز لهم ذلك »[3].

4- المنهج الصواب في الاستشهاد بالقراءات القرآنية:

إذن فالنّحاة ينظرون في النّص القرآني ولكنّهم يعتمدون غيرَه من كلام العرب أساسا في دراستهم وأخذِ قواعدهم. فرفضهم لبعض للقراءات القرآنية دليل على أنّ قواعدهم المعدّة قد أُخِذت من نصوص

[1] شاهين (عبد الصبور): القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص275.

[2] سورة الأعراف، آية 10.

[3] أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف): البحر المحيط، 15/05.

أخرى، والقواعد هنا أحكام نافذة لا ينبغي مخالفتها والخروج على مقتضاها، والقراءة القرآنية ليست نصا تؤخذ منه الأحكام اللغوية، بل نص تُطبَّق عليه هذه الأحكام ويخضع لسلطانها[1]، وهذا أكبر خطإ يؤاخذ عليه النّحاة.

لذا ترى النّحاة يحاولون جاهدين إخضاع بعض القراءات للقواعد النّحوية والتّكلّف في توجيهها، والحقيقة أنّهم يعجزون أحيانا عن ذلك، لكنّهم يأبون عن التّصريح بذلك فيتمحّلون في الاحتجاج والتّعليل لها بحجج هي أقرب إلى التّعقيد والتّكلف، وقد أصبحت مثل هذه الآيات معضلة لهم لخروجها عن قواعدهم ومخالفتها لأقيستهم، ولكنهم يصلون أحيانا إلى التّشكيك فيها واتّهامهم لقرائها بالضّعف أو اللحن أو الوهْم.

كما أنّ اضطرابهم في الترجيح بين مصادر الاستشهاد، يدعوهم في كثير من الأحيان للانتقاء وتفضيل الشواهد الشعرية، والتردد في الاستشهاد بالقرآن والحديث؛ أما الأوّل فلِما له من القراءات، والثاني فلِروايته بالمعنى، ولو اكتفى النّحاة بإحدى قراءات القرآن لاستخرجوا منها أدقّ نحوٍ ممكن، ولكنّهم تحرّجوا من انتقاء إحداها الموافقة للقاعدة ورمي الأخريات بعدم المطابقة على نحو ما توصف الشواهد[2].

والحقيقة أنّ النّصّ القرآني سابق على النّحو وقواعده، وينبغي أن تكون هذه القواعد مستنبطة منه، وإهماله يقتضي بالضرورة استقراء ناقصا لا يخدم اللّغة، فقصور القاعدة عن شمول كل اللّغة حتما يطعن في اطّرادها، وهذا ما حصل بالفعل لكثير من النّحاة البصريين في تعاملهم مع بعض القراءات

[1] عيد (محمد): الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص105.

[2] حسان (تمام): اجتهادات لغوية، ص31.

القرآنية، وكان من " الصواب أنّ يُمعِنوا في القراءات الصحيحة السّند، فما خالف منها قواعدهم صحّحوا به تلك القواعد ورجعوا النظر فيه، فذلك أعْوَد للنّحو بالخير "[1].

فالنّحويون الأوائل على الرغم من سعة علمهم وعنايتهم بالسّماع، وعلى الرغم من تقصّيهم وتحرّزهم ومزيد اهتمامهم بصياغة القواعد ضبطًا وإحكامًا وبالسّماع جمعًا ودرسًا، فإنّه يمكننا بمراجعةٍ للسّماع وتدقيقٍ فيه وبخاصّة القرآن، قد يصل الباحثون الجدد إلى ما لم ينتبه له المتقدِّمون، لنستبين حجم ما تركوه ولم يلحظوه، وقد يُصَحِّحُ هذا بعضَ ما قالوه ورأوه من أحكام.

ثانيا– الحديث النبوي الشريف

1– موقف النّحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف:

أهمل النّحاة الأوائل بصورة شبه كاملة الاستشهاد بالحديث الشريف، وحجّتهم في ذلك بأنّ أغلب الأحاديث مرويّة بالمعنى، يقول ابن الضائع(ت**680**ه) ملخّصا مذهب النّحاة في ذلك: « تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النّقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النّقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النّبي صلى الله عليه وسلم لأنّه أفصح العرب »[2].

و تابع أبو حيان الأندلسي(ت**745**ه) شيخه ابن الضائع في هذا معتذرا للنّحاة في صنيعهم، بقوله: « إنّما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أنّ ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكليّة وإنّما كان ذلك لأمرين: أحدهما أنّ الرواة جوّزوا النّقل

[1] **الأفغاني (سعيد): في أصول النّحو، ص32.**

[2] **الخثران (عبد الله): مراحل تطور الدرس النّحوي، ص187.**

بالمعنى، وأنّ اللحن وقع كثيرا فيما روي من الحديث، لأنّ الرواة كانوا غير عرب، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك »[1].

واجتهد بعض الباحثين في استقصاء الأحاديث الشريفة الواردة في كتاب سيبويه فوجدوها خمسةً استشهد بها[2]، وهو عدد قليل يعكس نظرة شيخ النّحاة إلى الاستشهاد بالحديث، وكأنّي بالنّحاة قد سلكوا مسلك إمامهم، وجعلوه قانونا مطرّدا نفّذوه من غير مناقشة ولا نظر، إلا ما كان من ابن خروف(ت**609**هـ)، وابن مالك(ت**672**هـ)[3]، فقد خالفا جمهور النّحاة وأكثرا من الاستشهاد بالحديث الشريف في إثبات القواعد النّحوية[4].

2- موقف ابن مالك من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف:

توسّع ابن مالك في الاستشهاد بالحديث الشريف توسّعا كبيرا، نفّس فيه على العربيّة بعض الشيء، وأثرى به إجرائية الاستشهاد والتّدليل، فأعاد بذلك للنّحو مصدره الخصيب، بعد أن ظلّ مدة طويلة بفَقْده مجدبا، حين جعله المصدر الثاني من مصادر الاحتجاج والاستشهاد بعد القرآن الكريم، ويظهر ذلك جليّا في كتابه "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"، إذ يحتوي على **266** حديثا، منها **84** حديثا استشهد بها لتأييد بعض المسائل النّحويّة[5].

وقد أشاد ابن الطيب الفاسي(ت**1170**هـ) بصنيع ابن مالك، فقال: « ما رأيت أحدا من الأشياخ المحقّقين إلا وهو يستدل بالأحاديث على القواعد النّحويّة والألفاظ اللغويّة، ويستنبطون من الأحاديث النبويّة الأحكام النّحويّة والتّصريفيّة واللغويّة، وغير ذلك من أنواع العلوم اللسانيّة، كما يستخرجون منها

[1] **الأفغاني (سعيد): في أصول النّحو، ص78.**
[2] **الحديثي (خديجة): موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، ص52.**
[3] **عيد (محمد): الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص109.**
[4] **الزبيدي (سعيد جاسم): القياس في النحو، ص100–103.**
[5] **الخثران (عبد الله): مراحل تطور الدرس النّحوي، ص190–191.**

الأحكام الشرعيّة، وأخيرا الحقّ ما قاله الإمام ابن مالك، علامة جَيَّان، لا ما قاله أبو حيان، وكلام ابن الضائع ضائع »[1].

3– أسباب عدول النّحاة عن الاستشهاد بالحديث ومناقشتها:

أمّا السّببان اللّذان ذكرهما النّحويون حجّة لرفض الاستشهاد بالحديث، فلا يثبتان عند التحقيق والتدقيق، فالأوّل منهما وهو تجويز النقل بالمعنى، فعلى فرض وقوعه فالمغيِّر لفظاً بلفظ في معناه عربيٌّ مطبوع يُحتَجّ بكلامه في اللغة، وإن وقع بعد ذلك شكّ في بعض الروايات من غلط أو تصحيف فنزر يسير لا يقاس أبداً إلى أمثاله في الشعر وكلام العرب ، فكثير من الأشعار نفسها رويت، ولكن بروايات مختلفة، وبعضها موضوع[2].

أمّا السبب الثاني وهو وقوع اللحن في الحديث، فهو إنْ وقع فنحسبه قليلا، لأنّ الرواة كانوا يتتبّعون الروايات ويحرصون على تصحيحها بمنهج دقيق. هذا وقد وقع اللحن والتصحيف في كثير من الأشعار القديمة، ولم يمنع ذلك من الاحتجاج بها. أمّا القول بأنّ في رواة الحديث أعاجم فهذا لا يُعتدُّ به كحجّة، فكم في رواة الشعر والنثر من الأعاجم، بل إنّ كثيرا ممّن حملوا لواء العلوم الدينية واللغوية كانوا من الأعاجم، وقد خدموا الإسلام ولغة الضاد أيّما خدمة، ويكفينا أنّ شيخ النّحاة وإمامهم "سيبويه" كان أعجميا.

وكان من المنهج الحقّ أن يتقدّم الحديث سائر كلام العرب من نثر وشعر في باب الاحتجاج، وكل الناس مُجمِع على أنّ النبيّ صلى الله عليه وسلم أفصح العرب قاطبة، وأنّ الحديث لا يتقدّمه شيء

[1] الفاسي (محمد بن الطيب): تحرير الرواية في تقرير الكفاية، تحقيق علي حسين البواب، ص101.
[2] الأفغاني (سعيد): في أصول النّحو، ص51–52.

في باب الاحتجاج إذا ثبت أنّه لفظ النبي نفسه، وقد رُوي عن النّبي صلى الله عليه وسلم حديث: « **أَنَا أَفْصَحُ منْ نَطَقَ بِالضَّادِ** »[1]، فلا يُعدَل عنه إلى غيره.

ومن الإنصاف أن نقول: إنّ النحاة الأوائل عندما استنبطوا القواعد والأحكام، لم يكن علم الحديث قد استقرّ، ولم تظهر كتب الصحاح، وما فيها من حسن رواية وعظيم دراية، ولو أدركوا ذلك لما عدلوا عن هذه الثروة العظيمة، ولعلّ اللوم يقع على طبقات النّحويين التي ظهرت بعد استقرار علم الحديث ونضوج ثمراته، كابن السّراج والفارسي وابن جني وغيرهم، ممّن فرّطوا في هذا التراث الضخم النّفيس، وقصّروا في التدّارك على سابقيهم في الاستشهاد به، والله أعلم.

[1] رواه ابن سعد في طبقاته، عن يحي بن يزيد السعدي مرسلا، والطبراني عن أبي سعيد الخدري، وأورده العجلوني في كتابه "كشف الخفا" بزيادة "بيد أني من قريش""، والسخاوي بلفظ الترجمة. قال ابن كثير: معناه صحيح، لكن لا أصل له. ينظر الزركشي (بدر الدين): التذكرة في الأحاديث المشتهرة، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، ص160.

ثالثا– كلام العرب

1– منهج النّحاة في الاستشهاد بكلام العرب:

قام المنهج في السماع عن كلام العرب على ركنين أساسين، هما تحديد المكان والزمان للاستشهاد، أما من حيث تحديد المكان، فقد اعتُمد على القبائل التي تقطن قلب الجزيرة العربية، فهي القبائل العربية التي يحتج بلغاتها دون غيرها، واستبعدت من الاحتجاج لغات القبائل المنتشرة على محيطها والقريبة من الأعاجم[1].

وقد صنّف أبو نصر الفارابي(ت339هـ) هذه القبائل فيما نقله عنه السيوطي(ت911هـ)، كما يلي: « كانت قريش أجود العرب انتقادا للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً، وأبينها إبانة عما في النفس، والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتدى، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب وهم: قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخذ ومعظمه، وعليهم اتّكل في الغريب في الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين، و لم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم »[2].

أمّا من حيث الزّمان فقد احتجوا بأقوال عرب الجاهلية، و فصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني و كان آخر من يحتج بشعره من الشعراء إبراهيم بن هرمة (ت150هـ)[3].

[1] ولد أباه (محمد مختار): تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص29.
[2] السيوطي (جلال الدين): الاقتراح في علم أصول النحو، ص100–102.
[3] المرجع نفسه، ص38.

2– أهمّ المؤاخذات على هذا المنهج:

أ– تضييق مصادر السماع والتقصير في الجمع والاستقراء:

لا شكّ أن هذا التحديد الزماني والمكاني لمصادر السماع اللغوي، واستبعاد بقية القبائل العربية، يتنافى مع المنهج السليم في دراسة العربية، واستخلاص قواعدها وأحكامها؛ لأن ذلك الصّنيع حرم النّحوي مادة لغوية وفيرة، وأساليب عربية كثيرة، مما جعل أحكامه جزئية لا تتصف بالشمولية.

ثمّ إنّ النّحويين عندما وضعوا قواعدهم، وبنوا أحكامهم اعتمدوا كلام العرب، إلا أنّ القواعد التي أصّلوها، لم تصدر عن استقصاء للغة، واستقراء لأساليبها، وتراكيبها، بل كان استقراءً ناقصاً، اعتمدوا على قليل مما سمعوه من أقوال العرب النثرية والشعرية.

وكان المنهج السليم يقتضي أن تُجمَع أقوال العرب، ثم تخضع للبحث والدراسة لاستخلاص القواعد والأحكام. فالنّاقد يجد في قواعدِ النّحاة ثغوراً عديدة، ينفذ منها إلى الصّميم، ومنها أنّهم يريدون بناء قواعدهم على كلام العرب، فيجمعون نُتفا نثرية وشعرية من هذه القبيلة، ومن تلك، ومن شعر لا يُعرَف قائله إلى جملة غير منسوبة، ويضعون قواعد تصدق على أكثر ما وصل إليهم بهذا الاستقراء الناقص الذي لا يستند إلى خطة محكمة في الجمع، ثم يسدّدون هذه القواعد بمقاييس منطقية يريدون اطّرادها في الكلام[1].

ومن البديهي أنّ لغات القبائل التي اعتمد عليها النّحاة، لا تحوي جميع لغات القبائل الأخرى ولهجاتها، من أساليب وتراكيب وتصرف في استخدام اللغة، ومن هنا جاءت بعض الأحكام النّحوية قاصرة، لأن النّحويين أغفلوا شواهد كثيرة وأساليب عديدة، فصاغوا أحكامهم بناءً على استقراء ناقص، ولو وسّعوا دائرة الاحتجاج، لتغيرت بعض تلك الأحكام والقواعد.

[1] الأفغاني (سعيد): في أصول النحو ص31.

ولكنّ الدكتور تمام حسان يدافع عن النّحاة في مسألة الاستقراء الناقص، ولا يشرط استقراء تامّا من أجل التقعيد للغة، فليس النّحو في رأيه معرفة تقوم على الاستقراء التامّ، وتهدف إلى الإحاطة بكل جوانب موضوع المعرفة[1]، لذا كان من مجانبة الصواب محاسبة النّحاة على تقصيرهم في هذا الاستقراء.

بل ويذهب بعيدا إلى أنّه كان على النّحاة أن يختاروا الفصحى على لسان قبيلة واحدة بعينها لتكون موضع الدراسة عندهم، أو كان عليهم أن يقتصروا على الفصحى كما تبدو في القرآن أسمى نص عربي من جميع وجوهه. فإن اعترض معترض بكثرة القراءات فقد كان عليهم أن يختاروا إحداها. ولكن النّحاة لم يفعلوا ذلك وإنما استخرجوا نحوا تلفيقيّا للغة على الصورة التي ارتضوها[2].

وفي ضوء ما تمّ فعلا على أيدي النّحاة، نستطيع أن نتصور أنّ هؤلاء النّحاة لو اقتصروا على لهجة قريش وحدها لتأسيس قواعدهم وبناء قوانينهم لخلّصوا النّحو على الأقل من شوائب الخلافات الكثيرة، وآثار الجدل العنيف الذي طغى فيما بعد على المادّة النّحوية نفسها، فضاعت هذه المادّة الأصيلة في زحمة تلك المناقشات[3].

إذن فهذا هو الاعتراض الأوّل على النّحاة على تقصيرهم في الجمع والاستقراء، ويضاف إلى هذا الاعتراض كذلك أنّ لغات هذه القبائل تختلف فيما بينها في قليل أو كثير، مما كان له أثر واضح بعد ذلك في النّحو وقواعده، فجاءت القواعد قاصرة متضاربة لانتزاعها من تلك اللغات المختلفة، ومن بعض القبائل دون بعض، فإذا استنبطوا القاعدة من تلك اللغات المختلفة، المقصورة على هذه القبائل القليلة

[1] حسان (تمام): الأصول، دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ص57.

[2] حسان (تمام): اجتهادات لغوية، ص20.

[3] عون (حسن): دراسات في اللغة والنحو العربي، ص77.

صُدموا بأمثلة تخالف أحكامهم، فلا يجدون بدّا أن يتأولوها، أو يصِفوها بالقلّة، أو بالشذوذ، أو بالسّماع[1].

ب– عدمُ تفريقهم بين مستويات اللغة:

وممّا يُؤخَذُ على النّحاة القدامى كذلك، عدمُ تفرقتهم بين مستويات اللغة، إذ إنّهم نظروا إلى اللغة بمستوياتها المختلفة ولهجاتها المتنوعة نظرة واحدة، فالعلماء الذين رحلوا إلى البادية، ليسمعوا ويدوّنوا، أو رحل إليهم أعراب البادية، فسمعوا ودوّنوا، خلطوا بين المستويات اللغوية المختلفة التي كانوا يأخذون عنها، فاعتبروا كلّ ما يسمعونه (عربية)، ونسوا شيئاً هاماً وخطير الأثر، وهو أنّ ما يسمعونه ينتمي إلى مستويات متعددة، فمنها اللغة الفصحى، ومنها ا هو دونه من مستوى اللهجات[2].

غير أنّنا يمكن أن نجد مسوّغاً لمنهج النحاة في عدم التفرقة بين المستويات اللغوية المختلفة، وذلك أنّ الهدف الأول للنّحاة القدامى، هو الحفاظ على لغة القرآن وصونها من اللحن والخطأ، فهذا الهدف هو الذي رسم منهج أوائل النحاة، وذلك أنّهم وجدوا أن القرآن الكريم فيه الكثير من لهجات العرب على مختلف قبائلهم[3].

وأمام هذه الْمُسَلَّمَة اللغوية، لم يجد النحاة بدّاً من الاهتمام بكافة هذه اللهجات، وعدم التفرقة بين المستويات اللغوية. يقول د.محمود نحلة: « فلما وُوجِهَ النّحاة بذلك لم يجدوا بدّا من الاهتمام باللهجات – و بخاصة الفصيحة بمعيارهم– مصدراً من مصادر الدرس النحوي، لأنّه لا يمكن إغفالها، وفي القرآن وقراءاته منها الكثير »[4].

[1] حسن (عباس): اللغة والنّحو بين القديم والحديث، ص63–64.

[2] أبو المكارم (علي): أصول التفكير النحوي، ص37–38.

[3] السيوطي (جلال الدين): الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ج02، ص89 وما بعدها.

[4] نحلة (محمود): أصول النحو العربي، ص66.

وبين هذه الدعوات المتباينة والاعتراضات المختلفة، يقف النّحاة في حيرة من أمرهم، ليتحمّلوا وِزرَ وتبِعات ما وقعوا فيه من زلاّت وأخطاء، لذا قد قيل ولا يزال يُقال: إنّ نحاة العربيّة أساؤوا إلى الدرس النّحوي وعوّصوه بما تعرّضوا له من خلافات في المسائل النّحويّة مصدرها الاعتماد على اللهجات العربية التي يمكن أن توضع بجانب لهجة قريش من حيث الفصاحة والصحة والسلامة مثل لهجة تميم وطيء، وغيرهما، واشتمال اللغة على لهجات أمر طبيعيّ لا مجال لإنكاره وتناسيه[1].

ج– اضطراب واختلاف المرويات:

لم الرواية تسلم من الاختلاف والتباين والاضطراب، وعلى الرغم من محاولات بعضهم اعتماد وسائل خاصّة لأخذ الصحيح باعتماد الجرح والتعديل، إلا أنّهم عجزوا عن ذلك لأسباب أهمّها: كثرة المروي وافتقاره إلى الصحّة والدقّة، واعتماد المشافهة في التدوين وعدم اعتماد أسس معيّنة يسير عليها الرواة، وعدم تحرّج بعض المدارس النّحويّة في الأخذ بجميع المرويّ مهما كان، فقد اعتمدت الكوفة الكثير من الشعر المصنوع والمنسوب إلى من لم يقُلْه[2].

ومن أمثلة هذا الخلاف البيّن في الرواية، بيت من الشعر من قصيدة لـ: "خِرْنِق بنتِ بدر بن هِفان بن مالك بن ضبيعة"، (وهي أخت طرفة بن العبد البكري الشاعر المعروف لأمه) ترثي فيه زوجها بشر بن عمرو بن مرثد سيد بني أسد. فقد رُوي البيت الثاني على الأوجه التالية:

أ– لا يَبْعُدَنْ قومي الذين هُمُ سُمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزُرِ
النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ والطَّيِّبونَ مَعَاقِدَ الأزُرِ

ب– النّازلين بكلِّ معتركٍ والطَّيِّبونَ مَعَاقِدَ الأزُرِ

ج– النّازلون بكلِّ معتركٍ والطَّيِّبينَ مَعَاقِدَ الأزُرِ

[1] عون (حسن): دراسات في اللغة والنحو العربي، ص77.

[2] قاقيش (إبراهيم يوسف): المفاهيم النحوية تصنيفها وتطبيقاتها التربوية، ص18.

د– النّازلين بكلِّ معتركٍ والطَّيِّبينَ مَعَاقِدَ الأُزُرِ[1]

وقد وردت هذه الروايات للدلالة على أحكام مختلفة في باب النعت تتلخص فيما يلي: "إذا تكرّرت النّعوت لواحد، جاز إتباعها وقطعها والجمع بينهما بشرط تقديم المتبع"[2]. فها أنت ترى كيف كان اختلاف الرواية سببا رئيسا في تعدد الأحكام النّحوية وتشعبها، بل إنّ النّحاة أنفسهم يولعون بها إلى درجة كبيرة، ويجدون فيها في ميدانا خصبا لتعميق الخلافات النّحويّة –خاصّة المتأخّرين منهم– ونحن في غنى عن هذا كلّه.

ومن اضطراب الرواية نسبة البيت الشعري إلى مجهول، أو الاختلاف في معرفة صاحبه الحقيقي، فمثال الأول ما أجازه الكوفيون من إظهار "أن" بعد "كي" مستشهدين بقول الشاعر:

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي فَتَتْرُكَهَا شَنّاً بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ[3]

وأجازوا دخول اللام في خبر "لكن" واحتجوا بقول الشاعر:

ولَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَكَمِيــدُ[4]

وكلا الرأيين لا يثبت لأنّ البيت الأول مجهول القائل فلا يحتج به، والشطر الثاني لا يُعرف قائلُه ولا شطره الأول. ومما يدعو للعجب أنّ أغلب اللغويين والنحاة لا يسلّمون دائما بإسقاط الاحتجاج

---

[1] ديوان الخرنق بنت بدر بن هفان، شرحه وحققه وعلّق عليه يسري عبد الغني عبد الله، ص43.

[2] ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله): أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج03، ص314–316. ومعنى البيتين: دعت أولا قومها ألا يهلكوا، ثم وصفتهم بالشجاعة الفائقة وأنهم ينتصرون دائما على عدوهم ويأتون عليه، ثم وصفتهم بالكرم البالغ أقصى غاية وأنهم يفنون إبلهم للضيوف، ثم عادت إلى الشجاعة فذكرت لهم صفة أخرى من صفاتها، وهي أنهم يحضرون كل معركة من معارك القتال، ولا يتخلفون عن ملاقاة الأبطال، ثم وصفتهم بالعفة والطهارة والتنزه عن الفحشاء.

[3] ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله): أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج04، ص154. ("تطير": تذهب بسرعة، و"قِرْبتي": –بكسر القاف وسكون الراء– جلد الماعز ونحوه يتخذ للماء، و"شنّا": –بفتح الشين وتشديد النون– الجلد الذي تخرّق، و"بلقع": –بوزن جَعْفَر– خالية ليس فيها أحد).

[4] استشهد بهذا البيت ابن يعيش في شرح المفصل، ورضي الدين في شرح كافية ابن الحاجب، وشرحه البغدادي في الخزانة، وابن هشام في مغني اللبيب برقم 386، والأشموني برقم 265، وابن عقيل برقم 99، وينص أكثر هؤلاء العلماء على أنّ هذا الشاهد لا يعلم قائله ولا تعرف له تتمة ولا سوابق ولا لواحق، إلا ابن عقيل فإنّه رواه بيتا كاملا من غير عزوٍ، هكذا: يلــومونني في حب ليلى عواذلي * ولكنني من حبها لعميــد ينظر: ابن الأنباري (أبو البركات): الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ص209).

بالمجهول، فقد تلقوا كتاب شواهد سيبويه بالقبول، وفيها نحو خمسين بيتا لم تُعرَف أسماء قائليها[1]، قال الجرمي(ت225هـ): « نظرتُ في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتا، فأما الألْفُ فقد عرفتُ أسماء قائليها فأثبتّها، وأمّا الخمسون فلم أعرف أسماء قائليها »[2].

وأما مثال الثاني قول الشاعر:

لِيُبْـكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ ومُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِـحُ[3]

فنسبه سيبويه إلى الحارث بن نهيك، ونسبه الأعلم الشنتمري إلى لبيد بن ربيعة، ونسبه الزمخشري إلى مزرد بن ضرار، ونسبه السيرافي إلى الحارث بن ضرار النهشلي[4]. وفي هذا دلالة على عدم توخي الدقّة في الشعر المرويّ ونسبته إلى قائله.

د– التصحيف في الرواية:

ومن ذلك أيضا التصحيف الذي يقع أثناء رواية الشعر، وتزلّ أقدام النّحاة فيه، فيصدرون أحكاما نحوية لا أساس لها من الصحة، ومثال ذلك قول الشاعر:

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِـــحْ فَلَسْنَا بالجبالِ وَلاَ الحَديــدَا[5]

فقالوا إنّ المنصوب عُطِفَ على محل الجار والمجرور[6]. والرواية الصحيحة إنمّا جاءت بالخفض (ولا الحديدِ) بدليل أنّ القصيدة كلها مخفوضة الروي، فقد أورد البغدادي(ت1093هـ) في الخزانة هذا البيتَ مخفوضا مع

---

[1] الحسين (محمد الخضر): القياس في اللغة العربية، ص38.

[2] البغدادي (عبد القادر بن عمر): خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ص17.

[3] سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان): الكتاب، ج01، ص288.

[4] ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله): أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج02، ص93–94. ("مختبط": هو الرجل يتعرض لك ابتغاء معروفك من غير أن تكون له وسيلة يمت بها إليك، و"تطيح": تهلك، و"الطوائح": جمع طائح أو طائحة اسم فاعل فعله طاح).

[5] ينظر: سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان): الكتاب، ج01، ص67– وج02، ص292. وابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله): مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ص550. برقم 792. والبيت لعُقَيْبَةَ الأسدي، و"أَسْجِح": ارفق وسهل. يشكو إلى معاوية بن أبي سفيان جوْر عماله.

[6] الأستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسن): شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، ص380.

أبيات القصيدة كلها مخفوضة الروي[1]. وفيه يقول العسكري(ت**382**ه): « وممّا غلط فيه النّحويون من الشّعر ورَوْهُ موافقا لما أرادوا، ما رُوي عن سيبويه، عندما احتج به في نسق الاسم المنصوب على المخفوض قول الشاعر: معاويَ إننا...البيت، وغلِط على الشاعر، لأن هذه القصيدة مشهورة، وهي مخفوضة كلها، وهذا البيت أولها »[2].

ومن الطبيعيّ ألاّ يكون فصحاء الأعراب، والرواة، وعلماء اللغة منزهين عن الخطأ والنسيان، وكتب اللغة مليئة بشواهد على ذلك، فقد رُوي عن الفرّاء(ت**207**ه) أنّه قال: « قال لي سلمة[3]: أصحابك ليس يحفظون، فقلت: كلاّ، فلان حافظ. فقال: يُغيّرون الألفاظ ويقولون لي: قال الفرّاء كذا وقال كذا، وقد طال المدّة وأجتهد أن أعرف ذلك فلا أعرفه، ولا أدري ما يقولون »[4].

وقد روى السيوطي(ت**911**ه) في كتابه "المزهر" في باب أغلاط العرب كلاما عن أبي علي الفارسي(ت**377**ه) يعلّل وجود هذه الأخطاء تعليلا حسنا، فقال: « إنّما دخل هذا النّحوُ كلامهم لأنّهم ليست لهم أصول يراجعونها، ولا قوانين يستعصمون بها، وإنّما تهجم بهم أطباعهم على ما ينطقون به، فربما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد »[5].

هـ– التلفيق والوضع في الرواية:

ومما يؤسف له أيضا اتّساع التلفيق في الرواية، فقد عمد بعضهم إلى الكذب وافتعال الألفاظ والمعاني تعنّتا، أو طمعا في جاه، أو تخلّصا من حرج[6]، وهذا ما أكّده الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت**175**ه)

---

[1] البغدادي (عبد القادر بن عمر): خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، ج02، ص260.

[2] العسكري (أبو أحمد الحسن): شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، تحقيق عبد العزيز أحمد، ص207.

[3] هو أبو محمد سلمة بن عاصم النحوي، أخذ عن الفراء وروى عنه كتبه، وأخذ عن خلف الأحمر وسمع عنه كتاب العدد، وأخذ عن سلمة أبو العباس ثعلب.(ينظر: السيوطي (جلال الدين): بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج01، ص596).

[4] ثعلب (أبو العباس أحمد بن يحي): مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، ج01، ص165.

[5] السيوطي (جلال الدين): المزهر في علوم اللغة، ج02، ص494.

[6] ترزي (فؤاد حنا): في أصول اللغة والنّحو، ص58–59.

الفراهيدي(ت**175**ه) حين قال: « إنّ النّحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتعنيت »[1]. لذا نجد الكثير من حالات التزييف والوضع التي سجلها تاريخ النّحاة والرواة[2].

ومن أمثلة وضع النّحاة أنفسهم، ما رُوي عن قطرب(ت**206**ه) أنّ كان وضّاعا بشهادة ابن السّكّيت(ت**244**ه)، فقد قال عنه: «كتبتُ عن قُطْرُبٍ قِمَطْرا[3]، ثمّ تبيّنتُ أنّه يكذب فلم أذكُر عنه شيئا»[4]، وما رُوي أيضا أنّ ابن دريد(ت**321**ه) كان كذلك بشهادة الأزهري(ت**370**ه) ونفطويه (ت**323**ه)، فقد قال الأزهري: « وممّن ألّف الكتب في زماننا فرُمِيَ بافتعال العربيّة وتوليد الألفاظ أبو بكر بن دُريد، وقد سألتُ عنه إبراهيمَ بن عَرَفَة (يعني به نفطويه)، فلم يعبأ به، ولم يوثّقه في روايته، وألفيْتُه على كبر سنّه سكرانَ لا يكاد يفتُر عن ذلك »[5].

والكوفيون أكثر النّاس وضعا للأشعار التي يُستشهَد بها لضعف مذاهبهم وتعلقهم على السواء واعتبارهم منها أصولاً يُقاس عليها مجاراة لما فيهم من الميل الطبيعي إلى الشذوذ[6]، ويروي السيوطي عن الأندلسي في شرح المفصّل: « والكوفيون لو سمعوا بيت واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبوّبوا عليه، بخلاف البصريين »[7]، وأوّل من سنّ لهم هذه الطريقة شيخهم الكسائي(ت**189**ه)،

---

[1] **الفراهيدي (الخليل بن أحمد): كتاب العين، تحقيق: تحقيق عبد الرحمن هنداوي، ص38. (والنحارير: جمع نِحْرِير، وهو الحاذق الماهر العاقل المجرب المتقن).**

[2] **حسان (تمام): اجتهادات لغوية، ص26.**

[3] **القِمَطْرُ والقِمْطَرَةُ: ما تُصان فيه الكتب؛ قال ابن السكيت: لا يقال بالتشديد؛ وينشد: (ليس بعِلْمٍ ما يَعي القِمَطْرُ ما العِلْمُ إلا ما وَعاه الصَّدْرُ) ، والجمع قَماطِر. ينظر: ابن منظور (أبو الفضل محمد): لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، مادة قَمْطَرَ.**

[4] **السيوطي (جلال الدين): بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج01، ص234.**

[5] **القفطي (علي بن يوسف): إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ، ج03، ص95. والسيوطي (جلال الدين): بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة، ج01، ص77.**

[6] **الرافعي (مصطفى صادق): تاريخ آداب العرب، ص305.**

[7] **السيوطي (جلال الدين): الاقتراح في علم أصول النحو، ص429.**

قال ابن درستويه (ت**347**هـ): « كان يسمع الشّاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلا ويقيس عليه، فأفسد النّحو بذلك »[1].

أمّا الرّواة فحدّث عن وضْعِهم ولا حرج، فقد أكثروا من الكذب والاختلاق وذلك باعترافهم على أنفسهم، وقد أفسد حمّاد الرّاوية(ت**155**هـ) الشعر بكثرة ما وضع من الشعر فلا يصحّ أبدا، قال الجاحظ: « ذكر الأصمعي وأبو عبيدة وأبو يزيد عن يونس أنّه قال: إنّي لأعجب كيف أخذ النّاس عن حمّاد وهو يلْحَن ويكسِر الشّعر، ويكذب ويُصحِّف »[2]، وكان خلف الأحمر(ت**180**هـ) خلفاً لحمّاد يضع الشعر وينسبه إلى العرب، فقد وضع خلف على شعراء عبد القيس شعرا كثيرا، وعلى غيرهم، عبثا به، فأخذ ذلك عنه أهل البصرة، وأهل الكوفة[3].

ولا شكّ أنّ ما بُني على باطل يُعدّ باطلا، فتنهدم بذلك كثير من مسائل النّحو التي عوّلوا فيها على مثل هذه الشواهد، بل إنّ الأدهى من ذلك أنّ هؤلاء الرواة قد اعترفوا بوضعهم الشعر، ورغم ذلك بقي النّحاة متشبّثين بهذه الشواهد المكذوبة، وأصرّ الكوفيون على أشعار خلف بعد اعترافه بوضعها إذ قالوا له: أنتَ كنتَ عندنا في ذلك الوقت أوثقَ منك السّاعة[4].

[1] **السيوطي (جلال الدين): بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة، ج02، ص164.**

[2] **اللغوي (أبو الطيب): مراتب النّحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ص73.**

[3] **الزِركلي (خير الدين): الأعلام، ج02، ص310**

[4] **حسان (تمام): اجتهادات لغوية، ص27.**

المبحث الثاني

تأثر النّحو بالفلسفة اليونانية والمنطق الأرسطي

1- آراء الباحثين في مسألة التأثر:

تأثّر الدرس النحوي العربي بعدة علوم إسلامية كالقراءات القرآنية، وعلم الحديث، وعلم الكلام، والفقه وأصوله، ثمّ تأثّر بما هو أجنبي كالفلسفة والمنطق اليوناني، فقد كان النّحو العربي وثيق الصلة بهذه العلوم جميعا على درجات متفاوتة، وعبر أزمنة مختلفة، وقد بيّنا بعض ذلك في الفصل الأول.

ولعلّ تأثير الفلسفة والمنطق في النّحو العربي كان أشدّ وأكثر وضوحا، ومردّ ذلك أنّ الخصائص الفكرية المنهجية المستمدّة من الفلسفة والمنطق استمرّت لها السيادة قرونا عديدة، دون أن تصاب بهزّات تُخلخِل من سيطرتها، أو تحدّ من أبعادها، أضفْ إلى ذلك أنّ استخدام هذه الأساليب في التحليل اللغوي يعطي مرونة وامتيازا علميا يتمثل في الذّكاء والتفوّق العلمي[1].

وقد تفطنّ ابن خلدون(ت**808**هـ) لهذا التأثر البالغ بالمنطق، ورفضه منبّها لما يجب اتّباعه والبحث فيه حيث يقول: « فأصبحت صناعة العربية كأنّها من جملة قوانين المنطق العقلية أو الجدل، وبعدت عن مناحي اللسان وملكته. وما ذلك إلا لعدولهم عن البحث في شواهد اللسان وتراكيبه، وتمييز أساليبه، وغفلتهم عن المران في ذلك للمتعلم، فهو أحسن ما تفيده الملكة في اللسان. وتلك القوانين إنما هي وسائل للتعليم، لكنهم أجروها على غير ما قُصد بها، وأصاروها علما بحتا وبعدوا عن ثمرتها »[2].

ويرى كثير من الباحثين أنّ النحو العربي قد تأثّر تأثّرا بيّنا بالفلسفة اليونانية عامّة، وبالمنطق الأرسطي خاصّة، يقول د.إبراهيم أنيس: « لذا لا نعجب حين نرى اللغويين القدماء من العرب قد

[1] أبو المكارم (علي): تقويم الفكر النّحوي، ص**255**.

[2] ابن خلدون (عبد الرحمن): المقدمة، ص**561**.

سلكوا هذا المسلك من الربط بين اللغة والمنطق الأرسطاليسي، وأنْ نشهد في بحوثهم اللغوية من الأقيسة والاستنباط ما لا يمتّ لروح العربية بصلة ما »[1].

ويؤكد د.عباس حسن هذه المسألة، فيقول: «..وكلّ واحد من هؤلاء –في الغالب– آخذ بنصيبه من الفلسفة والجدل المنطقي الشائع أيّام تدوين النّحو، ذلك الجدل الذي نشأ أوّل ما نشأ، للدّفاع عن الدّين، وما يتّصل به من المذاهب والأحزاب، ثمّ التزموه حتى غلبهم في سائر بحوثهم الدّينية وغير الدّينية، وصار أمارة الثقافة، وعنوان المعرفة »[2].

وقد استطاع الأستاذ إبراهيم بيومي مدكور[3] أنْ يبيّن لنا كيف تأثّر نحاة العرب بمنطق أرسطو في بحوثهم وتأليفهم، في بحثه المشهور، إذ يقول: « ولا شكّ في أنّ المنطق الأرسطي قد صادف في القرون الوسطى المسيحية والإسلامية نجاحا لم يصادفه أي جزء آخر من فلسفة المعلم الأول: فعُرف أرسطو المنطقي قبل أن يُعرَف أرسطو الميتافيزيقي، وتُرجِم الأرجانون قبل أن يُترجَم كتاب الطبيعة أو كتاب الحيوان...ولم يقف الأمر عند الفقه والكلام والفلسفة، بل امتد إلى دراسات أخرى من بينها النّحو، وقد أثّر فيه المنطق الأرسطي من جانبين: أحدهما موضوعي، والآخر منهجي. فتأثرَ النّحو العربي عن قرب أو عن بعد بما ورد على لسان أرسطو في كتبه المنطقية من قواعد نحوية، وأريد بالقياس النّحوي أن يحدَّد ويوضَع على نحو ما حدَّدَه القياس المنطقي »[4].

2– جوانب تأثر النحو العربي بالمنطق والفلسفة:

ويؤيّد هذا الرأي بعض الباحثين أيضا، فأثر المنطق في النّحو بيّن وجليٌّ، ويبدو من جانبين: أولّهما جانب المقولات وتطبيقها في التفكير النّحوي العام، وثانيهما الأقيسة ولتعليلات في المسائل

[1] أنيس (إبراهيم): من أسرار اللغة، ص134.

[2] حسن (عباس): اللغة والنّحو بين القديم والحديث، ص143.

[3] في بحث ألقاه في مؤتمر مجمع اللغة العربية سنة 1948، بعنوان "منطق أرسطو والنحو العربي".

[4] مدكور (إبراهيم بيومي): منطق أرسطو والنحو العربي، ص339.

النّحويّة الخاصّة مع ما يساير ذلك من محاكاة التقسيمات اللغوية التي جاء بها أرسطو في دراساته، التي خلط فيها بين النّحو والمنطق[1].

ولا أدلّ على تأثير المنطق الأرسطي في النّحو العربي كذلك من تلك المناظرات اللغوية والنّحويّة التي كانت تدور بين الفلاسفة المسيحيين والنّحاة العرب، وقد ورد في كتاب الفصول المختارة للجاحظ جزء منها: « وكم دارت المناظرات بين هؤلاء المسيحيين وبين علماء الإسلام في قصور الخلفاء وفي خارجها... وكانت الأدلة في هذه المناظرات تُصاغ على مثال الأقيسة الأرسطوطاليسية. وكان منطق أرسطو عند الفريقين مرجعا نافذ الحكم والقضاء »[2].

وأشهر مناظرة جرت بين النّحاة والمناطقة تلك التي كانت بين متى بن يونس(**ت328هـ**) الفيلسوف وأبي سعيد السيرافي النّحوي سنة (**368هـ**)[3].

وبما أنّ جوانب التأثر بالفلسفة اليونانية والمنطق الأرسطي كثيرة، سأقتصر على قضيتين هامتين هما التعليل والعامل، وأبدأ بالتعليل في العنصر اللاحق:

[1] **حسان (تمام): مناهج البحث في اللغة، ص18.**

[2] **حسان (تمام): مناهج البحث في اللغة، ص17.**

[3] **التوحيدي (أبو حيان): المقابسات، تحقيق حسن السندوبي، ص68.**

أولا– التعليل

1– نشأة التعليل عند النّحاة:

كان الإنسان ومنذ القدم يفكّر فيما حوله، ويلتمس العلل لتفسير الظواهر، والبحث عن الأسباب الموجدة لها، حتى إذا أبصر العلّة أو السبب اقتنع به، وقد فكّر العرب في لغتهم، وشُغفوا بها وعرفوا أسرارها، فتوصلوا بطبعهم وسجيّتهم إلى تعليل بعض ما ينطقون به[1].

وقد ارتبط التعليل بالنّحو العربي منذ نشأته حتى صارت صلته وثيقة به، فقد سلك النّحاة الأوائل – وهم يرسمون صرح النّحو بما لا يرقى الشكّ إلى طابعه العلمي– سبيل استقراء اللغة وإحصاء ظواهرها المختلفة، ولكنّهم بدل الاكتفاء بتسجيل تلك الظواهر وتقعيدها وتصنيفها أبوابا، راحوا يعلّلون كلا منها تقريبا على حدثه، فكان من جاء ذلك أنْ أصبحت العلة ضربا من الرياضة الذهنية يتبارى فيها علماء النّحو، فكان لنا منها مع الزّمن حصيلة من الآراء المتضاربة المتشعّبة التي لا طائل منها[2].

2– التعليل عند ابن أبي إسحاق الحضرمي:

منذ نشأة النّحو حتى القرن الثالث، وُجِد التعليل على ألسنة النّحاة، وترتبط البداية الحقيقية له بعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي(ت**117**هـ)، الذي يُعتبَر « أوّل من بَعَجَ النّحو ومدّ القياس وشَرَحَ العلل»[3]، وقال ابن الأنباري(ت**328**هـ): « أنّه أوّل من علّل النّحو »[4]. وقد روت كتب الأدب واللغة اعتراضات ابن أبي إسحاق على الفرزدق(ت**110**هـ)، وهي مبنية على التّعليل النّحوي والقياس لديه، ومنها اعتراضه على قول الفرزدق:

---

[1] **الأنصاري (وليد عاطف): نظرية العامل في النّحو العربي عرضا ونقدا،ص27.**

[2] **حسن (نهاد فليح): العلة النّحوية بين النّظرية والتطبيق، ص164.**

[3] **الجمحي (ابن سلام): طبقات فحول الشعراء، تحقيق وشرح محمود محمد شاكر، ج01، ص14. وبعج النّحو: شقّه ووسّعه. ومدّ القياس وشرح العلل: وسع أصول قياس العربية وأحكامَها، وبيّن العلل.**

[4] **ابن الأنباري (أبو البركات): نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السمرائي، ص27.**

مُسْتَقْبِلِينَ شَمَالَ الشَّامِ تَضْرِبُنَـا بِحَاصِبٍ كَنَدِيفِ القُطْنِ منْثُـــورِ
علَى عَمَائِمِنَا تُلْقَى وَأَرْحُلِنَـــــا عَلَى زَوَاحِفَ تُزْجَى مُخُّهَا رِيـــرِ[1]

إذ قال له ابن أبي إسحاق: أسأت إنّما هي: "رِيـرُ" وكذلك قياس النّحو في هذا الموضع. فلمّا ألحّوا على الفرزدق قال:

عَلَى زَوَاحِفَ تُزْجِيهَـا محَـاسيرِ[2]

وكان اعتراض ابن أبي إسحاق إذ قال له: "إنّما هي ريرُ"، مبنيّا على مقتضى القاعدة التي جرّدها من كلام العرب المطّرد، لأنّ هذا الموضع موضع رفع، وابن أبي إسحاق كان مَعْنيّا بما يطّرد وينقاس، فمِن هنا نشأ اعتراضه على الفرزدق، فنشب بينهما صراع جعل ابن أبي إسحاق يفتح بابا جديدا لاحتواء غير المطّرد من كلام العرب الفصحاء بحمل الكلام على المعنى[3].

ومن الملاحظ أنّ أسئلة النّحاة وتعليلاتهم كانت تتضح عندما يجدون ما يخالف القواعد النّحويّة، التي تشكّل ظواهر عامّة، وهذا يعكس كيف مثّل اطّراد القواعد النّحويّة مطْلَباً حاضرا في ذهن النّحاة، كما مرّ مع ابن أبي إسحاق الحضرمي مع الفرزدق، ومثال ذلك أيضا ما رواه الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء، أنّه قال: « سمعت أعرابيّا يقول: فلان لغوب –أحمق– جاءته كتابي فاحتقرها، قال: فقلت له: أتقول جاءته كتابي ؟ فقال: أليس بصحيفة ؟ فحمله على المعنى، وقد جاء ذلك كثيرا في كلامهم »[4].

---

[1] ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدّم له علي فاعور، ص190. و"الحاصب": الريح الشديدة تحمل الحصباء، و"الزواحف": النياق الشديدة التعب، و"تُزجى": تساق، و"مخها ريـر": ذائب فاسد من الهزال.

[2] المرزباني (محمد بن عمران): الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، ص99. و"الزواحف": النياق الشديدة التعب، و"نزجيها": نسوقها، و"محاسير": جمع محسور وهو الكليل.

[3] الملخ (حسن خميس سعيد): نظرية التحليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص37.

[4] ابن الأنباري (أبو البركات): نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص35.

3– التعليل عند الخليل بن أحمد الفراهيدي:

كان الخليل وصحبه يعتقدون بسلامة ذوق العرب وروعة بيانهم، فرأوا أنّ ثمة حكمة وراء الوضعيات والظواهر اللغوية والإعرابية، مما دفعهم للبحث عن علل تلك الظواهر، فقد سُئل الخليل عن العلل التي يعتلّ بها في النّحو، فقيل له: « عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إنّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللتُ أنا بما عندي أنّه علة لما اعتللته منه، فإن أكن أصبتُ العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له فمَثَلي في ذلك مَثَل رجل حكيم دخل دارا مُحكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحّت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة، والحجج اللائحة، فكلّما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا لعلة كذا وكذا، وبسبب كذا وكذا... فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلاّ أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة ذلك...»[1].

4– التعليل عند سيبويه:

أمّا التعليل عند سيبويه فيكاد يكون كتابه مبنيا كلّه عليه، والحوار الذي يجري فيه دائما بينه وبين أستاذه الخليل يبدأ في الأغلب الأعمّ بالسؤال عن العلل، على أنّ هذه العلل لا تذهب بعيدا وراء التفسير المباشر، وتكاد تتمثّل في تعليل الظواهر التركيبية بالرجوع إلى المعنى، أو بتفسير الشكل التركيبي نفسه، أو بكثرة الاستعمال[2]، وقد اشتهر عن سيبويه قولــه: « وليس شيء يُضْطَرُّون إليه إلاّ وهم يحاولـون به وجهاً »[3].

[1] الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن): الإيضاح في علل النّحو، تحقيق مازن المبارك ص65–66.

[2] الراجحي (عبده): النحو العربي والدرس الحديث، ص80.

[3] سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان): الكتاب، ج01، ص32.

ويرى بعض الباحثين أنّ العلّة كانت عند سيبويه والذين عاصروه وسبقوه مستمّدة من روح اللغة، معتمدة على كثرة الشواهد من حيث الدليل والبرهان، وعلى الفطرة والحس من حيث طبيعتها، ولم تكن ذات طبيعة فلسفية وإن كانت فكرتها في الأصل مقتبسة من التفكير الفلسفي[1].

5– التعليل بعد سيبويه:

تلت سيبويه طبقة أفردت للعلة كتباً خاصة بها، فألّف قطرب(ت**206**ه) "العلل في النحو"، وألّف الأخفش الأوسط(ت**210**ه) "المقابيس"، وألّف المازني(ت**249**ه) "علل النّحو"، وألّف هارون بن الحائك الضرير(ت**300**ه) "العلل في النّحو"...وهكذا لم يبلغ القرن الثالث نهايته حتى أصبح التعليل منطلقا من منطلقات التأليف في النّحو، ينتهجه النّحاة جميعا مهما اختلفت مدارسهم ومناهجهم[2].

وأمّا العلة في القرن الرابع فقد استمر البحث فيها، وزاد اهتمام النحاة بها، فكثرت فيها مؤلفاتهم، وأطيلت أبحاثهم، وفيه صُنّفت العلل، فكانت تعليمية وقياسية ونظرية جدلية، وتأثر البحث النّحوي بالنظر الفلسفي، والجدل الكلامي، والأسلوب الفقهي، وكان للبحث في العلل نصيب غير قليل، حتى بدا أنّ القرن الرابع هو الذي سجّل طغيان الفلسفة على النّحو وأرسى أسس البحث النظري فيه[3].

ولعلّ أثر الفلسفة اليونانية والمنطق اليوناني في الدراسات اللغوية والنّحوية في هذه المرحلة كان كبيرا ، ومن أبرز وجوه هذا الأثر هو سيادة مبدأ التعليل في البحوث التي تناولتها هذه الدراسات، فكل ظاهرة لغوية أو نحوية تقريبا لا بدّ من علّة يعتل بها أو سبب يرجع إليه[4]، فالتعليل هو العنصر الأساسي من عناصر المنهج الأرسطي، الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالمعرفة[5].

---

[1] المبارك (مازن): النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها، ص**69–71**.

[2] الملخ (حسن خميس سعيد): نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص**50–51**.

[3] المبارك (مازن): النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها، ص**129–130**.

[4] ترزي (فؤاد حنا): في أصول اللغة والنّحو، ص**131**.

[5] الراجحي (عبده): النحو العربي والدرس الحديث، ص**77**.

6– التأليف في العلّة:

أمّا التّأليف في العلة والحديث عنها، فقد امتدّ منذ سيبويه إلى قرننا هذا، واختلفت مناهج البحث فيها وتنوّع الحديث عنها، ومما يجدر بالذكر أن التّعليل لم يكن أصلاً في النّحو، وإنّما أصله الفقه والمنطق، وعلى هذا فالعلة على ثلاثة أنواع: العلة المنطقية أو الكلامية، والعلة الفقهية، والعلة النّحوية.

7– تعريف العلّة النّحويّة:

العلّة النّحوية –وهي محور كلامنا– فقد تنوّعت تعبيرات النّحويين في تعريفها، فعرّفها د.مازن المبارك بأنّها: « الوصف الذي يكون مظنّة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم، أو بعبارة أوضح: هي الأمر الذي يزعم النّحويون أنّ العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجها معيّنا من التعبير والصّياغة »[1]. وعرَّفها الدكتور علي أبو المكارم بأنها: « السبب الذي تحقَّق في المَقيس عليه، فأوجَب له حكمًا، وتحقَّق في المقيس أيضًا، فأُلْحِق به، فأخَذ حُكمه »[2].

8– أقسام العلّة النّحويّة:

ذكر الزّجاجي أقسام العلّة النّحويّة في كتابه: "الإيضاح في علل النحو" على ثلاثة أضرب: علل تعليميّة، وعلل قياسية، وعلل جدليّة نظريّة؛ فأمّا التعليمية فهي التي يُتوصّل بها إلى تعلّم كلام العرب، فمن هذا النّوع قولنا: "إنّ زيدا قائمٌ"، إن قيل: بمَ نصبتم زيدا ؟ قلنا: بإنّ: لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر، لأنّا كذلك علمناه ونعلمه»[3]. وأطلق النّحاة على العلل التّعليمية تسمية "العلل الأُوَل"[4]، وهي العلل المحقِّقة لغاية النّحو، وقد تلقّاها جميع النّحويين بالقبول والتسليم[5].

---

[1] المبارك (مازن): النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها، ص51.

[2] أبو المكارم (علي): أصول التفكير النحوي، ص108.

[3] الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن): الإيضاح في علل النّحو، ص64.

[4] ابن السراج (أبو بكر بن محمد): الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسن الفتلي، ج01، ص54.

[5] سلمان (محمد عدنان): السيوطي النحوي، ص394.

وأمّا القياسية كأن يقال لِمَ وجب أن تنصب "إنّ" الاسم؟ فالجواب: لأنّها وأخواتها ضارعت الفعل المتعديَّ إلى مفعول، فحُملت عليه فأعمِلت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب بها مشبَّه بالمفعول لفظا، والمرفوع بها مشبَّه بالفاعل لفظا، فهي تشبه من الأفعال ما قُدِّم مفعوله على فاعله، نحو ضرب أخالك محمّد وما أشبه ذلك[1].

وأمّا الجدلية النّظرية فكلّ ما يعتلّ به في باب "إنّ" بعد هذا. مثل أنْ يقال: فمن أيّ جهة شابهت هذه الحروف هذه الأفعال ؟ وأيّ الأفعال شبهتموها ؟ أما بالماضية، أم المستقبلة، أم الحادثة في الحال، أم المتراخية، أم المنقضية بلا مهلة؟ وحين شبهتموها بالأفعال لأيِّ شيء عدلتم بها إلى ما قُدِّم مفعوله على فاعله نحو ضرب زيدا عمر، وهلاّ شبهتموها بما قُدِّم فاعله على مفعوله لأنّه هو الأصل وذاك فرع ثان ؟ أيّ علّة دعتكم إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول...وكلّ شيء اعتلّ بد المسؤول جوابا عن هذه المسائل، فهو داخل في الجدل والنّظر[2].

9- أمثلة عن غلوّ النّحاة في التعليل:

ولاشكّ أنّ كثيرا من النّحويين واللغويين كابن السراج(ت**316**هـ)، والسيرافي(ت**368**هـ)، وابن جنّي (ت**392**هـ)، والزمخشري(ت**538**هـ)، وابن الأنباري(ت**577**هـ)، وأبي حيان الأندلسي(ت**745**هـ)، وعشراتٍ غيرِهم ممّن أُغرِموا بالعلّة، قد غلوا في تحكيم الاعتبارات المنطقية والأصولية، وأسفّوا في تحكيم الفلسفة في النّحو إسفافا عاد النّحو به حدودا منطقية وتعليلات فلسفية وتقديرات وتأويلات[3].

ومن أمثلة ذلك أنّهم تنازعوا في جواز تعليل الحكم بعلّتين فصاعدا واختلفوا في ذلك، وأوصل بعضهم كون الفاعل ينزل منزلة الجزء من الفعل بعشر عِلل[4].

---

[1] الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن): الإيضاح في علل النّحو، ص**64**.

[2] الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن): الإيضاح في علل النّحو، ، ص**65**.

[3] المخزومي (مهدي): أعلام في النّحو، ص**7**.

[4] السيوطي (جلال الدين): الاقتراح، ص**289-291**.

ومن أمثلة ذلك أيضا ما ذكره الزجاجي(ت340هـ) في باب تعليل أسبقية الإعراب أو الكلام، حيث يقول: « ألا ترى أنا نقول إن السواد عرض في الأسود، والجسم أقدم من العرض بالطبع والاستحقاق، وإن العرض قد يجوز أن يتوهم منفصلا عن الجسم والجسم باق، فنقول إن الجسم الأسود قبل السواد، ونحن لم نر الجسم الأسود خاليا من السواد الذي هو فيه، ولا رأينا السواد قط عاريا من الجسم، بل يجوز رؤيته...»[1]. إلى آخر ما قاله، بعيدا عن روح اللغة وجماليتها، وتأثرا بالفلسفة والمنطق الأرسطي.

وقد قاد التعليل النّحاة في كثير من الأحيان إلى أن يخرجوا على النّحو بقواعد لا يعضدها السماع، بل هو يتناقض معها، ممّا دعا النّحاة إلى تحريف النّص الظاهر أحيانا ليوافق القاعدة التي أوصل إليها التعليل النّظري، فتقديمُ التمييز إذا كان العامل فيه فعلا متصرّفا غيرُ جائز عندهم[2]، وذلك « لأنّه فاعل في الأصل وقد حُوِّل الإسناد عنه إلى غيره قصد المبالغة، فلا يُغيَّر عمّا كان يستحقّه من وجوب التأخير، لما فيه من الإخلال بالأصل »[3]. واستدل المجيزون بالسّماع بقول الشاعر:

أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالفِرَاقِ حَبِيبَهَـــا وَمَا كَانَ نَفْساً بِالفِرَاقِ تَطِيـبُ[4]

فإنّ النّحاة يرُدُّون على ذلك بأنّ الرواية الصّحيحة للشّاهد هي:

---

[1] الزجاجي (أبو القاسم): الإيضاح في علل النحو، ص68.

[2] اختلف الكوفيون في هذه المسألة، فذهب بعضهم إلى جوازه، ووافقهم على ذلك المازني والمبرد من البصريين، وذهب أكثر البصريين إلى عدم جوازه. ينظر ابن الأنباري (أبو البركات): الإنصاف، ج02، ص828.

[3] الأشموني (أبو الحسن نور الدين): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محي الدين عبد الحميد،ج02، ص265.

[4] رُوي صدر البيت برواية أخرى: (أتهجر ليلى للفراق حبيبها)، وعجزه: (وما كاد نفسا بالفراق تطيب ويطيب). وقد اختلف الرواة في نسبة هذا البيت فنسبه قوم إلى المخبل السعدي وهو ربيع بن ربيعة بن مالك في: (الخصائص ج02 ص384 – ولسان العرب مادة "حبب")، ونسبه آخرون إلى أعشى همذان وهو عبد الرحمن بن عبد الله في: (الصبح المنير في شعر أبي بصير ص312)، ونسبه آخرون إلى المخبل السعدي أو لأعشى همذان أو لقيس بن الملوح المعروف بمجنون ليلى في: (المقاصد النحوية ج02 ص421– والدرر اللوامع ج01 ص531–532)، وبلا نسبة في: (أسرار العربية ص114، والإنصاف ج02 ص828، وشرح المفصل ج02 ص74، والمقتضب ج03 ص36–37، وهمع الهوامع ج04 ص71).

وما كان نفْسِي بالفراقِ تطيــبُ[1]

وعلى هذا فلا حجّة فيه، فها أنت تراهم كيف يخطّئون أصحاب النّص المعيّن، وقد تكون الظاهرة اللغوية المخالفة لأقيسة النّحاة وتعليلاتهم مما تعضّدها اللهجات ولغات العرب.

10- الإنكار على علل النّحاة ونقدهم:

أنكر كثير من العلماء واللغويين قديما وحديثا على النّحاة اعتلالهم بالعلل الثواني والثوالث، فمن القدامى ابن مضاء القرطبي الذي دعا إلى حذفها من النّحو العربي، لأنه يرى أنّ فيها تعقيدا للنحو، ولا يرى لها قيمة إلا أنّها تفيدنا في بعض المواضع أن العرب أمة حكيمة. وقد سبق أنْ بيّنا ذلك في الباب الأول[2].

ومن المعاصرين جمهرة كثيرة أنكروا على النّحاة إيغالهم في التعليل، وتعقيد النّحو بالإكثار منه، يقول د.عباس حسن: « النّحاة حينما يقولون: الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، و"أين" مبنية على الفتح...فهذا حسن منهم، وصنيع لا يُجحَد. لكن هل للرّفع، والنصب، أو البناء، أو غيره من المسائل والأحكام النّحويّة سبب منطقيّ، أو تعليل مقبول سوى نطْق العرب، وأنهم لو تكلّموا به هكذا، ولو تكلموا بغيره لوجب اتّباعهم من غير تعليل ولا تغيير ؟ ولكنّ النّحاة لا يرضون هذا، ولا يقفون عنده، بل يتساءلون: لِمَ رُفع الفاعل ؟ ولِمَ نُصب المفعول به ؟ ولِمَ لمْ يكن العكس مثلا ؟ ويُجيبون عن كلّ سؤال واعتراض بإجابة، وقد ينشأ عن الإجابة اعتراض جديد، وإجابة أخرى، وهكذا تتعدّد الأسئلة والأجوبة

[1] قال ابن جني: « وممّا يقبح تقديمه الاسم المميز، وإن كان الناصبه فعلا متصرّفا، فلا نجيز شحماً تفقَّأتَ، ولا عرقاً تصبَّبت. فأمّا ما أنشده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول المخبل: * أتهجر ليلى للفراق حبيبها ** وما كان نفسا بالفراق يطيب*، فنقابله برواية الزَّجاجي وإسماعيل بن نصر وأبي إسحاق أيضا: * وما كان نفسي بالفراق تطيب *، فرواية برواية، والقياس من بعد حاكم ». ينظر: ابن جني (أبو الفتح): الخصائص، ج02، ص384.

[2] ابن مضاء القرطبي (أبو العباس أحمد): الرد على النّحاة، ص37–38.

وتُنوّع السفسطة، وتُخلق الفروض والإشكالات، وتُعقَّد العُقد وتُحلّ، وتحتدم الحرب الجدلية في غير طائل»[1].

ويُضيف مبيّنا ما جناه التعليل على اللغة نفسها، فيقول: « لو أنّ الأمر اقتصر على المعارك الجدلية التي لا يمتد أثرها إلى تصويب أنواع من الكلام وتخطئة أخرى بغير حقّ، لقلنا "خطب يسير"، ولكنه تعداها إلى صميم اللغة، وأصولها، وأساليبها، فقد اتخذوا من تلك العلل المعتلة قيودا حديدية، أخضعوا لها الكلام العربي الأصيل، كما أخضعوا لها كلام المحدثين، فإذا رأوا الأول لا يسايرها قالوا عنه: شاذ، أو قليل، أو مؤول، وإذا رأوا الثاني لا يوافقها حكموا عليه بالخطأ والفساد، فالنصوص خاضعة للعِلل، وليست العِلل هي الخاضعة للنّصوص »[2].

وهذه العِلل في مفاهيمها وتقسيماتها تعكس تطور الدراسة النّحويّة عبر العصور، فالعلّة التعليمية في بساطتها وفطريتها تستجيب إلى مشاغل النّحاة منذ نشأة النّحو حتى القرن الثالث الهجري، وأمّا العلل القياسية والجدليّة، فقد ظهرت بعد ذلك حيث انتشرت الفلسفة والمنطق الأرسطي وأُغرِم بهما النّاس، وحيث لم يبق لهم –وقد يئسوا من الإتيان بالجديد لانقطاع السّماع– إلاّ أن ينكبّوا على ما في كلام العرب من أحكام وقواعد فيُفَلسفوها ويبنون ما يحكمها من علل[3].

وهذا الغلوّ والإسراف في العلل النّحويّة، وإضفاء الطابع الفلسفي عليها، ما هو إلا ضرب من الترف العقلي عند النّحويين القدامى، فبعد أن تمكّنوا من استنباط القواعد النّحوية وفهمها، لم يرض عقلهم المتفلسف أنْ يقف عند هذا الحدّ، وأن يبقى حبيسا في هذه القواعد، فأطلقوا للعقل العنان بحثا

[1] حسن (عباس): اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص144.

[2] حسن (عباس): اللغة والنحو بين القديم والحديث، 145.

[3] حسن (نهاد فليح): العلة النحوية بين النظرية والتطبيق، ص175.

في ما وراء هذه القواعد من علل، وأسرفوا في ذلك، مما جعل هذه العلل في جمهرتها، تصطبغ بصبغة فلسفية واضحة وتبتعد عن الغاية من النّحو، وهي عصمة اللسان والقلم من الخطأ[1].

ويمكن أن نستخلص أنّ نشأة التعليل في بدايتها لم تكن بذلك التعقيد الذي نلمسه في كتب النّحاة، وهذا الإغراق في التعليل ما وُجِد إلا بعد امتزاج النّحو بالمنطق في القرنين الثالث والرابع الهجريين وما يؤكّد ذلك بساطةُ نشأة التعليل في النّحو، وهذا ما يفسّر تلك المواقف المعارضة للتعليل عند القدماء والمحدثين بأن التّعليل قد خرج في أطواره المتقدمة عن بساطة علة النّحو والغاية منه، وهي صون اللسان عن الخطأ أو تعليم النشء قواعد الكلام العربي، وحفظ كتاب الله وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من الزلل في القراءة والفهم.

وهكذا فتح مبدأ العلّة على النّحاة باب فلسفة عسيرة على الفهم، بل وثقيلة أحيانا، ووجدنا بين أيدينا كثيرا من العلل التي لا تبدأ من الواقع اللغوي بل من النظر الفعلي السابق على الواقع اللغوي، ولا تلتزم بالموجود فعلا، وإنّما تفترض أسسا سابقة في الوجود على الموجود ومؤثرة فيه[2]، فهناك علل أوَل وثوان وثلاث، وهناك علل متهافتة ليس فيها إلا اعتبارات فلسفية غير مقبولة، وكثيرا ما ورد في المسألة قولان أو أقوال واستُخدمت العلة في إثبات الشيء وضدّه[3].

ولقد نشأ في مُخيِّلة النّحاة الذين أُغرِموا بالبحث عن العلّة، أنّ العلل حقائق لا يأتيها الباطل من أمام ولا من خلف، والذي يقدح في حقيقتها وحتميتها يُجَهّل ولا يُقبَل قوله[4]، لأنّهم يزعمون كما يقول السيوطي(ت**911**هـ): « أنّك لو استقريتَ أصول هذه الصناعة علمتَ أنّها في غاية الوثاقة، وإذا تأمّلتَ

[1] **الأنصاري (وليد عاطف): نظرية العامل في النّحو العربي عرضا ونقدا، ص36.**

[2] **أبو المكارم (علي): أصول التفكير النّحوي، ص157.**

[3] **مدكور (إبراهيم بيومي): في اللغة والأدب، ص52.**

[4] **حسن (نهاد فليح): العلة النحوية بين النظرية والتطبيق، ص181.**

عللها عرفتَ أنّها غيرُ مدخولة ولا مُتَسَمَّح فيها، وأمّا ما ذهب إليه غَفَلة العوام من أنّ علل النّحو واهية ومُتَمَحَّلة واستدلالهم على ذلك بأنّها أبدا تكون تابعة للوجود لا الوجود تابعاً لها فبمعزل عن الحق »[1].

والحقيقة على خلاف ما قال السيوطي، لأنّ علل النّحويين أحيانا فرضية ووهمية، تحلّق في سماء الخيال حتى اشتهر بين النّاس ضعفها، وقالوا: "أضعف من حجّة نحوي". قال أحمد بن فارس(ت**395**هـ):

مَـرَّتْ بِنَا هَيْفَاءُ مَقْـــدُودَةً تُرْكِيَّـــةٌ تُنْمِـي إلى التُّـرْكِ

تَرْنُو بِطَرْفٍ فَاتِرٍ فَـــــــاتِنٍ أَضْعَفُ مِنْ حُجَّـةِ نَحْوِيِّ[2]

هذا وقد رفض أغلب الباحثين العرب مبدأ العلّة، ودعوا إلى ضرورة التخلّص منها وإبعادها من بساط البحث اللغوي، بدعوى أنها ليست من العلم، إذِ العلم يكتفي بالملاحظة الخارجية، والتساؤل عن الكيف، ولا يتعدى ذلك إلى التساؤل عن علة وجود الظاهرة[3].

والمعروف في كل منهج علمي من مناهج البحث في الوقت الحاضر أنه يُعنى أولاً وآخرا بالإجابة عن كيف تتم هذه الظاهرة أو تلك ؟ فإذا تعدّى هذا النّوع من الإجابة إلى محاولة الإجابة عن لماذا تتمّ هذه الظاهرة أو تلك ؟ لم يُعدّ هذا المنهج علميا، بل لا مفرّ من وصفه بالحدس والتّخمين، وتفسير الإرادة، والبحث عن الحكمة الإلهية في وجود هذه الظواهر[4].

ويرى آخرون أنّ اللغويين أخطأوا في دراستهم للغة من جهتين: الأولى حين درسوا موضوعاتها وفق مناهج أجنبية، والثانية حين تجاوزا حدود إمكانياتهم، وراحوا يخوضون فيما ليس من شأنهم، فبينما هم يدرسون الكلام العربي صوتا وأبنية وظواهر ويستنبطون قواعدهم، إذا بهم يُوسعون دائرة عملهم، فلا

[1] **السيوطي (جلال الدين): الاقتراح، ص46.**

[2] **الثعالبي (أبو منصور): يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، تحقيق مفيد محمد قميحة، ج03، ص469.**

[3] **حسان (تمام): الأصول، ص167.**

[4] **حسان (تمام): اللغة بين المعيارية والوصفية، ص50.**

يكتفون بتسجيل ما هو من أسلوب العرب وما ليس من أسلوبهم، بل راحو يُعلّلون ويتأوّلون ويُرجعون هذه الكلمة إلى أصل تخيّلوه، ويَحكمُون على هذه الصيغة بأنّها صواب وعلى تلك بأنّها خطأ، فليس من وظيفتهم أن يُرجعوا بعض صور التعبير إلى أصول لا وجود لها أو يُخطِّئوا أبناء اللغة[1].

إذن فتأثير المنطق عموما لم يكن مفيدا للنّحو، إلا ما كان من جهة التنظيم والتهذيب ووضوح الفكرة واستخدام بعض المصطلحات، وكان التمادي فيه على يد بعض النّحويين، قد حمّل النّحو ما لا يُطيق، وأرهقه من أمره عسرا.

[1] آل ياسين (محمد حسين): الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، ص379.

ثانيا– نظرية العامـل

1– مفهوم العامل:

تُعتبر قضيّة العامل أو نظريّة العامل من القضايا المهمّة في النّحو العربي، إذْ إنّ أوّل ما عُنِي به النّحاة الإعراب الذي عرّفوه بقولهم: " أَثَرٌ يجلبه العامل"[1]، فكانت فكرة العامل الأَساس الذي قام عليه الدَّرس النَّحوي. وقامت هناك قواعد وقوانين للعامل النَّحوي قام على أَثرها النَّحو العربي، وأهمّها:

- كلُّ علامة من علامات الإعراب هي أثرٌ لعامل، وإنْ لم تجده في الجملة وجب تقديره.
- لا يجتمعُ عاملان على معمولٍ واحد، فإذا وُجد ما ظاهره أنّه سُلِّط عاملان على معمول جعلوا لأَحد العاملين التَّأْثير في اللفظ وللآخر التَّأْثير في الموضع.
- الأصل في العمل للأفعال، وهي تعمل في الأَسماء فقط، فترفعها وتنصبها.
- مرتبة العامل التّقدّم، وإذا كان العمل قويًّا أَمكن أنْ يعمل متقدِّماً ومتأخّرا.
- العوامل في الأَفعال أَضعف من العوامل في الأَسماء..[2].

2– نشأة العامل:

عرفنا فيما سبق أنّ العلّة النّحويةّ قد لازمت النّحو منذ نشأته، وأنّ الاهتمام بها كان يزداد شيئا فشيئا، فكل قاعدة نحوية لابدّ لها من علّة. ولـمّا كثرت تساؤلات النّحاة عن أسباب الرفع والنصب والجر والجزم في الأسماء والأفعال، وبحثوا لها عن علل تناسبها، انتهى بهم هذا الأمر إلى الحركات الإعرابية، فتساءلوا ما الذي أوجدها ؟ فخلصوا إلى أنّ لها موجدا، واستقر ذلك في عقل النّحاة[3]، فقالوا مثلا: إنّ

[1] ابن هشام (أبو محمد عبد الله): أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ج01، ص39.

[2] مصطفى(إبراهيم): إحياء النَّحو، ص 23–27.

[3] الأنصاري (وليد عاطف): نظرية العامل في النّحو العربي عرضا ونقدا، ص43.

الفعل هو الذي عمل الرّفع في الفاعل فأوجد الحركة الإعرابية "الضمة"، والنّصب في المفعول به فأوجد "الفتحة"[1].

ومن هنا جاءت نظرية العامل، فقد تولّدت من بحث النّحاة في العلل، فنظرية العامل النّحويّة وليدة مبدأ العليّة الفلسفية، والبحث عن العوامل بيان وتوضيح لعلل الإعراب[2]. فالنحاة يفترضون أنّ لكل حالة إعرابية عاملا أدّى إليها وكان سببا فيها[3].

وهذا ما ذهب إليه كثير من الباحثين المعاصرين، يقول د. تمام حسان: « ولقد كان التعليل في دراسة اللغة مسؤولا كذلك عن خلق "نظرية العامل"، فالفاعل مرفوع بعلة وجود الفعل، والمبتدأ مرفوع بعلة الابتداء، وهلم جرا »[4].

3– نقد نظرية العامل:

وقد تعرّضت نظريَّة العامل إلى انتقاد كبير من العلماء والدّارسين قديما وحديثا، ولـمْ يلقَ أصل نحويّ من الهجوم ما لقيَه "العامل"، فقد تعرّض لحملات شديدة الوطء، ونال النحاة الذين اعتمدوه أصلا في تفسير بنية الكلام العربيّ ما نالوا من النّقد واللوم، وأصبح القول بهدم العامل سنّة المجدِّدين من لدن ابن مضاء إلى اليوم، وكان النّقد الموجّه لهذه النّظرية إمَّا بنقضها مطلقا، أَو بنقض شيء منها.

وقد كثر الكلام على العامل قديما وحديثا وعلى ما له من أثر سيء في النّحو العربي وفي الأساليب وصياغتها وفهمها، وأقوى ما وجّهوه إلى العامل من طعون أمران:

---

[1] السيوطي (جلال الدين): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ج02، ص253– وج03، ص07.

[2] مدكور (إبراهيم بيومي): منطق أرسطو والنحو العربي، ص344.

[3] ترزي (فؤاد حنا): في أصول اللغة والنّحو، ص137.

[4] حسان (تمام): اللغة بين المعياريَّة والوصفيَّة، ص55.

أولهما: أنّ النّحاة نسبوا العمل إليه فجعلوه هو الذي يرفع أو ينصب أو يجر أو يجزم، مع أنّه قد يُخفي المعنى أو يُعقّده، وكيف يُنسَب إليه العمل وهو لا يعمل شيئا، وإنّما الذي يعمل هو المتكلّم.

ثانيهما: أنّ النّحاة وقد قصروا عليه العمل وحده، بحثوا عنه في بعض التراكيب العربية الصحيحة فلم يجدوه، وقد اضطروا أن يقدروه وأن يفترضوا وجوده ويتكلفوا ويتعسفوا[1].

أ– رأي القدامى في العامل:

1– رأي قطرب في العامل:

من القدامى الذين نقدوا نظريّة العامل محمَّد بن المستنير المعروف بقُطرب(ت**206**هـ) الذي لا يرى للعامل قيمة في الأَثر الإعرابي (الحركات الإعرابيَّة) إذ يقول: « إنّما أَعربت العرب كلامها لأَنَّ الاسم في حال الوقف يلزمه السُّكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسُّكون أَيضاً لكان يلزمُه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يُبطئون عند الإدراج، فلمَّا وصلوا وأَمكنهم التَّحريك، جعلوا التَّحريك مُعَاقِباً للإسكان ليَعْتَدِلَ الكلامُ »[2].

فهو يرى هنا أنّ المتكلِّم يلجأ للحركة الإعرابيّة عندما يصعب عليه التّسكين في الوصل فحسب، دون أنْ يكون لها أثر في المعنى. وسُئِل مرّة: فهلاّ لزموا حركة واحدة ؟ فقال: « لو فعلوا ذلك لضيّقوا على أَنفسهم، فأرادوا الاتّساع في الحركات، وأَلاَّ يحظروا على المتكلِّم الكلام إلاّ بحركة واحدة »[3]. فهو يحاول أنْ يردّ كلّ ما يتعلّق بالحركات الإعرابيَّة إلى التّوسيع على المتكلّم في نطقه، والتّخفيف عليه، وإعطائه فرصة الاختيار بين عدد من الحركات.

---

[1] عبد العزيز عبده (أبو عبد الله): المعنى والإعراب عند النّحويين ونظرية العامل، 1982، ج02، ص708–709.

[2] الزجاجي (أبو القاسم): الإيضاح في علل النحو، ص70.

[3] المرجع نفسه، ص71.

2– رأي ابن جنّي في العامل:

كان ابن جنّي(ت**392**ه) لا يرفض فكرة العامل كما قرّرها سيبويه والنُّحاة من بعده، إلاّ أنّه ينسب الأَثر الإعرابي للمتكلِّم نفسه، وليس للعامل، ولكنَّه لا يُنكر وجود العامل في اللغة، يقول: «وإنّما قال النّحويون عامل لفظي، وعاملٌ معنوي؛ ليروك أَنّ بعض العمل يأتي عن لفظ يصحبُه، كمررتُ بزيد، وليت عمراً قائمٌ، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظٍ يتعلّق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأَمر وعليه صفحة القول، فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعملُ من الرَّفع والنّصب والجرّ والجزم إنَّما هو للمتكلِّم نفسِهِ، لا لشيءٍ غيره، وإنَّما قالوا: لفظيّ ومعنويّ لِما ظهر من آثار فعل المتكلِّم بمضامّة اللفظ اللفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ»[1].

3– رأي ابن مضاء في العامل:

أتى ابنُ مضاء القرطبيّ (ت**592**ه) ورفض هذه القضية في كتابه الشهير "الرَّدُّ على النُّحاة"، حيثُ إنّه ألغى نظريَّة العامل بالكليّة، يقول في صدر كتابه : « قصدي في هذا الكتاب أنْ أحذف من النَّحو ما يستغني النّحوي عنه، وأُنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادّعاؤهم أنّ النّصب والخفض والجزم لا يكون إلاّ بعامل لفظيّ، وأنّ الرّفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبّروا عن ذلك بعبارات.. »[2]. وقد أشرنا في الفصل الثاني من الباب الأول إلى نقض ابن مضاء لنظرية العامل بالتفصيل.

ب– رأي المعاصرين في العامل:

وأَمَّا في العصر الحديث فقد ثار عليها عدد من الباحثين وحاولوا أن يضعوا نظرية جديدة للنّحو العربي، ومن هؤلاء الباحثين: الأستاذ إبراهيم مصطفى، والدكتور تمام حسّان، والدكتور مهدي المخزومي،

[1] ابن جني (أبو الفتح): الخصائص، ج**01**، ص**109–110**.

[2] ابن مضاء القرطبي (أبو العباس أحمد): الرد على النّحاة، ص**76**.

والدكتور شوقي ضيف، والدكتور محمد عيد، والدكتور فؤاد ترزي حنّا، والدكتور أنيس فريحة، والدكتور محمد الكسّار[1].

1- رأي إبراهيم مصطفى في العامل:

فالأستاذ إبراهيم مصطفى يرى بأنّ تخليص النّحو من نظرية العامل وسلطانها هو خيرٌ كثير وغاية تقصد، ومطلب يسعى إليه، ورشاد يسير بالنحو في طريقه الصحيحة بعدما انحرف عنها آمادا ، وكاد يصدّ النّاس عن معرفة العربيّة ، وذَوْقِ ما فيها من قوّة على الأداء ، ومزيّة في التصوير[2].

وقد اتّهم النحاة بتضييعهم حكم النحو في سبيل حرصهم على نظرية العامل، ولم تكن لهم كلمة حاسمة في هذا الباب، وأكثروا من أوجه الكلام، ومن احتماله لأنواع الإعراب، وأنهم كذلك أضاعوا العناية بمعاني الكلام في أوضاعه المختلفة: يقدرون العامل رافعا فيرفعون، ويقدرونه ناصبا فينصبون، لا يرون أنه يتبع ذلك اختلاف في المعنى ولا تبديل في المفهوم[3].

ولعلّه قد تأثَّر برأي ابن جنّي في أَنَّ العامل هو المتكلِّم، وكذا برأي ابن مضاء في رفض العلل، يقول: « والنّحاة في سبيلهم هذا متأثرون كلّ التأثر بالفلسفة الكلامية التي كانت شائعة بينهم، غالبة على تفكيرهم، آخذة حكم الحقائق المقررة لديها، رأوا أَنَّ الإعراب بالحركات وغيرها عوارض للكلام تتبدَّلُ بتبدُّل التَّركيب، على نظامٍ فيه شيءٌ من الاضطراد، فقالوا عَرَضٌ حادثٌ لا بُدَّ لَهُ من مُحدثٍ، وأَثَرٌ

[1] الأنصاري (وليد عاطف): نظرية العامل في النّحو العربي عرضا ونقدا، ص137.

[2] مصطفى (إبراهيم): إحياء النحو، ص 194.

[3] مصطفى (إبراهيم): إحياء النحو، ص35–37.

لا بُدَّ له من مؤثِّر، ولم يقبلوا أَنْ يكون المتكلِّمُ محدثاً هذا الأَثر؛ لأَنَّه ليس حُرَّاً فيه يُحدثهُ متى شاء، وطلبوا لهذا الأَثر عاملاً مقتضياً، وعلّة موجبة، وبحثوا عنها في الكلام، فعدَّدوا هذه العوامل، وَرَسَمُوا قَوَانِينَها »[1].

ولكن ما معنى أن يكون العامل هو المتكلّم لا العوامل النحويّة ؟ هل يعني هذا أنّ المتكلّم هو الذي يُوجِد العلامة الإعرابيّة بإرادته وتصرّفه كما يشاء دون نظر إلى عُرف اللغة ونظامها ؟ أو أنّ المتكلّم ينطق بالعلامات الإعرابيّة حسب قواعد النّحو، وليس حرًا في وضع علامة مكان أخرى، كما أنّه ليس هو موجدَها من الناحية اللغويّة ؟

تلك تساؤلات من شأنها أن تُثير الجدل حول هذه القضية، أي علاقة العامل بالحركات الإعرابية، لذا نجد كثيرا من الدارسين قد أشاروا إلى خطأ القول بأنّ العامل هو المتكلّم، ورأوا أنّه تصوّر غير دقيق لطبيعة الإعراب وأسباب وجوده[2]. لذلك فنصّ ابن مضاء لا يُفهم منه أنّ المتكلّم هو العامل حقيقة؛ إذ لا يرفع المتكلّم ولا ينصب ولا يجزم ولا يجرّ من غير قانون أو قيد، ولكنّ المقصود من المتكلّم أنّه في نيّته ومكنون نفسه وعقله يعرف أنّه يريد معنى معيّنًا فينطق بالكلمة التي تؤدي هذا المعنى، ثمّ يعطيها الحركة المناسبة لها أخذًا ممَا جاء في أقوال النّحاة ذاتهم[3].

ويبدو أنّ المقصود أنّ المتكلّم ليس هو الذي يحدّد الحالة الإعرابيّة للكلمة في الجملة ولا العلامة الإعرابيّة لها وفق اختياره وتصرّفه الشخصيّ، لكنّه يعبّر عن معرفته التي في ذهنه، والتي تقوده إلى هذا التصرّف، ولعلّ هذا هو فهم ابن جنّي للمتكلّم عندما أشار إليه.

[1] مصطفى (إبراهيم): إحياء النّحو، ص31.

[2] ينظر: مبروك سعيد (عبد الوارث): في إصلاح النحو العربي، ص 102–103. وياقوت (أحمد سليمان): ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، ص75–77. وعمايرة (خليل أحمد): العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، ص73–77.

[3] عمايرة (خليل أحمد): العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، ص73–77.

2– رأي تمام حسان في العامل:

أمّا د.تمام حسّان فقد اعتمد على المنهج الوصفي في معالجة العلاقات بين الكلمات في الجملة للوصول إلى المعنى الدّلالي، ورَفَضَ فكرة العامل، إذ يقول: « الحقيقة أَنْ لا عامل؛ لأنّ وضع اللغة يجعلها منظمة من الأَجهزة، كلُّ جهاز منها متكاملٌ مع الأَجهزة الأُخرى، ويتكوّن من الطّرق التركيبيّة العرفيّة المرتبطة بالمعاني اللغويَّة، فكلُّ طريقة تركيبيّة منها تتّجه إلى بيان معنى من المعاني الوظيفيَّة في اللغة، فإذا كان الفاعل مرفوعا في النّحو فلأنّ العرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرّفع دون ما سبب منطقيّ واضح، وكان من الجائز جدّا أنْ يكون الفاعل منصوبا، والمفعول به مرفوعاً لو أنّ المصادفة العرفيّة لم تجرِ على النّحو الذي جرتْ عليه »[1].

ولا شكّ أنّ رأي د.تمام حسان موفّق إلى حدٍّ ما، لأنّ العرف كما سمّاه هو، أو كما يُسميه غيره التواضع والاصطلاح الجماعي هو الأساس فيما حصل للجملة العربية، وما تلبّسته من حركات إعرابية، لذا كان من الجائز أن تتغير هذه الأحكام الإعرابية لو أنّ العرف جرى على ذلك، والدليل أنّ كثيرا من الروايات التي وردت عن الأعراب في نطقهم بالحركات وفق المعاني، واستشعارهم اللحن من الأعاجم ومن خالطهم، تُوضح هذا المعنى تؤكّده.

ومهما يكن فإنّ العامل يبقى ركيزة من ركائز النظريّة النّحويّة العربيّة، وقد اتّفق جمهور النّحويين على اعتماده، وإلغاؤه بالكليّة يعني هدم النّحو العربي الذي يستند إليه في التقعيد النّحوي في مجمل قضاياه. نعم إنّ نظرية العامل بدأت بسيطة صافية، وكان الغرض منها تفسير العلامات الإعرابية، ولكن النّحاة كانوا ينعطفون بها أحيانا نحو التكلّف وسوء التقدير، ففي بعض جوانبها وفي بعض أداء متأخّري

[1] حسان (تمام): اللغة بين المعياريَّة والوصفيَّة، ص57.

النّحاة لم تخلُ من تعسّفٍ وسوء تأويل، ولكن مع تخليصها من النّظرة الفلسفية، والعلل الثواني والثوالث، قد يستقيم الأمر لها ويمكن تدارك ما أصابها من عسر وتكلف والله أعلم.

الفصل الثاني

تيسير النّحو العربي في بعض قضاياه

ويحوي المباحث التالية:

- المبحث الأول: قضيّة الإعراب
- المبحث الثاني: الممنوع من الصرف
- المبحث الثالث: الجملة وأقسامها

المبحث الأول:

قضيّة الإعراب

1– مكانة الإعراب عند العرب:

تُعَدُّ قضيّة الإعراب إحدى القضايا الهامّة في الدراسات اللّغويّة، بوصف الإعراب سمة تتّصف بها اللغات السامية جميعًا، وهو من خصائصها الموغلة في القدم، إلاّ أنّ سائر اللغات السامية –ما عدا الآكدية– قد فقدت هذا الظاهرة منذ أقدم العصور، وقد دلّ على الإعراب في هذه اللغات ما نجده من بقاياه؛ كما في اللغة العبرية مثلا[1]. يقول المستشرق الألماني برجشتراسر(ت**1933**هـ): « والإعراب سامي الأصل، تشترك فيه اللغة الآكدية وفي بعضه الحبشية، ونجد أثرًا منه في غيرها »[2].

ويبدو أنّ أمر الإعراب كان في النّحو العربي أهمّ من كلّ شيء، لأنّه في العربيّة مظهر من مظاهر الصعوبة وجانب وعر على المتعلمين، لا يتيسّر لهم بلوغ الغاية فيه أو إتقانه. ولاسيما إذا لاحظنا أنّ الأعاجم الذين صاروا يتعلمون العربيّة ويجدون في تعلّمها مشقّة وعسرا، كانت لغاتهم خالية من هذه الظاهرة، بل كانت لغاتهم على وجه العموم أقل تعقيدا في قواعدها وأيسر منالاً من العربيّة[3].

ولظاهرة الإعراب في العربية منزلة كبيرة يكاد يُجمع عليها النّحاة القدامى، ويُولُونها أهمية بالغة لا نظير لها، ذلك "لأنّ شعور العرب بوراثتهم لغتَهم معربةً هو الذي كان يحملهم على أن يجتنبوا اللحن

[1] السامرائي (إبراهيم): فقه اللغة، ص**118**.

[2] برجشتراسر (جوتهلف): التطور النحوي، ترجمة رمضان عبد التواب، ص**118**.

[3] الجواري (أحمد عبد الستار): نحو التيسير، ص**25**.

فيما يكتبونه أو يقرؤونه اجتنابهم بعض الذنوب"[1]، وهذا جعلهم يقفون عند ظاهرة الإعراب طويلا باحثين عن سبل تيسير فهمها إلى النّاس.

وأمّا الدّراسات اللغويّة العربيّة الحديثة، فقد تناولت دراسة الإعراب منذ وقت مبكّر من القرن الماضي ومن جوانب متعدّدة، فناقش الباحثون والباحثون مسائل مختلفة تتعلق به، محاولين دراسته وتحليله وتتبع تطوّره تتبعًا تاريخيًا، مع مقارنته بما يُوجد في اللغات الأخرى، ثم قدّموا تفسيرات متباينة حينًا، ومتّفقة حينًا آخر لهذه القضية.

وقد تفرّقت تلك الدراسات العربيّة في أكثر من موضع، فنجدها في كتب النّحو تارة، وفي كتب فقه اللغة تارة أخرى، وأحيانًا في كتب علم اللغة، وذهبت آراؤهم في قضية الإعراب مذاهب شتى، ويمكن أن نشير إلى قضية أساسية هي أهميّة الإعراب وأثره في المعنى.

2– أهميّة الإعراب وأثره في المعنى:

انقسم الباحثون حيال هذه القضية إلى فريقين اثنين؛ ففريق يرى أنّ الإعراب له أهميّة وأثر في المعنى، وفريق آخر لا يرى له أهمية في الجملة؛ وإنّما يأتي من باب تزيين الجملة أو تعاقب الحركات لا غير[2]، وملخص آرائهم كما يلي:

أ– القائلون بأهميته وأثره في المعنى:

يعترف الفريق الأول بوجود الإعراب في اللغة العربية، وأنّ له أثرا في تأدية المعنى، وكشفه، وإزالة اللبس والغموض في معظم حالاته، وعليه فحركات الإعراب دوالٌ على المعاني، وهو قول أكثر النّحويين

[1] ابن فارس (أحمد): الصاحبيّ في فقه اللغة العربية ومسائلها وسُنن العرب في كلامها، علّق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن بسج، ص35.
[2] النّور علي (فضل الله): الإعراب وأثره في المعنى، ص27.

قديما وحديثا، يقول الزّجاجي(ت**240**ه): « إنّ الأسماء لـمّا كانت تعتورها[1] المعاني، وتكون فاعلة، ومفعولة، ومضافة، ومضافا إليها، ولم تكن في صُوَرها وأبنيتها دلالة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جُعِلت حركات الإعراب فيها تُنبئ عن هذه المعاني »[2].

ويرى ابن فارس(ت**395**ه) كذلك أنّ الإعراب تُمَيَّز به المعاني ويُزيل الإبهام الذي يُمكن أنْ يحدُث للمتكلّم خاصّة في الجملة المتشابهة في ألفاظها، حيث يقول: « فأمّا الإعراب فيه تُمَيَّز المعاني، ويُوقَف على أغراض المتكلِّمين، وذلك أنّ قائلا لو قال: "ما أحسن زيد" غير معرب، لم يُوقَف على مراده، فإذا قال: "ما أَحْسَنَ زَيْداً، أو ما أَحْسَنَ زَيْدٌ، أو ما أَحْسَنُ زَيْدٍ" أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده، وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها فهم يُفرّقون بالحركات وغيرها بين المعاني »[3].

وقد اختلف هذا الفريق في حقيقة الإعراب هل هي مرتبطة باللفظ أم المعنى ؟ فمذهب الجمهور على أنّ الإعراب لفظيٌّ، وإليه ذهب ابن خروف(ت**609**ه)، وأبو علي الشَّلُوبين(ت**645**ه)، وابن الحاجب(ت**646**ه)، وابن مالك(ت**672**ه)، وسائر المتأخرين[4]؛ وعليه فالإعراب: « هو ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف »[5].

وذهب جماعة منهم الأعلم الشَّمَنْتَري (ت**476**ه) وعلماء المغاربة إلى أنّ الإعراب معنويٌّ، والحركات إنّما هي دلائل عليه[6]، وهذا ما رجَّحه ابن الأنباري(ت**577**ه)[7]، وأبو البقاء

---

[1] **تعتورها: تتداولها، من الفعل اعتور، واعْتَوَروا الشيءَ وتَعوَّرُوه وتَعاوَرُوه تداوَلُوه فيما بينهم قال أَبو كبير: وإذا الكُماةُ تَعاوَرُوا طَعْنَ الكُلى*** نَدَرُ البِكَارَة في الجَزاءِ المُضْعَفِ. ينظر ابن منظور (أبو الفضل محمد): لسان العرب، مادة عور.**

[2] **الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن): الإيضاح في علل النّحو، ص69.**

[3] **ابن فارس (أحمد): الصاحبيّ في فقه اللغة العربية، ص35.**

[4] **ينظر: السيوطي (جلال الدين): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج01، ص40. والأستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسن): شرح الرضي على الكافية، ج01، ص42–43.**

[5] **ابن مالك الطائي (أبو عبد الله): تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، ص07.**

[6] **السيوطي (جلال الدين): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج01، ص41.**

[7] **ابن الأنباري (أبو البركات): أسرار العربية، ، ص33.**

العُكْبَري(ت**616**هـ)[1]، وعليه فإنّ الإعراب هو: « اختلاف في أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظًا أو تقديرًا »[2].

إذن هذا هو رأي الفريق الأول من جمهور اللغويين والنّحويين قديما، حيث يعتبرون الإعراب فصلا هاما من فصول الدرس النحوي، والاستغناء عنه أو التقليل من شأنه ضرب من المحال، لذا تراهم يُدافعون عنه ويحتجون لأهميته في كتبهم ومصنفاتهم بما يطول ذكره. ومن المحدثين كذلك من يتبنى هذا الرأي ويدافع عن النّحاة الأوائل ويرفض أيّ تهجّم عليهم.

أ– 1– مآخذ رأي الفريق الأول:

ممّا يُعاب على هذا الفريق تقديسهم للإعراب، وإعطاؤهم الحركات الإعرابية اهتماما مبالغا فيه، جعلهم يتجاوزون القدر المسموح به في وضع قواعد الإعراب بناء على السّماع والجمع واستنباط الأصول، إلى الإسراف في القياس وابتكار أصول جديدة، رغبةً منهم في اطّراد الإعراب وانطباقه على كل أسلوب، وهذا مما لم يتحقق للنحاة في مواطن عديدة.

وهذه القواعد والاصطلاحات الجديدة المتعلقة بالإعراب قد ملأت كتب النّحويين، فأضحت كثرتها المفرطة لا تخدم اللغة العربية، بل إنّها تعوق اللسان العربي الفصيح فضلا عن الوافدين عليه، وأصبحت هذه القواعد نكتا وألغازا وأحجيات منتشرة في كتب النحاة خاصة المتأخرين منهم، وأصبح حذقها معيارا للنباهة والتمكن من علم النّحو والإعراب.

وما يراه بعضهم أنّ الإعراب فيه تُمَيَّز المعاني، ويُوقَف على أغراض المتكلِّمين، فما قولنا لمن يفهم الجمل والعبارات وهي غُفْل عن الشكل والحركات الإعرابية ؟

[1] **العكبري (أبو البقاء): اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي طليمات، ص53.**

[2] **ابن الأنباري (أبو البركات): أسرار العربية، ص33.**

ب– القائلون بعدم أهميته وأثره في المعنى:

أمّا الفريق الثاني فيُنكر أيّ دور للإعراب في المعنى، وإنّما وُجِد في اللغة لِعِلَلٍ أخرى، ويُمثّل هذا الرأي من القدماء محمد بن المستنير الملقب بقطرب(ت**206**هـ)[1]،ومن المحدثين د.إبراهيم أنيس[2]، وغيره وبعض المستشرقين[3].

ب– 1– رأي قطرب:

يرى قُطرب أنّ العرب لم تُعرِب كلامها للدّلالة على المعاني والفرق بينها لأنّ هناك أسماء تأتي متّفقة في الإعراب ومختلفة في المعاني، كما أنّ هناك أسماء مختلفة الإعراب ومتفقة المعاني، وأنّ الحركات جيء بها للسرعة في الكلام والتخلّص من التقاء الساكنَيْن عند اتّصال الكلام، وليس لها دور آخر في الجمل[4].

أمّا الحجّة الأولى فقد دعمها بأمثلة فقال: « فما اتّفق إعرابه واختلف معناه قولك: إنّ زيدا أخوك، ولعلّ زيدا أخوك، وكأنّ زيدا أخوك، اتّفق إعرابه واختلف معناه، ومما اختلف إعرابه واتّفق معناه قولك: ما زيد قائما، وما زيد قائم، اختلف إعرابه واتّفق معناه، فلو كان الإعراب إنّما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكلّ معنى إعراب يدلّ عليه لا يزول إلا بزواله »[5].

أمّا الحجّة الثانية فمثّل لها بقوله: « إنّما أعربت العرب كلامها، لأنّ الاسم في حال الوقوف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا

[1] الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن): الإيضاح في علل النّحو، ص**70**.
[2] أنيس (إبراهيم): من أسرار اللغة، ص**200**.
[3] وافي (علي عبد الواحد): فقه اللغة، ص**161**.
[4] الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن): الإيضاح في علل النّحو، ص**70**.
[5] المرجع نفسه.

يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ومتحركين وساكن ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة، لأنّهم في اجتماع السّاكنين يبطئون وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم فجعلوا الحركة عقب الإسكان »[1].

ب– 2– رأي د.إبراهيم أنيس:

أنكر د.إبراهيم أنيس أن تكون لعلامات الإعراب أيّ معانٍ نحويَّة أو مدلولات، وقد أَورد رأَيه هذا في كتابه "من أَسرار اللغة" في فصلٍ بعنوان: "قصَّة الإعراب"، وفيه فصلٌ صغيرٌ بعنوان: "ليس للحركة الإعرابيَّة مدلول"، فهو يرى أنّ الحركات الإعرابيَّة لم تكن لتحدِّد المعاني في أَذهانِ العرب القدماء كما يزعم النُّحاة، بل هي مجرّد حركاتٍ يحتاجُ إليها في الكثير من الأَحيان لوصْل الكلمات بعضها ببعض، وبرهن على عدم وجود علاقة بين معاني الكلام وحركات الإعراب، بأَنْ نقرأ خبراً صغيراً في إحدى الصُّحف على رجلٍ لم يتَّصل بالنَّحو أَي نوعٍ من الاتِّصال، فسنرى أَنَّه يفهم معناه تمام الفهم، مهما تعمّدنا الخلط في إعراب كلماته، برفع المنصوب، ونصب المرفوع أو جرِّه[2].

وبتعبير أدقّ يرى أنّ هذه الحركات الإعرابية ليست دلالة على الفاعليّة والمفعوليّة أو غيرهما، وإنّما هذه الحركات لا تعدو أنْ تكون حركات يحتاج إليها لوصل الكلمات بعضها ببعض، فهي إذاً تأتي للتخلّص من التقاء الساكنَيْن عند وصل الكلام، أمّا الفاعليّة والمفعوليّة وغيرهما فإنّما يُستفاد من موقع كل من الفاعل والمفعول به أي رتبتهما في الجملة[3].

[1] الزجاجي (أبو القاسم): الإيضاح في علل النّحو، ص70–71.
[2] أنيس (إبراهيم): من أسرار اللغة، ص242.
[3] المرجع نفسه.

وذهب أيضا إلى أنّ ما أسماه النّحاة إعرابا بالحروف لا يكاد يمتّ لحقيقة اللغة بصلة، بل إنّ تحديد المعاني النّحويّة يرجع إلى نظام الجملة وملابساتها، ولم تكن تلك الحركات تحدِّد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النّحاة، فهي لا تحمل أيّ دلالة ويكفي لإثبات ذلك أنّ سقوطها من أواخر الكلمات في حال الوقف لا يغير من معنى العبارة، ولا يُشوِّه من الصِّيَغ[1].

وقد بلغ به حدّ الإنكار أنّه اعتبر الإعراب قصّة رائعة استمدّت خيوطها من ظواهر لغويّة متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية، ثمّ حِيكت وتمّ نَسجُها حياكة مُحْكَمَة في أواخر القرن الأول الهجري أو أوائل الثاني، على يد قوم من صُنّاع الكلام نشؤوا وعاشوا مُعظم حياتهم في البيئة العراقية...حتّى أصبح الإعراب حصنا منيعا، امتنع حتى على الكتّاب والخطباء والشعراء من فصحاء العربية، وشقّ اقتحامه إلا على قوم سُمُّوا فيما بعد بالنّحاة[2].

ويمكن أن نقف موقفاً وسطاً فنقول: إذا لم يكن الإعراب من وضع النّحاة واختراعهم، فهو في نفس الوقت ليس سليقة تجري على ألسنة الأعراب كما ادّعى البعض، فهو في حقيقة أمره صناعة اكتشفها النّحاة الأوائل، واستنبطوها من القرآن الكريم، ومن كلام الفصحاء من الأعراب الذين اعتادوا النطق بالعربية الصحيحة النقيّة، والتي تواضعوا عليها، ووَرِثوها عمّن قبلهم[3].

ب– 3– رأي د. فؤاد ترزي:

يتّفق د.فؤاد ترزي مع رأي د.إبراهيم أنيس بصورة شبه كليّة؛ إذ يرى أنّ الحركات في أواخر الكلمات إنّما وُجِدت في الأصل لغرض لفظي، هو تيسير ارتباط الألفاظ بعضها ببعض. ولكنّها استُغِلَّت

[1] أنيس (إبراهيم): من أسرار اللغة، ص200 وما بعدها.

[2] المرجع نفسه، ص198.

[3] إسماعيل (نائل محمد): حركاتُ الإعراب بين الوظيفة والجمال، ص280.

من النّحاة فيما بعد لأغراض معنوية، في محاولة منهم لتقرير حركة واحدة للوضع الواحد ما أمكن ذلك، لضبط قراءة القرآن الكريم وتحديدها بصورة رئيسة[1].

ب– 4– رأي الأستاذ إبراهيم مصطفى:

وجّه الأستاذ إبراهيم مصطفى نقده للنّحاة في مسألة الإعراب حينما جعلوه حُكمًا لفظيًا يتبع لفظ العامل وأثره؛ ورأى أنّ جهد النّحاة قد أهمل صلة العلامات الإعرابية بالمعنى وأثرها في تصوير المفهوم[2]، ثـمّ عيّن الإعراب بحركتين هما الضمة والكسرة فقط، على أنّهما ليستا أثرًا لعامل من اللفظ، بل من عمل المتكلم[3]، ثم أشار إلى الدلالة الوظيفيّة لحركات الإعراب في الأسماء؛ فالضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، والفتحة ليست علامة إعراب ولا دالة على شيء[4].

ولكنّ تخصيص الأستاذ إبراهيم مصطفى الضمّة والكسرة بالدلالة، واعتبار الفتحة أنّها ليست علامة إعراب ولا تدل على شيء، فيه نظر، لأنّ وجود العلامة الإعرابية في التركيب يؤدي دورا في تحديد الوظيفة النّحوية، أو المعنى النّحوي، والدعوة إلى إهمالها يعني إهمال وظيفتها، أليست المفعولية وظيفة وقد لازمتها الفتحة ؟

ب– 5– رأي د.محمد عبد الجواد أحمد، ود.علي عبد الواحد وافي:

يقترب د.محمد عبد الجواد أحمد، ود.علي عبد الواحد وافي، من رأي الأستاذ إبراهيم مصطفى، إذ يعرّفان الإعراب بأنّه حركات يلتزم بها المتكلم للإبانة عن أغراض كلّ كلمة يستخدمها، فيتمكّن

[1] ترزي (فؤاد حنا): في أصول اللغة والنحو، ص187.
[2] مصطفى (إبراهيم): إحياء النّحو، ص41.
[3] المرجع نفسه، ص50.
[4] المرجع نفسه، ص50–70.

السامع من فهم العلاقات بين الألفاظ في أساليب كلامه طبقًا لما يقصده منها[1]، وأضاف علي عبد الواحد: " أنّ معظم قواعد الإعراب تتمثل في أصوات مدّ قصيرة تلحق أواخر الكلمات لتدلّ على وظيفة الكلمة في العبارة وعلاقتها بما عداها من عناصر الجملة "[2].

ومع هذا الفهم يتّفقون على استبعاد أثر العامل في الإعراب لأنّهم رأوا أنّ وظيفة الحركة الإعرابية هي بيان المعاني النّحوية وفهم العلاقات بين الألفاظ، وهذا يتنافى مع القول بالعامل؛ لذا فالعامل عندهم هو المتكلم، وهو الذي يقصد قصدا إلى رفع ونصب وجر ما يريد، ولا تتحكم العلامة الإعرابية في شيء من ذلك.

ب– 6– رأي د.تمام حسّان:

أمّا د.تمام حسّان فقد فسّر الإعراب بالعلامة الإعرابية، وعدّه إحدى القرائن التي تُبيِّن المعنى النّحوي، ورأى أنّه هو المسؤول عن توضيح عملية التعليق وكشف المعنى الوظيفي للتركيب إلى جانب مجموعة من القرائن الأخرى التي تتضافر لأداء هذا الدور[3]. ولذلك فهو يرى أنّ العلامة الإعرابية بمفردها لا تساعد على تعيين المعنى، مشيرًا إلى أنّه لا قيمة لها بدون النّظر إليها في إطار ما أسماه بـ"تضافر القرائن" وينطبق على كل قرينة أخرى بمفردها[4].

ومثّل لذلك بالفاعل، فهو لا يُعرْف عنده بالرفع فقط، وإنما يُعرْف به، وبالاسمية، والتأخّر عن الفعل، وبناء الفعل للمعلوم، وما يصحب ذلك من قرينة معنوية هي دلالة هذا الاسم على من فعل

[1] أحمد (محمد عبد الجواد): قواعد النحو البدائية في اللغة العربية، ص33.

[2] وافي (علي عبد الواحد): فقه اللغة، ص161.

[3] حسان (تمام): اللغة العربية معناها ومبناها، ص205. وهذه القرائن هي: العلامة الإعرابية والرتبة والصيغة والمطابقة والربط والتضام والأداة والنغمة.

[4] المرجع نفسه، ص189.

الفعل أو قام به الفعل[1]، ومعنى هذا أنّ الإعراب قرينة من قرائن المعنى النحوي لا يمكن تجاهلها أو الحطّ من شأنها ولكنّ الحركة الإعرابيّة وحدها غير قادرة على تفسير اللغة وفهم المعنى.

فهو يسعى إذاً إلى وضع العلامة الإعرابية في موضعها الصحيح، فلم يدّع لها ذلك القدر الكبير في تحديد المعنى كما ذهب إليه أكثر النّحاة، ولم يخص بعضها بالدلالة كما فعل الأستاذ إبراهيم مصطفى، ولم يُجرِّدها من دلالتها اللغوية تماما كما فعل قطرب وإبراهيم مصطفى، بل فصّل القول في العلاقات المتشابكة في الجملة، ودلالات هذه القرائن النحوية، لذلك ينبغي أن يسلك النّحو العربي في إطار هذه القرائن التي تُمثّل نظرية متكاملة تُحدِّد قرائن الجملة وتُميّز بينها.

ولعلّ رأي هذا الفريق مع اختلافٍ بينهم في الفهم، هو الرأي الصواب، والأصوب ما خلُص إليه د.تمام حسّان الذي كان أكثر موضوعية، وهو أنّ تضافر مجموعة من القرائن هو الكفيل بتحديد وكشف المعنى الوظيفي للتركيب، فالجملة تركيب متكامل العناصر يتوقف فهم المعنى فيه على تكامل أجزائه وترابطها، والمبالغة في الاهتمام بالحركة الإعرابية دون غيرها إجحاف في حقّ المعنى وإنقاص من دلالته.

وأخيرا يمكن القول أنّ انصراف النّحو إلى الإعراب وتوجيه الاهتمام الأكبر إليه هو السبب الرئيس التي أدّى بالنّحو إلى الانحراف عن معناه ووظيفته أصلا، ذلك أنّ منهج الدّراسة النّحويّة قد جانب سبيل الدّراسة اللغويّة وخالف طبيعتها في أكثر أجزائه وأغلب فروعه، فأصبح الإعراب مسلكا صعبا على الطلبة والدارسين، يؤدي بهم إلى النفور منه والإعراض عنه كلّما حضر، وبسببه تجمد اللغة، لذا فنحن مطالبون بالتذليل والتهذيب والتشذيب والصقل حتى يكون سبيله أقرب إلى أهل عصره، ولننظر إلى اللغات التي يسهُل نحوها فهي أكثر انتشارا وذيوعا في العالم.

[1] حسان (تمام): البيان في روائع القرآن، دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، ص7–8.

المبحث الثاني:

الممنوع من الصرف

1– التنوين وخصائصه:

أ– المراد بالتنوين:

تتميَّز لغتنا العربية عن بقية اللغات الإنسانية بخصائص عدة، من أهمّها ظاهرة التنوين، فالمتتبّع لهذه اللغة يجد الكثير من كلماتها ما يقتضي أن يكون في آخرها ضمّتان، أو فتحتان، أو كسرتان، تتطلّبها طبيعة المقام الكلامي، مثل قولك: فاز خالدٌ، وقرأت كتاباً، ومررت برجلٍ، وكان الأصل أن تُكتَب هذه الكلمات وأمثالها، كما يكتبها العَروضيون هكذا: خَالِدُنْ، وكِتَابَنْ، ورَجُلِنْ، بزيادة نون ساكنة في آخر الكلمة، لتُحدِث هذه النّون في تلك الكلمة جرساً موسيقياً، وتنغيماً صوتياً.

غير أنَّ علماء اللغة عدلوا عن هذا الأصل في الكتابة، ووضعوا مكان هذه النوّن رمزاً مختصراً، يُغْنِي عنها، ويدلّ على ما تدل عليه، وذلك منعاً للخلط بين هذه النّون، وبقية النّونات الأخرى الزائدة والأصلية التي تقع في أواخر الكلمات، وهذا الرمز هو الضمّة الثانية، والفتحة الثانية والكسرة الثانية، وأطلقوا عليه التنوين، أو الترنيم، أو النّون السّالفة، نسبة إلى الأصل[1].

والمراد بالتنوين أن تُدخِل على آخر الكلمة نوناً ساكنة عنْد النطق بها، يقال: نوَّنت الكلمة تنويناً، إذا أدخلتُ عليها نوناً لفظاً لا خطّاً، ثم غُلِّب هذا المصطلح حتى صار اسماً لتلك النّون التي تلحق

[1] حسن (عباس): النحو الوافي، ص38 وما بعدها.

آخر الكلمة في غير الوقف، أو التوكيد، فالتّنوين هو إحداث صوت النّون الساكنة الزائدة في آخر الاسم، وقد وُصِفَ بالزيادة، لأنه ليس من بنية الكلمة التي اتّصل بها، بدليل حذفه في بعض المواضع أو الحالات، كالوقف، أو دخول "أل" على الاسم المنَّون أو نحو ذلك[1].

ب– خصائص التنوين اللغوية:

التنوين شيءٌ عارض على الكلمة، وليس مثبتاً فيها، وللتمييز بينه وبين غيره من النّونات الأصلية أو الجارية مجرى الأصلية الواقعة في آخر الكلمة، لم يثبت له صورة في الخط، لأنَّه تابع للحركات الإعرابية، وتتغيّر صورته بتغيّر تلك الحركات على الكلمة، ولهذا يُقال: تنوين بالضّم، لأنَّ ما قبله مضموم، وتنوين بالكسر، لأنَّ ما قبله مكسور، وتنوين بالفتح، لأنّ ما قبله مفتوح. وفي هذا الصدد يقول ابن يعيش(**ت643هـ**): « التّنوين ليس مثبتاً في الكلمة، إنّما هو تابع للحركات التابعة بعد تمام الجزء، جيء به لمعنى، وليس كالنّون الأصلية التي من نفس الكلمة أو الملحقة الجارية مجرى الأصل، ولذلك من إرادة الفرق لم يثبت لها صورة في الخطّ »[2].

وقد يحذف التنوين جوازاً إذا جاء بعده ساكن طلباً للخفّة، كما يحذف حرف المدّ واللين إذا وَلِيَه ساكن، وفي هذا يقول ابن يعيش أيضا: « ربّما حذفوه لالتقاء السّاكنين، تشبيها له بحروف المدّ واللين، وقد كثر ذلك عندهم، حتى يكاد يكون قياساً، فمن ذلك قوله تعالى في قراءة من قرأ:

﴿ وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِۚ ﴾[3]

[1] الصبان (محمد بن علي): حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج01، ص30.

[2] ابن يعيش (أبو البقاء): شرح المفصل، تصحيح وتعليق مشيخة الأزهر، ج09، ص29.

[3] سورة يس، آية 40.

والمعنى: سابقٌ منوَّن فحذف التنوين للسّاكن بعده، ما يحذف حرف المدّ من نحو: يغز الجيش، ويرم الغرض »[1].

كما يلغى التنوين وجوباً عند الوقف على الكلمة المنَّونة، والمراد بالوقف هنا قطع الصوت عند النطق بآخر الكلمة، كقولك: هذا أمرٌ عجيبْ، أو فكرتُ في أمرٍ عجيبْ، إذ يوقف على الباء بالسكون، لانقطاع الصوت بعدها، فإن كانت الكلمة المنوَّنة منصوبة فإنَّ التنوين في هذه الحال ينقلب ألفا على اللغة المشهورة، وذلك لخفة الفتحة، ومجانسة الألف لها، كقولك: شاهدت زيداً مسافرا، أي: بإبدال التنوين ألفاً في "مسافرا"، وإذا كان الاسم المنَّون منتهياً بتاء مربوطة، ففي هذه الحال يتمّ الوقوف على الهاء رفعاً ونصباً وجراً كقولك: هذه سيارةٌ: هذه سيارهْ، واشتريت كراسةً: اشتريت كراسهْ، ومررت بمدرسةٍ، تقول: مررت بمدرسهْ، أي يقلب التاء المربوطة هاء[2].

وقد جعل النّحاة التنوين علامة على الصّرف، دون غيره من الحروف التي تزاد في آخر الكلمة، مثل حروف المد واللين (الألف والواو والياء)، لأنَّ هذه الحروف يلزمها الاعتلال والانتقال من صورة إلى أخرى غالباً ، فلو جعلوا الواو علامة على الاسم المصروف، لانقلبت هذه الواو ياءً، بسبب تطرفها، وانكسار ما قبلها، وكذلك حكم الياء والألف لما يعتورهما من الاعتلال، لهذا كان التّنوين أوْلى من حروف المدّ في الدّلالة على الصّرف، لعدم تعرُّضه للاعتلال، ولأنّه خفيف، يضارع حروف العلّة[3].

ويذكر النّحاة للتنوين أقساما، أهمّها قسمان: تنوين التمكين، وتنوين التّنكير، أمّا الأوّل فيكون دليلا تمكّن الاسم من الاسميّة، وهو الذي يلحق أواخر الأسماء حين تتجرّد من "أل"، ومن الإضافة، نحو:

[1] ابن يعيش (أبو البقاء): شرح المفصل، ج09، ص35.
[2] حسن (عباس): النّحو الوافي، ج01، ص44
[3] ابن الأنباري (أبو البركات): أسرار العربية، ص35.

رجلٌ، وكتابٌ. أمّا الثاني فهو ذلك الذي يلحق آخر أسماء الأعلام المبنيّة كسيبويه، إذا أريد تنكيره. أمّا الأسماء التي لا يلحقها التنوين ولا تخفض بالكسرة، فيقولون عنها أنّها أسماء ممنوعة من الصّرف[1].

ج– فوائد التنوين:

يذكر النّحويون واللغويون فوائد عدّة للتنوين، لعلّ من أهمّها أنّه قد يوجّه المعنى، ويؤثّر فيه، فقد كان بعض العلماء من النّحاة والفقهاء يربطون به بعض المسائل الفقهية، وأحكام التشريع، فمن الطرائف التي تُروى في هذا الباب، « أنَّ الكسائيّ(ت**189**هـ)، سأل أبا يوسف القاضي(ت**182**هـ)[2]، وكانا في حضرة الخليفة هارون الرشيد(ت**193**هـ)، حين ذمَّ النَّحو: ماذا تقول في رجل قال لرجل: أنا قاتلُ غلامِك، بإضافة اسم الفاعل "قاتل" إلى "غلامك"، وقال له الآخر: أنا قاتلٌ غلامَك، بالتنوين من غير إضافة، فأيهما كنت تأخذ به ؟ فقال أبو يوسف: آخذهما جميعاً، فقال له الرشيد، وكان له علم بالعربية: أخطأتَ، فاستحيا أبو يوسف، وقال: كيف ذلك ؟ فقال الرشيد: الذي يؤخذ بقتل الغلام، هو الذي قال: أنا قاتلُ غلامِك، بالإضافة لأنه دلَّ على فعل ماضٍ، وحدثٍ وقع، وأمَّا الذي قال: أنا قاتلٌ غلامَك، بالتنوين، والنّصب، فلا يؤخذ بما قال، لأنه مستقبل لم يقع بعد، قال الله تعالى في كتابه العزيز:

﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾[3] » [4].

فلولا أنَّ التنوين يدلّ على المستقبل في قوله عز وجل "فاعلٌ" ما جاز فيه "غداً". ورُويَ أيضاً أنَّ الخليفة الرشيد كتب في ليلة من الليالي إلى أبي يوسف: أَفْتِنَا –حاطك الله– في هذه الأبيات:

---

[1] ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله): أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ج**01**، ص**14**.

[2] هو يعقوب بن إبراهيم الأنصاري المشهور بأبي يوسف وهو من تلاميذ الإمام أبي حنيفة النعمان.

[3] سورة الكهف، آية **23–24**.

[4] السيوطي (جلال الدين): الأشباه والنظائر في النّحو، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط**1**، بيروت: مؤسسة الرسالة، **1985**، ج**6** ص**211**.

فَإِنْ تَرْفُقِي يَا هِنْدُ فَالرِّفْقُ أَيْمَنُ وَإِنْ تَخْرُقِي يَا هِنْدُ فَالخُرْقُ أَشْأَمُ
فَأَنْتِ طَلاَقٌ وَالطَّلاَقُ عَزِيمَةٌ ثَلاَثاً وَمَنْ يَخْرُقْ أَعَقُّ وَأَظْلَمُ[1]

فقد أُنشِد البيت "عزيمة ثلاثٌ" بالرفع، "عزيمة ثلاثاً" بالنّصب، فكم تَطْلُق بالرّفع ؟ وكمْ تَطْلُق بالنّصب ؟ قال أبو يوسف: فقلتُ في نفسي، هذه مسألة فقهيّة نحويّة، إن قلتُ فيها بظنّي لم آمن الخطأ، وإن قلتُ: لا أعلم، قيل لي: كيف تكون قاضي القضاة وأنت لا تعرف مثل هذا ؟ ثمّ ذكرتُ أنّ أبا الحسن عليّ بن حمزة الكسائيّ معي في الشّارع، فقلتُ: ليكنْ رسول أمير المؤمنين بحيث يُكرَم، وقلتُ للجارية: خذي الشّمعة بين يديّ، فدخلتُ إلى الكسائيّ وهو في فراشه فأقرأتُه الرُّقعة، فقال لي: خُذِ الدَّواة واكتب: أمّا مَنْ أنشد البيت بالرّفع فقال: "عزيمة ثلاثٌ" فإنّما طلّقها بواحدة، وأنبأها أنَّ الطلاق لا يكون إلا بثلاثة، ولاشيء عليه، وأمَّا مَنْ أنشد بالنصب"عزيمة ثلاثاً"، فقد طلّقها وأباناها، لأنّه قال: أنت طالقٌ ثلاثاً، فأنفذتُ الجواب، فَحُمِلتْ إليَّ آخرَ الليل جوائزُ وصِلاتٌ، فوجّهتُ الجميع إلى الكسائيّ[2].

2- الممنوع من الصرف:

هناك حالات متعدّدة يُحذَف فيها التنوين وجوباً، لعلّ أكثر أهميّة ما إذا كان الاسم ممنوعاً من الصّرف. ويُمنع الاسم من الصرف، إذا اجتمع فيه علّتان: إحداهما ترجع إلى اللفظ، والأخرى ترجع إلى المعنى، أو علّة واحدة تقوم مقام العلتين، مثل لفظ "أحمد"، فهو ممنوع من الصرف، لتَوَفُّر العلّتين:

[1] هذان البيتان من شواهد: البغدادي (عبد القادر بن عمر): خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج03، 461. وابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله): مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ج01، ص64. والسيوطي (جلال الدين): شرح شواهد المغني، صححه محمد محمود الشنقيطي، ص61.

[2] الزجاجي (أبو القاسم): مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط3، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1999، ص259– 260. والسيوطي (جلال الدين): الأشباه والنظائر في النّحو، ج5 ص104–105.

إحداهما ترجع إلى اللفظ، وهي وزن الفعل، والأخرى ترجع إلى المعنى وهو التعريف أو العلمية، فلما كمل شِبْهه بالفعل ثقل الفعل، فلم يدخله التنوين، و كان في موضع الجر مفتوحاً[1].

أ– علل منع الاسم من الصرف:

العلل التي تمنع الاسم من الصرف تسع، يجمعها قول ابن مالك(ت**672**هـ) في ألفيّته[2]:

عَـدْلٌ وَوَصْـفٌ وَتَـأْنِيثٌ وَمَعْـرِفَـةٌ وَعُجْمَةٌ ثُـمَّ جَـمْـعٌ ثُـمَّ تَـرْكِـيـبٌ

وَالـنُّونُ زَائِـدَةٌ مِـنْ قَـبْـلِـهَـا أَلِـفٌ وَوَزْنُ فُـعَـل وَهَـذَا القَوْلُ تَقْرِيبُ

أمّا مجيء الأسماء الممنوعة من الصرف منصرفةً في القرآن الكريم وفي الشّعر، فيُجيب عنه النّحاة بالضرورة والتناسب، يقول ابن يعيش(ت**643**هـ): « وجميع ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشّعر لإتمام القافية وإقامة وزنها بزيادة التنوين وهو من أحسن الضرورات لأنّه رد إلى الأصل »[3].

ويضرب الإمام السيوطي(ت**911**هـ) أمثلة عليهما، إذا يقول: « ويجوز صرف ما لا ينصرف لتناسب أو ضرورة: فالأوّل نحو قوله تعالى:

﴿ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴾[4]، ونحو: ﴿ سَلَـٰسِلاً وَأَغْلَـٰلاً ﴾[5]، ونحو: ﴿ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَاَ وَيَعُوقاَ وَنَسْرًا ﴾[6]،

[1] حسن (عباس): النحو الوافي، ج**1**، ص**43** وما بعدها.

[2] الصبان (محمد بن علي): حاشية الصبان على شرح الأشموني، ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، ج**03**، ص**338–339**.

[3] ابن يعيش (موفق الدين): شرح المفصل، تصحيح وتعليق مشيخة الأزهر، ج**01**، ص**67**.

[4] سورة النمل، آية **22**.

[5] سورة الإنسان، آية **04**.

[6] سورة نوح، آية **23**. وهي قراءة الأشهب والعقيلي والمطوعي والأعمش. ينظر: عمر (أحمد مختار) ومكرم (عبد العال سالم): معجم القراءات القرآنية، ج**07**، ص**232**.

والثاني كقول الشاعر:

تَبَصَّرْ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنٍ[1] »[2].

ب– أهم المآخذ على قضية الممنوع من الصرف:

مسألة العلل المانعة من الصّرف مسألة ينبغي الرجوع إليها بحثا وتحقيقا، ذلك أنّ كثيرا من مسائل الممنوع من الصّرف غير مطّرد ولا يسلم أمام النّقد العلمي، والدّليل على هذا ما يلي:

ب– 1– الاختلاف في غير المنوَّن من الأسماء:

أنّ كثيرا من غير المنوَّن من الأسماء قد اختُلف فيه، وربّما كان الاسم منوّنا عند بعضهم وغير منوّن عند فريق آخر، والأمثلة على ذلك كثيرة، نذكر منها على سبيل المثال ما تقرّر عند النّحاة من أنّ الألف والنون الزائدتين في الوصف علّة مانعة لصرف الاسم إن كان مؤنّثه على وزن (فعلى)[3]، ويذكر الرضي في شرح الكافية إحدى لغات العرب التي تصرفه: « ..والمطلوب منه انتفاء التّاء لأنّ كلّ ما يجيء منه (فَعلى) لا يجيء منه (فعلانة) في لغتهم، إلا عند بني أسد فإنّهم يقولون في كل (فعلان) جاء منه (فَعلى) (فعلانة) أيضا كغضبانة وسكرانة فيصرفون إذن (فعلان) »[4].

مع أنّ هناك تناقضاً عند النّحويين في التعامل مع نفس الأسماء، فمرة تُعتبَر منصرفة ومرّة أخرى غير منصرفة، ومثال ذلك: أنّهم يُنوِّنون "ساجدة، وزاهدة، وساهرة" وهي نعوت، ويُنوِّنون "وردة، ورملة" وهما اسمان، ويُنوِّنون "وصال، وإقبال، وهدى" وهي مصادر، ولكنّهم يُجرِّدونها عن التنوين إن نُقِلت

---

[1] من معلّقة زهير بن أبي سلمى، وعجزه: (تَحَمَّلْنَ بِالعَلْيَاءِ مِنْ فَوْقِ جُرْثُمِ). والخليل: الصاحب، والظعائن: جمع ظعينة وهي المرأة التي تظعن مع زوجها في الهودج، وتحمَّلْن: ترحَّلْن، والعلياء: الأرض المرتفعة، جُرثم: ماء لبني أسد. أراد: هل ترى ظعائن بالعلياء. ينظر: ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح وتقديم علي حسن فاعور، ص103.

[2] السيوطي (جلال الدين): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ج01، ص119.

[3] الصبان (محمد بن علي): حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج03، ص338–339.

[4] الأستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسن): شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، ج01، ص159.

للعلميّة جريا على مع القاعدة وهي توفّر العلّتين (العلميّة والتأنيث)، ومن هذا نخلص إلى أنّ حرمان الاسم من التنوين مسألة اعتباطيّة، وهي من غير شكّ من وضع النّحويين واللغويين أنفسهم[1].

ب– 2– ضعف احتجاج النحاة للممنوع من الصرف:

إنّ نيابة الفتحة عن الكسرة في طائفة من الأسماء أمر لا يخلو من التعقيد ولا يخلو توجيه النّحاة إيّاه من إبعاد وإيغال وتكلّف، لأنّهم يستدلون على عدم قابليتها للتنوين بكونها تشبه الفعل وتَضارعه[2]، ويُفسِّرون هذا الشّبَه بتفسير لا يخلو من الإبهام والغموض، فيقولون أنّ الأسماء فرع من الأفعال، والفرعية هي وجه الشبه بينهما. وهذا التشابه قائم على الافتعال والتمحّل[3]، ومَشُوب بالإبعاد والغرابة، لا يكاد المتأمّل يلحظه، أو يلْحَظ توجيه النّحاة إيّاه إلاّ بعسر ومشقّة[4].

كما أنّ حجّة التشابه التي ذكرها النّحاة غريبة وبعيدة كلّ البعد عن المنهج العلمي الدّقيق، هو أنّنا لو سلّمنا بكَوْن مطلق الشبه بالفعل سببا للمنع من الصّرف، لوجب أن تُمنع الأسماء المشتقة من الفعل، كاسم الفاعل واسم المفعول والمصدر، فهي قريبة الصّلة به من حيث اللّفظ ومن حيث المعنى ومن حيث الاستعمال[5].

كما أنّ تنوين المقابلة عند بعض النّحاة –وهو اللاحق للجمع المؤنث السالم في مقابلة النون في جمع المذكر السالم[6]– هو افتراض من النّحاة لا مُبرِّر له، ولا سبب له إلا نطق العرب، فلو صحّ أنّ النّون في جمع المذكر السالم بدل التنوين في مفرده، لكان من الغريب وجودها في جمع المذكر السالم الذي لا

---

[1] السامرائي (إبراهيم): فقه اللغة المقارن، ص143–144.

[2] سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان): الكتاب، ج01، ص14.

[3] المخزومي (مهدي): في النّحو العربي، ص89.

[4] الجواري (أحمد عبد الستار): نحو التيسير، ص115–116.

[5] المرجع نفسه.

[6] ابن هشام (أبو محمد عبد الله): أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ج01، ص15.

تنوين في مفرده، بسبب منعه من الصرف، مثل "الأحمدِين، والعُمرِين، واليزيدِين، والأفضلِين"، فإن مفردها "أحمد، وعمر، ويزيد، وأفضل" لا يدخله التنوين، لأنّه ممنوع من الصّرف، ولكان من الغريب أيضا احتياج جمع المؤنث السالم إلى المقابل، وهو التنوين، مع أنّ مفرده كثيرا ما يخلو من التنوين مثل "فاطمة، وزينب"، على عكس جمع المذكر السالم، فإنّ مفرده يكثر فيه التنوين[1].

وأمام هذه المعضلة لم يكن من المستساغ لدى النّحاة أن يكون جمع ما لا ينصرف منصرفا (وأقصد جمع المؤنث السالم)، وتبعا لتأثرهم بالفكر المنطقي الذي يقضي بأن يحتفظ جمع الأفراد المتشابهة بخواص أفراده، لم يكن لهم بدٌّ من أن يفترضوا أنّ التنوين في جمع المؤنث السالم، غير الذي يأتي في الأسماء المنصرفة. فانتحل النحاة له قسما جديدا تحت عنوان "تنوين المقابلة"[2].

ب– 3– كثرة الاعتراضات على الممنوع من الصرف:

كثُر الاعتراض على النّحاة في مسائل الممنوع من الصّرف مِن بعض النّحاة القدامى،كالسُّهيْلي (ت**581**ه) الذي اعتبر فعل النّحاة تحكُّما بجعلهم المانع من الصّرف علّتين، إذ يقول: « ومنَ التّحكّم قصرُهم التّعليل على علّتين فصاعدا، فهلاّ كان أقلّ العدد ثلاثا أو واحدة، فلم يكشفوا في ذلك عن نيّة ولا نبّهوا فيه عن حكمة »، ونبّه أيضا على تناقض النّحاة لإقامتهم علّة واحدة مقام علّتين، فقال: «وكما تحكّموا في العلّتين المانعتين كذلك تحكّموا في الممنوعين، ثمّ قد ناقضوا في العلّتين فجعلوا ألف التأنيث تقوم مقام العلّتين، وقالوا مثل ذلك في الجمع، فيا سبحان الله ! »[3].

كما أنّ هناك اعتراضا على النّحاة أيضا منَ المحدثين، وهُمْ كُثُر، يقول د.عباس حسن مثلاً: «والتّعبير بعلّتين ليس دقيقا؛ لأنّ كلّ علّة واحدة لا بدّ لها من معلول واحد، فالعلّتان لا بدّ لهما من

[1] حسن (عباس): النّحو الوافي، ج**01**، ص**42**.

[2] أيوب (عبد الرحمن): دراسات نقدية في النحو العربيّ، ص**16**.

[3] السُّهيلي (أبو القاسم عبد الرحمن): أمالي السُّهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه، تحقيق محمد إبراهيم البنا، ص**23**.

معلولين حتما، فكيف يجتمع علّتان على معلول واحد ؟ فإن كانتا قد اشتركتا معا في إيجاد المعلول الواحد لم تكونا علّتين، وإنّما هما علّة واحدة ذات جزأين اشتركتا معا في إيجاد هذه المعلول الواحد »[1].

ب– 4– اضطراب النّحاة أثناء التقعيد للممنوع من الصرف:

هناك اضطراب كبير وقع للنحاة أثناء التقعيد للممنوع من الصّرف، فهم حينما قعّدوا لم يعتبروا فروعا ولم يقتصروا عليها دون غيرها، والمعتبر هم العرب، فاعتبروا فروعا دون فروع، فوقع الخطأ منهم حينئذٍ[2]، يقول الرضيّ الأستراباذي(ت686هـ) مُعقِّبا على صنيع النّحاة: « وههنا فروع أُخَر لَم يعتبروها ككون الاسم مصغّرا أو منسوبا أو شاذّا، وغير ذلك ممّا لا يُحصى، وذلك اختيار منهم بلا علّة مخصّصة»[3].

وممّا يلاحظ على فعل النّحاة أثناء التقعيد والتنظير عدم اطّراد القاعدة، وهو شرط من الشروط الضرورية للتقعيد، "فلو صحّت عللُ النّحاة لما مُنِعت من الصّرف أعلام كثيرة، وليس فيها من عِلَلِهم غير العلميّة، حتّى جعل الكوفيّون العلميّة وحدها علّة تستقلّ بالمنع من الصّرف، ولو صحّت هذه العلل لما رأينا أعلاما مثل "هند" و"دعد" و"حسّان" و"عفّان"، وبعض الصّفات مثل "أَخْيَل" و"أَجْدَل" تُصرَف حينا وتُمنَع حينا آخر، وبعض الأسماء لم يستوفِ العلّتين وهو مصروف، مثل "عُمَر" وأمثاله، ممّا يُمنع من الصّرف للعلميّة والعدل، ورد كثيرا مصروفاً حتّى رفض بعض النّحاة منعه، وقالوا بصرفه"[4].

ابتعاد النّحاة عن المنهج الوصفي الاستقرائي، وتأثرهم بالفلسفة وبخاصة المنطق الأرسطي، وهذا بكثرة التعليلات والغلوّ فيها، أوقعهم في مآخذ ومآزق عديدة، كان من بينها قضية الممنوع من الصرف،

[1] حسن (عباس): النحو الوافي، ج02، ص204.

[2] محمد (شعبان زين العابدين): العلة النحوية في ضوء الممنوع من الصرف، ص30.

[3] الأستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسن): شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، ج01، ص106.

[4] مصطفى (إبراهيم): إحياء النّحو، ص170–171.

يقول ابن سنان الخفاجي(ت**466**هـ): « إنّ النّحاة يجب اتّباعهم فيما يحكونه عن العرب ويروونه... فأمّا طريقة التعليل، فإنّ النّظر إذا سُلِّط على ما يُعلّل به النّحويّون، لم يثبت منه شيء البتّة، ولذلك كان المصيب منهم المحصّل من يقول: "هكذا قالت العرب" من غير زيادة على ذلك، وربّما اعتذر المعتذر لهم بأنّ عللهم إنّما ذكروها وأوردوها لتصير صناعة ورياضة يتدرّب بها المتعلّم، ويقوى بتأمّلها المبتدئ، فأمّا أن يكون ذلك جارياً على قانون التعليل الصحيح والقياس المستقيم، فذلك بعيد لا يكاد يذهب إليه محصّل»[1].

وملاك القول في هذه المسألة هو أنّ النّحاة أثناء التقعيد والتنظير، قاموا بضمّ النّظير إلى النّظير والشّبيه إلى الشّبيه، ثمّ استخراج الرابطة التي تجمع هذا بذاك، وهذا أمر مقبول يرتضيه المنهج العلمي، ولكن ليس للنّحويِّ أن يقول للعربيّ: كان ينبغي أن تقول كذا بطريقة معيّنة ولا تقوله بطريقة أخرى، وإنّما ينحصر دوره في إيجاد القاعدة التي تُحدّد نمط الكلام الذي نطقوا به، حتّى يتسنّى لمن ينحو نحوهم ويسير على نهجهم أن يتكلّموا كما تكلّموا، ولكنّ النّحاة يتجاوزون هذا القدر المسموح به لهم، خاصّة إذا حضرت أدواتهم للتعليل والتأويل لحصر الواسع وتضييقه.

وإذا كانت العرب إنّما نطقت ببعض الأسماء منوّنةً، وبالبعض الآخر غير منوّن، فقد فعلت ذلك بطبيعتها وسجيّتها في الكلام، ولم يخطر ببالها ما اخترعه النّحاة من هذه العلل كاعتبار العلّتين مانعا للصرف، أو اعتبار علّة تقوم مقام العلّتين مثلا، فهل خَطَرَ للعربيّ في كلامه وجود علة مانعة أو علتين، إنّما هو من التعسّف والتمحّل في إيجاد علل نحن في غنى عنها، وهذا أثر الفلسفة والمنطق على كثير من قضايا النّحو ومسائله والله أعلم.

فإن قيل لِـمَ التيسير في باب الممنوع من الصرف ؟ كان الجواب بأنّ هذا الباب أضحى على يد النّحاة من أعقد الأبواب النّحويّة ، وأنّ فلسفة التعليل النّحوي تتّضح أسسها جليّا، وتظهر جوانبها مع

[1] **الخفاجي (ابن سنان): سر الفصاحة، ص38.**

شدّة الخلافات بين النّحاة في هذا الباب النّحويّ، وإن كان الغرض من منع الصرف أمرا متميّزا يُراد به تجلية معنى بعينه ورفع التباس له بسواه لسلّمنا به، وإن كان حبّ التعقيد وكثرة التخريجات، ففعل مذموم لا يخدم سعة انتشار اللغة، ومن ثمّ وجب التصدي له بل والإطاحة به.

وكنتُ أودّ أن أشير إلى مسألة أخرى تشابه الممنوع من الصّرف، وهي تعليل نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة عوضا عن الفتحة، وأقْدَم تعليل للمسألة نجده عند شيخ النحاة سيبويه(ت**180**هـ) إذ يقول: « ومن ثمّ جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة، لأنّهم جعلوا التاء التي هي حرف إعراب الواو والياء، والتنوين بمنزلة النُّون لأنها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير فأجروها مجراها »[1].

ومعنى كلامه أن التاء في آخر جمع المؤنث السّالم هي الحرف الذي تكون عليه حركة الإعراب، فهي كالواو والياء في جمع المذكر السّالم، فالرفع بالضمة نظير الرفع بالواو في جمع المذكر السّالم، والكسر فيها في حالتي النّصب والجر مثل الياء التي في هذا الجمع للنّصب والجرّ معا[2].

وهذه المسألة تنطوي على ما يُحيّر ذهن الكثيرين دون وجود إجابة مقنعة، وربّما قال قائل بأنّ جميع القضايا المتعلقة باللغة غير قابلة للتساؤل أو النقاش لأنّ اللغة سماعية، فهي ليست بحاجة إلى تعليل أو تبرير، ولكنّ النّحاة حاولوا التعليل لمعظم القضايا اللغوية والنّحوية فأصابوا أحيانا، وجانبوا الصواب مرات أخرى، وقضية نيابة الكسرة عن الفتحة في حالة نصب جمع المؤنث السّالم من هذه القضايا التي لا يقبلها المنطق السليم.

فلماذا يُعامَل جمع المؤنث السّالم معاملة الأسماء المفردة فيما يتعلق بالصيغ الصرفية ، بخلاف جميع الأسماء غير المفردة الأخرى (الأسماء المثناة، وجمع المذكر السّالم) ؟ فيرفع بالضمة وينصب ويُجَرّ بالكسرة، ثم لماذا ينصب بالكسرة لا بالفتحة كالأسماء المفردة ؟ أي لماذا ينصب جمع المؤنث السّالم بما يُجَرّ به ؟

[1] **سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان): الكتاب، ج01، ص18.**

[2] **يعقوب (إيميل بديع): الممنوع من الصّرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، ص32.**

تلك تساؤلات من شأنها أن تُبيِّن صعوبة المسألة وتعقّد خيوطها بدءا من الواقع اللغوي ووصولا إلى تحليله وتعليله.

المبحث الثالث:

الجملة وأقسامها

لقد نالت قضية الجملة في النّحو العربي –قديما وحديثا– اهتمام الدّارسين لأنّها أساس اللغة العربية ومحورها، فهي البناء واللّبنة الأساسية التي يستقيم بها الكلام، وقد تطوّر مفهومها منذ عصر سيبويه(**ت180ه**) إلى العصر الحديث بفضل التراكم المعرفي وتطور اللغة، وظهور نظريات لسانية جديدة، ولكن كما هو الحال مع عدّة قضايا في النّحو العربي، تظهر اختلالات ومؤاخذات على منهج النّحاة في تقعيدهم وتنظيرهم لهذه القضية.

1– مفهوم الجملة عند النّحاة القدامى:

1– أ– عند سيبويه:

إذا عُدْنا إلى مفهوم الجملة عند النّحاة القدامى، فإنّنا نجد سيبويه لم يتناول تعريفا في "الكتاب" ولم يبسط الآراء فيها – إذا أخذنا في الاعتبار أنّ كتاب سيبويه يُعدّ تمثيلا للجهود النّحوية آنذاك– إنّما جاء تعريفه لها بالمعنى اللغوي لا المعنى الاصطلاحي، فقد استعمل لفظة الجملة بصيغة المفرد في سبعة مواضع، وبصيغة الجمع في موضع واحد[1]. يقول سيبويه: « وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها. وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ها هنا، لأنّ هذا موضع جمل »[2].

[1] **الأسدي (حسين عبد الغني): مفهوم الجملة عند سيبويه، ط1، ص26.**

[2] **سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان): الكتاب، ج01، ص32.**

وكان تعريفه لها في معنى الكلام، على الرغم من أنّ ذكر الكلام تردّد في كتابه بمعانٍ مختلفة، فهو يستخدمه بمعنى الاسم وبمعنى الحرف وبمعنى النثر الحديث وبمعنى اللغة وبمعنى الجملة أيضا [1]، تقول أولركة موزل[2]: « إذا تتبّعنا المواضع التي استخدم فيها سيبويه الكلام بمعنى الجملة فإنّنا لا نستطيع أن نستنبط منها تعريفا دقيقا للجملة »[3].

1– ب– عند ابن جنّي:

استطاع ابن جنّي(ت392هـ) أن يستنبط تعريفاً محدَّداً للكلام بمعنى الجملة عند سيبويه، يقول: « قال سيبويه: (واعلم أنّ "قلت" في كلام العرب إنما وقعت على أن يُحكَى بها، وإنّما يُحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً) ففرّق بين الكلام والقول كما ترى...ثم قال في التمثيل: (نحو: "قلتُ زيدٌ منطلقٌ" ألا ترى أنّه يحسُن أن تقول: "زيدٌ منطلقٌ")، فتمثيله بهذا يُعلَمُ منه أنّ الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائماً برأسه مستقلاً بمعناه، وأنّ القول عنده بخلاف ذلك، إذ لو كان القول عنده حال الكلام لَمَا قدّم الفصل بينهما، ولَمَا أراك فيه الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها »[4].

1– ج– عند المبرّد:

لعلّ أول من استخدم الجملة مصطلحاً هو المبرّد(ت285هـ) قال في المقتضب: « إنّما كان الفاعل رفعاً، لأنه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها، وتجب بها الفائدة للمخاطب »[5]. واستخدم تلميذه

[1] نحلة (محمود أحمد): مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص16.

[2] باحثة ألمانية قدمت بحثا بعنوان:(المصطلح النحوي عند سيبويه) نالت به درجة الدكتوراه من جامعة ميونخ عام 1975م. ينظر: نحلة (محمود أحمد): مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص14 وما بعدها.

[3] نحلة (محمود): مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص16.

[4] ابن جني (أبو الفتح): الخصائص، ج01، ص 18– 19.

[5] المبرّد (أبو العباس): المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ج01، ص146.

ابن السّراج(ت316هـ) مصطلح "الجمل المفيدة" فقال: « والجمل المفيدة على ضربين: إمّا فعل وفاعل، وإمّا مبتدأ وخبر»[1].

2- الفرق بين الجملة والكلام عند القدامى:

يستطيع الباحث أن يُميِّز اتّجاهين عند النّحاة في التمييز بين الجملة والكلام، أحدهما يرى أنّ الكلام غير الجملة، والثاني يراها إيّاه:

أمّا الاتجاه الأول فيمثّله ابن جنّي(ت392هـ) والرّضي(ت686هـ) على خلاف بينهما، فابن جنّي يرى أنّ الكلام جنس للجمل التّوامّ[2] مفردِها، ومثناها، ومجموعِها، كما أنّ القيام جنس للقَوْمات: مفردِها ومثناها ومجموعِها، فنظير القَوْمَة الواحدة من القيام الجملة الواحدة من الكلام[3]، أمّا الرضيّ فيرى أنّ الفرق بين الجملة والكلام يكمن في أنّ الجملة ما تضمّن الإسناد الأصلي، سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل، والكلام ما تضمّن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته، فكل كلام جملة ولا ينعكس[4].

أمّا الاتجاه الثاني فيمثّله الزّمخشري(ت538هـ) في المفصّل، وابن يعيش(ت643هـ) في شرح المفصّل، فالكلام عندهما جملة ولا فرق. يقول الزّمخشري: « الكلام هو المركّب من اسمين كقولك زيد أخوك وبشر صاحبك أو فعل واسم نحو قولك ضرب زيد وانطلق بكر، ويسمى الجملة »[5]. ويقول ابن يعيش: «اعلم

[1] ابن السراج (أبو بكر محمد): الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ج01، ص64.
[2] الجمل التوامّ: أي الجمل التامّة.
[3] ابن جني (أبو الفتح): الخصائص، ج01، ص 27.
[4] الأستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسن): شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، ج01، ص33.
[5] الزمخشري (جار الله): المفصل في علم العربية،ص06.

«اعلم أنّ الكلام عند النّحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، ويسمى الجملة نحو: زيد أخوك، وهذا معنى قول صاحب الكتاب: المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى »[1].

والذي عليه جمهور النّحاة أنّ الكلام والجملة مختلفان، فإنّ شرط الكلام الإفادة ولا يُشتَرط في الجملة أن تكون مفيدة، وإنّما يُشتَرط فيها إسناد سواء أفاد أم لم يُفِد، فهي أعمّ من الكلام إذ كلّ كلام مفيد وليس كل جملة مفيدة[2]. وقد جاء في كتاب "التعريفات" في تعريف الجملة أنّها: « عبارة عن مركّب من كلمتين أُسنِدت إحداهما إلى الأخرى سواء أفاد كقولك: "زيد قائم" أو لم يُفد كقولك: "أن يكرمني" فإنّه جملة لا تُفيد إلا بعد مجيء جوابه فتكون أعمّ من الكلام مطلقا »[3].

3- مفهوم الجملة عند المحدثين:

فإذا انتقلنا إلى المحدثين من اللغويين والنّحويّين العرب فإنّنا نجدهم لم يخرجوا عن إطار النّحو العربي القديم، والدراسات اللسانية الحديثة، فقد حاولوا الاستفادة من كلّ ذلك في إثراء الدرس اللغوي العربي الحديث في شتى مستوياته؛ الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية، وكان منطلقهم في ذلك دراسة الجملة التي كانت محل اهتمام كثير منهم، ولكنّ تناولهم لها قد اختلف باختلاف المناهج المتّبعة في دراستها. فهناك من تناولها وفقا للاتجاه النحّوي القديم، وهناك من تناولها وفقا للمناهج اللغوية الحديثة، وهناك من مزج بين الاتجاهين النحوي والبلاغي في دراستها على ضوء نتائج البحث اللغوي المعاصر[4].

وبشكل عامّ فإن مهمّة هؤلاء الدّارسين في تناولهم للجملة كانت في تصنيفها، وشرح طريقة بنائها، وإيضاح العلاقات بين عناصر هذا البناء، وتحديد الوظيفة التي يشغلها كل عنصر من عناصرها

[1] ابن يعيش (موفق الدين): شرح المفصل، تصحيح وتعليق مشيخة الأزهر،ج01، ص20.
[2] السامرائي (فاضل صالح): الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص12.
[3] الجرجاني (علي بن محمد الشريف): معجم التعريفات، تحقيق محمد الصديق المنشاوي، ص70.
[4] ميهوبي (الشريف): الجملة في نظر اللّسانيين العرب، ص05–10

والعلاقات اللغوية الخاصّة بكل وظيفة منها، ثمّ تعيين النّموذج التّركيبي الذي ينتمي إليه كلّ نوع من أنواع الجمل[1].

3– أ– مفهوم الجملة عند د.تمام حسّان:

لم يُخَصِّص د.تمام حسان للجملة ولو جزءا يسير من دراساته وهي كثيرة، فلا تجد عنده تعريفا محدّدا ومضبوطا لها[2]، فلا يتحدث عنها إلا عرضا، رغم اعتماده في دراسته تلك على المناهج اللغوية الحديثة، التي تدرس اللغة انطلاقا من الجملة وإليها تعود، فعند دراسته للنظام النحوي لم يُخصّص حيّزا لدراسة الجملة، يتناول من خلاله كل ما يتصل بدراستها من منظور لساني حديث، وقد يكون ذلك راجعا إلى الأسس التي اعتمدها في دراسته للنظام اللغوي وهي في أغلبها أسس معنوية؛ كالمعاني النحوية العامة أو معاني الجمل والمعاني النحوية الخاصة أو معاني الأبواب النحوية..[3]

ولعلّ هذا الجانب كان محلّ نقد من قِبَل أحد الدارسين المحدثين؛ وهو – محمد صلاح الدين الشريف – الذي كان أوّل من قدّم دراسة نقدية لكتاب "اللغة العربية معناها ومبناها"، حيث يقول في هذا المجال: « إنّ تمام حسان لا ينظر إلى النّحو نظرة شكلية، وهذا يتماشى مع اتجاهه العام في كل الكتاب، فهو خصم للشكل رأى عيب النّحاة الأكبر ميلهم إليه وتركهم لما أتى به عبد القاهر الجرجاني في علم المعاني من دراسة للنحو وإضافة له »[4].

---

[1] عبد اللطيف (محمد حماسة): بناء الجملة العربية، ص19.

[2] ينظر: حسان (تمام): اللغة العربية معناها ومبناها، ص32 وما بعدها. ومناهج البحث في اللغة ص43 وما بعدها. واللغة بين المعيارية والوصفية، مقدمة الكتاب.

[3] ميهوبي (الشريف): الجملة في نظر اللّسانيين العرب، ص05–10

[4] الشريف (محمد صلاح الدين): النظام اللغوي بين الشكل والمعنى، ص214.

3– ب– مفهوم الجملة عند د.إبراهيم أنيس:

يُعرِّف د.إبراهيم أنيس الجملة بقولـه: « إنّ الجملة في أقصر صورها هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه، سواء تركّبَ هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر »[1]. وهذا التعريف يجمع بين معياري الشكل والمضمون، ويُجيز أن تتركب الجملة من كلمة واحدة أي أنّ فكرة الإسناد ليست لازمة لتركيب جملة صحيحة، وأنه يُسوّي بين الجملة والكلام.

3– ج– مفهوم الجملة عند د.مهدي المخزومي:

وقد ارتضى الدكتور مهدي المخزومي هذا التعريف فذكره بنصّه دون أن يُشير إلى صاحبه، ولكنّه ذكر أنّ الجملة قد تخلو من المسند إليه لفظاً، أو من المسند لوضوحه وسهولة تقديره. ويرى أنّ الجملة هي الوحدة الصغرى، وأنّ لها أهميّة كبيرة في التّعبير والإفصاح والتفاهم.[2].

4– الفرق بين الجملة والكلام عند المحدثين:

استخدم الدّارسون المحدثون مصطلحي "الكلام" و"الجملة" معا. فهناك من استخدمهما بمعنى واحد. وهناك من حاول التفريق بينهما، وهناك من توجّه إلى دراسة الجملة كوصف بنائها وتحديد أركانها، والبحث في النظام الذي يؤلف بين الأركان ويوطِّد معالم ذلك البنيان، دون التوقف عند مفهوم أحدهما أو التفريق بينهما. وإنْ كان مصطلح "الجملة" قد صار عنوانا لكثير من الدراسات اللغوية الحديثة، مما يدل على غلبة هذا المصطلح على مصطلح "الكلام" وعلى الاهتمام الذي أولوه لدراسة الجملة.

ونجد د.عبد الرحمن أيوب، حاول التفريق بين "الجملة" و"الكلام" في أثناء حديثه عنهما عند علماء اللغة المحدثين في الغرب، حيث يرى أنّهم فرقوا بين الجملة بوصفها مثلا، والجملة بوصفها نموذجا

[1] أنيس (إبراهيم): من أسرار اللغة، ص276–277.

[2] المخزومي (مهدي): في النحو العربي نقد وتوجيه، ص33.

يُصاغ على قياسه كثير من الجمل المنطوقة، ولتوضيح ذلك يرى أن عبارة "المبتدأ والخبر جملة اسمية" تصف نموذج الجملة الاسمية. بينما عبارة "محمد قائم جملة اسمية" تصف مثلا واقعيا للنموذج السابق، وبناء على ذلك فإنّه لابد من التفريق بين نماذج الجمل الموجودة في كل لغة من اللغات، وبين الأمثلة التي ترد على قياسها في استعمالنا[1].

5- أقسام الجملة عند القدامى:

نهج النّحاة العرب القدامى في دراسة الجملة منهجين: منهج دلالي، قسّموا الجملة من خلاله إلى: خبرية وإنشائيّة[2]، وآخر تركيبي، قسّموا الجملة من خلاله إلى قسمين: اسمية وفعلية، وقسّموا الاسمية إلى: صغرى وكبرى[3].

ولا خلاف بينهم في أنّ الجملة تتكون من ركنين رئيسين هما: المسند، والمسند إليه، وهذان الركنان هما عمدة الكلام، وتبعا لهذيْن الركنييْن يتحدّد نوع الجملة وقسمها الذي تُنسَب إليه، فالمسند هو الفعل في الجملة الفعلية والخبر في الجملة الاسمية، والمسند إليه هو الفاعل أو نائبه في الجملة الفعلية، والمبتدأ في الجملة الاسمية، والعلاقة بينهما علاقة لزومية لإفادة المعنى، وما زاد عن هذيْن الركنين فهو فضلة[4].

5- أ- الرأي الأول:

بالرجوع إلى المنطلق التركيبي في دراسة الجملة، فقد أجمع النّحاة القدامى على نوعيْ الجملة: الاسمية والفعليّة، ولم يختلفوا في وجودهما، ولكنّهم اختلفوا في إضافة نوع ثالث ورابع، فزاد بعضهم الجملة الظرفية والشرطية، يقول أبو علي الفارسي(ت**377**هـ): « وأما الجملة التي تكون خبر المُبتدإ فعلى أربعة

---

[1] **أيوب (عبد الرحمن): دراسات نقدية في النحو العربيّ، ص125–126.**

[2] **السكاكي (يوسف بن أبي بكر): مفتاح العلوم، ط2، بيروت، دار الكتب العلمية، 1987، ص78.**

[3] **السيوطي (جلال الدين): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ج01، ص36–37.**

[4] **الزمخشري (جار الله): المفصل في علم العربية،ص06.**

أضرب: الأول: أن تكون جملة مركبة من فعل وفاعل، والثاني: أن تكون مركبة من ابتداء وخبر. والثالث: أن تكون شرطا وجزاء. والرابع: أن تكون ظرفا »[1]، وتابعه في ذلك عبد القاهر الجرجاني(ت**471**هـ)[2]، والزمخشري(ت**538**هـ)[3].

5– ب– الرأي الثاني:

أمّا ابن هشام(ت**761**هـ) وغيره فأضافوا نوعا ثالثا فقط وهو الجملة الظرفية[4]. وردّوا على أصحاب الرأي الأول في الجملة الشرطية، بأنها من قبيل الفعليّة، لأنّ المراد بالصدر المسند والمسند إليه، ولا عبرة بما تقدّم عليهما من حروف، وضربوا لذلك أمثلة كثيرة كقولنا: "أَقائمٌ الزّيدان، وأزيدٌ أخوك، ولعلّ أباك منطلق، وما زيد قائما" فهذه الجمل اسميّة بغضّ النّظر عما سبقها من حروف، وكقوله تعالى:

﴿ فَأَيَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾[5]، وقوله أيضا: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾[6]، وقوله أيضا: ﴿ وَٱلْأَنْعَـٰمَ خَلَقَهَا ۗ ﴾[7]، وقوله أيضا: ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴾[8] فهذه جمل فعلية لأنّ صدورها في الأصل أفعال[9].

---

[1] الجرجاني (عبد القاهر): المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، ج**01**، **273**.

[2] المرجع نفسه، ص**274**.

[3] الزمخشري (جار الله): المفصل في علم العربية،ص**24**.

[4] ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله): مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ج**02**، ص**433**.

[5] سورة غافر، آية**81**.

[6] سورة التوبة، آية **06**.

[7] سورة النحل، آية **05**.

[8] سورة الليل، آية **01**.

[9] السيوطي (جلال الدين): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ج**01**، ص**38**.

5– ج– الرأي الشائع عند النحويين:

الشّائع عند النّحويين أنّ الجملة نوعان: اسمية وفعلية، يقول عبد القاهر الجرجاني(ت**471**ه): «..وهي في الأصل اثنتان: الجملة من الفعل والفاعل والجملة من المبتدأ والخبر »[1]. وعلّق ابن يعيش (ت**634**ه) على تقسيم الزّمخشري(ت**538**ه) فقال: «..وهي في الحقيقة ضربان: فعليّة واسميّة »[2].

ولم يكتف بعض النّحاة بهذا التقسيم فقالوا: صغرى وكبرى، وقسّموا الكبرى إلى قسمين: جملة ذات وجهين مكونة من اسمية الصدر فعلية العجز نحو: "زيد يقوم أبوه"، أو فعلية الصدر اسمية العجز مثل: "ظننت زيدا أبوه قائم،" وذات الوجه وهي ما كانت اسمية الصدر والعجز مثل: "زيد أبوه قائم"[3].

6– أقسام الجملة عند المعاصرين:

6– أ– اختلافهم في معيار التقسيم:

أمّا تقسيمات المعاصرين للجملة فإنّ فريقا قد أقام تقسيمها على منطق النّحويين القدامى، فجاء تصنيفه للجملة تقليديا، فارتضى تقسيم النحاة لها إلى: جملة اسمية وجملة فعلية، لأنّ ذلك ينسجم مع طبيعة الكلام في العربية التي تأتلف من اسم وفعل وحرف.

ولكنّ فريقا آخر رأى أنّ هذا التقسيم يخلو من الدّقة والوضوح، وأنه ينبغي أن تكون هناك حدود فاصلة بين النوعين، يُراعى فيها طبيعة المسند والمسند إليه في الجملة، ولا يقتصر الأمر على أساس ما تبدأ به، فقسّموا الجملة إلى إسنادية وغير إسنادية[4].

---

[1] الجرجاني (عبد القاهر): المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، ج01، 277.

[2] ابن يعيش (موفق الدين): شرح المفصل، تصحيح وتعليق مشيخة الأزهر، ج01، ص88.

[3] عبادة (محمد إبراهيم): الجملة العربية، مكوناتها أنواعها تحليلها، ص134.

[4] أيوب (عبد الرحمن): دراسات نقدية في النحو العربيّ، ص129.

والإسناد هو قرينة معنويّة، وهو العلاقة الرابطة بين طرفي الإسناد، كالعلاقة بين المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، وتصير هذه العلاقة عند فهمها قرينة معنويّة، وهو رابط معنويّ، والإسناد اللغويّ ارتباط من طرفين موضوع ومحمول، مسند ومسند إليه[1].

6– ب– القائلون بعلاقة الإسناد:

و الرأي السابق تمسّك مجموعة من الدّارسين من أمثال د.مهدي مخزومي[2]، ود.إبراهيم أنيس مع أنّه لا يشترط دوما فكرة الإسناد لتركيب جمل صحيحة[3]، ود.إبراهيم السامرائي الذي يقول: « ولن نخرج في بحثنا في مسألة الجملة عن الإسناد فالجملة كيفما كانت اسمية أو فعلية قضية إسنادية » [4].

وكذا د.محمد حماسة عبد اللطيف، إذ يقول: « إنّ تصنيف الجملة العربية يتم على أساس وضع المسند في الجملة، ونوع الكلمة التي تقوم به، فإذا كان المسند متأخرا عن المسند إليه فالجملة لابد أن تكون اسمية أيا كان نوع المسند، وإذا تقدم المسند وكان فعلا أسند إلى الفاعل الموجود في الجملة نفسها، كانت الجملة فعلية، وترتب على هذا أن طرفي الإسناد في الجملة الاسمية لهما حرية في الرتبة إلا لعارض، وأن الترتيب ملتزم في الجملة الفعلية »[5].

6– ج– رأي د.تمام حسان في تقسيم الجملة:

أمّا د.تمام حسّان فنظر إلى الجملة العربيّة نظرة معنوية سياقيّة وصفية، وجعل المعنى ينقسم إلى فروع ثلاثة: المعنى الوظيفي ويشمل النظام الصوتي والصرفي والنّحوي، المعنى المعجمي، المعنى الدلالي أو

---

[1] داوود (فطيمة): مفهوم الجملة العربيّة من المنظور الوصفي إلى المنظور الوظيفي، ص09.

[2] المخزومي (مهدي): في النحو العربيّ نقد وتوجيه، ص33.

[3] أنيس (إبراهيم): من أسرار اللغة، ص277–278.

[4] السامرائي (إبراهيم): الفعل زمانه وأبنيته، ص201.

[5] عبد اللطيف (محمد حماسة): بناء الجملة العربية، ص38.

الاجتماعي. وأوضح أنّ إدراك المعاني الوظيفية النّحويّة في الجمل يقتضي الجمع بين القرائن المعنوية واللفظية، ومن القرائن المعنوية –وقد سماها قرائن التعليق– قرينة الإسناد، وسمى الإسناد بين طرفي الجملة الاسمية والفعلية جملة وصفية[1].

هذا والحديث يطول حول الجملة عند المعاصرين، ولا يمكنني التفصيل في كل تقسيماتهم لها، خاصة أولئك الذين وظفوا النظريات اللسانية المعاصرة في تناول الجملة وتحليل عناصرها، إلا أنني حاولت استقراء أهم الآراء حولها، ولكنّني ألفت الانتباه إلى أنّ ما دعا إليه المعاصرون من اعتبار قضية الإسناد معيارا لتقسيم الجملة هو الأصوب في هذه المسألة، لأنّ تصنيف الجملة على أساس مبدأ الإسناد، يقود إلى التعويل على المعنى، ويكشف عن العلاقات بين التراكيب والدلالة، ويربط المعنى بالمبنى.

7– أهم المآخذ على تعامل النحاة مع الجملة:

- لم تلق الجملة حظّها من عناية النّحاة إلاّ قليلا، بل إنّهم لم يَعْرِضوا لها إلاّ حين البحث في مواضيع أخرى، ولم يعنوا بالبحث فيها إلاّ في ثنايا الفصول والأبواب، ولم يُشيروا إليها إلاّ حين يضطرون إلى الإشارة أنواع الجمل، كالخبر الجملة، والحال الجملة، والنعت الجملة...
- لم تؤلَّف كتب على أساس الجملة إلا في النزر اليسير على نحو كتاب "أقسام الخبر" لأبي علي الفارسي(ت**377**هـ)، وما كتبه ابن هشام(ت**761**هـ) في "مغني اللبيب"، و"الإعراب عن القواعد وشرحه"... فسار البحث اللغوي والتأليف النحوي، بحسب حاجة المتعلمين لا بحسب ما تقتضيه اللغة وبناؤها الجملي[2].
- اشتغال النّحاة في التركيز على العامل وإهمالهم للجملة، وأهميّته عندهم تنبع من أنّه عامل أساس في ضبط التغيرات اللغوية في الجملة، وأنّ العلاقات الوظيفية في النّحو العربي مرتبطة بالعلاقات

[1] **حسان (تمام): اللغة العربية معناها ومبناها، ص189–194.**

[2] **الخالدي (كريم حسين ناصح): نظرات في الجملة العربية، ص06.**

العاملية، لأنّ أجزاء الجملة العربيّة محكومة بالتغير، فالعامل هو الركيزة الأولى في النّحو العربي لِمَا يؤدّيه من وظيفة في تفسير التغيرات الشّكلية[1].

- بما أنّ النّحاة قد قصروا النّحو على أواخر الكلم وعلى تعرّف أحكامها، وأهملوا دراسة الجملة دراسة أسلوبية، فقد فاتهم بذلك الشيء الكثير من التعرف على أحكام نظم الكلام وطرق تأليفه وأسرار أساليبه، واشتدّ جدلهم وطال احتجاجهم في تتبع أوجه الإعراب الظاهرة والمقدرة، أمّا طبيعة الجمل وأداؤها للمعاني، فقد تُركت لبحث علماء البلاغة.
- دراسة الجملة عند النحاة لا تُعير أيّ اهتمام لجانب علاقتها بالمفاهيم التي توجد في الخارج، وإنّما هي تنظر للجملة مهما اختلفت أساليبها وتعدّدت أغراضها، نظرة واحدة تكاد تقتصر على معرفة آثار الألفاظ بعضها في بعض، من حيث حركة الآخر، حتّى إنّها تنصرف عن المعنى وعن الغرض انصرافا مُخلاً يُحيل تلك النّظرة نظرة مادية سطحية آلية[2].
- من أمثلة إهمال علاقة الجملة بالمفاهيم الخارجية موضوع فعل الأمر، فهم يُقدّرون له فاعلا ضميرا مستترا وجوبا، ولا بدري أحد أين هذا الضمير وما حقيقته، وهو لا يُمكن أن يظهر أو يقدّر في الكلام أبدا لأنّ أسلوب الأمر يأبى إظهاره أو تقديره، لأنّ النّحاة في أصولهم أنّ كلّ فعل لابدّ له من فاعل، وهم لا يعنيهم أنّ فعل الأمر ليس فعلا واقعا في الماضي ولا الحاضر ولا المستقبل، وإنّما هو فعل يطلب وقوعه بهذا الأسلوب، وهذا المطلوب منه القيام بالفعل نفسه لا يُمكن مع الفعل على الإطلاق لسبب بسيط، وهو أنّه هو المخاطب سواء سبق ذكره في الكلام فاتجه إليه الخطاب، أم كان هو المخاطب الحاضر تجاه المتكلم[3].

[1] خلف (عبد علي صبيح): نظرية النّحو العربي ومناهج الدرس اللغوي الحديث، ص60.

[2] الجواري (أحمد عبد الستار): نحو التيسير، ص124–125.

[3] المرجع نفسه، ص125.

- التقسيم الشكلي للجملة: اسمية وفعلية، وبهذا قد ضيقوا على الجملة الفعلية، فحصروها بالجملة التي تقدّم فيها الفعل، ووسّعوا الجملة الاسمية، فجعلوا منها الجملة الفعلية التي تقدّم فيها المسند إليه، والأرجح الاعتماد على مسألة الإسناد في التفريق بين الجملة الاسمية والفعلية. وبتعبير آخر فالجملة الفعلية ما كان المسند فيها فعلا سواء أتقدم المسند إليه أم تأخر، والجملة الاسمية هي التي يكون فيها المسند اسما.
- التقسيم الشكلي للجملة: اعتمادا على ما تبدأ به، مما نتج عنهم خلاف في الجملة التي مسندها فعل مؤخّر، كقولنا: "زيد قام"، فهذه الجملة اسمية لدى البصريين لأنّه ابتدأت بمبتدأ؛ لأنّهم لا يُجوِّزون تقديم الفاعل على الفعل، وجوّز المبرّد(ت**286**ه) وابن العريف(ت**390**ه)[1]، وابن مالك(ت**672**ه) فعليّتها على الإضمار والتفسير، والكوفيون على التقديم والتأخير؛ لأنّ المسند فيها فعل، وإن بدأت بفاعل[2]. وقد تمسك برأي الكوفيين غير واحدٍ من المحدثين، من أمثال د.ساطع الحصري[3]، وعبد الستار الجواري[4]، ود.مهدي المخزومي[5]، ود. إبراهيم السامرائي[6].
- نحو الجمل وإعرابها وتصنيفها إلى جمل لها محل من الإعراب، وجمل لا محل من الإعراب، وهو نحو أثقل الدرس النّحوي بأمور غريبة عن الغاية التي تظم من أجلها الجملة، وتخل بالمعاني المتشعبة التي تحتملها بحسب سياقها وقرائنها وطرائق نظمها، فهذه الجمل المدروسة تخلو من أي هدف واضح أو

---

[1] هو الحسين بن الوليد بن نصر أبو القاسم المعروف بابن العريف النحوي الأديب الشاعر: له «شرح كتاب الجمل في النحو» للزجاج. وكتاب «الرد علي أبي جعفر النحاس في كتابه الكافي» وغير ذلك. وكان مقدّما في العربية إماما فيها عارفا بصنوف الآداب. أخذ العربية عن ابن القوطية وغيره، ورحل إلى المشرق فأقام بمصر مدة طويلة وسمع فيها من الحافظ ابن رشيق وأبي طاهر الذهلي وغيرهما، ثم عاد إلى الأندلس فاختاره المنصور محمد بن أبي عامر صاحب الأندلس مؤدبا لأولاده، وكان يحضر مجالسه. ومناظراته مع أبي العلاء صاعد اللغوي البغدادي مشهورة. ينظر: الحموي (ياقوت): معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق إحسان عباس، ج**03**، ص**1164**.

[2] ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله): مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ج**02**، ص**437**

[3] الحصري (ساطع): آراء وأحاديث في اللغة والأدب، ص**107**.

[4] الجواري (أحمد عبد الستار): نحو التيسير، ص**123–124**.

[5] المخزومي (مهدي): في النحو العربيّ نقد وتوجيه، ص**41** وما بعدها.

[6] السامرائي (إبراهيم): الفعل زمانه وأبنيته، ص**204** وما بعدها.

منهج صحيح في دراستها. فما الفائدة من تأويلها بمفرد وما علاقة الجملة بالمفرد كي نؤولها سببا لإعرابها ؟ وما الهدف من دراسة جمل لا محل لها من الإعراب والتمييز بينها بكلام امتلأت به المصنفات والشروح والحواشي دون طائل[1].

[1] الخالدي (كريم حسين ناصح): نظرات في الجملة العربية، ص20.

الفصل الثّالث:

تيسير تعليم النّحو العربي

ويحوي المبحثين التاليين:

- **المبحث الأول:**

قراءة في محاولات التيسير النّحوي قديما وحديثا

- **المبحث الثاني:**

تيسير تعليم النّحو العربي وطرائقه

المبحث الأول:

قراءة في محاولات التيسير النّحوي قديما وحديثا

أولا– أسباب فشل محاولات التيسير النّحوي:

في الفصول السابقة حاولت أن ألخّص أهم محاولات تيسير النّحو العربي وتجديده قديما وحديثا، ومن خلالها يكتشف الدارس والباحث أنّ أغلبها قد باء بالفشل والإخفاق–فيما قرأتُ وتوصلتُ إليه– وأنّ آثارها على تعليم النّحو كان قليلا ومحدودا، وذلك لأسباب كثيرة ومتعددة، خاصّة فيما تعلّق منها بالكتب المؤلَّفة، وربما كان أثر المؤتمرات والنّدوات أكثر جدوى من تلك الكتب، لكونها جهودا علمية جماعية تتبعها توصيات للتطبيق والتفعيل على أرض الواقع، على أنّ الكتب المؤلفة في أغلبها لم تسلم من النّقد والتجريح. وأبدأ بالمحاولات القديمة.

1– المحاولات القديمة:

إذا عدنا إلى جهود التيسير القديمة فسبب الإخفاق فيها يعود إلى كونها اهتمت بالشكل دون المنهج، وحاولت تلخيص أو تبسيط الكتب المطولة فقط، ويُعرف ذلك من خلال محتويات العناوين ومستوياتها: (المقدمة– المدخل– الموجز– المهذب...)، وقد خلت من نظرة شاملة لتصحيح مناهج النّحاة، إلا ما كان من محاولات قليلة هنا وهناك لبعض اللغويين والنّحاة، ولم يكن لها أثر كبير في تيسير النّحو العربي وتخليصه مما أصابه من التعقيد والجمود.

ثمّ إنّ تصوّرهم للتيسير كان قائما على الانتقاء والاختصار من جملة النّحو العلمي المتخصّص، مع تجنّب الإطالة والتعمّق في ذكر القواعد، والاستعانة على توضيح الموضوعات بالأمثلة والتقليل من الشواهد، والوقوف عند حدود العلة التعليمية، والتمييز بين المستويات التعليمية.

أَضِفْ إلى ذلك حركة التأليف عند المتأخرين من النّحاة، التي عنيَت بالمتون والشروح والحواشي، وهي من بين أهمّ أسباب إخفاق النّحو وجموده، لأنّها أضافت للنّحو أعباء جديدة، تمثلت في كثرة التعقيد والتفريع إلى درجة تنفير طلبة العلم من النّحو، واستمرّ تعليم النّحو في المطولات والشروح والمتون، ووقر في الأذهان أنّ علم النّحو قد اكتملت أدواته، ووفّاه القدامى حقّه من الدّرس والاستيعاب والتحصيل، فلم يعد قابلا لشيء من التّعديل والتيسير أو التسهيل، بلْه التجديد والتطوير.

وأهمّ عيوب هذا المنهج في تدريس النّحو هو اهتمامه بالنحو الإفرادي على حساب النّحو التركيبي، إذ يبدو النّحو فيه مفردات متناثرة، لا نحو جمل وتراكيب، كما أنّ أمثلته جافّة ومصطنعة، بعيدة عن احتياجات المتعلم ومتطلبات عصره. وطريقته الحفظ والاستظهار، وإهمال الممارسة والاستعمال، والبعد عن واقع الحياة، فكم من نحويّ حاذق يعجز عن الاستعمال الصحيح للغة في الكلام والكتابة[1].

أمّا المحاولة الجريئة التي ارتسمت على شكل ثورة علمية، ورفع لواءها ابنُ مضاء القرطبي لتجديد النَحو وتيسيره، وتخليصه من كثرة الافتراضات والتأويلات التي لازمت النّحو وأضحت جزءا لا يتجزأ منه، في كتابه: "الرّد على النّحاة"، فقد بقيَتْ حبيسة كتابه، ولم يأبه لها النّحويون الذين عاصروه، ولا الذين جاؤوا بعده، بل وازدادوا تمسكا بمنهج القدماء حتى العصر الحديث.

2- المحاولات الحديثة:

أمّا المحاولات التيسيرية في عصرنا الحديث فأسباب الفشل والإخفاق فيها كثيرة، نذكر منها:

1. أنّ بناء نحونا العربي هو حصيلة عدة قرون متواصلة، جعلته صرحا شامخا وجهدا عقليا من الطراز الأول، ولذا فإنّ نقضه ليس بالأمر الهيّن، ولا بالسهولة المتخيّلَة.
2. غرابة الاقتراحات المطروحة، لأن معظمها يتصيّد أضعف الآراء في المدارس النّحويّة القديمة، ولاسيما النّحو الكوفي، بداعي سهولتها واقتباسها من التراث النّحوي القديم.

[1] صاري (محمد): تيسير النّحو موضة أم ضرورة، ص191.

3. أنّ معظم المختصين بالنّحو وتعليمه، يثقون كلّ الثقة بالنّحو القديم، ويرون أنّه لا يحتاج إلى تجديد، بعد أن مضى عليه ذلك الأمد الطويل من السّنين، يتقبّله جهابذة العلماء وأئمة النّحو، ولو كان فيه نقصٌ أو اضطرابٌ أو قصورٌ لكانوا أهدى النّاس إليه، وأجدرَ منّا بمعرفته.
4. الخوف من حدوث هوّةٍ واسعة، وانقطاع شديدٍ بين هذا النّحو الجديد الغريب، وبين ماضيه الموروث، وكذلك بينه وبين النّحو التقليدي الذي سيتابع دراسته الطلاب المختصّون به في كليات الآداب واللغات في الجامعات، فيجدون بين أيديهم علما غريبا لا عهد لهم به، ومصطلحات لم يألفوها، ولا حفظوها، وفي ذلك تفريط وشطط[1].
5. كثرة الخلافات والاتجاهات المتعلقة بتيسير النّحو وتجديده عند المعاصرين، فقد أحصيتُ في الفصل الثالث من الباب الأول، ثلاثة اتجاهات تختلف فيما بينها، في الرؤية والمنهج والطرح، وأغلبها لا يسلم من النّقد والتجريح، مع كونها جهودا فردية لا تجد لها أثرا على أرض الواقع.
6. الخلط دوما بين الجانب العلمي والتعليمي للنّحو العربي، ولكلّ منهما منهجه وأدواته، فالجانب العلمي له علماء يبحثون فيه وفق منهج مناسب له، ومهما اختلفت منطلقاتهم ورؤاهم، فإنهم يتفقون على دراسة هذا العلم لذاته، والوصول بدراساتهم إلى أقصى الغايات لكشف حقائقه ومشكلاته. أما الجانب التعليمي فهو الطريقة المتوخاة لتدريس النّحو لطالبيه ومتعلّميه حسب مستوياتهم، للانتفاع به في كل مجالات الحياة.
7. توجّهُ معظم محاولات التجديد والتيسير صوب النّحو العلمي ومناقشة قضاياه بإسهاب، أما الجانب التعليمي فلم تُرصَد له جهود كبيرة، وكان في أغلبه قائما على النّحو التقليدي[2].

[1] فاخوري (محمد): تعليم النحو العربي بين التيسير والتجديد. ص157.

[2] جعفري (أحمد بن بلقاسم): جهود تيسير النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دراسة في المنهج والمضمون، ابن مضاء القرطبي والدكتور شوقي ضيف أنموذجا، ص05.

8. غياب قوة القرار المُلزِمة والموحِّدة لكل الناطقين بلغة الضاد، فرغم وجود الهيئات المخوَّلة رسميا للنهوض بهذه العمليّة مثل الجامعة العربية والمجامع اللغوية العربية، إلا أنّها لم تفعل شيئا، أو تخشى لا التورّط في العمليّة التيسيرية لأسباب كثيرة.
9. غياب برنامج موَحَّد في المدارس والجامعات العربية لتدريس اللغة العربية عامة والنحو العربي خاصة.
10. الاتجّاه بالنّحو نحو المناهج اللسانية الحديثة، وهذا باب آخر من تعقيد النّحو وتحميله ما لا يطيق من مصطلحات ومفاهيم جديدة، لا تُفهَم إلا في محيط فكري خاص بعيدا عمّا ألِفَه النّحو من قبل، وكأنّ النّحو لم يكتفِ بتلك الصعوبات التي ذكرنا، حتى تضع هذه المناهج اللسانية الحديثة أثقالها وأوزارها عليه. و"يدعو روادها إلى مراجعة أسس التراث النحوي، ووضع تصوّر جديد مبني على نظريات جديدة تحمل أسماء البنيوية والتحويلية والتوليدية"[1].
11. رغم كل المحاولات لتيسير النّحو وتجديده، إلا أنّ الشكوى من صعوبة النحو لا تزال قائمة، والنّفور منه هو الغالب على الدّارسين له، وهذا يقودنا إلى القول إنّ جميع المحاولات لم تستطع أن تُوقِف هذا التذمّر ولم تُقدّم جديدا، ولم تفعل شيئا يُعيد للنّحو حيويّته، لأنها لم تُصحّح وضعا، ولم تُجدّد منهجا، ولم تأتِ بجديد إلا إصلاحا في المظهر، وأناقة في الإخراج، أمّا القواعد فهي هي، وأما الموضوعات فكما ورثناها، حتى الأمثلة لم يُصِبها من التجديد إلا نصيب ضئيل[2].

[1] ولد أباه (محمد مختار): تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص546–547.
[2] المخزومي (مهدي): في النحو العربي نقد وتوجيه، ص15.

ثانيا– دواعي التيسير النّحوي وطرائقه:

1– دواعي التيسير النّحوي:

أ– نفور الطلبة من دراسة النّحو العربي:

يكاد يتّفق المدرسون والمعلمون الذين يتعاطون تدريس مادة النّحو العربي، أنّ أغلب تلاميذهم وطلابهم ينفرون من هذه المادة ويعزفون عنها ويتبرّمون منها، ذلك لأنّهم لا يتذوّقونها على كل حال، بل تُفرَض عليهم للحفظ والاستظهار، ولا يجدون لها أثرا جماليا في أذهانهم، أو واقعا مُسَطّرا في حياتهم، إذ سُرعان ما ينتقلون إلى الحديث بلهجات عاميّة عهدوها في مجتمعاتهم.

وقد تفطّن ابن خلدون(ت**808**ه) للفرق بين العلم بالنّحو، والملكة اللغوية التي تبعث الطالب على الإبداع والتواصل مع الآخرين، إذ يقول: « وهكذا العلم بقوانين الإعراب مع هذه الملكة في نفسها، فإنّ العلم بقوانين الإعراب إنما هو علم بكيفية العمل وليس هو نفس العمل. وكذلك تجد كثيرا من جهابذة النّحو، والمهرة في صناعة العربيّة المحيطين علما بتلك القوانين، إذ سئل في كتابة سطرين إلى أخيه أو ذي مودّته، أو شكوى ظلامة أو قصد من قصوده، أخطأ فيه الصواب وأكثر من اللحن، ولم يجد تأليف الكلام لذلك، والعبارة عن المقصود فيه على أساليب اللّسان العربيّ »[1].

فهذه قواعد تُكتَب بماء الذّهب في تعليم النّحو، يسترشد بها المدرسون ويؤدّون وظيفتهم من خلالها على أكمل وجه، إذ إنّ التركيز على النّحو لذاته يبعث على الملل والجفاف، فهو آلة ووسيلة لا غاية في حدّ ذاتها، خاصة للطلبة والدارسين، وفي هذا السياق يقول ابن خلدون أيضا: « وأما العلوم التي هي آلة لغيرها مثل العربية والمنطق وأمثالها فلا ينبغي أن ينظر فيها إلا من حيث هي آلة لذلك الغير

[1] ابن خلدون (عبد الرحمن): المقدمة، ص**729**.

فقط، ولا يُوسَّع فيها الكلام ولا تفرّع المسائل ؛ لأن ذلك مُخرِج لها عن المقصود ، إذ المقصود منها ما هي إلا آلة له لا غير ، فكلما خرجت عن ذلك خرجت عن المقصود وصار الاشتغال بها لغواً مع ما فيه من صعوبة الحصول على ملكتها بطولها وكثرة فروعها. وربما يكون ذلك عائقاً عن تحصيل العلوم المقصودة بالذات لطول وسائلها..»[1].

وقد ضرب ابن خلدون مثالا على ذلك، وهو ما وقع فيه النّحويون القدامى وغيرهم، حينما ركّزوا على النّحو لذاته، فابتعدوا عن المقصود والغاية الحقيقية المتوخاة منه: « وهذا كما فعل المتأخرون في صناعة النّحو وصناعة المنطق وأصول الفقه، لأنهم أوسعوا من دائرة الكلام فيها وأكثروا من التفاريع والاستدلالات بما أخرجها من كونها آلة وصيرها من المقاصد..فإذا قطعوا العمر في تحصيل الوسائل فمتى يظفرون بالمقاصد ؟ »[2].

ب- جمود القواعد النحوية:

وممّا يدعونا إلى التيسير كذلك ما تحويه هذه القواعد النّحوية من جفاف وتعقيد، وتفريعات كثيرة لا يكادون يبلغ أصحابها منها غاية أو يصلون فيها إلى نهاية، وكل هذا يؤدي بهم إلى النّفور منها، وبالتالي النّفور من اللغة العربية والارتماء في أحضان اللغات الأجنبية الأخرى، التي يجدون فيها مجالا خصبا للدراسة، وسهولة في التعلم والأداء، وتماشيا مع متطلبات العصرنة والعولمة.

ج- انفصال النّحو عن الحياة:

إنّ النّحو الذي نشأ باعتباره مدافعا عن اللغة والدين وحارسا لهما ضدّ اللحن وأخطاره كان من المنطقي أن يفرض ديكتاتوريته وديكتاتورية علمائه. هذه الديكتاتورية التي كانت بحاجة لكي تتواصل إلى أن تمنع الاجتهاد وأن تستعبد علماء النّحو أنفسهم، كما يفعل كلّ منعٍ لاجتهاد، وكلّ قمعٍ لحرية البحث العلمي. فكانت النتيجة المنطقية لكل ذلك هي انفصال النّحو عن الحياة، وعن لغة الحياة،

[1] ابن خلدون (عبد الرحمن): المقدمة، ص700.

[2] المرجع نفسه.

ويؤدّي انفصال النّحو عن لغة الحياة وتعاليه عليها مع إقفال كل باب للاجتهاد إلى خلق وهْمٍ مؤدّاهُ أن النّحو علم عُلوي لا يتّصل بالجماعة اللغوية ولا يحتاج إلى العودة المتواصلة إليها[1].

د- تقريب النّحو لأبناء العربية وغيرهم:

ومن أهم الدّواعي أيضا تيسير النّحو العربي على أبنائنا حتى يتقوّم لسانهم، وتستقيم أفكارهم، ويحصل التواصل الفكري بينهم في دقّة وإحكام، وتيسير العربية للراغبين في تعلّمها من أبناء الشعوب الإسلامية، ليتمكّنوا من أساليبها في التعبير، ويدركوا حقيقة ما يُراد بها من المعاني[2].

من أجل هذا أرى ويرى كثير من المُنصِفين، أن التّيسير أصبح ضرورة ملحّة، وحاجة ماسّة في ظل هذه التطورات السريعة التي تشهدها ساحة اللغة والفكر، وأنّ الحديث عنه لم يُطوَ بعد، بل ينبغي أن تتضافر الجهود، وتُبذَل المساعي الحثيثة لأجل ذلك. وأقول هذا الكلام ردّا على كثير الدارسين للنّحو العربي، الذين يرفضون هذه الدّعوات، بل يواجهونها بشراسة وبكل ما أوتوا من قوة العلم وسلطة القرار.

2- اختلاف مصطلحات التيسير النّحوي:

مسألة تيسير النحو قديمة حديثة أدركها القدماء، وأولوها عنايتهم، وخصّوها بكتب تظهر وعْيَهم بها، واستخدموا عناوين أخذت بعدا تعليميا تربويا، وبعدا تحفيزيا، وقد أشرنا إلى بعضها في الفصل الأول من الباب الأول نذكر منها: (الموجز في النّحو)، و(المختصر في النّحو)، و(الواضح في النّحو)، و(الإشارة في النّحو)، و(الإقناع في النّحو)، و(المهذب في النّحو)، و(الوجيز في النّحو)، و(الإفادة في النّحو)، و(كفاية المبتدئ) وغيرها من العناوين.

فالتيسير عندهم كان قائما على الانتقاء من جملة النّحو العلمي، وتجنب الإطالة والتعمق في ذكر القواعد، مع أنّ النّحو في هذه الكتب هو النّحو نفسه عند من سبقوهم، والفارق بينهما هو في طريقة عرضه بصورة موجزة ومختصرة من النّحو الكلي.

---

[1] كلفت (خليل): من أجل نحو عربي جديد، ص16.

[2] الجواري (أحمد عبد الستار): رأي في تيسير تعليم النّحو، ص158.

أمّا المُحْدَثون فجاءت جهودهم على نحوٍ واضح، وطريقة جديدة مبتكرة لم تكن معهودة عند النّحويين القدامى، والمصطلحات التي رافقت محاولات تجديد النحو وتيسيره قد انطلقت على الخصوص مع مطلع القرن العشرين، وهي على النّحو التالي: الإحياء، والإصلاح، والتبسيط، والتجديد، والتيسير.

وهذه المصطلحات التي رافقت محاولات التجديد والتيسير في النحو العربي والمفاهيم التي ارتبطت بها كانت متداخلة، ولا يوجد ضابط عند العلماء لاستخدامها، فوردت تارة على سبيل الترادف، وأخرى على سبيل الإتباع، فلم تكن ذات معان مطّردة، ولم تحقق الحدّ الجامع المانع الذي نعرف منه بداية هذا المصطلح ونهايته، وأوجه اتفاقه وافتراقه، بل كانت مختلطة، غابت معها مؤشرات الدلالة الاصطلاحية، وإن بدت ملامح اتفاق في التوجه[1].

وقد تمّ استخدام هذه المصطلحات كما يلي:

1. **الإحياء:** ورد هذا المصطلح في الثلث الأول من القرن العشرين عنوانا لكتاب إبراهيم مصطفى "إحياء النحو".
2. **الإصلاح:** ورد في أعمال وزارة المعارف المصرية، ورده عدد كبير من المهتمين في ميدان التعليم، وجاء الإصلاح عنوانا لكتاب عبد الوارث مبروك "في إصلاح النحو العربي".
3. **التبسيط:** ورد في الثلث الأول من القرن العشرين في مقال لحسن الشريف بعنوان "تبسيط قواعد اللغة العربية" نشر في مجلة الهلال العدد **46** عام (**1938م**).
4. **التجديد:** ورد في منتصف القرن العشرين عنوانا لعدد من الكتب منها كتاب شوقي ضيف "تجديد النّحو".
5. **التيسير:** ورد في ثنايا كتاب إبراهيم مصطفى، واستخدمه شوقي ضيف عنوانا لكتابه "تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا".

[1] بسندي (خالد بن عبد الكريم): محاولات التجديد والتيسير في النحو العربي، ص21.

وما طرحَتْهُ هذه المصطلحات يقوم في مجمله على حذف بعض الأبواب النحوية بحجّة أنها لم تعد مستخدمة، وتقديم بعض الأبواب وتأخير بعضها الآخر، وحذف الشواهد النحوية القديمة، والوقوف عند الأمثلة الجديدة المستقاة من الواقع، واختصار المادة أو عرضها بطريقة مشوقة للمتعلم، فلم تقدم مضامين حقيقية عملية لنحو مقترح، بل بقيت في إطار التنظير وركّزت في أغلبها على تيسير النّحو العلمي التخصصي[1].

3- طرائق التيسير النّحوي:

سلك النّحاة القدامى مسلكا ظنّوه هو من باب تيسير النّحو حينما ألَّفوا المختصرات أو حذفوا بعض الشروح والحواشي، لأنّ التطويل مع التبسيط أفيد وأنفع تربويا من الاختصار والإيجاز مع الإبهام والتعقيد. ولكنّ هذا كلّه لم يكن كافيا ليُخلّص النّحو من عيوبه وعِلاّته التي ارتبطت بهِ من حيث المنهج والإجراء.

وقد تفطّن لهذا قديما العلامة ابن خلدون، وبيّن خطأه في التدريس حين قال: « ذهب كثير من المتأخرين إلى اختصار الطرق والأنحاء في العلوم، يولعون بها، ويدوِّنون منها برنامجا مختصرا في كلّ علم يشتمل على حصر مسائله وأدلتها باختصار في الألفاظ، وحشو القليل منها بالمعاني الكثيرة، وربما عمدوا إلى الكتب الأمهات المطوَّلَة في الفنون للتفسير والبيان، فاختصروها تقريبا للحفظ...وهو فساد في التعليم، وفيه إخلال بالتحصيل، وذلك لأنّ فيه تخليطا على المبتدئ بإلقاء الغايات من العلم وهو لم يستعد لقبولها بعد، وهو من سوء التعليم »[2].

[1] بسندي (خالد بن عبد الكريم): محاولات التجديد والتيسير في النحو العربي، ص21.

[2] ابن خلدون (عبد الرحمن): المقدمة، ص695.

وفي هذا الصّدد كذلك يرى د. مهدي المخزومي أنّ التيسير ليس اختصاراً، ولا حذفاً للشروح والتعليقات، ولكنّه عرض جديد لموضوعات النّحو يُيسِّر للناشئين أخذها واستيعابها وتمثّلها، ولن يكون التيسير وافيا بهذا ما لم يسبقه إصلاح شامل لمنهج هذا الدّرس وموضوعاته، أصولا ومسائل[1].

هذا وقد ارتبط تجديد النّحو بالانصراف عن نظرية العامل، وإعادة تنسيق أبواب النّحو، ووضع ضوابط وتعريفات دقيقة وجديدة لها، وإضافة أبواب جديدة، فضلا على حذف زوائد كثيرة في النحو العربي، ومنع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات[2].

وهناك مفهوم آخر لتجديد النّحو، وهو تيسير تعليم النّحو، ومحاولة تبسيطه وتقريبه من الناشئة والمتعلمين، وهو ما يراه الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، إذ يقول: « هو تكييف النّحو والصّرف مع المقاييس التي تقتضيها التربية الحديثة عن طريق تبسيط الصورة التي تعرض فيها القواعد على المتعلّمين فعلى هذا، ينحصر التّيسير في كيفية تعليم النّحو، لا في النحو ذاته »[3].

نعم إنّ اختيار الطرق المناسبة لتدريس النّحو العربي أمر مرغوب فيه، لتبسيطه وتقريبه من المتعلمين، ولكن هل نستطيع أن نغفل ما علق بالنّحو العربي من شوائب، وما آل إليه من جمود وتعقيد، وقد دقّ ناقوس خطره القدماء والمحدثون، فلا يمكن القول بحال أنّ التيسير ينحصر في الكيفية لا في الذات، بل فيهما معاً.

وفي مباحث هذه الرسالة حاولتُ الجمع بين هذين المنهجين، فأعرض لمناهج النحاة، وما جرّته على النّحو من صعوبة ومشقّة، بغية التيسير فيها حذفا أو تعديلا، ثم أعرض إلى تيسير تعليم النّحو،

[1] المخزومي (مهدي): في النحو العربي نقد وتوجيه، ص15.

[2] بسندي (خالد بن عبد الكريم): محاولات التجديد والتيسير في النحو العربي، ص08.

[3] الحاج صالح (عبد الرحمن): أثر اللسانيات في النهوض بمستوى اللغة العربية، ص22–23.

وذلك مبحث لا يقلّ أهميّة عن سابقه، وقد أقيمت لأجله المؤتمرات والنَّدوات بعدما فشلت أغلب محـاولات تيسير النّحو في منهجه وبعض قضاياه.

المبحث الثاني:

تيسير تعليم النّحو العربي وطرائقه

أولا– الشكوى من صعوبة النّحو قديما وحديثا:

علمنا ممّا سبق أنّ الشّكوى من النّحو العربي ومن قواعده وموضوعاته وقضاياه قديمة قِدم نشأته، فلم يخلُ زمان من التّعرض لها، وحسبنا في ذلك تذمّر الدّارسين قديما وحديثا من النّحو ومن صعوبة فهمه وإدراك قوانينه، والإعراض عنه وانتقاد حَمَلَتِهِ من النّحويين واللغويين، وهذا يعكس بمرارة معاناة أهله وأصحابه، فضلاً عن الوافدين عليه من غير أهل العربية.

وقديما قال الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت**170**ه) مبيّنا مشقّة طريق تعلّم النّحو: « لا يصل أحد من علم النّحو إلى ما يحتاج إليه حتّى يتعلّم ما لا يحتاج إليه »[1]. والروايات المبثوثة في ثنايا كتب اللغة والأدب التي تؤكّد هذا المعنى كثيرة، نذكر منها أنّ أحدهم استصعب باب العدد فقال:

فِـي النَّـحْـوِ لاَ يَـقْـهَـرُنِـي إلاَّ تَـفَـاصِـيـلُ الْـعَـــدَدْ[2]

وهذا ثانٍ من الأعراب كان مُعجَبا بالنّحو، ولكن سرعان ما أعرض عنه بعد أنِ استحال إلى علم معقّد غير مفهوم، وفي ذلك يقول:

---

[1] **الجاحظ(أبو عثمان): الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، ج01، ص37–38**

[2] **الحمزاوي (محمد رشاد): أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص367.**

مَا زَالَ أَخْذُهُمْ فِي النَّحْوِ يُعْجِبُنِي حَتَّى سَمِعْتُ كَلاَمَ الزِّنْجِ والرُّومِ

لَمَّا سَمِعْتُ كَلاَماً لَسْتُ أَفْهَمُهُ كَأَنَّهُ زَجَلُ الغِرْبَانِ وَالبُومِ

تَرَكْتُ نَحْوَهُمْ واللهُ يَعْصِمُنِي مِنَ التَفَحُّمِ فِي تِلْكَ الجَرَاثِيمِ[1]

كما أنّ الشّكوى من النّحو وُلدت مع التصنيف فيه، وظلّت تنتقل من جيل إلى جيل، وترفع الصيحات مطالبة بتيسير النّحو[2]، غير أنّ الشكوى من النّحو في قرونه الأربعة الأولى كانت أخفّ، لأنّ النّحو في هذه الفترة كان عربيا أصيلا، وإن تسرّب إليه الفكر الفلسفي والمنطق الأرسطي.

أمّا في القرون الموالية لهذا العصر، فالنّحو قد تأزّمت مسائله وقضاياه، وتكلّست قواعده، وانتكست مناهجه، قال بدر الدين النعساني: « وما زال علم العربيّة سهلا على محاولِهِ، قريبا من يد متناوِلِه، والناس في معرفته سواسية، حتى أدخل العلماء فيه ما ليس منه، وشوّهوا وجه محاسنه وضيّقوا مسالكه، فشقّ على طالبيه، وقلّ جدّا عدد المشتغلين فيه...حتّى صار أعقد من ذنب الضبّ، فربّما اشتغل به طالبه وهو في قِماطه، ومات بعد أن جاوز أرذل العمر، وهو لم ينته إلى أوساطه، وهذا من سوء اختيار المتوسّطين، وشدّة جمود المتأخرين »[3].

وفي عصرنا أضحى النّحو العربي لا يلقى من الدّارسين والمثقّفين الذين اجتازوا مراحل الدراسة إقبالا عليه، ولا احتفاء به، ولا يظفر من هؤلاء وهؤلاء بما تظفر به ألوان الدراسة العلمية والأدبية من العناية والاهتمام والولاء، إلا طائفة قليلة، ممّن تضطرهم الدراسات التخصّصية في بعض الكليّات إلى دراسة النّحو، على أنّ مادّة منوطة بهم، مفروضة عليهم، فيعالجوا دراسته في مرارة واستكراه[4].

[1] التوحيدي (أبو حيان): الإمتاع والمؤانسة، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين، ج02، ص139.

[2] عيساني (عبد المجيد): النحو العربي بين الأصالة و التجديد، ص62.

[3] الزمخشري (جار الله): المفصل في علم العربية، وبهامشه المفضّل في شرح أبيات المفصّل لبدر الدين النعساني، ص04–05.

[4] إبراهيم (عبد العليم): النحو الوظيفي، المقدمة ص "هـ".

يقول د.علي أبو المكارم: « لعلّ من المُسَلَّم به عند كثير من الباحثين والدّارسين أنّ النّحو العربي بقدر من الصعوبة كبير. ولقد أدرك هذه الصعاب شيوخُ النّحو وأعلامه كما أحسّها تلاميذه، وليس من شكّ في أنّ نمط المصاعب التي تواجه أولئك غير التي يلمسها هؤلاء، بَيْد أنّ النتيجة التي ينتهي إليها أؤلئك وهؤلاء جميعا هي وجود هذه المصاعب التي تجعل من النّحو العربي علما ينبغي أن تتوفّر الجهود عليه، لتذليل صعابه، وتبسيط مسائله، وتيسير الاتصال به سواء للباحثين فيه، أو الدارسين له »[1].

كما أنّ شكوى المعلِّمين والمتعلِّمين من صعوبة النّحو تزداد يوما بعد يوم، والصّيحات تتعالى من مختلف بقاع الوطن العربي تشكو ضعف المتعلِّمين في اللغة، وعجزَهم عن استخدامها، وجهلهم بأساسياتها، وإقبالهم على اللغات الأجنبية الأخرى، والارتماء في أحضانها، بل وتفضيلها على اللغة الأم[2].

وفي هذا الصّدد يقول د.أحمد عبد الستار: « مازال نحو العربية عند أهلها عسيرا غير يسير، وغير ممهّد، منحرفا إلى غير قصده، لا يخلو من تعقيد، ولا يسلم من انحراف، وما زال هذا النّحو مثار شكوى من المعلِّمين والمعلَّمين على سواء، يبدؤونه فلا يكادون يبلغون منه غاية، أو يصلون فيه إلى نهاية، لا يعرفون مداه، ولا يدركون منتهاه، كلّما توسعوا فيه اتّسع أمامهم مجاله، وتشعبت مسالكه، فشغلتهم فيه الوسيلة عن الغاية. ليصل أنّ الأمر اختلط، واضطرب، وصار معه النّحو مشكلة من مشكلات التعليم في أغلب بلادنا العربية »[3].

ثانيا– تساؤلات هامة حول تيسير النّحو العربي:

1– هل الصعوبة في اللغة أم في نحوها ؟

[1] أبو المكارم (علي): أصول التفكير النّحوي، ص07.

[2] السيد (محمود أحمد): شؤون لغوية، ص65.

[3] الجواري (أحمد عبد الستار): نحو التيسير، ص09.

السؤال الذي يطرح نفسه بصدق وموضوعية، هل مصدر الصعوبة راجع إلى اللغة العربيّة نفسها؛ نظاما ومعنى وإفرادا وتركيبا، أم الصعوبة تكمن في النّحو وقواعده وموضوعاته وقضاياه ؟ ولماذا يضيق الدارسون بالنّحو ويُبغضون حصّته، ويكرهون كتابته، ويستثقلون مسائله وقواعده ؟

ولاشكّ أنّه من الظلم والإجحاف أن ننسب للغة العربية هذه التهمة، فتعلّمها ليس صعب المنال، ولا يستعصي فهمها على طالب العربية إذا بذل في ذلك جهدا، لأنّ هناك فرقا بين اكتساب مَلَكَة اللغة العربية وبين صناعة العربية، وأنّ تلك الْمَلَكَة مستغنية عن تلك الصّناعة، كما يُقرّر ذلك ابن خلدون[1]. والْمَلَكَة كما يُعرّفها تشومسكي: « هي مجموعة القواعد المحدودة التي يستطيع المرء أن يُنتج من خلالها عددا غير محدود من الجمل »[2].

فمن الخطأ الاعتقاد بأنّ النّحو وحده كفيل بإصلاح كلّ الأخطاء والأغلاط، أو امتلاك زمام اللغة، كما أنّ الاعتقاد بأنّ النّحو تِرياقٌ شافٍ من كلّ عيوب العيِّ واللحن والخطل في اللغة هو اعتقاد باطل، وقد أثبتت التجربة فشلَ هذا الاعتقاد في مدارسنا، لأنّ النّحو وسيلة لا غاية[3].

إذن تكمن الصعوبة وتكثر الشكوى من النُّظُم والقوانين التي استخرجها علماء العربية ونحاتها بالاستقراء والسماع، واستنتجوها بالممارسة والتفنن، وتنافسوا في حذقها بالتعليل والقياس والتأويل، حتّى غدت بعيدة عن الاستعمال، متجاوزة في التجريد والافتراض، تُنفّر طالبيها، وتُرهق المتخصّصين فيها.

2- هل للصّنعة النّحويّة عيوب ؟

نعم قد عاب كثير من العلماء والباحثين على النّحويين قديما وحديثا إغراقهم في هذه الصناعة النّحوية، وتأليفهم لكتبٍ تستعصي على الدارسين لها، وتُنفّر قارئيها، وقد تعدّدت أسباب النّحاة في

[1] ابن خلدون (عبد الرحمن): المقدمة، ص729.

[2] حداد (فتيحة): ابن خلدون وآراؤه اللغوية التعليمية، ص160.

[3] ميدني (ابن حويلي): واقع النحو التعليمي العربي بين الحاجة التربوية والتعقيد المزمن، ص132.

ذلك، فمنهم من جعلها على هذا النّحو للتكسّب، وبعضهم من أجل التميز عن العامة ليصبح هذا العلم نخبويا غير مُتاح لكلّ النّاس.

ونذكر على سبيل المثال ما يرويه الجاحظ(ت**255**ه) في كتابه "الحيوان" ، حيث قال: « قلتُ لأبي الحسن الأخفش: أنت أعلم الناس بالنحو فلِمَ لا تجعل كتبك مفهومة كلّها، وما بالنا نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها، وما بالك تُقدِّم بعض العويص وتُؤخِّر بعض المفهوم. قال: أنا لم أضع كتبي هذه لله، وليست هي من كتب الدين، ولو وضعتها هذا الوضع الذي تدعونني إليه لقلّت حاجتهم فيها إليّ، وإنّما كانت غايتي المنالة، فأنا أضع بعضها هذا الوضع المفهوم، لتدعوَهم حلاوة ما فهموا إلى التماس ما لم يفهموا، وإنما قد كسبتُ في هذا التدبير إذ كنت إلى التكسّب ذهبتُ »[1].

فهذا الجاحظ ومن هو في مكانته العلمية المرموقة يعيب على الأخفش صنعته النحوية الموسومة بالغموض والانغلاق على القارئ، ويطالبه بالإفهام لأنّه هو الهدف المنشود من التأليف، وذلك لإيصال وإبلاغ المادة العلمية للطلبة والدارسين، فكانت الإجابة كما ترى.

ومن المحدثين الذين عابوا هذه الصنعة النّحوية د.مهدي المخزومي الذي يقول: «...فأساؤوا فهم الدرس النّحوي، وتناولوا اللغة وكأنّها درس نظري، ونظروا إلى قوانينها نظرة عقلية...حتى صار النّحو عندهم مجموعة من الأصول النّظرية الجافة الجامدة، ويُبالغون في تحكيم المنطق والاعتبارات الفلسفية في الدّرس النّحوي »[2].

[1] **الجاحظ(أبو عثمان): الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، ج01، ص92.**

[2] **المخزومي (مهدي): أعلام في النّحو، ص07 .**

3– هل هناك جدوى من تدريس قواعد النحو ؟

انقسم الباحثون والدارسون في هذا الشأن إلى فريقين؛ فريق يرى بعدم جدوى تدريس النّحو وقواعده، وأنّه يمكن الاستغناء عنه، مع الاكتفاء بكثرة التدريب على الأساليب الصحيحة قراءة وكتابة، والعناية بأسلوب الكلام في التدريس، لأنّ تخصيص حصص لدروس القواعد ضرب من العبث ومضيعة لوقت التلاميذ وجهودهم بدون جدوى، واحتج هذا الفريق بما يلي[1]:

- أنّ الطفل يلجأ إلى المحاكاة في أول مراحل النطق بألفاظ اللغة، فهو يسمع اللغة، وينطق بها، ويحسن استعمالها، ويتواصل مع الأفراد المحيطين به، دون أن يحتاج إلى شرح وتفسير لها، إلا حين يكبر وتتسع حاجته إلى ثروة جديد من الألفاظ يديرها في كلام أدبي، فلا داعي لأن يُدرّس قواعد اللغة في سنّ مبكرة، بل يجب التركيز على اكتساب اللغة، فإذا كبر وظهرت حاجته إليه درس ما يحتاج من قواعد اللغة.
- أنّ اللغة نشأت قبل نشأة القواعد، وعاشت أزمة طويلة سليمة غنية عن القواعد، وكان أعراب البادية وهم لا يعرفون للغتهم أصولا وقواعد، هم المرجع الذي اعتمد عليه العلماء في وضع القواعد.
- أنّ القواعد صعبة جافّة، تُسئم التلاميذ وتُنفّرهم، وهي ليست إلا نوعا من التحليل الفلسفي المنطقي، وهي –إلى ذلك– أمور معنوية تجريدية، والتلميذ إنّما يميل إلى المحسات وفيها كثير من التحليل الذي يعجز عنه صغار التلاميذ، والتقاسيم والمصطلحات التي تثقل عليهم.
- أنّ تدريس القواعد مادّة مستقلة، قد يحمل التلاميذ أن يعدّوها غاية في ذاتها؛ فيستظهروها استظهارا، دون تفهّم وتعقّل، ويُهملوا جانبها التطبيقي، وغايتها العمليّة.

---

[1] ينظر: إبراهيم (عبد العليم): الموجه الفني لمدرسي اللغة العربية، ص203–204. و زايد (فهد خليل): أساليب تدريس اللغة العربية بين المهارة والصعوبة، ص163– 164. وإسماعيل (زكريا): طرق تدريس اللغة العربية، ص198–199. ونقودي (صباح): تعليمية القواعد النّحويّة ودورها في تنمية اللغة، ص20 وما بعدها.

- ثبت أنّ القواعد قليلة الجدوى في صيانة اللسان والقلم عن الخطأ، بدليل أنّ أكثر التلاميذ حفظاً لها، واستظهارا لمسائلها، يُخطئ في كتابته خطا فاحشاً.
- أنّ القواعد عديمة الجدوى في إقدار التلاميذ على التعبير، فكثير منهم يحفظون القواعد، ولكنّ أسلوبهم ركيك، وعبارتهم رديئة، وإنشاءهم ضعيف بوجه عام، وقد لوحظ أنّ كثيرا من الأدباء المرموقين قليلو الإلمام بالقواعد، ومن هذا يتبيّن أنّه لا صلة بين حفظ القواعد وإجادة التعبير.

أمّا الفريق الثاني فيرى أنّ تدريس القواعد أمر لا مناص منه ولا يمكن الاستغناء عنه، وناقشوا رأي المعارضين بحجج، كما يلي[1]:

- أنّ القواعد وسيلة لتجنب الأخطاء أثناء الحديث والكتابة والقراءة، فإذا ما أحسّ التلميذ بموقف لغوي صعب رجع إلى القاعدة كي يُصوِّب نفسه.
- أنّ القول بأنّ محاكاة الأساليب الصحيحة تُغني عن تدريس القواعد، أمر مقبول في ظاهره، ولكنّ مثل المحاكاة غير متوافرة، حتى في دروس اللغة العربيّة نفسها، وطغيان اللغة العامية –كذلك– يعوق هذه الوسيلة.
- أنّ القواعد تنمّي قدرات التلاميذ القدرة على التفكير والتعليل والاستنباط، وتُعوِّدهم دقّة الملاحظة، والموازنة بين التراكيب المختلفة والمتشابهة. وهذه الجوانب من الأهداف الهامّة التي تسعى المدرسة لتحقيقها.
- أنّ القواعد تُمرِّن التلاميذ على دقّة التفكير، وعلى البحث العقلي، والقياس المنطقي، والتلاميذ في حاجة إلى هذا، متى وصلوا إلى سن معيّنة، ومن واجب المدرِّسين جميعا أن يعملوا على رفع

[1] ينظر: إبراهيم (عبد العليم): الموجه الفني لمدرسي اللغة العربية، ص204–205. و زايد (فهد خليل): أساليب تدريس اللغة العربية بين المهارة والصعوبة، ص51. وإسماعيل (زكريا): طرق تدريس اللغة العربية، ص200. ورواي (صلاح): الطريقة المثلى لتدريس قواعد النحو في مراحل التعليم العام المختلفة، (دط)، القاهرة، دار غريب، 2009، ص52. ونقودي (صباح): تعليمية القواعد النّحويّة ودورها في تنمية اللغة، ص20 وما بعدها.

مستوى التفكير عند التلاميذ، ودروس القواعد من أحسن الفرص التي ينتهزها مدرّسو اللغة العربيّة؛ لإسهامهم في هذا الواجب التعليمي.

- أنّ القواعد تضع أسسا دقيقة مضبوطة للمحاكاة، والمرانة على الأساليب الصحيحة؛ وذلك لأنّ التكرار في المرانة العمليّة لا يُكسب التلميذ صحّة النّطق إذا حدث بدون قيد أو ضابط، ولا يمكن الوصول إلى الاستعمال اللغوي الصحيح بالتدريب العام المبهم، ولكن يمكن ذلك بالتدريب المقيّد، الذي يقوم على أسس محدّدة، لأنّ اللغة العامية السائدة، في البيت والشارع والملعب والسوق تُفسد كل مرانة وكلّ تدريب على استعمال الأساليب الصحيحة، وإذن فلا بدّ من قواعد يرجع إليها حين الشكّ واللبس، وشتّان ما بين عادة تقوم على المحاكاة المجرّدة، وأخرى تعتمد على أحكام وأصول.

وللتوفيق بين الرأيين أقول: إنّ الرافضين لتدريس القواعد النّحوية معذورون لما دعوا إليه، وحججهم قويّة وكافية لدحض المخالفين، فجفاف قواعد النّحو وصعوبتها لا تخفى على أحد، ولكنّ هذا الموقف مبالغ فيه، فالقواعد تُدرّس في مرحلة متأخرة بعد أن يتمكّن الطفل من اكتساب اللغة والتحكم في زمامها، فيحتاج إلى القواعد ليضبط لغته ويُقوّمها، ولكنّ حاجته إليها تكون محدودة، والتعمّق فيه من شأن المتخصّصين والدارسين للنّحو العربي في الجامعات، كما أنّ القواعد غالبا إنّما تكون موجّهة نحو الأعاجم الراغبين في تعلم اللغة العربية، فهي تُقدّم خدمة تربوية لغوية، ولكن أن تُصبح جامدة تُرهق أهلها وتُنفِّرهم فهذا أمر مرفوض.

ثالثا– السبل إلى تيسير النّحو:

وُجدت محاولات تيسيرية وتجديدية كثيرة للنّحو العربي قديما وحديثا، شملت مناهجه وموضوعاته وقضاياه، وقد تطرقنا إلى بعضها في الفصول السابقة، ولكنّ اختلاف طرقها وتشعب أفكارها وآرائها حال دون الوصول إلى المبتغى، وبقيت الدعوات الرسمية الجماعية كالمؤتمرات والندوات حبيسة الأدراج لا

تجد لها أثرا للتطبيق في الميدان. وبعد فشل أغلب هذه المحاولات–فيما توصّلت إليه– ظهرت دعوات أخرى تدعو إلى تيسير تعليم النّحو، وعُقدت لأجلها بعض المؤتمرات.

وإذا سلّمنا بهذه الدعوة الجديدة لتيسير النّحو، فإنّ تيسير تعليمه يقوم على أسس عديدة، ألخصها فيما يلي:

1- التفريق بين النّحو العلمي والتعليمي:

ولكن كيف السبيل إلى تيسير تعليم النّحو، والنّحو نفسه يشكّل معضلة أقضَّت مضجع الأوّلين والآخِرِين ؟

الجواب عن هذا السؤال يكمن في التفريق بين مستوَيَيْن هما: نحو علمي (تخصّصي)، ونحو تعليمي (وظيفي). فالنّحو العلمي: يقوم على نظرية لغوية تَنشُد الدّقة في الوصف والتفسير، وتتّخذ لتحقيق هذا الهدف أدّق المناهج، فهو نحو تخصّصيّ يدرس لذاته، وتلك طبيعته[1]، وميدانه الجامعات ومراكز البحث العلمي، والاجتهاد فيه استمرار للدّرس اللغوي وتثمين لجهود السابقين.

بل إنّه يجب تثمين كلّ الجهود المبذولة لتطويره منذ نشأته إلى عصرنا هذا. والصعوبة التي يُلاقيها دارسوه لا تقلّ صعوبة عما يلاقيه دارسو مواد عسيرة كاللاتينية القديمة، أو التجارب العلمية الدّقيقة، التي تحبس العلماء سنين عديدة بغية الوصول إلى كشفٍ ما، ولكنّه نحو متخصص يُترك لمن شأنهم التخصص فيه، وهم قلّة قليلة، ولا غنى لنا عنهم أبدا[2].

وأمّا النّحو التعليمي: فيمثّل المستوى الوظيفي النّافع لتقويم اللسان، وسلامة الخطاب، وأداء الغرض، وترجمة الحاجة، فهو يركّز على ما يحتاجه المتعلّم، ويختار المادة المناسبة من مجموع ما يُقدّمه النّحو

[1] صاري (محمد): تيسير النّحو موضة أم ضرورة، ص185.

[2] إبراهيم (عبد العليم): النحو الوظيفي، المقدمة ص "و".

العلمي، مع تكييفها تكييفا محكما طبقا لأهداف التعليم وظروف العملية التعليمية. وعلى هذا المستوى ينبغي أن تنصب جهود التيسير والتبسيط[1].

وهذا لأنّ النّحو في نشأته كانت أهدافه تعليمية وظيفية، لتنبيه الأعاجم ومَنْ خالطهم من الأعراب على الأخطاء التي يقعون فيها عندما يقرؤون القرآن أو تكون في كلامهم، مع تصويبهم[2]، يقول عبد القاهر الجُرجاني مبيِّنا وظيفة النّحو: « أنْ يلتحق منْ ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطقُ بها، وإن لم يكنْ منهم »[3].

ولكن سرعان ما تحوّل إلى نحو علمي نظري، وذلك نتيجة لظروف معيّنة فرضتها التّحولات الفكرية على الساحة العلميّة آنذاك. يقول د.مهدي المخزومي: « إنّ النّحو وليد التفكير في القرآن؛ لأنّ العلماء لم يُفكّروا ابتداء في وضع علمٍ يبحث في علل التأليف والإعراب..»[4]. فوقع الخلط بين ما هو تعليميّ وما هو علمي، وتشابكت الأمور وعَسُر الفصل بينها. يقول د.محمد عبد الدايم: « إنّ تراثنا اللّغوي بحاجة إلى تمييزِ ما يتّصل بالتّعليم عمّا يتّصل بالتنظير، فهو بحاجة إلى إعادة تصنيف ونقل..»[5].

وهذا التقسيم إلى تعليمي وعلمي إنّما ساقه الباحثون والدارسون تفاديا لما وقع من خلطٍ بين المستويَيْن، أدّى إلى إصدار أحكام قاسية على النّحو العربي جملة وتفصيلا، لأنّ الفصل بين هذين المستويَيْن، والاضطلاع بكلّ ما يحتاجه كلّ منهما،كفيل بعلاج كثير من المشاكل النّحوية والصعوبات التي تعتري النّحو ودارسيه.

---

[1] صاري (محمد): تيسير النّحو موضة أم ضرورة، ص185.

[2] الأفغاني (سعيد): من تاريخ النحو، ص26 .

[3] الجرجاني (عبد القاهر): دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، ص28.

[4] المخزومي (مهدي): الفراهيدي أعماله ومنهجه، ص41.

[5] ملاوي (أمين): جدل النّص والقاعدة، قراءة في نظرية النّحو العربي، بين النموذج والاستعمال، ص17.

وإذا أصبح النّحو العربي لا يُقدّم خدمة جليلة لأهله وللوافدين على العربية تعلّما وأداء، فبقاؤه على الشّكل الذي هو عليه من الصعوبة والتعقيد والخلط بين مستوياته العلمية والتعليميّة، منفّر للطلبة والدارسين، يقول ضياء الدين بن الأثير(ت637هـ): « أمّا علم النّحو...وهو أوّل ما ينبغي معرفته لكلّ أحد ينطق باللسان العربي لِيَأْمَن مَعَرَّة اللّحن...وإذا نظرنا إلى ضرورته وأقسامه المدوَّنة وجدنا أكثرها غير محتاج إليه في إفهام المعاني »[1].

فالنّقد الذي يمكن توجيهه للنّحاة القدماء هو أنّهم قد قصّروا في الفصل بين النّحو العلمي والتعليمي، ومع ذلك فإننا نجد لديهم بعض المحاولات التي نحت نهج التيسير، ولكنّها جهود لم تُبلور، وتآليف أُهْمِلت في زحمة المدونات النّحوية الضخمة، وطغت على السّاحة اللغوية صراعات بين العلماء حالت دون أن ترتسم معالم تربوية لتُفَرّق بين هذا وذاك.

نعم يمكن لنا أن ننقد النحو العربي القديم لأنّه جهد بشري يمكن أن يعتريه النقص، ولكن بنظرة أخرى وبهدف آخر، وهو أنّ نقد النحّو العربي لا يدخل في إطار تيسير النّحو أبدا، إنّما يدخل في إطار نقد العلوم، وهو عمل مستمر عند الأمم في كل زمان ومكان، أمّا قضية التيسير فإنّ ميدانها تربوي تعليمي يجب أن يخضع لما تخضع له العلوم جميعها من أسس تربوية في اختيار المادة المناسبة، والأمثلة المشوقة، واختيار الطرق التربوية الحديثة لتقديم المادة العلمية.

والحقّ أنّ تأليف النّحو على مستويَيْن؛ وجيزٍ يُفيد منه المبتدئون، ومبسوطٍ يستزيد منه المتخصِّصون، هو أسلوب ناجع من أساليب إنصاف النّحو العلمي كعِلْم قائم بذاته، وتيسير النّحو التعليمي لمتعلِّميه.

[1] ابن الأثير (ضياء الدّين): المثل السّائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق أحمد الحوفي وبدوي طبانة، ص41.

ومسألة التفريق بين المستويَيْن قديمة قِدم النحوي العربي، فهناك روايات تُشير إلى هذه المسألة، وتُبيّن بعضاً من إرهاصاتها، منها ما يُروى أنّ أبا علي الفارسي(ت377هـ) عندما صنّف كتاب الإيضاح لعضد الدّولة البويهي(ت372هـ) وأتاه به قال له: "هذا الذي صنعتَهُ يصلح للصبيان"[1]، وزاد بعضهم أنّ عضد الدّولة استقصره وقال له: "ما زدتَ على ما أعرفُ شيئا وإنما يصلح هذا للصبيان". فمضى أبو علي وصنَّف "التّكملة"، وحملها إليه، فلمّا وقف عليها عضد الدّولة قال: "غضب الشيخ وجاء بما لا نفهمه نحن ولا يفهمه هو"[2].

ومنها أيضا ما يُروى أيضا أنّ جماعة من طلاب علم النّحو انصرفت عن الكسائي(ت189هـ) عندما جلس لتدريسه بأسلوب ميسَّر، فقالوا: "إنْ دام هذا على هذا عَلِمَ النَّحوَ الصّبيانُ"[3]. فها أنت ترى كيف وقع في الخطأ الجسيم هؤلاء القوم الذين أبَوا أن يكون النّحو ميسّرا إلى الدّرجة التي تفهمه فيه الناشئة، وكأنّهم أصرّوا على وجوب كونه معقّدا لا يفهمه إلا الخاصّة والنّخبة.

2- التمييز بين القواعد العلمية والقواعد التربوية:

عند الحديث عن تيسير تعليم النّحو خاصة القسم الثاني منه، وهو النّحو التعليمي الوظيفي، لابدّ من الإشارة إلى أنّ المكتبة النّحوية العربية تضمّ إرثا علميا ضخما يشهد على الجهود الكبيرة التي بذلها لغويونا القدامى، وتتميز مؤلفاتهم النّحوية بشموليتها واحتوائها زاد معرفيا كبيرا، ولكن في هذه الكتب اكتست الآراءُ اللغوية صبغةً فلسفية في الكثير من الأحيان، وارتكزت قواعد النحو فيها على كثرة العلل والأقيسة والخلافات والردود على المعارضين[4].

[1] ابن الأنباري (أبو البركات): نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السامرائي، ص233.
[2] الحموي (ياقوت): معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق إحسان عباس، ج02، ص813.
[3] ابن النديم (أبو الفرج محمد): الفهرست، تحقيق رضا تجدد، ص73.
[4] عيساني (عبد المجيد): النحو العربي بين الأصالة و التجديد، ص61.

ومن هذا المنطلق لم تعد المادة النحوية القديمة صالحة لأن تُؤخذ كلُّ قواعدها للتعليم، وأصبح ضروريا التمييز بين القواعد العلمية والقواعد التربوية، وذلك لأنّ القواعد التربوية تقوم على اختيار مادة تعليمية من ضمن القواعد العلمية[1]. ولأجل أن يُعاد للقاعدة النّحويّة اعتبارها التربوي الصحيح ينبغي إمعان النّظر في إمكانات تلبية الحاجة الملحة إلى تعلّم النّحو العربي وتذليل صعابه[2].

3- تبسيط القواعد النّحويّة:

إذا كانت القواعد النحوية في النّحو القديم تتسم بالتجريد؛ ونحن ننشد التيسير، فمن الضروري تبسيطها وتجنّب الإسراف في إثارة القضايا الفكرية العميقة الدقيقة والغامضة، مع إشعار المتعلّم بأنّ تلقّيه للمعلومة يفتح له بابا في اللغة التي يحتاجها في حياته اليومية، فتقرَّب له بشكل تطبيقي يُلامس حاجته الفكرية والاتصالية، ويكون هدفها البعيد إكسابه المهارة اللغوية، وترسيخ الفصحى لديه[3]، فالقواعد النّحوية لابد لها أن تهدف إلى كيفية استعمال اللغة[4].

كما ينبغي لهذه القواعد النّحوية التي تنهض بهذه الوظيفية التعليمية، أن تكون محدودة محكمة، لا تُربك الدارس ولا تُشوّش عليه، بعيدة عن التعقيد والنيل من عزيمته في التعلم والإقبال عن النّحو، كما أنّها قواعد تتوخى إيقاظ الملكة والرياضة الذهنية، دون أن تُثقل الذّهن، أو تُرهق الحافظة، تنمو وتتطور حتى تُصبح مهارة لغوية مكتسبة من التجارب والممارسة العمليّة[5].

---

[1] زكريا (ميشال): الألسنة التوليدية والتحويلية و قواعد اللغة العربية، ص21.

[2] ميدني (ابن حويلي): واقع النحو التعليمي العربي بين الحاجة التربوية والتعقيد المزمن، ص137.

[3] القوزي (عوض): تيسير تعليم النّحو، ص355.

[4] زكريا (ميشال): الألسنة التوليدية والتحويلية و قواعد اللغة العربية، ص21.

[5] إبراهيم (عبد العليم): النحو الوظيفي، المقدمة ص "و".

4– اعتبار النحو وسيلة لا غاية:

تعليم التلاميذ القواعد النحوية ليس غاية في حدّ ذاته، بل هو وسيلة لتعلّم اللغة العربية بمهاراتها الأساسية، ويستوي الدارسون جميعهم في ضرورة أخذ نصيب من المادة يُمَكِّنهم من تحصين ألسنتهم و تعويدها النطق السليم، الذي هو الهدف الأسمى المطلوب[1].

وقريب من هذه الفكرة قول الجاحظ(ت**255**هـ): « أما النّحو فلا تشغل قلب الصبي منه إلا بقدر ما يؤدّيه إلى السّلامة من فاحش اللحن، ومن مقدار جهل العوام في كتابٍ إن كتبه وشعرٍ إن أنشده، وشيءٍ إن وصفه، وما زاد على ذلك فهو مشغلة عما هو أولى به ومذهلٌ عمّا هو أرد عليه من رواية المثل والشاهد والخبر الصّادق والتعبير البارع »[2]. فأمَر المدرّسين بمراعاة حاجة المتعلمين دون إسراف فيما هم في غنىً عنه.

5– مراعاة حاجة المتعلّم في كلّ مرحلة:

يصبح التيسير فعّالا عند تحبيب النّحو وتقريبه للنّاس عامة وللطلبة خاصة، وهذا لا يتأتّى إلا بمراعاة حاجة المتعلّم في كلّ مرحلة من مراحل التلقي، فلا يُعطى فوق ما يحتمل، ولا ينبغي تعريض عقل المتعلّم لمعلومة يشعر معها بالاستخفاف بقدراته الفكرية، فينصرف عن التحصيل الجادّ ويزهد في العلم كلّه.

6– تحبيب النّحو وتقريبه للمتعلّمين:

كما يجب تحبيب النّحو وتقريبه للمتعلمين، وهذا بإحداث صلة وثيقة بين النّحو العربي والدّارس له تصل إلى حدّ العشق به، عن طريق توجيه المتعلّمين إلى تراثنا العربي شعرِه ونثرِه قراءةً وفهماً، يقول

[1] عيساني (عبد المجيد): النحو العربي بين الأصالة والتجديد، ص275.

[2] الجاحظ (أبو عثمان): رسائل الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، ص38.

د.عبد العزيز الشعلان: « إنّ علينا أن نغرس في النّاشئة حبّ الفصحى، وحبّ الأدب العربي أوّلا، ونساعدهم على تذوّقه قبل الشروع في وسائل حذق صناعته واستخلاص القواعد النّحويّة التي تحتاج في استنباطها إلى الدربة والأذهان القويّة »[1].

وهذا الأمر أصبح ضرورة ملحّة لأنّنا نعيش في عصر مختلفٍ عن العصور السّابقة، عصر الحداثة والعولمة والاتصالات وانتشار اللغات، فالخطر يتهدّدنا إن لم نُحسن طرق تعليم اللغة العربية وإتقانها، وإيصالها لهذا الجيل على أحسن وجه، فاللغات الأجنبية أصبحت تستهوي الكثير من الشباب على حساب اللغة العربية، وحجتهم في ذلك سهولة نحوها وبساطة قواعدها، بينما يجدون ما يُضنيهم ويرهقهم في لغتهم الأمّ.

7- مراعاة المنحى التعليمي في النّحو:

يجب علينا لتيسير تعليم النّحو مراعاة المنحى التعليمي فيه، والتدرج في تلقينه للطلبة، وفقا لتطور مستوياتهم الدراسية، ومن أهمّ الشروط المحقّقة لذلك ما يلي:

- أنْ يجنح إلى الوضوح والسهولة في الفكرة، والتنظيم في عرض المادّة.
- أنْ يبتعد قدر الإمكان عن ذكر الخلافات النحوية لأنّها تشتّت الفكر.
- أنْ يُكثِر من وسائل التدريب، كالنماذج الإعرابية مثلا.
- التركيز على الكتب المدرسية وتبسيط مادة النّحو فيها.
- اتّباع الطرق الملائمة في عرض المادّة[2].

[1] الشعلان (عبد العزيز): أثر الشعر في تربية الملكة اللسانية والأدبية، ص203.

[2] ناصح (كريم حسين): مناهج التأليف النحوي من سيبويه إلى ابن هشام، ص367.

8– استخدام الوسائل التفاعلية في تدريس النّحو:

من أهم هذه الطرق الملائمة لتعليم النّحو عدم الاستغناء عمّا يُقدِّمه عصرنا من وسائل تعليمية، يجب استغلالها خير استغلال، كالصوت والصورة والحاسوب، والبرامج التعليمية التي تستغل الوسائل الفنيّة لتدخل المعرفة والمعلومة والنّحو إلى فكر المتعلّم، من غير أن يشعر بأنّ ما يتعلّمه عبءٌ عليه يجب أن يحفظه ليُقدِّم به الامتحان، ثم يرميه بعد النّجاح، بل يجب ربط العلم مهما كان بالحياة، لأنّ هذا الربط يعني ديمومة ذلك العلم وتطوّره.

9– الاستفادة من المناهج الحديثة في التدريس (تعليمية اللغات):

لعلّ ما ذكرت من سبل لتيسير النّحو قد يندرج ضمنا تحت تعليمية اللغات، إلا أنني أودّ الإشارة إلى تعليمية اللغات كمنهج حديث معتمد في تدريس اللغة، ثم الإفادة منه في تعليمية النّحو وقواعده، والتعليمية هي "الدراسة العلمية لطرائق التدريس وتقنياته، ولأشكال تنظيم حالات التعلم التي يخضع لها التلميذ، بغية الوصول إلى تحقيق الأهداف المنشودة سواء على المستوى العقلي أو الانفعالي أو الحسي الحركي، كما يتضمن المسائل التي يطرحها تعليم مختلف المواد. ويستفيد تخصص التعلمية من عدة حقول معرفية كاللسانيات وعلم النفس وعلم الاجتماع وعلم التربية"[1].

وتقتضي تعليمية اللغات في إجراءاتها العملية اتّباع منهجية علمية واضحة ترتكز على القضايا التي يجب تعليمها وعلى الترتيب المتبع في تعليمها، وكذا على طرق تقديم المواد وممارستها، وتتضمن تعليمية اللغات الإجراءات العملية التالية: التحليل اللساني، واختيار المادة اللغوية، وعرض المادة اللغوية، والتدرج في تعليم المادة اللغوية، والتمرين اللغوي[2].

[1] إبرير (بشير) وآخرون: مفاهيم التعليمية بين التراث والدراسات اللسانية الحديثة، ص84.

[2] زكريا (ميشال): مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة، ص15.

9– أ– الإجراءات العملية لتعليمية اللغات:

1– التحليل اللساني:

يُعتبر التحليل اللساني وسيلة للتوصل إلى وصف اللغة وصفا دقيقا وعلميا، وله تأثير واضح على المنهجية المتبعة في تعليم اللغة، يقول ميشال زكريا: « ليس بمقدور مُعلّم اللغة أن يُعلّم مادّته ما لم يكن مُلمّاً ببُنى اللغة وبتنظيم القواعد القائم ضمنها »[1]. وبالتّالي فأستاذ اللغة لا يكون في غنى عن الحصيلة المعرفية للنظرية اللسانية المعاصرة[2].

نعم إنّ اطّلاع الأستاذ بما يجدّ في علوم اللغة الحديثة واكتسابه لمعارف جديدة قد يساعده على إدراك حقيقة الظاهرة اللغوية والإحاطة بجوانبها، ولكنّ التوغل فيها كثيرا قد يكون سببا في البعد عن الهدف الأسمى وهو الوصول إلى تيسير تعليم المادة النّحوية، ذلك لأنّ جانبا من هذه المعارف أشدّ تعقيدا من النّحو الكلاسيكي، بما تحويه من مصطلحات جديدة لا يتعاطاها إلا جماعة قليلة خبرت علم اللسانيات وفروعها.

2– اختيار المادة اللغوية:

لا بدّ لأستاذ اللغة والنّحو أن يختار المسائل اللغوية والقضايا النّحويّة التي تناسب المتعلمين بهدف إكسابهم المهارات الضرورية لتعلّم اللغة والتحكّم فيها، وذلك للتحكّم في المَلَكَة اللغوية. ويرتبط اختيار المسائل اللغوية والنّحويّة بالهدف الموضوع للمادة اللغويّة، ومستوى المتعلم، والمدة الزمنية المخصصة للمادة المُدرَّسة.

---

[1] المرجع نفسه.

[2] الحاج صالح (عبد الرحمن): أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية، ص42.

إذن فتعليمية النّحو ترتكز على اختيار المادة النّحويّة المناسبة من الركام الهائل المدوّن في علوم اللغة والنّحو العربي، وهنا تكمن أهميته في العملية التعليمية، ذلك أنّ رصيد كل لغة من القواعد النّحويّة أكبر من أن يُقدّم في مستوى واحد من المستويات التعليميّة، ولهذا تخضع موضوعات النّحو لعمليّة الانتقاء، إذن "أن تُعلِّم معناه أن تختار"[1].

فالاختيار إجراء تربوي موضوعي يهدف إلى الحصر الكمي والنوعي للتراكيب النحوية الأساسية التي تجري في الاستعمال بجانبيه المنطوق و المكتوب، وتشكل هاته الخطوة حجر الأساس في إعداد القواعد وتأليفها وذلك لبناء أرضية متماسكة ينطلق منها في وضع قوائم التراكيب الشائعة تكون مصدرا لاختيار المحتوى النحوي في الكتب و المقررات بحسب أساسياته في الاستخدام والبناء اللغوي ، وبحسب ملاءمته لحاجات المتعلمين وقدراتهم[2].

3- عرض المادة اللغوية:

لعرض المادة اللغوية دور هام في إنجاح العملية التعليمية، ومعلم اللغة مؤهّل من خلال تكوينه الأوّلي على إتقان عمليتي العرض والتقديم للمادة اللغوية بصورة تهدف إلى تطوير ملكة التلاميذ اللغوية، والأسئلة التي بالإمكان أن نطرحها في هذه النقطة هي كالآتي[3]:

- ما هي الوسيلة التي يمكن اعتمادها لعرض المادة (الكتاب المدرسي، تسجيلات، أفلام..) ؟
- ما هي المسائل اللغوية التي تندرج في هذا العرض ؟
- كيف يتم تعليم قضايا المحتوى و الشكل في اللغة ؟
- هل تختلف نوعية التعليم من درس إلى آخر ؟

[1] الراجحي (عبده): علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية، ص 71.

[2] شتوح (زهور): تعليمية التمارين اللغوية، ص14.

[3] حساني (أحمد): دراسات في اللسانيات التطبيقية، حقل تعليمية اللغات، ص145.

وهي تساؤلات من شأنها أن تدفع أستاذ اللغة إلى وضع استراتيجية محكمة لعرض و تقديم مادته اللغوية بصورة هادفة وواضحة.

4- التدرج في تعليم المادة اللغوية:

إنّ التدرج في تعليم اللغة والنّحو أمر طبيعي، لأنه يتوافق مع طبيعة الاكتساب اللغوي نفسه، فبعد أن يختار معلم اللغة المسائل اللغوية والنّحويّة التي تُكوِّن مادته التعليمية، يتوجب عليه أن يرتب هذه المادة على نحو متدرج، يعتمد فيه على السهولة والانتقال من العام إلى الخاص، فالعملية التعليمية ترتكز على هذا المبدأ، وتعمل على تطبيقه في أية عملية، لأنّها تسعى إلى إكساب المتعلم مهارة لغوية معينة ، ولهذا يجب أن تدرس القاعدة العامة فبل الخاصة.

5-التمرين اللغوي:

يعتبر التمرين اللغوي في مجال تعليمية اللغات مقوِّما بيداغوجيا هاما، باعتباره فضاء رحبا ، يمكن المتعلم من امتلاك القدرة الكافية على الممارسة الفعلية للحدث اللغوي، وتقوية ملكته اللغوية وتنويع أساليب تعبيره، وذلك بإدراك النماذج الأساسية التي تكون الآلية التركيبية للنظام اللساني المراد تعليمه[1].

إذا فمن الطبيعي أن يحتل التمرين اللغوي مرتبة أساسية في مجال التعليم اللغوي الذي يهدف إلى جعل التلميذ يلمس تعدد الأساليب التي تندرج ضمنها المهارات اللغوية، ولهذا اهتم الباحثون في الميدان اللساني والتربوي بالتمرين اللغوي وبضرورة ترقيته، وتحديد أهدافه التعليمية، وضبط إجراءاته المختلفة قصد تذليل مختلف الصعوبات التي قد تعترض المتعلم[2]، ولتفادي الخطأ اللغوي الذي يمكن أن يشكل عائقا

[1] المرجع نفسه، ص147.

[2] زكريا (ميشال): مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة، ص15.

أمام تطور العملية التحصيلية في مجال تعلم اللغات، فالتمرين اللغوي إذاً يعتبر الوسيلة الجوهرية في ترقية امتلاك العادات اللغوية[1].

ومن هذه الإجراءات التي ذكرنا في تعليمية اللغات يمكن أن نستفيد منها لتفعيل تعليمية النّحو، ويمكن استخلاص الأمور التالية:

- أن نبسط مادة النحو من الناحية المنهجية والتطبيقية.
- أن نعّود التلاميذ سماع الأساليب العربية الصحيحة ومحاكاتها.
- أن نجعل فروع اللغة العربية في خدمة النحو كالبلاغة والصرف.
- أن نراعي الفروق الفردية ومستويات التلاميذ ونموهم اللغوي.
- أن نضع الأهداف الواضحة عند تدريس النحو العربي.
- أن نركز على المباحث النحوية الوظيفية التي تستعمل في العصر الحاضر خاصة.
- أن نلتزم منهجية واضحة وسهلة في تقديم المباحث النحوية.
- أن نضع التدريبات الملائمة لكل موضوع مع تنويعها.

10- اختيار الطرق الملائمة لتدريس النّحو العربي:

أصبح تحديث أساليب تدريس النّحو العربي وقواعده أمرا ضروريا، مع وجوب ربطه بالحاجات الحضارية المتنامية لمجتمعنا العربي، وإحالته إلى مادّة قابلة للتذوّق، بعيدا عن الاستظهار والحشو والتكديس والحفظ عن ظهر قلب، لهذا يجب اختيار الطرق الناجعة لتدريس النّحو وقواعده على الوجه الصحيح والسليم، فهذا باب هام من أبواب التيسير، قد لقي اهتماما من ثلّة من الباحثين والدارسين في العصر الحديث. وطرق تدريس القواعد متعدّدة أهمّها ما يلي:

[1] شتوح (زهور): تعليمية التمارين اللغوية، ص22.

10– أ– الطريقة القياسية:

وهي طريقة يكون الاعتماد فيها على المعلِّم، إذ يُعتبر العنصر الإيجابي في عمليّة التدريس، والأساس الذي تقوم عليه هذه الطريقة هو ذكر القاعدة أولا أو بعض المفاهيم المتعلّقة بموضوع معيّن، ثمّ شرحها القاعدة من خلال الأمثلة، ليجيء التطبيق أخيرا[1].

وقد أُلِّفت الكتب النّحوية التعليمية في مطلع القرن الماضي وفق هذه الطريقة ككتاب "قواعد اللغة العربية لتلاميذ المدارس الثانوية" لحفني ناصف وزملائه، وكتاب "النّحو الوافي" لعباس حسن.

ولكنّ هذه الطريقة لَقِيت انتقادا كبيرا، لأنّ المتعلّم فيها طرف سلبي في العملية التعليمية، فهو يتلقّى المعلومة دون إثارة إشكالات في تلقي المادة، فيُفَاجئ بالقاعدة مباشرة، فيكون سببا في الصعوبة لأنّ المبدأ التربوي يقتضي الانتقال من السهل إلى الصّعب، ولأنّها أيضا تُضعف في المتعلِّم القدرة على الاستنتاج والابتكار، لاعتمادها على التلقين في حفظ القواعد واستظهارها[2].

10– ب– الطريقة الاستقرائية:

وهي طريقة وضع أُسُسَها التربوي الألماني "يوهان فريدريش هربارت"[3]، وهي تستند على أساس فلسفي مؤداه أنّ الاستقراء هو الأسلوب الذي يملكه العقل في تتبع مسار المعرفة، ليصل به إلى المعرفة الكليّة، وهي تعتمد على خمس خطوات هي: المقدمة والعرض والربط والقاعدة والتطبيق، فهي تنطلق من الأمثلة ومن خلال الشرح والمناقشة، وبطريق الاستقراء يتوصل المتعلم إلى القاعدة ليجيء التطبيق عليها،

[1] نسيمة (حمار): إشكالية تعليم النحو في الجامعة، ص123.

[2] قاسمي الحسني (محمد المختار): تعليمية النحو، ص436.

[3] يوهان فريدريش هاربرت(Johann Friedrich Herbart): (1776–1841) فيلسوف وتربوي ألماني، أثّر كثيرًا في نظرية التربية في نهاية القرن التاسع عشر، وكان يعتقد أن التربية مرتبطة كثيرًا بالأخلاق (دراسة أنماط الصواب والخطأ) وعلم النفس. (ينظر:طرابيشي (جورج): معجم الفلاسفة، ص698).

ونتيجة للخطوات المنطقية الخمس التي وضعها "هاربرت" أصبحت تُعرف بـ "الطريقة الهاربارتية"[1]. وهذه الطريقة متبعة في أغلب الدول العربية خاصة في التعليم الثانوي، ولقد أُلِّف كتاب "النّحو الواضح" لعلي الجارم ومصطفى أمين على هذا الأساس.

ومن محاسن هذه الطريقة أنّها هي خير معين لتحقيق أهداف القواعد النّحويّة، إذ إنّها تُوصل إلى الحكم والقاعدة بالتدريج بطريق الاستقراء، وهذا ما يجعل القاعدة راسخة في الذهن وغير معرَّضة للنسيان، كما أنّها تهتمّ بالمتعلّم والمعلّم على حدّ سواء، فهما يشتركان في عملية التدريس، فبين الأخذ والردّ يحدث التواصل اللغوي، فهو يؤثر إيجابيا على نفسية المتعلّم، لأنّه يجد نفسه قد فهم وشارك وأبدى بآرائه في العملية التعليمية[2].

فهي طريقة تدرّب الطالب على عمليّة اكتشاف القاعدة وإدراك كنه العمل اللغوي بنفسه، وهي أيضا تُنمّي فيه القدرة على الفهم والتحليل والاستنتاج والتذوّق، كما تنمّي لديه الدّقّة في الحكم، وبهذا يتجنّب التكرار والحشو.

ولكنّ بعضهم انتقد هذه الطريقة فقال: إنّها تعمل على تشتيت ذهن المتعلِّم لأنّ أمثلتها مستمدّة من مصادر مختلفة ولا يربط بينها رابط، ثمّ إنّها بطيئة وتستغرق وقتا طويلا حتى يصل المتعلِّم إلى القاعدة، والقواعد لا تُكتسَب إلا بالتطبيق، إلاّ أنّ حصّة التطبيق قليلة[3].

[1] غازلي (نعيمة): أساليب تدريس قواعد اللغة العربيّة، ص214–2016

[2] نسيمة (حمار): إشكالية تعليم النحو في الجامعة، ص125.

[3] السيد (محمود أحمد): من مواضيع تيسير تعليم النحو، ص48..

10– ج– الطريقة المتكاملة:

وتسمى طريقة النصوص المعدّلة، فهي تعتمد على دراسة القواعد النّحويّة في ظلّ اللغة، ويكون ذلك بالاعتماد على نصّ كامل من النصوص العربية، بدلا من الأمثلة والشواهد المتفرّقة، فشواهد الدرس تُستَخرَج من النّص، إذن فالقاعدة تُدرَّسُ ضمن سياق متّصل لا منفصل، والمتعلّم لا يحفظ الجملة دون أدنى وعي، كما يحصل في الطريقة الاستقرائية. وبذلك يستفيد المتعلّم فوائد كثيرة، بفهم المعنى واستنباط القاعدة، ثم التطبيق عليها[1].

ولهذه الطريقة أساسان؛ أحدهما لغوي والآخر تربوي، أما الأساس اللغوي فينطلق من كون اللغة ظاهرة كليّة متآزرة عناصرها تتكون من صوت وصرف وتركيب ودلالة، أمّا الأساس التربوي فمؤادّه دراسة النصوص الأدبية شعرا ونثرا، مما يجعل المتعلّم يعيش خبرة كليّة مباشرة ذات معنى لديه، ويكون النّحو هنا متضمّنا في هذه النصوص، خاصّة إذا كان النّصّ معبِّرا عن واقع المتعلِّم، ومراعيا ميله ونموّه العقليّ، مما يجعله يشعر باتّصال لغته بالحياة[2].

وظهرت هذه الطريقة في الأربعينات من القرن الماضي بظهور موجة الدعوة إلى التيسير، ككتاب "النحو الجديد"لعبد المتعال الصعيدي، ولقد دُرّست القواعد النّحويّة بهذه الطريقة في البلدان العربيّة، ولقيَت رواجا في الأوساط التعليميّة، لما لها من رسوخ اللغة وأساليبها رسوخا مقرونا بخصائصها الإعرابية، كما أنّها تعتمد على المران المستمد من الاستعمال الصحيح للغة في مجالاتها الحيوية، وفي استعمالها الواقعي، وهي أسرع من الطريقة الاستقرائية التي تحتاج إلى عدّة خطط للوصول إلى نتيجة[3].

---

[1] ونوغي (إسماعيل): تعليم قواعد اللغة العربية في المرحلة الثانوية، ص63

[2] غازلي (نعيمة): أساليب تدريس قواعد اللغة العربيّة، ص217.

[3] نسيمة (حمار): إشكالية تعليم النحو في الجامعة، ص125.

ولا فرق بين هذه الطريقة والطريقة الاستقرائية من حيث الهداف العامة، ولكنّ الفرق يكمن في كونها تعتمد على نص متكامل يعبّر عن فكرة متكاملة، في حين تعتمد الطريقة الاستقرائية على مجموعة من الأمثلة أو الجمل التي لا رابط بينها. ومن محاسن الطريقة التكاملية أنّها تمزج القواعد باللغة نفسها، وتعالجها في سياق لغوي علمي وأدبي متكامل، وأنّها تُقلّل من الإحساس بصعوبة النّحو، وتظهر قيمته في فهم التراكيب وتجعله وسيلة لفهم اللغة وامتلاك ناصيتها.

11- وجوب الاعتناء بالشواهد النّحويّة:

هناك مسألة بالغة الأهميّة وهي وجوب الاعتناء بالشواهد والأمثلة التي تُنَمّي السليقة اللغوية، وتُهذّب الأذواق، وتُقرِّب النّحو إلى العقول، وتُحبِّبه إلى النّفوس، وهذا بالإكثار منها، واختيار الأنسب منها من القرآن الكريم والحديث الشريف، ففيهما سعةٌ للاستشهاد، وفيهما من الأساليب التي تُناسب مختلف الأعمار والمراحل التعليميّة ما يبعث الحياة في كتب النّحو[1].

وأمّا الاستشهاد بالشعر فيُختار الفصيح من اللغة المعروف قائله، مع تجنّب الوقوع في مزلاّت النّحاة القدامى الذين يقتنصون الشواهد الغريبة الشاذة، التي لا يستعملها أحدٌ ولا يُعرف قائلها، وإنّما ساقوها لتأييد قواعدهم وتعزيز مذاهبهم، غير ملتفتين إلى قيمة الشاهد وتأثيره في الأذهان والنفوس[2].

وليس للنّحاة أن يقفوا عند عصر الاحتجاج، وإنّما ينبغي أن يمتدّ استشهادهم بالشعر البليغ الجاري على أساليب الفصحاء في التعبير ليُواكبوا المستجدات. وهناك الشواهد الرائعة التي جاءت بعد ذلك العصر، ولا عبرة بتقدّم الزمن، ومن العجيب أن النّحاة لم يلتفتوا إلى شعر جرير والفرزدق وبشار بن

[1] مطلوب (أحمد): تيسير النّحو، ص38.
[2] المرجع نفسه، ص39.

برد بالرغم من روعة شعرهم، وكان الأصمعيُّ يقول: « إنّ بشّارا خاتمة الشّعراء، والله لولا أنّ أيامه تأخّرت لفضَّلته على كثير منهم »[1].

فالاستشهاد بالشّعر الجيّد في بيئاته وعصوره المختلفة يوسِّع دائرة الاختيار، ويجعل الأبيات الرائعة تدور على الألسنة والأقلام، وإذا كان النّحاة القدماء معذورين لأنّهم يُمثّلون عصرهم، فلا عذر لأهل زماننا الذين يملؤون كتبهم بشواهد بعيدة عن روح العصر، ومدارك التلاميذ والطلاب، مما يجعلهم يُنفِّرون من النّحو، فيقون في الخطأ الجسيم حين يقرؤون، وحين يكتبون[2].

رابعا– حلول مقترحة للارتقاء بواقع تعليم النّحو:

من أهم الحلول المقترحة للارتقاء بواقع تعليم النّحو ومساعدة المتعلِّمين على اكتساب مهاراته، ما جاء في مؤتمر تيسير النحو بدمشق **2002**م، نذكر منها ما يلي:

1– الإبقاء على المصطلحات النّحويّة التي خلَّفها لنا أجدادنا القدامى، وما من لغة في العالم إلا لها قواعدها ومصطلحاتها، وإنّ كل تيسير لتعليم النّحو لابدّ أن يأخذ بالحسبان الإبقاء على استخدام المصلحات موحَّدة، وموحِّدة في مناهجها التربوية على نطاق الساحة العربية في منأى عن الاجتهادات التي تؤدّي إلى البلبلة وعدم الاتفاق حولها.

2– التدرّج في عمليّة اكتساب المهارات النّحوية من مرحلة التعليم الأساسي إلى مرحلة التعليم الثانوي.

3– الإكثار من حفظ النصوص في المراحل الأولى شعريةَ كانت أو نثريةً، حتّى تكونَ هذه النّصوص رصيدا لغوياً للمتعلِّمين في المرحلة التالية، وعلى قدر حفظ النصوص يستقيم اللسان ويؤثّر

[1] الأصفهاني (أبو الفرج): الأغاني، تحقيق إحسان عباس وإبراهيم السعافين وبكر عبّاس، ص**104**.
[2] مطلوب (أحمد): تيسير النّحو، ص**41**.

في صحّة القلم بعد ذلك في التعبيرات الكتابية وفي ممارسة المناشط اللغوية، على أن تُضبط الكتبُ كافة في المراحل الأولى بالشكل، وأن يُضبطَ ما يُخشى منه اللبس في المراحل التالية.

4- الابتعاد عن مواضع الشذوذ والاستثناء، والتركيز على الموضوعات النّحوية الوظيفية التي تخدم المتعلِّم في حياته وتسدُّ حاجاته، وتُسهِّل له عملية التفاعل الاجتماعي بحيث يقرأ قراءةً سليمة، ويكتب بأسلوب سليم، ويستمع فيفهم ويتحدّث على وجهٍ صحيح، فينقل رسالته بوضوح إلى الآخرين.

5- التركيز في التدريبات العلاجية وفي التمرينات التي تشتمل عليها الكتب على مكامن الخطأ في أساليب المتعلِّمين، وخاصة تلك التي تتسرب إلى أساليبهم الفصيحة من العامية مثل إسناد الفعل المعتل إلى الضمائر، إفراد الفعل أمام الفاعل المثنى والجمع، تأنيث الفعل وتذكيره، الأفعال الخمسة في الرفع والنصب والجزم..

6- التركيز على اكتساب المهارات النّحوية، والمهارات لا تُكتسَبُ إلا بالممارسة والتكرار وبصورة طبيعية، في مواقف حياتية متنوعة وذلك بدلاً من التكرار الآلي الببغائي، إذ لا يكفي أن يحفظ المتعلِّم القاعدة النّحويّة وأن يُعيدها تكرارً آليا، بل لابدّ أن يمارسها في مواقف الحياة بصورة طبيعيّة.

7- استخدام التقنيات التربوية في توضيح المفاهيم وفي التدريبات من البطاقات المكبَّرة والملصقات الشجرية للاستعمال الصفي، والبطاقات المصغّرة للتعلّم الفردي، واستخدام المختبَرات اللغويّة والحواسيب لإجراء التدريبات العلاجية والتمرينات البنيوية.

8- ضرورة استخدام جميع معلمي المواد اللغةَ العربيةَ الميسّرة في عمليات التواصل اللغوي، واستبعاد العامية من المناشط اللغوية كافة، وحثّ المتعلِّمين على ضرورة استخدام العربية الفصيحة في مناشطهم أسئلة وإجاباتٍ وتعقيباتٍ ومساءلتهم عن عدم الاستخدام[1].

[1] السيد (محمود أحمد): من مواضيع تيسير تعليم النحو، ص50–55.

خاتمة

خاتمة:

بعد جولة من الدراسة خلُص هذا البحث إلى النتائج التالية:

- ✓ كانت نشأة علم النحو لغايات متعددة، أهمها الغاية الدينية وهي صون القرآن الكريم والمحافظة عليه من اللّحن، ولغاية تعليمية كذلك كتعليم الموالي والوافدين على الإسلام أصول ومبادئ العربية.
- ✓ كانت بداية النّحو على شكل مجالس للعلماء يكثر فيها إنشاد الأشعار وتدارس الأخبار ثم استنباط القواعد، ثم أصبح مع مرور الزّمن على قدر كبير من التعقيد والتكلّف، وكثرة الأبواب النحوية والتفريعات الكثيرة، وتعدد وجوه الإعراب، والإغراق في القياس والتأويل وغيرهما، بعد أن خالطته مناهج جديدة فتأثر بها.
  - هذا التطور الذي أصاب النّحو كان من الممكن أن يكون إيجابيا لو سار في طريق تخدم اللغة نحو الازدهار والنماء والتجدد، ولكنّه أرهقها بهذه الصناعة النّحوية التي ارتكزت على الفلسفة اليونانية والمنطق الأرسطي، فظهرت المدارس النّحويّة واتسعت الهوة واشتد الصراع والخلاف بين النّحاة.
- ✓ أحصى الدارسون والباحثون للنّحو العربي عللا وعيوبا كانت سببا في صعوبته وتعقيده وجموده، وهي تتركز في ثلاث نواحٍ: في (كتب النحو)، و(مناهج النحاة)، و(المادة النّحوية نفسها).
  - تتلخص العيوب في كتب النّحو في: تداخل الأبواب واضطراب العناوين، وصعوبة اللغة التي كتبت بها مادة النّحو، والتكرار والحشو.
  - تتلخص العيوب في مناهج النحاة في: اضطراب منهج التأليف والتصنيف، وغياب الأهداف والغايات عند التأليف، والتضييق في منابع الاستشهاد، وتوسيع الفترة الزمنية للاحتجاج، و عدم استقرار القواعد النحوية نتيجة الاعتماد على الشعر الذي يداخله التغير وعدم الثبات لوجود الجوازات الشعرية فيه، والتأثر بالمناهج الفكرية الأخرى كالمنطق وعلم الكلام والفلسفة.

- تتلخص العيوب في المادة النّحوية في: غرابة المصطلحات، وتداخلها، وتعدد المفاهيم، وإنشاء التمارين الافتراضية غير العملية، والاختلاف البيّن في القواعد النّحويّة، وكثرة الخلافات والآراء في المسائل النّحويّة.

✓ أدرك أسلافنا القدامى صعوبة النّحو العربي، ووعوا ذلك فراحوا يبحثون عن طرق لتيسيره بعد أن أصبح معقَّدا ومنفِّرا للطلاب والدارسين، فألّفوا لأجل ذلك المختصرات والمنظومات والشروح؛ محاولةً منهم لتيسير النحو، وعناوين مؤلَّفاتهم تدل على ذلك.

- كثرت هذه التآليف فبدأت مع خلف الأحمر في كتابه "مقدمة في النّحو" واستمرت بعده لعقود من الزمن، وغلب عليها الجانب التعليمي، واتجه أصحابها في تيسيرهم نحو الاختصار والحذف والشرح والتبسيط...
- هذه المحاولات أصابها الإخفاق لكونها اهتمت بالشكل دون المنهج، وحاولت تلخيص أو تبسيط الكتب المطولة فقط، وقد خلت من نظرة شاملة لتصحيح مناهج النّحاة، والتصوّر العام للتيسير كان قائما على الانتقاء والاختصار من جملة النّحو العلمي المتخصّص، مع تجنّب الإطالة والتعمّق في ذكر القواعد، والاستعانة على توضيح الموضوعات بالأمثلة والتقليل من الشواهد، والوقوف عند حدود العلة التعليمية، والتمييز بين المستويات التعليمية.

✓ في العصور المتأخرة أخذ التيسير منحى آخر، وهو اعتماد طريقة المتون والمنظومات النّحوية، ثم توالت شروح هذه المتون والمنظومات، وشروح الشروح، والحواشي عليها، ولكنّ هذه المحاولات سارت بالنحو نحو الغموض والتعقيد والجمود، ولم تستطع أن تخلّص النّحو مما شابه من عيوب، بل إنّها زادت من أعبائه ونفّرت النّاس منه.

✓ أهمّ محاولة جريئة مسّت منهج النّحو العربي وطالبت بتغييره جذريا وإعادة النّظر فيه هي محاولة ابن مضاء القرطبي في كتابه "الردّ على النّحاة"، والتي جاءت على شكل هزّة عنيفة للنّحو التقليدي، لأنّها

مسّت أصوله التي بُني عليها، وقد دعت في عمومها إلى هدم نظرية العامل وإلغاء العلل الثواني والثوالث ورفض القياس وإسقاط التمارين غير العملية.

- لم يكن لصيحة ابن مضاء أثر كبير على معاصريه ومن جاء بعدهم، فقد استمر الغلاة في النّحو في الصناعة النّحوية بعده، وبقي النحاة يقتفون خُطوات من سبقهم حتى ظهر في القرن العشرين من تأثر بنظرياته وأحياها ودعا إليها..

✓ في العصر الحديث لقي موضوع تجديد النّحو وتيسيره اهتماما واسعا، وأضحى نهضة لغوية حديثة، واتجاها سائدا وطاغيا على التفكير النّحوي المعاصر، فقد أصبح التيسير سمة العصر في الدراسات النّحويّة. وقد بحث في هذا الموضوع وكتب فيه عدد كبير من العلماء واللغويين والتربويين، وعُقدت من أجله العديد من المؤتمرات والندوات واللقاءات في أنحاء مختلفة من العالم العربي.

- ذهب المعاصرون في تجديد النّحو وتيسيره مذاهب شتى، وتنوّعت مناهجهم وتعدّدت، وزادت على ما كانت عليه عند القدامى، فمنهم من اعتمد على التراث وحاول التّجديد من خلاله، ومنهم من حاول تطبيق المناهج اللغوية الحديثة ودعا إلى الاستفادة منها، ومنهم من استعان بالعلوم الأخرى اللغوية وغير اللغوية كالفلسفة والمنطق وعلم النفس وعلم الأصوات وغيرها.
- من خلال تحليل كثير من هذه المحاولات، تبيّن لنا فشلها لأنّ أصحابها انطلقوا في قراءاتهم النقدية للتراث من منطلقات قاصرة، تنمّ عن غياب تصور واضح للعلم وما تقتضيه التطبيقات التربوية من مبادئ أساسية في صناعة التعليم. ومحاولات تيسير النحو في الكتب المدرسية لم تُقدِّم جديدا، ولم تفعل شيئا يعيد للنحو حيويته، وكان البون شاسعا بين نظريات التجديد وكيفية تطبيقها.
- هذه المحاولات لم تصحح وضعا، ولم تجدد منهجا، ولم تأت بجديد إلا إصلاحا في المظهر وأناقة في الإخراج. أما القواعد فهي هي، وأما الموضوعات فكما ورثناها لم يُصبها من

التجديد إلا نصيب ضئيل؛ كثافة من حيث الموضوعات، وغزارة في المفاهيم والمصطلحات النحوية، وغموض في لغة التعريفات التي تبدو، أحيانا، ألغازا ورموزا لا يتسع عقل التلميذ لفهمها وإدراك معانيها الدسمة.

- إنّ أغلب الجهود كان فرديا يمارس النرجسية في أعلى مستوياتها، أما المؤتمرات والندوات حول تيسير النّحو العربي، فإنّ توصياتها بقيت مجرد حبر على ورق، بعيدا عن أيّ توحيد وتفعيل في واقع تعليم النّحو في الدول العربية.
- توجّه معظم محاولات التجديد التي اتكأت على المصطلحات السابقة نحو تيسير النحو العلمي التخصصي.
- وجود خلط بين مستويي النحو العلمي والتعليمي في معظم محاولات التجديد التي اتكأت على المصطلحات السابقة.

✓ الاتجاه في تيسير النّحو نحو تيسير تعليمه، لأنّ الشّكوى من النّحو ومن قواعده وموضوعاته وقضاياه لا تزال الصيحات تتعالى بها. ولتيسير تعليمه وجب:

- التفريق بين النّحو العلمي والتعليمي، وهذا يفضي إلى التمييز بين القواعد النّحوية العلمية والقواعد التربوية التعليمية، مع وجوب تبسيطها.
- اعتبار النّحو وسيلة لا غاية في حدّ ذاتها، وهذا لتحقيق الكفاءة اللغوية، والارتقاء بمستوى التلاميذ لإتقان اللغة العربية.
- مراعاة حاجة المتعلّم في كلّ مرحلة، وتحبيب النّحو وتقريبه للمتعلّمين.
- استخدام الوسائل التفاعلية في تدريس النّحو،
- الاستفادة من المناهج الحديثة في التدريس كتعليمية اللغات.
- اختيار الطرق الملائمة لتدريس النّحو العربي.

- ولتيسير النحو وتعليمه أقترح ما يلي:

- ✓ تربية ذوق الطالب على العربية الفصحى قراءة وكتابة وحديثا، بالنصوص الكثيرة باللغة الفصحى، ولابدّ من أن تكون المقروءات والمحفوظات منتقاة انتقاء ذكياً مدروساً لتتناسب مع سنّ الطالب وذوق العصر، ولتكون قادرة على النفوذ في وجدان الطالب لتربّي ذوقه وتطبع فكره وذوقه ولسانه على هذه اللغة إذا فعلنا ذلك فإن النحو سيكون تقويماً للغة التي أحبها الطالب ونشأ عليها، لا أن تكون شيئاً غريباً عنه لا يحسّ بفائدته.
- ✓ إفهام الطالب دور اللغة في تفعيل التفكير وتطوير الحياة، وتبادل الأفكار والآراء، وإيقافه على أهمية الكلام الصحيح في مجالات الإعلام والتأليف والترجمة والإبداع الأدبي – ودور النحو في تقويم اللغة وصحتها. لتكون فائدة النحو ملموسة مادياً ومعنوياً لدى الطالب.
- ✓ ضرورة تقوية روح الاعتزاز بالتراث واللغة والنحو، وذلك بتظافر الجهود في الإعلام العربي المتلزم وفي مناهج التدريس وفي مراكز النشر المتلزمة لإماطة اللثام عن الصور المشرقة في مجموعتنا الحضارية في الماضي والحاضر مع التأكيد على أن تقديم هذه الصور المشرقة لا يعني التغني بالماضي، بل يعني قدرتنا على صنع المستقبل.
- ✓ تقديم أهم الكتب التراثية في مختلف العلوم مع التأكيد على ما فيها من إبداع وابتكار، بلغة مبسطة مفهومة لطلبة الثانويات، بأقلام المتخصصين في تلك الشخصيات والمحققين لتلك الكتب من أجل تحقيق الهدف المذكور.
- ✓ لابدّ لمنهج التدريس في النحو أن يأخذ بنظر الاعتبار الإطار النفسي والسمات الجمالية. فالإنسان مفطور على حبّ الجمال، وكلّما كان الإطار الذي يُقدَّم فيه النحو أقرب إلى الجمال كان النحو محبباً أكثر.
- ✓ ضرورة التفريق بين ما يُعطى لمستعملي اللغة وما يعطى لمختصيها، وأن يحرص المرء على إتقان النحو وعدم الخطأ فيه، ثم أشار إلى أهمية التخلص من الخوف الشديد من النّحو الذي ولَّد عقدة تجاهه، فالنحو قواعد ورموز تحكم استعمال اللغة، وهذا يدعونا إلى القيام بما يأتي:

- ربط الجملة بسياقٍ واضح ومن الواقع الذي تعيشه الأمة، فالسياق معلم للقاعدة ومُرسخ لها في ذهن السامع والقارئ، فلا بد من الاهتمام به.
- أن يتم تدريس المفاهيم النحوية بطريقةٍ صحيحة.
- أن يتم التركيز على النحو التعليمي الوظيفي في تدريس النحو.
- التفريق البيِّن بين تعليم الملكة اللغوية وبين تعليم قوانين هذه الملكة، فطرق تعليم القوانين لا تكسب صاحبها الملكة ولو أصبح من أكبر النحاة، بل إن تعليم الملكة اللغوية مستغنية عن القوانين كما قرر ذلك عبقري الأمة العربية الإسلامية العلامة ابن خلدون.
- مراعاة الفرق بين النحو العلمي والنحو التعليمي، فالنحو العلمي هو كغيره من العلوم يمكن أن يكون فيه التحليلات والتعليلات العميقة التي لا يفهمها إلا المتخصصون في الميدان، أما النحو التعليمي فهو النحو المهذب الذي تراعى فيه مستويات الدارسين، وتقدم فيه المادة العلمية في أسلوب شيق ومناسب لكل مستوى من مستويات الدراسة.
- ضرورة تدريس اللغة المرحلة الابتدائية سماعا، وغرسها في نفس المتعلم، ثم يُدرس النحو لاحقا لئلا يزاحم اللغة وينفّر المتعلّم منها، لأنه هو خادمها وهو الوسيلة المثلى لتحقيق المهارة فيها، ولكنّه إذا زاحمها أصبح غاية لذاته وانتفت وظيفته الأساسية.
- وجوب مراعاة أبعاد العملية التعليمية: المتعلم والمعلم وطريقة التعليم في التخطيط لمناهج تعليم النحو.
- إعطاء الطلاب فُرَصًا أكبر للتحدُّث باللغة العربية وتصويبهم إن أخطؤوا، والإشارة إلى القواعد أثناء التحدث، ورَبْطها بتقويم اللسان؛ لأن التصويب أثناء الممارسة من أنجع الطرق التربوية التي تَزرع القواعد – أيًّا كانت – في سلوك الطالب.
- إعطاء الطلاب فرصة أكبرَ لكتابة نصوص عربية ذاتية، وتصويبهم وإرشادهم إلى مواطن الخطأ؛ ليكون ذلك خيرَ مُعينٍ على تجنُّب تلك الأخطاء في نصوص قادمة.

- ربْط القواعد والنصوص المصاحبة لها بالواقع الحياتي للطالب؛ حتى تظلَّ حاضرة في ذهنه، وتَظهر عليها صفة" الواقعية "لا" النظرية "المجردة، والتي أثبتَت التجربة أنها سرعان ما تتبخَّر إن لم يكن لها واقعٌ مَعيش.
- أن يكون معلِّم اللغة العربية قدوة حسنة في التزامه بالنطق العربي الفصيح؛ لتعويد الطلاب على سماع الأساليب النحوية العربية، وقد أثبتت علوم التربية الحديثة أن الاستماع – ومِن ثَمَّ المحاكاة – من أفضل أساليب ترسيخ إتقان اللغة إنشاءً.
- تناول نصوص مألوفة في تعبير الطلاب وحياتهم اليومية والعلمية، والابتعاد عن النصوص الصعبة والمليئة بالألفاظ الغريبة.
- أن تركِّز الاختبارات والامتحانات النهائية على قياس مدى تحقُّق" الأهداف "التي يحدّدها التربويون للنحو، وهي إتقان التعبير العربي السليم نطقًا وكتابة، ، وعليه يكون الثِّقل الأساسي في العلامات، لا على استظهار القواعد، أو إتقان الإعراب، وهذا أمر – لو تَمَّ – سيؤدي إلى اهتمام أكبر من قِبَل الطلاب والمعلِّمين.

✓ وأخيرا لا يمكن الاضطلاع بعمل شامل واف، إلا إذا تظافرت الجهود وأخذت المجامع العربية على عاتقها توحيد الصفوف وجمع الشتات بين العلماء والدارسين، والتزمت الدول العربية حكومات وهيئات تنفيذ كل التوصيات المتفق عليها في مقرراتها ومناهجها التعليمية في هذا الباب..

فهرس الآيات والأحاديث

فهرس الآيات والأحاديث

أولا– فهرس الآيات القرآنية:

الآيات القرآنية	الصفحة
﴿ الشرح/01نَشۡرَحۡ أَلَم﴾	19
﴿ الكهف/05.كَذِبًا إِلَّا يَقُولُونَ إِنۡ أَفۡوَٰهِهِمۡ مِنۡ تَخۡرُجُ كَلِمَةً كَبُرَتۡ﴾	32
﴿ يوسف/35.حِينٍ حَتَّىٰ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ ٱلۡأٓيَٰتِ رَأَوۡاْ مَا بَعۡدِ مِّنۢ لَهُم بَدَا ثُمَّ﴾	41
﴿ النحل/30. خَيۡرًا قَالُواْ رَبُّكُمۡ أَنزَلَ مَاذَآ ٱتَّقَوۡاْ لِلَّذِينَ وَقِيلَ﴾	58
زَوۡجَهَا مِنۡهَا وَخَلَقَ وَٰحِدَةٖ نَّفۡسٖ مِّن خَلَقَكُم ٱلَّذِي رَبَّكُمُ ٱتَّقُواْ ٱلنَّاسُ يَٰٓأَيُّهَا﴾ ٱللَّهَ إِنَّ وَٱلۡأَرۡحَامَ بِهِۦ تَسَآءَلُونَ ٱلَّذِي ٱللَّهَ وَٱتَّقُواْ وَنِسَآءٗ كَثِيرٗا رِجَالٗا مِنۡهُمَا وَبَثَّ ﴿ النساء/01.رَقِيبًا عَلَيۡكُمۡ كَانَ	126
﴿ الأعراف/10.مَعَٰيِشَ فِيهَا لَكُمۡ وَجَعَلۡنَا﴾	127
﴿ يس/40 ٱلنَّهَارِ سَابِقُ ٱلَّيۡلُ وَلَا﴾	178
﴿ٱللَّهُ يَشَآءَ أَن إِلَّآ ٢٣ غَدًا ذَٰلِكَ فَاعِلٌ إِنِّي لِشَاْيۡءٍ تَقُولَنَّ وَلَا﴾ الكهف/ 23-24.	180

﴿ سبأ/22.يَقِينٍ بِنَبَإٍ سَبَإٍ مِن وَجِئْتُكَ﴾	182
﴿ نوح/23.وَنَسْرًا وَيَعُوقَ يَغُوثَ وَلَا سُوَاعًا وَلَا وَدًّا﴾	182
﴿ الإنسان/04.وَأَغْلَٰلًا سَلَٰسِلًا﴾	182
﴿ غافر/81.تُنكِرُونَ ٱللَّهِ ءَايَٰتِ فَأَىَّ﴾	196
﴿ التوبة/06.فَأَجِرْهُ ٱسْتَجَارَكَ ٱلْمُشْرِكِينَ مِّنَ أَحَدٌ وَإِنْ﴾	196
﴿ النحل/05. ۖ خَلَقَهَا وَٱلْأَنْعَٰمَ﴾	196
﴿ الليل/01.يَغْشَىٰ إِذَا وَٱلَّيْلِ﴾	196

ثانيا– فهرس الأحاديث الشريفة:

الأحاديث الشريفة	الصفحة
﴿ أَنَا أَفْصَحُ منْ نَطَقَ بِالضَّادِ ﴾	132

فهرس الشواهد الشعرية

فهرس الشواهد الشعرية

البيت الشعري	قائله	الصفحة
حرف الباء		
فَاليَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ	مجهول	126
هَـذَا سُـرَاقَـةُ لِلْقُـرْآنِ يَـدْرُسُـهُ وَالْمَرءُ عِنْدَ الرُّشَا إنْ يلْقَهَا ذِيبُ	مجهول	43
عَـدْلٌ وَوَصْـفٌ وَتَـأْنِيثٌ وَمَعْرِفَـةٌ وَعُجْمَةٌ ثُـمَّ جَـمْعٌ ثُـمَّ تَرْكِيبٌ وَالنُّونُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلِـفٌ وَوَزْنُ فُعَل وَهَذَا القَوْلُ تَقْرِيبُ	ابن مالك الأندلسي	181
أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالفِرَاقِ حَبِيبَهَـا وَمَا كَانَ نَفْساً بِالفِرَاقِ تَطِيـبُ	المخبل السعدي/ أعشى همذان/ قيس بن الملوح	152
وما كان نفْسِي بالفراقِ تطيـبُ		153
تَـعَـفَّـقَ بِـالأَرْطَى لَـهَـا وَأَرَادَهَـا رِجـالٌ فَبَـذَّتْ نَبْلَـهُـمْ وكَـلِيـبُ	علقمة بن عبدة الفحل	66
حرف الحاء		
لِيُـبْـكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَـةٍ ومُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِـحُ	الحارث بن نهيك/ لبيد بن ربيعة/ مزرد بن ضرار/	139

	الحارث بن ضرار النهشلي	
حرف الدال		
فِـي النَّـحْـوِ لاَ يَـقْـهَـرُنِـي إلاَّ تَـفَـاصِـيـلُ الْـعَـدَدْ	مجهول	214
مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِـحْ فَلَسْنَا بالجبالِ وَلاَ الحَديـدَا	عُقَيْبَةَ الأسدي	139
ولَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَكَمِيـدُ	مجهول	138
حرف الراء		
لا يَبْعُدَنْ قومي الذين هُمُ سُمُّ العُداةِ وآفةُ الجُـزُرِ النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَـــرَكٍ والطَّيِّبونَ مَعَاقِـدَ الأزُرِ النّازلين بكلِّ مُعْتَـــرَكٍ والطَّيِّبونَ مَعَاقِـدَ الأزُرِ النّازلون بكلِّ مُعْتَـــرَكٍ والطَّيِّبينَ مَعَاقِـدَ الأزُرِ	خِرْنِق بنتِ بدر بن هِفان بن مالك بن ضبيعة	137
النّازلين بكلِّ مُعْتَـــرَكٍ والطَّيِّبينَ مَعَاقِـدَ الأزُرِ	خِرْنِق بنتِ بدر بن هِفان بن مالك بن ضبيعة	138
مُسْتَقْبِلِينَ شَمَالَ الشَّامِ تَضْرِبُنَـا بِحَاصِبٍ كَنَدِيفِ القُطْنِ منْثُـورِ علَى عَمَائِمِنَا تُلْقَى وَأَرْحُلِنَـــا عَلَى زَوَاحِفَ تُزْجَى مُخُّهَا رِيـــرِ	الفرزدق	147
عَلَى زَوَاحِفَ تُزْجِيهَـا محَـاسيرِ	الفرزدق	147
حرف العين		
أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي فَتَتْرُكَهَا شَنّاً بِبَيْدَاءَ بَلْـقَـعِ	مجهول	138
حرف الفاء		
تُعَلَّقُ فِي مِثْلِ السَّـوَارِي سُيُوفُنَـا وَمَـا بَيْنَهَا وَالكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِـفُ	مسكين الدارمي	126
حرف الميم		

فَإِنْ تَرْفُقِي يَا هِنْدُ فَالرِّفْقُ أَيْمَنُ وَإِنْ تَخْرُقِي يَا هِنْدُ فَالخُرْقُ أَشْأَمُ فَأَنْتِ طَلاَقٌ وَالطَّلاَقُ عَزِيمَةٌ ثَلاَثاً وَمَنْ يَخْرُقْ أَعَقُّ وَأَظْلَمُ	مجهول	181
مَا زَالَ أَخْذُهُمْ فِي النَّحْوِ يُعْجِبُنِي حَتَّى سَمِعْتُ كَلاَمَ الزِّنْجِ والرُّومِ لَمَّا سَمِعْتُ كَلاَماً لَسْتُ أَفْهَمُهُ كَأَنَّهُ زَجَلُ الغِرْبَانِ وَالبُومِ تَرَكْتُ نَحْوَهُمْ واللهُ يَعْصِمُنِي مِنَ التَفَحُّمِ فِي تِلْكَ الجَرَاثِيمِ	مجهول	215
حرف النون		
تَبَصَّرْ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنٍ	زهير بن أبي سلمى	183
تَفَكَّرْتُ فِي النَّحْوِ حَتَّى مَلَلْتُ وَأَتْعَبْتُ نَفْسِي لَهُ وَالْبَدَنْ وَأَتْعَبْتُ بَكْراً وَأَصْحَابَهُ بِطُول الْمَسَائِلِ فِي كُلِّ فَنْ فَكُنْتُ بِظَاهِرِهِ عَالِماً وَكُنْتُ بِبَاطِنِه ذَا فِطَنْ خَلا أنّ باباً عَلَيْهِ الْعَفَا ءُ لِلْفَاءِ يَا لَيْتَه لَمْ يَكُنْ وَلِلْوَاوِ بَابٌ إِلَى جَنْبِهِ مَنَ الْمَقْتِ أَحْسبُه قد لُعِنْ وَإِذَا قُلْتُ هَاتُوا لِمَاذَا يُقَا	دَماذ أبو غسّان اللغوي	61

لُ لَسْتُ بِآتِيك أَوْ تَأْتِيَنْ أَجِيبُوا لِمَا قِيلَ هَذَا كَذا عَلَى النَّصْبِ قِيل لإِضْمَارِ أنْ فَقَدْ كَدرْتُ يَا بَكْرُ مِنْ طُولِ مَا أُفَكِّرُ فِي أَمْرِ "أنْ" أَنْ أُجَنّْ		
حروف الواو		
فليت كفافاً كان شرُّك كلُّهُ وخيرك عنّي ارتوى الماءُ مُرتوي	يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي	42
تَبَدّلْ خليلاً بِي كشكْلِكَ شكلُه فإنّي خَليلاً صالحاً بك مَقْتَوي	يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي	43
حرف الياء		
يَا إِبِلِي مَا ذَامَهُ فَتَأْبَيَهْ ؟ مَاءٌ رَوَاءٌ ونَصِيٌّ حَوْلِيَهْ	مجهول	43
تَرْنُو بِطَرْفٍ سَاحِرٍ فَاتِرٍ أَضْعَفَ مِنْ حُجَّةِ نَحْوِيّ	أحمد بن فارس	/48 154

فهرس الأعلام

فهرس الأعلام

الأعلام	تاريخ الوفاة	الصفحة
أبو الأسود الدؤلي	69 هـ	04
أبو الحسن الأخفش الأوسط	215 هـ	218 /149 /68 /28 /27 /09 /05
أبو عبد الله بن خالويه	370 هـ	29 /06
سيف الدولة الحمداني	356 هـ	06
أبو العباس المبرّد	286 هـ	201 /190 /71 /28 /27 /12 /07
أبو عثمان المازني	248 هـ	149 /127 /61 /12 /07
سيبويه	180 هـ	/139 /130 /129 /109 /73 /51 /27/08 189 /188 /150 /149 /148 /140
الجاحظ	255 هـ	227 /218 /142 /26 /09
أبو جعفر النّحاس	338 هـ	32 /29 /12
أبو عمرو بن العلاء	154 هـ	147 /13
الخليل بن أحمد الفراهيدي	175 هـ	214 /148 /140 /51 /13
أبو الفتح بن جنّي	392 هـ	/132 /100/56 /53 /52 /35 /30 /15 191 /190 /162 /161 /152
أبو الحسن الرماني	384 هـ	29 /17
أبو علي الفارسي	377 هـ	/132 /46 /42 /41 /33 /29 /27/17 225 /199 /195 /140
أبو سعيد السيرافي	368 هـ	151 /145 /139 /73 /41 /17
أبو القاسم الزجاجي	340 هـ	169 /152 /150 /33 /29 /18

أبو الحسن الأشموني	929 هـ	24
أبو بكر بن السراج	316 هـ	191 /151 /132 /29 /27
جار الله الزمخشري	538 هـ	/191 /151 /139 /37 /35 /30 /27 197 /196
أبو عمرو عثمان بن الحاجب	646 هـ	169 /50 /37 /36 /30 /27
أبو عمرو الجرمي	225 هـ	139 /28 /27
أبو حاتم السجستاني	250 هـ	27
أبو محمد السيرافي	385 هـ	27
خلف الأحمر	180 هـ	142 /31 /28
علي بن حمزة الكسائي	189 هـ	225 /181 /180 /141 /28
أبو محمد بن المبارك اليزيدي	202 هـ	28
هشام بن معاوية الضرير	209 هـ	28
أبو جعفر محمد بن قادم	251 هـ	28
أحمد بن يحي ثعلب	291 هـ	29
أبو الحسن بن كيسان	299 هـ	29
أبو موسى الحامض	305 هـ	29
أبو إسحاق الزجاج	310 هـ	29
أبو بكر الحسن بن شقير	317 هـ	29
أبو بكر بن الخياط	320 هـ	29
أبو عبد الله نفطويه	323 هـ	141 /29
أبو بكر بن الأنباري	327 هـ	29
أبو محمد بن درستويه	347 هـ	142 /29
أبو بكر الزبيدي	379 هـ	34 /29
أبو الحسن بن بابشاذ	469 هـ	30
عبد القاهر الجرجاني	471 هـ	223 /197 /196 /109 /50 /46 /30
الخطيب التبريزي	502 هـ	30

أبو محمد عبد الله بن بري	582 هـ	30
ابن معطي الزواوي	628 هـ	30
محمد بن مالك	672 هـ	30/ 130/ 169/ 182/ 201
جمال الدين أبو الحسن القفطي	646 هـ	34
ابن السيد البطليوسي	521 هـ	34
ابن يعيش النحوي	634 هـ	36/ 178/ 182/ 191/ 197
رضي الدين الأستراباذي	686 هـ	37/ 50/ 186/ 191
ابن مضاء القرطبي	592 هـ	40/ 46/ 47/ 48/ 49/ 52/ 55/ 56/ 68/ 100/ 101/ 106/ 153/ 161/ 162/ 163
ابن ولاّد المصري	232 هـ	41
أبو العلاء المعري	449 هـ	41/ 42
يزيد بن الحكم الكلابي	105 هـ	42
ابن حزم الظاهري	456 هـ	44/ 125
الشريف الجرجاني	816 هـ	49
جلال الدين السيوطي	911 هـ	49/ 123/ 133/ 139/ 141/ 153/ 155/ 182
محمد بن علي الصبان	1206 هـ	50
عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي	117 هـ	51/ 145/ 146/ 147
عيسى بن عمر	149 هـ	51
أبو البركات بن الأنباري	577 هـ	55/ 56/ 145/ 146/ 151/ 169
دَماذ أبو غسّان اللغوي	/	61
علقمة بن عبدة الفحل	20 ق هـ	66
محمد بن الناظم	686 هـ	67
الأعلم الشَّنْتَمَري	476 هـ	71/ 139/ 169
أبو القاسم السُّهيْلي	581 هـ	71/ 185
أبو حيان الأندلسي	745 هـ	73/ 127/ 129/ 130/ 151

علي باشا مبارك	1893 م	80
رفاعة الطهطاوي	1873 م	81 /80
البارون سلوستري دي ساسي	1838	81
أحمد بن محمد المرصفي	1888 م	84
حسين المرصفي	1890 م	82
حفني ناصف	1919 م	84
محمد دياب	1921 م	84
مصطفى طمّوم	1935 م	84
محمد صالح	/	84
محمود أفندي	/	84
سلطان محمد	/	84
علي الجارم	1949م	235 /114 /85
مصطفى أمين	1997 م	235 /85
عبد العزيز القوصي	1992 م	85
أحمد يوسف الشيخ	/	85
عبد الفتاح إسماعيل شلبي	/	85
محمد كمال خليفة	/	85
جرجس الخوري المقدسي	1941 م	89
القسّ حنّا الرحماني	/	90
قاسم أمين	1908 م	90
سلامة موسى	1958 م	91
طه حسين	1973 م	117 /114 /112 /99 /91
مصطفى جواد	1969 م	117 /92
ساطع الحصري	1968 م	201 /116 /93
طه الراوي	1946 م	93
أمين الخولي	1966 م	116 /96 /95

إبراهيم مصطفى	1962 م	/97 /98 /99 /101 /102 /104 /106 /109 /114 /117 /161 /162 /174 /211
مهدي المخزومي	1974 م	/97 /105 /106 /161 /193 /198 /201 /213 /218 /223
أحمد عبد الستار الجواري	1988 م	/98 /104 /201 /216
أحمد محمد عرفة	1973 م	/98 116
أحمد بدوي	1964 م	98
محمد حسين	1982 م	98
عبد المتعال الصعيدي	1966 م	/98 /102 116
علي النّجدي ناصف	1982 م	/98 116
شوقي ضيف	2005 م	/98 /103 /161 211
محمد الخضر حسين	1958 م	98
تمام حسّان	2011 م	/98 /107 /110 /135 /159 /161 /164 /175 /193 198
عبد العال سالم مكرم	/	/98 106
محمد أحمد برانق	/	101
مصطفى السّقا	/	/105 106
عبّاس حسن	1979 م	/107 /144 /153 /185 234
محمد علي كمال الدّين	1966 م	108
حسن الشريف	/	/108 211
شاكر الجودي	/	108
عبد الحميد حسن	/	108
محمد علي الكردي	/	108
محمود البريكان	2002 م	108
أنيس فريحة	1993 م	/108 162
يحي الثعالبي	/	108

كمال إبراهيم	1973 م	108
يوسف كركوش	1990 م	108
نعمة رحيم العزاوي	/	108
يوسف السودا	1969 م	108
محمد كامل حسين	1977 م	108
محمد عبد الخالق هضيمة	1984 م	108
أحمد مكي الأنصاري	/	108
صفاء خلوصي	1995 م	108
جميل علّوش	/	108
سليم النّعيمي	/	108
حمد عبد الجواد أحمد	/	108
حسن عون	/	108
علي أبو المكارم	2015 م	216 /150 /108
الجنيدي خليفة	/	108
محمد الكسّار	/	162 /108
عفيف دمشقية	/	109
فتحي الدجنّي	/	109
صاحب أبو جناح	/	109
عبد الكريم خليفة	/	109
طارق الجنابي	/	109
فاضل السّامرائي	/	109
إبراهيم أنيس	1977 م	198 /194 /173 /172 /171 /143 /109
عبد الرحمن أيوب	2013 م	194 /109
كمال بشر	2015 م	109
إبراهيم السامرائي	2001 م	201 /198 /112 /111 /109
عبده الراجحي	2010 م	112

عبد القادر الفاسي الفهري	/	112
أحمد أمين	1954 م	114
محمد أبو بكر إبراهيم	/	114
عبد المجيد الشافعي	/	114
محمد الجواد آل الشيخ الجزائري	1959 م	116
عارف الكندي	/	117
محمد عبد الخالق عضيمة	1984 م	125
فخر الدين الرازي	604 هـ	126 /125
امرؤ القيس	565 م	125
زهير بن أبي سلمى	609 م	125
جرير بن عطية	110 هـ	237 /125
الحطيئة	45 هـ	125
الطِرِمّاح بن الحكيم	125 هـ	125
الشمّاخ بن ضرار	22 هـ	125
عبد الصبور شاهين	2010 م	127
نافع المدني	169 هـ	127
ابن عامر الشامي	118 هـ	127
عبد الرحمن بن هرمز الأعرج	117 هـ	127
سليمان بن مهران الأعمش	147 هـ	127
أبو الحسن بن الضائع	680 هـ	130 /129
أبو الحسن بن خروف	609 هـ	169 /130
ابن الطيب الفاسي	1170 هـ	130
أبو نصر الفارابي	339 هـ	133
إبراهيم بن هرمة	150 هـ	133
محمود نحلة	/	136
خِزْنِق بنتِ بدر	574 م	137

طرفة بن العبد	569 م	137
بشر بن عمرو بن مرثد	/	137
الحارث بن نهيك	/	139
لبيد بن ربيعة	41 هـ	139
مزرد بن ضرار	10 هـ	139
ضرار النهشلي	/	139
عبد القادر البغدادي	1093 هـ	139
أبو أحمد العسكري	382 هـ	140
أبو زكريا الفرّاء	207 هـ	140
أبو محمد سلمة	/	140
أبو علي محمد قطرب	206 هـ	141/ 149/ 160/ 171
ابن السِّكّيت	244 هـ	141
أبو بكر بن دريد	321 هـ	141
أبو منصور الأزهري	370هـ	141
حمّاد الرّاوية	155 هـ	142
الأصمعي	216 هـ	142/ 147/ 238
عبد الرحمن بن خلدون	808 هـ	143/ 208
إبراهيم بيومي	/	144
أرسطو	322 ق م	144/ 145
متى بن يونس	328 هـ	145
الفرزدق	110 هـ	146/ 147/ 237
هارون بن الحائك الضرير	300 هـ	149
مازن المبارك	/	150
محمد عيد	/	162
فؤاد ترزي حنا	/	162/ 173
جوتهلف برجشتراسر	1933 م	167

ابن فارس	395 هـ	169
أبو علي الشَّلُوبين	645 هـ	169
أبو البقاء العُكْبَري	616 هـ	170
محمد عبد الجواد أحمد	/	174
علي عبد الواحد وافي	1991 م	174
أبو يوسف القاضي	182 هـ	181 /180
هارون الرشيد	193 هـ	180
ابن سنان الخفاجي	466 هـ	187
أولركة موزل	/	190
محمد صلاح الدين الشريف	/	193
ابن هشام الأنصاري	761 هـ	199 /196
ابن العريف	390 هـ	201
حسن الشريف	/	211
عبد الوارث مبروك	/	211
عبد الرحمن الحاج صالح	/	123
بدر الدين النعساني	1943 م	215
نعوم تشومسكي	/	217
محمد عبد الدايم	/	223
ضياء الدين بن الأثير	637 هـ	224
عضد الدّولة البويهي	372 هـ	225
ميشال زكريا	/	230
يوهان فريدريش هربارت	1841 م	234
بشار بن برد	168 هـ	237

قائمة
المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أوّلا: المصادر

1– القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

2– ابن الأثير (ضياء الدّين): المثل السّائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق أحمد الحوفي وبدوي طبانة، ط2، القاهرة، دار نهضة مصر، (دت).

3– الأستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسن): شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، ط2، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، 1996.

4– الأشموني (أبو الحسن نور الدين): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محي الدين عبد الحميد، ط1، بيروت، دار الكتاب العربي، 1955.

5– الأصفهاني(أبو الفرج): الأغاني، تحقيق إحسان عباس وإبراهيم السعافين وبكر عبّاس، ط3، بيروت، دار صادر، 2008.

6– ابن الأنباري (أبو البركات): الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ط4، مصر، مكتبة السعادة، 1961.

7– ابن الأنباري (أبو البركات): أسرار العربية، تحقيق محمد حسين شمس الدين، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1997.

8– ابن الأنباري (أبو البركات): نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السمرائي، ط3، الأردن، مكتبة المنار، 1985.

9– الأنصاري (أبو زيد): النوادر، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، ط1، القاهرة، دار الشروق، 1981.

10– البطليوسي (ابن السيد): الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقيق حمزة النشرتي، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 2003.

11– البغدادي (عبد القادر بن عمر): خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، ط4، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1997.

12– التوحيدي (أبو حيان): الإمتاع والمؤانسة، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين، بيروت، مطبعة التأليف والترجمة والنشر، 1942.

13– التوحيدي (أبو حيان): المقابسات، تحقيق حسن السندوبي، ط1، مصر، المكتبة التجارية، 1929.

14– الثعالبي (أبو منصور): يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، تحقيق مفيد محمد قميحة، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1983.

15– ثعلب (أبو العباس أحمد بن يحي): مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، ط2، القاهرة، دار المعارف، 1948.

16– الجاحظ(أبو عثمان): الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، ط2، القاهرة، مطبعة مصطفة الباب الحلبي، 1965.

17– الجاحظ (أبو عثمان): رسائل الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، ط1، بيروت، دار الجيل، 1991.

18– الجرجاني (عبد القاهر): دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، (دط)، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1992.

19– الجرجاني (عبد القاهر): العوامل المائة، عني به أنور بن أبي بكر الداغستاني، ط1، بيروت، دار المنهاج، 2009.

20– الجرجاني (عبد القاهر): المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، (دط)، العراق، دار الرشيد للنشر، 1982.

21– الجرجاني (علي بن محمد الشريف): معجم التعريفات، تحقيق محمد الصديق المنشاوي، ط1، القاهرة، دار الفضيلة، (دت).

22– ابن الجزري (محمد): تقريب النّشر، تحقيق وتقديم إبراهيم عطوة عوض، (دط)، القاهرة، دار الحديث، 2004.

23– الجمحي (ابن سلام): طبقات فحول الشعراء، تحقيق وشرح محمود محمد شاكر، (دط)، القاهرة، دار المعارف، 1952.

24– ابن جني (أبو الفتح): الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط2، بيروت، (دت).

25– ابن حزم (أبو محمد علي): الفصل في الملل و الأهواء والنحل، ط2، بيروت، دار المعرفة، 1974.

26– الحموي (ياقوت): معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق إحسان عباس، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1993.

27– الخفاجي (ابن سنان): سر الفصاحة، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1982.

28– ابن خلدون (عبد الرحمن): المقدمة، ط تونس، الدار التونسية للنشر، 1984.

29– خلف الأحمر: مقدمة في النحو، تحقيق عز الدين التنوخي، مطبوعات مديرية إحياء التراث، دمشق، 1961.

30– خليفة (حاجي): كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، (دط)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (دت).

31– الرازي (محمد فخر الدين): التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، ط1، بيروت، دار الفكر، 1981.

32– الزجاجي (أبو القاسم): الإيضاح في علل النّحو، تحقيق مازن المبارك، ط3، بيروت، دار النفائس، 1979.

33– الزجاجي (أبو القاسم): الجمل في النحو، تحقيق علي توفيق الحمد، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1984.

34– الزجاجي (أبو القاسم): مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط3، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1999.

35– الزركشي (بدر الدين): التذكرة في الأحاديث المشتهرة، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1986.

36– الزمخشري (جار الله): المفصل في علم العربية، وبهامشه المفضَّل في شرح أبيات المفصّل لبدر الدين النعساني، ط2، بيروت، دار الجيل، (دت).

37– ابن السراج (أبو بكر بن محمد): الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسن الفتلي، ط3، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1985.

38– السكاكي (يوسف بن أبي بكر): مفتاح العلوم، ط2، بيروت، دار الكتب العلمية، 1987.

39– السُّهيلي (أبو القاسم عبد الرحمن): أمالي السُّهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه، تحقيق محمد إبراهيم البنا، ط1، القاهرة، مطبعة السعادة، 1970.

40– سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان): الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، (دط)، القاهرة، مكتبة الخانجي، (دت).

41– السيرافي (أبو سعيد): أخبار النحويين البصريين، تحقيق طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، ط1، القاهرة، مكتبة الحلبي وأولاده بمصر، 1955.

42– السيوطي (جلال الدين): الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، (دط)، القاهرة ، 1985.

43– السيوطي (جلال الدين): الأشباه والنظائر في النّحو، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985.

44– السيوطي (جلال الدين): الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق محمود سليمان الياقوت، (دط)، مصر، دار المعرفة الجامعية، 2006.

45– السيوطي (جلال الدين): بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل، ط2، القاهرة، 1979.

46– السيوطي (جلال الدين): شرح شواهد المغني، صححه محمد محمود الشنقيطي، (دط)، مصر، المطبعة البهية، (دت).

47– السيوطي (جلال الدين): المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وضبطه وصححه محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي ومحمد أحمد جاد المولى بك، ط3، القاهرة، مكتبة دار التراث، (دت).

48– السيوطي (جلال الدين): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1992.

49– الصبان (محمد بن علي): حاشية الصبان على شرح الأشموني، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، (دط)، القاهرة، المكتبة التوقيفية، (دت).

50– أبو الطيب اللغوي (عبد الواحد بن علي): مراتب النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، القاهرة، 1974.

51– العسكري (أبو أحمد الحسن): شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، تحقيق عبد العزيز أحمد، ط1، القاهرة، مطبعة الحلبي، 1963.

52– ابن عقيل (بهاء الدين): شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط20، القاهرة، دار التراث، 1980.

53– العكبري (أبو البقاء): اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي طليمات، ط1، بيروت، دار الفكر المعاصر، 1995.

54– ابن فارس (أحمد): الصاحبيّ في فقه اللغة العربية ومسائلها وسُنن العرب في كلامها، علّق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن بسج، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1997.

55– الفاسي (أبو عبد الله): فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح، تحقيق محمد يوسف فجال، ط2، الإمارات العربية المتحدة، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، 2002.

56– القفطي (علي بن يوسف): إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، القاهرة وبيروت، دار الفكر العربي ومؤسسة الكتب الثقافية، 1986.

57– اللغوي (أبو الطيب): مراتب النّحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، (دط)، القاهرة، مكتبة نهضة مصر، (دت).

58– ابن مالك الطائي (أبو عبد الله): تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، (دط)، القاهرة، دار الكاتب العربي، 1967.

59– المبرّد (أبو العباس): المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ط3، القاهرة، لجنة إحياء التراث، 1994.

60– المرزباني (محمد بن عمران): الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، (دط)، القاهرة، المكتبة السلفية، 1884.

61– ابن مضاء القرطبي (أبو العباس أحمد): الرد على النّحاة، تحقيق شوقي ضيف، ط3، القاهرة، دار المعارف، (دت).

62– المعري (أبو العلاء): رسالة الغفران، تحقيق عائشة عبد الرحمن "بنت الشاطئ"، ط9، القاهرة، دار المعارف، 1977.

63- ابن الناظم (أبو عبد الله بدر الدين): شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، (دت).

64- النديم (أبو الفرج محمد): الفهرست، تحقيق رضا تجدد، (دط)، طهران، 1971.

65- ابن هشام (أبو محمد عبد الله): أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، (دط)، بيروت، المكتبة العصرية، (دت).

66- ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله): مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط1، بيروت، المكتبة العصرية، 1991.

67- الواسطي (محمد بن مباشر): شرح اللمع في النحو، تحقيق رجب عثمان بن محمد وتصدير رمضان عبد التواب، ط1، القاهرة، مكتبة الخانجي، 2000، ص11،

68- اليافعي (عفيف الدين): مرآة الجنان، تحقيق خليل منصور، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1997.

69- ابن يعيش (موفق الدين): شرح المفصل، تصحيح وتعليق مشيخة الأزهر، (دط)، مصر، المطبعة المنيرية. (دت).

ثانيا: المراجع

70– آل ياسين (محمد حسين): الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، ط1، بيروت، دار مكتبة الحياة، 1980.

71– إبراهيم (عبد العليم): الموجه الفني لمدرسي اللغة العربية، ط14، القاهرة، دار المعارف، (دت).

72– إبراهيم (عبد العليم): النحو الوظيفي، ط9، القاهرة، دار المعارف، (دت).

73– أحمد (محمد خلف الله): معالم التطور الحديث في اللغة العربية وآدابها، القاهرة، 1961.

74– أحمد (محمد عبد الجواد): قواعد النحو البدائية في اللغة العربية، (دط)، القاهرة، مطبعة محرم الصناعية، 1972.

75– الأسدي (حسين عبد الغني): مفهوم الجملة عند سيبويه، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 2007.

76– إسماعيل (زكريا): طرق تدريس اللغة العربية، (دط)، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2005.

77– الأفغاني (سعيد): من تاريخ النحو، (دط)، بيروت، دار الفكر، (دت).

78– الأنصاري (وليد عاطف): نظرية العامل في النّحو العربي عرضا ونقدا، ط2، الأردن، دار الكتاب الثقافي، 2014.

79– أنيس (إبراهيم): من أسرار اللغة، ط6، القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية، 1978.

80– أيوب (عبد الرحمن): دراسات نقدية في النحو العربيّ، (دط)، القاهرة، مؤسسة الصباح، 1957.

81– برانق (محمد أحمد): النحو المنهجي، ط2، القاهرة، مطبعة لجنة البيان العربي، 1959.

82– برجشتراسر (جوتهلف): التطور النحوي، ترجمة رمضان عبد التواب، ط2، القاهرة، مطبعة الخانجي، 1994.

83– بروكلمان (كارل): تاريخ الأدب العربي، ترجمة السيّد يعقوب بكر، و رمضان عبد التّوّاب، (دط)، مصر، دار المعارف، 1975.

84– بشر (كمال): اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، القاهرة، دار غريب، 1999.

85– بكري (عبد الكريم): ابن مضاء وموقفه من أصول النحو، ط1، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.

86– ترزي (فؤاد حنا): في أصول اللغة والنّحو، (دط)، بيروت، مكتبة لبنان، 1969.

87– الجارم (علي) وأمين (مصطفى): النحو الواضح في قواعد اللغة العربية للمرحلة الابتدائية، (دط)، القاهرة، دار المعارف، (دت).

88– الجارم (علي) وأمين (مصطفى): النحو الواضح في قواعد اللغة العربية للمدارس الثانوية، (دط)، القاهرة، دار المعارف، (دت).

89– الجارم (علي) وأمين (مصطفى): البلاغة الواضحة للمدارس الثانوية،(دط)، القاهرة، دار المعارف، (دت).

90– أبو جناح (صاحب): دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، ط1، عمان، دار الفكر، 1998.

91– الجواري (أحمد عبد الستار): نحو التيسير، ط2، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1984.

92– الحديثي (خديجة): موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، (دط)، العراق، دار الرشيد، 1981.

93– حسان (تمام): اجتهادات لغوية، ط1، القاهرة، عالم الكتب، 2007.

94– حسان (تمام): البيان في روائع القرآن، دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، (دط)، القاهرة: عالم الكتب، 1993.

95– حسان (تمام): الأصول، دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، (دط)، القاهرة، عالم الكتب، 2000.

96– حسان (تمام): اللغة العربية بين المعيارية والوصفية، ط4، القاهرة، عالم الكتب، 2000.

97– حسان (تمام): اللغة العربية معناها ومبناها، ط4، القاهرة، عالم الكتب، 2004.

98– حسان (تمام): مناهج البحث في اللغة، (دط)، القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية، 1990.

99– حساني (أحمد): دراسات في اللسانيات التطبيقية، حقل تعليمية اللغات، ط1، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000.

100– حسن (عباس): النّحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، ط3، مصر، دار المعارف، (دت).

101– حسن (عباس): اللغة والنحو بين القديم والحديث، ط2، مصر، دار المعارف، (دت).

102– حسين (طه): في الأدب الجاهلي، ط3، القاهرة، مطبعة فاروق، 1933.

103– الحسين (محمد الخضر): القياس في اللغة العربية، (دط)، القاهرة، المكتبة السلفية، 1932.

104– الحصري (ساطع): آراء وأحاديث في اللغة والأدب، ط1، بيروت، 1958.

105– الحصري (ساطع): مذكراتي في العراق، بيروت، 1967.

106– الحمزاوي (محمد رشاد): أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1988.

107– الخالدي (كريم حسين ناصح): نظرات في الجملة العربية، ط1، عمان، دار صفاء، 2005.

108– الخثران (عبد الله): مراحل تطور الدرس النّحوي، (دط)، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1993.

109– خضير (محمد أحمد): ظواهر لغوية في القرآن والشعر وتيسير النّحو، ط1، القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية، 2008.

110– خليفة (عبد الكريم): تيسير العربية بين القديم والحديث، ط1، عمان، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، 1986.

111– الخولي (أمين): محاضرات عن مشكلات حياتنا اللغوية، (دط)، القاهرة، معهد الدراسات العربية، 1958.

112– الراجحي (عبده): دروس في كتب النحو، بيروت، دار النهضة العربية، 1975.

113– الراجحي (عبده): علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية، (دط)، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995.

114– الراجحي (عبده): النّحو العربي والدّرس الحديث، بيروت، دار النهضة العربية، 1986.

115– الرافعي (مصطفى صادق): تاريخ آداب العرب، (دط)، القاهرة، مكتبة الإيمان، (دت).

116– رواي (صلاح): الطريقة المثلى لتدريس قواعد النحو في مراحل التعليم العام المختلفة، (دط)، القاهرة، دار غريب، 2009.

117– زايد (فهد خليل): أساليب تدريس اللغة العربية بين المهارة والصعوبة، (دط)، عمان، دار اليازوري العلمية، (دت).

118– الزبيدي (سعيد جاسم): القياس في النحو، ط1، عمان، دار الشروق، 1997.

119– الزِركلي (خير الدين): الأعلام، ط5، بيروت، دار العلم للملايين، 1980.

120– زكريا (ميشال): الألسنة التوليدية والتحويلية و قواعد اللغة العربية، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات، 1986.

121– زكريا (ميشال): مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة، ط2، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985.

122– السامرائي (إبراهيم): الفعل زمانه وأبنيته، ط3، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1983.

123– السامرائي (إبراهيم): فقه اللغة المقارن، ط3، بيروت، دار الملايين، 1983.

124– السامرائي (إبراهيم): النحو العربي نقد وبناء، بيروت، دار الصادق، 1986.

125– السامرائي (فاضل صالح): الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ط2، عمان، دار الفكر، 2007.

126– سلمان (محمد عدنان): السيوطي النحوي، ط1، بغداد، در الرسالة، 1986.

127– السيد (محمود أحمد): شؤون لغوية، ط1، دمشق، دار الفكر، 1989.

128– شاهين (عبد الصبور): القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، (دط)، القاهرة، مكتبة الخانجي، (دت).

129– شرارة (عبد اللطيف): ابن حزم رائد الفكر العربي، (دط)، بيروت، دار الفكر العربي، 1977.

130– الصالح (صبحي): دراسات في فقه اللغة، ط3، بيروت، دار العلم للملايين، 2009.

131– صالح (محمد سالم): أصول النحو، ط1، القاهرة، دار السلام، 2006.

132– الصعيدي (عبد المتعال): النحو الجديد، (دط)، القاهرة، دار الفكر العربي، 1947.

133– ضيف (شوقي): المدارس النحوية، ط6، القاهرة، دار المعارف، (دت).

134– طرابيشي (جورج): معجم الفلاسفة، ط3، بيروت، دار الطليعة، 2006 .

135– الطهطاوي (رفاعة): تخليص الإبريز في تلخيص باريس، (دط)، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 1993.

136– ظاظا (حسن): كلام العرب، من قضايا اللغة العربية، (دط)، بيروت، دار النهضة العربية، 1976.

137– عبادة (محمد إبراهيم): الجملة العربية، مكوناتها أنواعها تحليلها، ط2، القاهرة، مكتبة الآداب، 2001.

138– عبادة (محمد إبراهيم): النحو التعليمي في التراث العربي، (دط)، الإسكندرية، دار منشأة المعارف، 1986.

139– عبد العزيز عبده (أبو عبد الله): المعنى والإعراب عند النّحويين ونظرية العامل، ط1، طرابلس، منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع، 1982.

140– عبد العزيز (محمد حسن): العربية الفصحى المعاصرة، قضايا ومشكلات، ط1، القاهرة، مكتبة الآداب، 2011.

141– عبد اللطيف (محمد حماسة): بناء الجملة العربية، ط1، القاهرة، دار غريب، 2003.

142– العبيدي (شعبان عوض محمد): النّحو العربي ومناهج التأليف والتحليل، (دط)، ليبيا، منشورات جامعة قاريونس، 1989.

143– عرفة (أحمد محمد): النّحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، ط1، القاهرة، دار السعادة، 1937.

144– العزاوي (نعمة رحيم): في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1995.

145– العزاوي (نعمة رحيم): من قضايا تعليم اللغة العربية رؤية جديدة، بغداد، 1988.

146– عضيمة (محمد عبد الخالق): دراسات لأسلوب القرآن الكريم، (دط)، القاهرة، دار الحديث، (دت).

147– عمايرة (حليمة أحمد): الاتجاهات النّحوية لدى القدماء، ط1، عمان، دار وائل، 2005.

148– عمايرة (خليل أحمد): العامل النّحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، جامعة اليرموك، (دت).

149– عمر (أحمد مختار): البحث اللغوي عند العرب، ط6، القاهرة، عالم الكتب، 1988.

150– عمر (أحمد مختار) ومكرم (عبد العال سالم): معجم القراءات القرآنية، ط2، مطبوعات جامعة الكويت، 1988.

151– عون (حسن): تطور الدرس النحوي، (دت)، القاهرة، 1970.

152– عون (حسن): دراسات في اللغة والنحو العربي، (دط)، معهد البحوث والدراسات العربية، 1969.

153– عيد (محمد): أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ط4، القاهرة، عالم الكتب، 1989.

154– عيد (محمد): الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ط3، القاهرة، 1988.

155– عيساني (عبد المجيد): النحو العربي بين الأصالة و التجديد دراسة و صفية نقدية لبعض الآراء النحوية، ط1، بيروت، دار ابن حزم، 2008.

156– الفاسي (محمد بن الطيب): تحرير الرواية في تقرير الكفاية، تحقيق علي حسين البواب، ط1، الرياض، دار العلوم، 1983.

157– فريحة (أنيس): نظريات في اللغة، ط2، بيروت، دار الكتاب، 1981.

158– الفهري (عبد القادر الفاسي): اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية، ط4، الدار البيضاء، دار توبوقال، 2000.

159– القزاز (عبد الجبار جعفر): الدراسات اللغوية في العراق، كلية الآداب ، جامعة بغداد، 1979.

160– القوزي (عوض أحمد): المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، جامعة الرياض، 1981.

161– كلفت (خليل): من أجل نحو عربي جديد، (دط)، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 2008.

162– المبارك (مازن): النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها، ط3، بيروت، دار الفكر، 1981.

163– مبروك سعيد (عبد الوارث): في إصلاح النحو العربي، ط1، الكويت، دار القلم، 1985.

164– محمد (شعبان زين العابدين): العلة النحوية في ضوء الممنوع من الصرف، ط1، القاهرة، مكتبة الآداب، 2002.

165– المخزومي (مهدي): أعلام في النّحو، (دط)، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1980.

166– المخزومي (مهدي): الفراهيدي أعماله ومنهجه، ط2، بيروت، دار الرائد العربي، 1986.

167– المخزومي (مهدي): في النحو العربيّ نقد وتوجيه، ط2، بيروت، دار الرائد العربي، 1986.

168– مدكور (إبراهيم بيومي): في اللغة والأدب، (دط)، دار المعارف، القاهرة، 1971.

169– مراد (يحي): معجم أسماء المستشرقين، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 2004.

170– مصطفى (إبراهيم): إحياء النحو، ط2، القاهرة، 1992.

171– أبو المكارم (علي): أصول التفكير النّحوي، ط1، القاهرة، دار غريب، 2006.

172– أبو المكارم (علي): تقويم الفكر النّحوي، ط1، القاهرة، دار غريب، 2005.

173– أبو المكارم (علي): الحذف والتقدير في النحو العربي، ط1، القاهرة، دار غريب، 2007.

174– مكرم (عبد العال سالم): المدرسة النحوية في مصر والشام، ط1، القاهرة، دار الشروق، 1980.

175– الملخ (حسن خميس سعيد): نظرية التحليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ط1، عمان، دار الشروق، 2000.

176– موسى (سلامة): البلاغة العصرية واللغة العربية، ط1، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2011.

177– ناصف (حفني)، ودياب (محمد)، وطموم (مصطفى)، وصالح (محمد): الدروس النّحوية، ط14، القاهرة، المطبعة الأميرية، 1914.

178– ناصف (حفني)، ودياب (محمد)، طموم (مصطفى)، وصالح (محمد)، وعمر (محمود أفندي)، ومحمد (سلطان بك): قواعد اللغة العربية لتلاميذ المدارس الثانوية، ط4، القاهرة، المطبعة الأميرية، 1914.

179– ناصف (علي النجدي): تاريخ النحو، (دط)، القاهرة، دار المعارف، (دت).

180– ناصف (علي النجدي): سيبويه إمام النحاة، ط2، القاهرة، عالم الكتب، 1979

181– ناصف (علي النجدي): من قضايا اللغة والنحو، (دط)، القاهرة، مكتبة نهضة مصر، 1957.

182– نحلة (محمود): أصول النحو العربي، ط1، بيروت، دار العلوم العربية، 1987.

183– نحلة (محمود): مدخل إلى دراسة الجملة العربية، (دط)، بيروت، دار النهضة، 1988.

184– أبو الهيجاء (ياسين): مظاهر التجديد النّحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة، ط1، الأردن، عالم الكتب الحديث، 2007.

185– وافي (علي عبد الواحد): فقه اللغة، ط3، القاهرة، دار نهضة مصر، 2004.

186– ولد أباه (محمد المختار): تاريخ النّحو العربي في المشرق والمغرب، ط2، بيروت، دار الكتب العلمية، 2008.

187– ياقوت (أحمد سليمان): ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1983.

188– يعقوب (إيميل بديع): الممنوع من الصّرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، ط1، بيروت، دار الجميل، 1992.

ثالثا: المعاجم

189– الفراهيدي (الخليل بن أحمد): كتاب العين، تحقيق: تحقيق عبد الرحمن هنداوي، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 2003.

190– ابن منظور (أبو الفضل محمد): لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، ط1، القاهرة، دار المعارف، (دت).

رابعا: الدواوين الشعرية

191– ديوان الخرنق بنت بدر بن هفان، شرحه وحققه وعلّق عليه يسري عبد الغني عبد الله، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1990.

192– ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح وتقديم علي حسن فاعور، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1988.

193– الشّنتمري (الأعلم): شرح ديوان علقمة بن عبدة الفحل، تحقيق حنّا نصر الحتّي، ط1، بيروت، دار الكتاب العربي، 1993.

194– ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدّم له علي فاعور، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1987.

خامسا: الدوريات والمجلات

195– إبرير (بشير) وآخرون: مفاهيم التعليمية بين التراث والدراسات اللسانية الحديثة، مخبر اللسانيات واللغة العربية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2009.

196– إسماعيل (نائل محمد): حركاتُ الإعراب بين الوظيفة والجمال، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، المجلد العشرين، العدد الأول، يناير، 2012.

197– بسندي (خالد بن عبد الكريم): محاولات التجديد والتيسير في النحو العربي (المصلح والمنهج: نقد ورؤية)، مجلة الخطاب الثقافي، العدد الثالث، جامعة الملك سعود، الرياض، 2008.

198– بن حمو (محمد): النحو العربي بين جمود القواعد وإبداع النصوص، مجلة الحضارة الإسلامية، العدد 08، وهران، 2002.

199– الحاج صالح (عبد الرحمن): أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية، مجلة اللسانيات، العدد 04، الجزائر، 1974.

200– الجواري (أحمد عبد الستار): رأي في تيسير تعليم النّحو، مجلة مجمع اللغة العربية، ج53، القاهرة، 1984.

201– حداد (فتيحة): ابن خلدون وآراؤه اللغوية التعليمية، منشورات مخبر الممارسات اللغوية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011.

202– حسن (نهاد فليح): العلة النّحوية بين النّظرية والتطبيق، مجلة آداب المستنصرية، العدد 14، بغداد، 1986.

203– السيد (عبد الحميد مصطفى): نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التراكيب، مجلة جامعة دمشق، المجلد 18، العدد 3+4، 2002.

204– الشريف (محمد صلاح الدين): النظام اللغوي بين الشكل والمعنى، حوليات الجامعة التونسية، العدد 17، تونس، 1979.

205– علوي (عبد الله طاهر): في محاولات تيسير النحو العربي، مجلة التواصل، العدد 12، دار جامعة عدن للطباعة، يوليو، 2004.

206– غازلي (نعيمة): أساليب تدريس قواعد اللغة العربيّة، مجلة مخبر الممارسات اللغوية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، ع15، 2012.

207– مدكور (إبراهيم بيومي): منطق أرسطو والنحو العربي، مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء 07، مطبعة وزارة المعارف العمومية، 1953.

208– ميدني (ابن حويلي): واقع النحو التعليمي العربي بين الحاجة التربوية والتعقيد المزمن، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 05، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009.

209– ميهوبي (الشريف): الجملة في نظر اللّسانيين العرب، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد 39، دبي، 2009.

210– نسيمة (حمار): إشكالية تعليم النحو في الجامعة، جامعة بجاية نموذجا، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.

211– النّور علي (فضل الله): الإعراب وأثره في المعنى، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، العدد الأول، قسم اللغة العربية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، جويلية 2012.

سادسا: الرسائل الجامعية

212– الحجيلان (خالد بن صالح): اتجاهات البحث في قضية الإعراب عند اللغويين العرب المحدثين، رسالة ماجستير من قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الملك سعود، السعودية، 1992.

213– الحسين (عبد الله بن حمد): تيسير النّحو عند عباس حسن في كتابه النحو الوافي، رسالة دكتوراه من قسم الدراسات العليا، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، السعودية، 2011.

214– خلف (عبد علي صبيح): نظرية النّحو العربي ومناهج الدرس اللغوي الحديث، رسالة دكتوراه، من قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة البصرة، 2011.

215– الزهراني (أحمد جار الله): اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين، رسالة ماجستير من قسم الدراسات العليا، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، السعودية، 2002.

216– السحيمات (يوسف حسن): حركة تيسير النحو العربي في جهود الباحثين المصريين في العصر الحديث، رسالة دكتوراه، من كلية الدراسات العليا، جامعة الأردن، 2004.

217– شتوح (زهور): تعليمية التمارين اللغوية في كتاب اللغة العربية للسنة الرابعة متوسط، رسالة ماجستير، من قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة باتنة، 2011.

218– عصيدة (فادي صقر): جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي، رسالة ماجستير، من كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين، 2006.

219– قاقيش (إبراهيم يوسف): المفاهيم النحوية تصنيفها وتطبيقاتها التربوية، رسالة ماجستير، من الجامعة الأمريكية، بيروت، 1971.

220– ملاوي (أمين): جدل النّص والقاعدة، قراءة في نظرية النّحو العربي، بين النموذج والاستعمال، رسالة دكتوراه، من قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة باتنة، 2009.

221– ناصح (كريم حسين): مناهج التأليف النحوي من سيبويه إلى ابن هشام، رسالة ماجستير، من كلية الآداب، جامعة بغداد، 1986.

222– نقودي (صباح): تعليمية القواعد النّحويّة ودورها في تنمية اللغة لدى تلاميذ السنة الثالثة متوسط، كتاب اللغة العربية أنموذجا، رسالة ماستر، من قسم اللغة العربية وآدابها، كلية اللغات والآداب والفنون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014.

223– ونوغي (إسماعيل): تعليم قواعد اللغة العربية في المرحلة الثانوية، رسالة دكتوراه من قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2011.

سابعا: المؤتمرات والملتقيات

224– أعمال ندوة تيسير النحو، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2001:

✓ بن حمو (محمد): النحو العربي في مرحلته الأولى.

✓ حساني (أحمد): النظام النحوي العربي بين الخطاب الفلسفي والخطاب التعليمي.

✓ صاري (محمد): تيسير النّحو موضة أم ضرورة، أعمال ندوة تيسير النّحو.

✓ قاسمي الحسني (محمد المختار): تعليمية النحو

225– مؤتمر تيسير تعليم النّحو، مجمع اللغة العربية بدمشق، 2002:

✓ جطل (مصطفى صالح): النّحو بين التعليم والتعلّم.

✓ السيد (محمود أحمد): من مواضيع تيسير تعليم النحو.

✓ فاخوري (محمد): تعليم النحو العربي بين التيسير والتجديد.

✓ القوزي (عوض): تيسير تعليم النّحو.

✓ مطلوب (أحمد): تيسير النّحو.

226– بحوث ندوة ظاهرة الضعف اللغوي في المرحلة الجامعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1995:

✓ الشعلان (عبد العزيز): أثر الشعر في تربية الملكة اللسانية والأدبية.

ثامنا: مواقع على شبكة الإنترنيت

227– جعفري (أحمد بن بلقاسم): مقال بعنوان "جهود تيسير النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دراسة في المنهج والمضمون، ابن مضاء القرطبي والدكتور شوقي ضيف أنموذجا، مأخوذ من موقع: (www.taouat.net/…/index.php?…content)

228– الحلي (حازم سليمان) : تيسير النحو إلى عصر ابن مضاء، بحث مأخوذ من موقع: (www.mohamedrabeea.com/books/book1_591.doc)

229– الحمزاوي (علاء إسماعيل): موقف شوقي ضيف من الدّرس النّحوي، بحث مأخوذ من موقع: (http://www.mohamedrabeea.com/books/book1_792.pdf).

230– موقع المكتبة الشاملة للأعلام: (http://shamela.ws/index.php/author).

231– موقع ويكيبيديا العربية لمعرفة الأعلام: (https://ar.wikipedia.org).

232– داوود (فطيمة): مفهوم الجملة العربيّة من المنظور الوصفي إلى المنظور الوظيفي، بحث مأخوذ من موقع:

(http://ist-univ.dergipark.gov.tr/download/article-file/10501)

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

- **الموضوع**.....**الصفحة**
- **مقدمة**.....أ-ط

****

- **الباب الأول**: النّحو العربي ومحاولات تيسيره بين القدامى والمحدثين.....01

****

- **الفصل الأول**: جهود القدامى في تيسير النحو العربي.....03
- **توطئة**.....04
- **المبحث الأول**: مشاكل النّحو وصعوباتـه.....07
- **أولا**: عيوب كتب النّحـو.....08
- 1- تداخل الأبواب واضطراب العناوين.....08
- 2- صعوبة اللغة في كتب النّحـو.....09
- 3- التكرار والحشو.....10
- **ثانيا**: عيوب مناهج النحاة.....11
- 1- اضطراب منهج التأليف والتصنيـف.....11
- 2- غياب الأهداف والغايـات.....12

- 3- التضييق في منابع الاستشهـاد.....13
- 4- توسيع فترة الاستشهـاد.....14
- 5- عدم استقرار القواعد النحويـة.....15
- 6- التأثر بالمناهج الفكرية الأخرى.....15
- أ- تأثر النحو بعلم الكـلام.....16
- ب- تأثر النحو بعلم أصول الفقـه.....16
- ج- تأثر النّحو بالفلسفة اليونانـيـة.....17
- ج- 1- القياس.....19
- ج- 2- التعليل.....20
- **ثالثا**: عيوب المادة النحوية.....22
- 1- غرابة المصطلحات النحويـة.....22
- 2- تداخل المصطلحات وتعدد المفاهيـم.....23
- 3- التمارين غير العمليـة.....23
- 4- الاختلاف البين في القواعد النحوية.....24
- 5- تعدد الآراء والأقوال في المسائل النحويـة.....24
- **المبحث الثاني**: محاولات تيسير النّحو العربي قديمـا.....26
- **أولا**: جدول لأهم محاولات تيسير النّحو قديمـا.....28
- **ثانيا**: نقد وتحليل لأهم هذه المحاولات التيسيريـة.....31
- 1- "مقدمة في النحو" لخلف الأحمـر.....31
- 2- "التفاحة" لأبي جعفر النحـاس.....32
- 3- "الجمل في النحو" لأبي القاسم الزّجاجي.....33

- 4- "الواضح" لأبي بكر الزبيدي.....34
- 5- "اللمع" لابن جني.....35
- 6- "المفصّل" للزمخشري.....35
- 7- "الكافية" لابن الحاجب.....37

****

- **الفصل الثاني**: جهود ابن مضاء القرطبي في تيسير النّحو العربي..... 39
- **المبحث الأول**: أهم محاولات تيسير مناهج النّحاة قبل ابن مضاء القرطبي.....40
- **أولا**: محاولة ابن ولاد المصري.....41
- **ثانيا**: محاولة أبي العلاء المعري.....41
- **ثالثا**: محاولة ابن حزم الظاهري.....44
- **المبحث الثاني**: محاولات ابن مضاء القرطبي في تيسير النّحو العربي.....46
- **أولا**: رفض نظرية العامل.....49
- 1- مفهوم العامل.....49
- 2- نشأة العامل.....51
- 3- نقد ابن مضاء لنظرية العامل.....52
- 3- أ- الاحتجاج برأي ابن جني في العامل.....52
- 3- ب- الاستدلال بخروج النّحاة عن منطق العقل.....54
- 3- ج- مناقشة أقوال المعترضين عليه.....55
- 3- د- رفض إجماع النحاة وإبطاله.....56
- **ثانيا**: رفض تقدير العوامل المحذوفة.....57

- 1- النداء.....59
- 2- نصب المضارع بعد الفاء والواو.....60
- 3- تقدير متعلقات المجرورات.....62
- 4- تقدير الضمائر المستترة في المشتقات.....63
- 5- تقدير الضمائر المستترة في الأفعال.....63
- **ثالثا:** إلغاء باب التنازع.....65
- **رابعا:** إلغاء باب الاشتغال.....67
- **خامسا:** إلغاء العلل الثواني والثوالث.....69
- 1- أقسام العلل الثواني.....70
- 2- أمثلة عن فساد علل النّحاة.....71
- 3- الدعوة إلى إلغاء القياس.....72
- **سادسا:** إلغاء التمارين غير العملية.....72

****

- **الفصل الثالث:** جهود المعاصرين في تيسير النّحو العربي وتجديده.....74
- **تصدير**.....75
- **المبحث الأول:** المحاولات الأولى لتيسير الكتب النّحوية.....80
- **أولا:** المحاولات الفردية لتيسير الكتب النّحويّة.....80
- 1- التمرين" لعلي باشا مبارك.....80
- 2- التحفة المكتبيّة لتقريب اللغة العربيّة" لرفاعة الطهطاوي.....81
- 3- تقريب فن العربية لأبناء المدارس الابتدائية" لأحمد بن محمد المرصفي.....82

- 4- الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية" لحسين المرصفي.....82
- **ثانيا**: المحاولات الجماعية لتيسير الكتب النّحويّـة.....83
- 1- "الدّروس النّحوية لتلاميذ المدارس الابتدائية" لحفني ناصف وزملائه.....84
- 2- "الدروس النّحوية لتلاميذ المدارس الثانوية" لحفني ناصف وزملائه.....84
- 3- سلسلة "النّحو الواضح"، لعلي الجارم ومصطفى أمين.....85
- 4- تيسير النّحو للمرحلة الابتدائية" لعبد العزيز القوصي وزملائه.....85
- **المبحث الثاني**: المحاولات النّظريّة المنهجيّة لتيسير النّحو العربي وتجديده.....87
- **أولا**: المحاولات الفردية ذات الطابع النّظري والمنهجي لتيسير النّحو.....88
- أ- الاتجاه العام غير المنهجي المطالب بتيسير النّحو العربي.....88
- أ- 1- جرجس الخوري المقدسي.....89
- أ- 2- القسّ حنّا الرحماني.....90
- أ- 3- قاسم أمين.....90
- أ- 4- سلامة موسى.....91
- أ- 5- طه حسين.....91
- أ- 6- مصطفى جواد.....92
- أ- ساطع الحصري.....93
- أ- 8- طه الراوي.....93
- أ- 9- أمين الخولي.....95
- ب- الاتجاه الإحيائي.....96
- ب- 1- "إحياء النحو" لإبراهيم مصطفى.....97
- ب- 2- النّحو المنهجي" محمد أحمد برانق.....101

- ب- 3- النّحو الجديد" عبد المتعال الصعيدي.....102
- ب- 4- محاولات شوقي ضيف لتيسير النّحو.....103
- ب- 5- نَحْوُ أو نَحْوَ التيسير" أحمد عبد الستار الجواري.....104
- ب- 6- محاولات مهدي المخزومي في تيسير النّحو.....105
- ب- 7- النّحو الوافي" و"اللغة والنّحو بين القديم والحديث" عبّاس حسن.....107
- ب- 8- محاولات أخرى.....108
- ج- اتّجاه ألسني رافض لمعطيات النّحو.....109
- ج- 1- "دراسات نقدية في النّحو العربي" عبد الرحمن أيوب.....109
- ج- 2- "اللغة بين المعيارية والوصفية" و"اللغة العربية معناها ومبناها" تمام حسان.....110
- ج- 3- "النّحو العربي نقد وبناء" إبراهيم السامرائي.....111
- ج- 4- النّحو العربي والدّرس الحديث" عبده الرّاجحي.....112
- ج- 5- "اللسانيات واللغة العربية" عبد القادر الفاسي الفهري.....112
- **ثانيا:** المحاولات الرسمية الجماعية ذات الطابع النظري والمنهجي لتيسير النّحو.....114
- 1- محاولة وزارة المعارف المصرية.....114
- 2- محاولات اتّحاد المجامع اللّغوية والعلمية العربيّة.....117

****

- **الباب الثاني:** طرق وأدوات تيسير النّحو العربي في منهجه وقضاياه وتعليمه.....119
- **الفصل الأول:** تيسير النّحو في مناهج النّحاة.....121
- **تقديم**.....122
- **المبحث الأول:** منهج النّحاة في استقراء اللغة والاحتجاج بها.....123

- **أولا**: القرآن الكريم وما ارتبط به من قراءات.....124
- 1- موقف النّحاة من الاستشهاد بالقراءات القرآنية.....124
- 2- إنكار النحاة لبعض القراءات المتواترة.....125
- 3- أمثلة عن استشهادهم بالشعر وردّ القراءات المتواترة.....126
- 4- المنهج الصواب في الاستشهاد بالقراءات القرآنية.....127
- **ثانيا**: الحديث النبوي الشريف.....129
- 1- موقف النّحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف.....129
- 2- موقف ابن مالك من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف.....130
- 3- أسباب عدول النّحاة عن الاستشهاد بالحديث ومناقشتها.....131
- **ثالثا**: كلام العرب.....133
- 1- منهج النّحاة في الاستشهاد بكلام العرب.....133
- 2- أهمّ المؤاخذات على هذا المنهج.....134
- 2- أ- تضييق مصادر السماع والتقصير في الجمع والاستقراء.....134
- 2- ب- عدمُ تفريقهم بين مستويات اللغة.....136
- 2- ج- اضطراب واختلاف المرويات.....137
- 2- د- التصحيف في الرواية.....139
- 2- هـ- التلفيق والوضع في الرواية.....140
- **المبحث الثاني**: تأثر النّحو بالفلسفة اليونانية والمنطق الأرسطي.....143
- 1- آراء الباحثين في مسألة التأثر.....143
- 2- جوانب تأثر النحو العربي بالمنطق والفلسفة.....144

- **أولا**: التعليل.....146
- 1- نشأة التعليل عند النّحاة.....146
- 2- التعليل عند ابن أبي إسحاق الحضرمي.....146
- 3- التعليل عند الخليل بن أحمد الفراهيدي.....148
- 4- التعليل عند سيبويه.....148
- 5- التعليل بعد سيبويه.....149
- 6- التأليف في العلّة.....150
- 7- تعريف العلّة النّحويّة.....150
- 8- أقسام العلّة النّحويّة.....150
- 9- أمثلة عن غلوّ النّحاة في التعليل.....151
- 10- الإنكار على علل النّحاة ونقدهم.....153
- **ثانيا**: نظرية العامل.....158
- 1- مفهوم العامل.....158
- 2- نشأة العامل.....158
- 3- نقد نظرية العامل.....159
- 3- أ- رأي القدامى في العامل.....160
- 3- أ- 1- رأي قطرب في العامل.....160
- 3-أ- 2- رأي ابن جنّي في العامل.....161
- 3- أ- 3- رأي ابن مضاء في العامل.....161
- 3- ب- رأي المعاصرين في العامل.....161
- 3- ب- 1- رأي إبراهيم مصطفى في العامل.....162

- 3- ب- 2- رأي تمام حسان في العامل.....164

****

- **الفصل الثاني**: تيسير النّحو العربي في بعض قضاياه.....166
- **المبحث الأول**: قضيّة الإعراب.....167
- 1- مكانة الإعراب عند العرب.....167
- 2- أهميّة الإعراب وأثره في المعنى.....168
- 2- أ- القائلون بأهميته وأثره في المعنى.....168
- 2- أ- 1- مآخذ رأي الفريق الأول.....170
- 2- ب- القائلون بعدم أهميته وأثره في المعنى.....171
- 2- ب- 1- رأي قطرب.....171
- 2- ب- 2- رأي د.إبراهيم أنيس.....172
- 2- ب- 3- رأي د. فؤاد ترزي.....173
- 2- ب- 4- رأي الأستاذ إبراهيم مصطفى.....174
- 2- ب- 5- رأي د.محمد عبد الجواد أحمد، ود.علي عبد الواحد وافي.....174
- 2- ب- 6- رأي د.تمام حسّان.....175
- **المبحث الثاني**: التنوين والممنوع من الصرف.....177
- 1- التنوين وخصائصه.....177
- 1- أ- المراد بالتنوين.....177
- 1-ب- خصائص التنوين اللغوية.....178
- 1- ج- فوائد التنوين.....180
- 2- الممنوع من الصرف 181

- 2- أ- علل منع الاسم من الصّرف.....182
- 2- ب- أهم المآخذ على قضية الممنوع من الصرف.....183
- 2- ب- 1- الاختلاف في غير المنوَّن من الأسماء.....183
- 2- ب- 2- ضعف احتجاج النحاة للممنوع من الصرف.....184
- 2- ب- 3- كثرة الاعتراضات على الممنوع من الصرف.....185
- 2- ب- 4- اضطراب النّحاة أثناء التقعيد للممنوع من الصّرف.....186
- **المبحث الثالث**: الجملة وأقسامها.....189
- 1- مفهوم الجملة عند النّحاة القدامى.....189
- 1- أ- عند سيبويه.....189
- 1- ب- عند ابن جنّي.....190
- 1- ج- عند المبرّد.....190
- 2- الفرق بين الجملة والكلام عند القدامى.....191
- 3- مفهوم الجملة عند المحدثين.....192
- 3- أ- مفهوم الجملة عند د.تمام حسّان.....193
- 3-ب- مفهوم الجملة عند د.إبراهيم أنيس.....194
- 3- ج- مفهوم الجملة عند د.مهدي المخزومي.....194
- 4- الفرق بين الجملة والكلام عند المحدثين.....194
- 5- أقسام الجملة عند القدامى.....195
- 5- أ- الرأي الأول.....195
- 5- ب- الرأي الثاني.....196
- 5- ج- الرأي الشائع عند النحويين.....197

- 6- أقسام الجملة عند المعاصرين.....197
- 6- أ- اختلافهم في معيار التقسيم.....197
- 6- ب- القائلون بعلاقة الإسناد.....198
- 6- ج- رأي د.تمام حسان في تقسيم الجملة.....198
- 7- أهم المآخذ على تعامل النحاة مع الجملة.....199

****

- **الفصل الثالث**: تيسير تعليم النّحو العربي.....203
- **المبحث الأول**: قراءة في محاولات التيسير النّحوي قديما وحديثا.....204
- **أولا**: أسباب فشل محاولات التيسير النّحوي.....204
- 1- المحاولات القديمة.....204
- 2- المحاولات الحديثة.....205
- **ثانيا**: دواعي التيسير النّحوي وطرائقه.....208
- 1- دواعي التيسير النّحوي.....208
- 1- أ- نفور الطلبة من دراسة النّحو العربي.....208
- 1- ب- جمود القواعد النحوية.....209
- 1- ج- انفصال النّحو عن الحياة.....209
- 1- د- تقريب النّحو لأبناء العربية وغيرهم.....210
- 2- اختلاف مصطلحات التيسير النّحوي.....210
- 3- طرائق التيسير النّحوي.....212
- **المبحث الثاني**: تيسير تعليم النّحو العربي وطرائقه.....213

- **أولا**- الشكوى من صعوبة النّحو قديما وحديثا.....213
- **ثانيا**- تساؤلات هامة حول تيسير النّحو العربي.....216
- 1- هل الصعوبة في اللغة أم في نحوها ؟.....216
- 2- هل للصّنعة النّحويّة عيوب ؟.....217
- 3- هل هناك جدوى من تدريس قواعد النحو ؟.....219
- **ثالثا**- السبل إلى تيسير النّحو؟.....221
- 1- التفريق بين النّحو العلمي والتعليمي.....222
- 2- التمييز بين القواعد العلمية والقواعد التربوية.....225
- 3- تبسيط القواعد النّحويّة.....226
- 4- اعتبار النحو وسيلة لا غاية.....227
- 5- مراعاة حاجة المتعلّم في كلّ مرحلة.....227
- 6- تحبيب النّحو وتقريبه للمتعلّمين.....227
- 7- مراعاة المنحى التعليمي في النّحو.....228
- 8- استخدام الوسائل التفاعلية في تدريس النّحو.....229
- 9- الاستفادة من المناهج الحديثة في التدريس (تعليمية اللغات).....229
- 9- أ- الإجراءات العملية لتعليمية اللغات.....230
- 9- أ- 1- التحليل اللساني.....230
- 9- أ- 2- اختيار المادة اللغوية.....230
- 9- أ- 3- عرض المادة اللغوية.....231
- 9- أ- 4- التدرج في تعليم المادة اللغوية.....232
- 9- أ- 5- التمرين اللغوي.....232

- 10- اختيار الطرق الملائمة لتدريس النّحو العربي.....233
- 10- أ- الطريقة القياسية.....234
- 10- ب- الطريقة الاستقرائية.....234
- 10- ج- الطريقة المتكاملة.....236
- 11- وجوب الاعتناء بالشواهد النّحويّة.....237
- رابعا- حلول مقترحة للارتقاء بواقع تعليم النّحو.....238
- **خاتمة**.....241
- **فهرس الآيات والأحاديث**.....249
- **فهرس الشواهد الشعرية**.....252
- **فهرس الأعلام**.....257
- **قائمة المصادر والمراجع**.....267
- **فهرس المحتويات**.....290